



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص علوم اقتصادية

تحت عنوان

تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة على
أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000_2017

إشراف
أ.د. عمار عماري

إعداد الطالب
صادق هادي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2019/02/23 أمام اللجنة المتكونة من

رئيساً	جامعة سطيف 1	أستاذ	أ.د. جنان عبد المجيد
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 1	أستاذ	أ.د. عماري عمار
عضوا مناقشا	جامعة برج بوعرييج	أستاذ	أ.د. شوتري أمال
عضوا مناقشا	جامعة باتنة 1	أستاذ محاضر - أ.	د. بلخباط جمال
عضوا مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضر - أ.	د. لطرش ذهبية
عضوا مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر - أ.	د. عماري زهير



والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أول الشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل وإخراجه في صورته
النهائية، فله الحمد وله الشكر

ثم أتقدم بخالص الشكر وجميل العرفان إلى الأستاذ المشرف على هذا
العمل، الأستاذ الدكتور "عمار عماري" على كل ما قدمه من نصائح قيّمة،
وتوجيه وتشجيع لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من شجعني وحثني على إتمام هذه
الأطروحة من الأهل والزملاء والأصدقاء

وفي الأخير الشكر موصول إلى كل من قدم لي يد العون
لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما
إلى شقيقة القلب "زوجتي" وإلى قرة عيني "ولداي: إيناس والمعتصم بالله"

حفظهم الله جميعا

إلى إخوتي وأخواتي وكل أهلي

إلى كل الزملاء والأصدقاء

إلى كل من فهم حقيقة رسالة الوجود فعمل بجد على إيصالها للآخرين

إلى كل من أدرك أن العلم طريق للمجد، فلم يذخر جهدا في تحصيله ونشره

إلى كل أولئك الذين وهبوا أرواحهم وأموالهم وأوقاتهم ليحي هذا الوطن

صادق هادي

مقدمة عامة

تعتبر الزراعة من بين القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني لدى العديد من دول العالم، سواء منها النامية أو المتقدمة، وذلك نظرا لما تلعبه من دور إستراتيجي في هذه الدول، من خلال مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من جهة، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام من جهة أخرى، عبر توفير مناصب الشغل، المساهمة في الدخل الوطني، المساهمة في التجارة الخارجية بتطوير الصادرات والحد من الواردات الغذائية، ولهذا فإن المحافظة على هذا القطاع وتطويره والمحافظة على إمكانياته وموارده المتاحة وتطويرها وتنميتها، يعتبر أمرا ضروريا لضمان استمرار نمو هذا القطاع وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية.

وبالرغم مما تم تحقيقه في العديد من دول العالم من نجاحات في مجال تطوير القطاع الزراعي وصيانة موارده خاصة الطبيعية منها، إلا أن واقع الزراعة ومن خلاله دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني يبقى دون الطموحات المأمولة، خاصة إذا علمنا أن العديد من هذه الدول تتميز بوفرة الموارد الزراعية المختلفة، البشرية منها والطبيعية، وفي حالة الموارد الطبيعية فالمياه الصالحة للري والأراضي الخصبة تأتي في مقدمتها، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى، ولكن إذا ارتبط ذلك بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد، وفي إطار الاستدامة، الذي يكفل استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من هذه الموارد، خاصة إذا علمنا أنها موارد لا يمكن تعويضها بموارد أخرى، مهما بلغت مستويات التطور العلمي والتكنولوجي.

كما يعتبر أيضا دور المؤسسات الفاعلة في القطاع الزراعي من حكومة وهيئات وطنية رسمية أخرى، ومنظمات مدنية كالاتحادات والجمعيات في هذه الدول فاعلا أساسيا في تحديد طبيعة العلاقة بين النمو والتنمية الاقتصادية من جهة، ووفرة الموارد الزراعية الطبيعية من جهة أخرى، فالعديد من الدراسات التي حاولت تفسير العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة (المؤسسات، ووفرة الموارد، النمو الاقتصادي) قد توصلت إلى استنتاجات كبيرة وهامة حول علاقة الدولة بالاقتصاد، وكيف تُحدد طبيعة ومهام المؤسسات، فأدى ذلك إلى إضعاف قدرتها على إحداث

التغييرات والإصلاحات الضرورية التي تؤدي إلى تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزز من قدراته التنافسية في الأسواق الدولية،

إن مختلف الآثار الإيجابية المرتبطة بوفرة الموارد الطبيعية بمختلف أصنافها بما فيها الزراعية، ليس من شأنها فقط تحسين فرص تحقيق التنمية في صورتها الحقيقية المرتبطة بتحسين الأداء العام للاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية، بل حتى التأثير على القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، حيث عادة ما تؤدي السياسات السيئة لاستغلال هذه الموارد إلى كبح تطوير القدرات والميزات التنافسية لمجمل القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة المباشرة بهذه الموارد، وعليه تعتبر دراسة وتطوير السياسات الاستخدامية لهذه الموارد الزراعية ذات أهمية كبيرة لفهم كيفية تأثير هذا القطاع على التنافسية الخارجية للاقتصاد الوطني بشكل خاص، وعلى أدائه الإجمالي بشكل عام.

وعلى اعتبار أن الجزائر تعتبر من الدول الغنية بالموارد الزراعية الطبيعية، من أراضي زراعية وموارد مائية متنوعة سطحية وجوفية، وغطاء نباتي، إلا أن الإشكال الذي تبقى تواجهه بشكل أساسي يتعلق بسياسات استخدام هذه الموارد، بمعنى هل تراعي هذه السياسات قواعد الاستدامة، أم أنها قائمة على الاستنزاف المستمر لهذه الموارد، بالنظر لما تتعرض له الأراضي الزراعية الخصبة في العديد من المناطق كالاقتطاعات الهامة منها لصالح البناء وإقامة المنشآت القاعدية أو المصانع والتجمعات السكانية، والأمر ذاته في حالة المياه، فالحديث يركز حول المياه الجوفية ومعدلات استغلالها واستنزافها في العديد من المناطق أيضا، حتى أصبحت فيها المياه محدودة جدا، وقد تكون منعدمة، ثم ما هو أثر هذه السياسات الاستغلالية للموارد الزراعية الطبيعية التي يواجه تجدها صعوبة كبيرة؟ ونقصد هنا دائما المياه الجوفية بشكل أكبر، على التنمية الاقتصادية عموما، وعلى تحسين وتطوير أداء الاقتصاد الوطني، ورفع قدراته التنافسية أمام الاقتصاديات الخارجية، خاصة أن القطاع الزراعي يُنظر إليه في الجزائر على أنه القطاع البديل لقطاع النفط، من حيث ترقية وتطوير الصادرات، وبالتالي الحصول على الموارد المالية الضرورية من العملة الصعبة.

1. تحديد إشكالية الدراسة:

على ضوء ما تقدم تتضح لنا الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:
ما هو واقع تأثير السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة في الجزائر على أداء
وتنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000_2017؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأسس النظرية التي تقوم عليها اقتصاديات الموارد والموارد الزراعية غير المتجددة؟
- ما هو مضمون كل من الأداء الاقتصادي وتنافسية الاقتصاد الوطني؟
- ما هو واقع الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر؟
- ما هي طبيعة مختلف السياسات والاستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر لإدارة واستغلال قاعدة مواردها الزراعية الطبيعية غير المتجددة؟
- كيف انعكست السياسات الاستغلالية للموارد الزراعية الطبيعية على أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017؟

2. فرضيات الدراسة:

تقوم دراستنا على الفرضية الرئيسية التالية:

أدت مختلف السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة في الجزائر خلال الفترة
2000_2017 إلى حدوث آثار إيجابية نتج عنها تحسين مستوى أداء الاقتصاد الوطني والرفع
من قدراته التنافسية.

ومن أجل إنجاز هذا البحث والوصول إلى نتائج دقيقة، فإنه يمكننا طرح الفرضيات الفرعية

التالية:

- التنوع الكبير في قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية للجزائر جعل من القطاع الفلاحي ذا دور حيوي في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2017.
- يعتبر الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية غير المتجددة، مدخلا رئيسيا عند وضع ورسم إستراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية لهذه الموارد بما يحقق النمو الاقتصادي ويحسن من أداء الاقتصاد الوطني، ويخفف من حدة استنزاف هذه الموارد.

- تعتبر السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية غير المتجددة مدخلا أساسيا لتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه يتناول بالدراسة والتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع السياسة الاستخدامية للموارد الزراعية الطبيعية، خاصة تلك التي تواجه خطر الاستنزاف وضعف القدرة على التجدد، وكذا انعكاس ذلك أيضا على مستوى أداء الاقتصاد الوطني وتنافسيته، كما يتعرض البحث في الدراسة التطبيقية منه إلى وضعية الجزائر في هذا الإطار، من خلال عرض قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية للجزائر، ومحاولة إبراز أوجه انعكاس السياسة الاستخدامية لهذه الموارد خلال السنوات الأخيرة على أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني، واقتراح إستراتيجية ملائمة تكفل ترشيد استخدام هذه الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، وتحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني.

4. أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- بالنسبة للباحث:

- يتمثل الهدف الأول للدراسة في الوقوف على واقع الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر، وكذا طبيعة السياسات الاستخدامية لها؛
- اكتساب المعلومات والمهارات البحثية نتيجة الإطلاع والبحث في مختلف جوانب الموضوع؛
- تسليط الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة بالموارد الزراعية الطبيعية وسياسات استغلالها وآثارها على تنافسية الاقتصاد الوطني، بما يضمن تحسين قدرات التحليل والربط بين مختلف متغيرات الموضوع، وكذا الجوانب ذات الصلة بالبحث العلمي ومنهجيته.

- بالنسبة لحقل المعارف:

تقديم معلومات إضافية نظرية وأخرى تطبيقية عن الزراعة المستدامة وسياسات وإجراءات تحقيقها، بما يساهم في إثراء حقل المعارف.

- بالنسبة للمجتمع:

البحث يستهدف التشخيص الدقيق لحالة الاقتصاد الوطني وتأثير السياسة الاستخدمية للموارد الزراعية الطبيعية على أدائه وتنافسيته، وأيضاً يهدف إلى اقتراح بعض الحلول لضمان رشادة استخدام هذه الموارد بشكل سليم يضمن استدامة التنمية وتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية.

5. المنهج المستخدم في الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، ستعتمد الدراسة على **المنهج الوصفي والتحليلي**، الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف الظاهرة المدروسة، وتساعد على تحليلها، حيث سيغلب المنهج الوصفي خلال عرض مختلف مميزات الظاهرة وخصوصياتها، وهذا في الجزء النظري من الدراسة، في حين سيغلب المنهج التحليلي خلال التطرق للجانب التطبيقي من الدراسة، لأنه الأكثر توافقاً مع احتياجات تحقيق أهداف البحث والإجابة على إشكاليته.

6. حدود الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة تتضح لنا الحدود المكانية والزمنية للبحث كما يلي:

- **الحدود المكانية:**

يهتم البحث بدراسة تأثير السياسات الاستخدمية للموارد الزراعية الطبيعية غير المتجددة على الأداء والتنافسية الاقتصادية، مع دراسة تطبيقية على حالة الاقتصاد الجزائري.

- **الحدود الزمنية:**

تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2000 و2017، وذلك بالنظر إلى تزامن هذه الفترة مع الارتفاع الكبير لإيرادات قطاع المحروقات في الجزائر، وكذا تسخير الدولة لاعتمادات مالية كبيرة خلال نفس الفترة لتطوير القطاع الفلاحي، وتحسين إنتاجيته وبالتالي تطوير دوره في تحسين أداء الاقتصاد الوطني والرفع من قدراته التنافسية، بالإضافة إلى المكانة الهامة التي أصبح يحتلها موضوع التنافسية ضمن أجديات البحث والاهتمام في مجال السياسات الاقتصادية.

7. الدراسات السابقة: لقد تناولت العديد من الدراسات وعلى امتداد السنوات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كل من موضوع السياسات الفلاحية في الجزائر واستراتيجيات إصلاح وتطوير القطاع الفلاحي، وتفعيل دوره في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، وموضوع تنافسية الاقتصاد الوطني وتطويرها، ومختلف العوامل المؤثرة عليها، وتختلف هذه الدراسات عن بعضها البعض حسب الإشكالية التي تعالجها كل دراسة، والأهداف التي تسعى للوصول إليها، ومن هذه الدراسات نذكر:

- الدراسة التي قام بها الباحث **جنان عبد المجيد** سنة 1997، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف، وجاءت تحت عنوان « **Réformes Economiques et Agriculture en Algérie** »، وتمحورت إشكاليته الرئيسية حول حالة الركود التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة، وما نتج عنها من ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وفي مختلف فروع النشاط وعلى رأسها القطاع الفلاحي، ومختلف الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، سواء كانت داخلية مرتبطة بسوء الخيارات التنموية وسوء استغلال الموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، خارجية مرتبطة أساساً بآثار الفترة الاستعمارية، وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم عرضت الدراسة مختلف السياسات المتبعة لإصلاح هذه التشوهات في الاقتصاد الوطني بداية من 1987، والتي مست مختلف المجالات بما فيها قطاع الفلاحي، بالإضافة إلى عرض آثار مختلف هذه الإصلاحات على الاقتصاد الوطني خاصة على القطاع الفلاحي، وعليه فإن أوجه التكامل بين دراستنا وهذه الدراسة متعددة وكثيرة، خاصة ما تعلق بمتابعة استمرار وتطور جهود تحديث القطاع الفلاحي وإصلاحه بداية من سنة 2000، وآثار هذه الجهود على الأمن الغذائي من جهة، والتنمية الاقتصادية والقدرات التنافسية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى؛

- الدراسة التي قام بها الباحث **شحات فؤاد** سنة 1999، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف، وجاءت بعنوان « **Contribution à l'Etude de la Question Agraire en Algérie, Cas de la céréaliculture** »، وهي الدراسة التي جاءت في جزئين، وقد حاول الباحث من خلالها تتبع تطور الاقتصاد الوطني عبر مختلف المحطات التاريخية التي مر بها، مع تركيز الدراسة في الجزء الثاني على الدور التدخلّي للدولة في الاقتصاد بشكل عام وفي قطاع الفلاحة بشكل خاص، ثم أبرز الباحث دور وانعكاسات هذا التدخل على شعبة إنتاج الحبوب، بالإضافة

إلى التطرق إلى العوامل المؤثرة على العرض والطلب على الحبوب محليا ودوليا، وما هي مختلف الاستراتيجيات المتخذة من طرف الجزائر من أجل تطوير هذه الشعبة من الإنتاج الفلاحي، وعليه فإن دراستنا تتكامل مع هذه الدراسة من خلال عرض مختلف استراتيجيات وسياسات تطوير القطاع الفلاحي بعد سنة 2000، وتأثير ذلك على مختلف جوانب القطاع الفلاحي والأمن الغذائي، والاقتصاد الوطني وتنافسيته بشكل عام.

- الدراسة التي قام بها الباحث **مخضار سليم** سنة 2017-2018، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان، وجاءت تحت عنوان "دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية"، وحاول من خلالها تتبع تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني خلال الفترة الأخيرة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، لعل أهمها أن القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري لازالت ضعيفة مقارنة بدول ناشئة أخرى، ويستدعي الأمر إعادة النظر في كثير من الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الوطني، من أجل تقويته وتطوير قدراته التنافسية، وحيث أن هذه الدراسة ركزت على تحليل تنافسية القطاع الصناعي ودوره في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، فإنها تلتقي مع دراستنا في الجوانب المتعلقة بتحليل تنافسية الاقتصاد الوطني، إلا أن دراستنا تركز على دور السياسات الزراعية في تعزيز تنافسية القطاع الزراعي وتنافسية الاقتصاد الوطني.

- الدراسة التي قام بها الباحث **محمده نصر** سنة 2016-2017 وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة، جاءت تحت عنوان "الميزة التنافسية للجزائر في الحاصلات الفلاحية_ دراسة حالة المحاصيل المبكرة بولاية بسكرة"، وقد حاول الباحث من خلالها الوقوف على أهم المقومات والمؤهلات التي تملكها الجزائر في المجال الفلاحي، خاصة بمنطقة الجنوب، والتي إذا تم استغلالها بشكل عقلاني ومنطور فسيكون لها دور كبير في رفع القدرات التنافسية للإنتاج الفلاحي المحلي في الأسواق الخارجية، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، مع تركيز الدراسة على المنتوجات الزراعية لمنطقة بعينها في الجزائر، وبالتالي فإن نقاط التقاط هذه الدراسة بدراستنا كثيرة ومتعددة، إلا أن دراستنا تختلف عنها في تعميم الدراسة على كافة النشاط الزراعي في الجزائر، بالإضافة إلى انعكاساته على الأداء الاقتصادي أيضا.

- الدراسة التي قام بها الباحث **عبدوس عبد العزيز**، سنة 2010-2011، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان، وجاءت تحت عنوان "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول_ دراسة حالة الجزائر"، وقد استهدف الباحث من خلالها تحليل العلاقة بين اعتماد سياسات الانفتاح التجاري والقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وقد حددت هذه الدراسة آثار الانفتاح المرتبطة بوفرة الموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي)، دون غيرها من الموارد، وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة، التي تؤكد العلاقة الطردية بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي وكذا تنافسية الاقتصاد الوطني، ورغم نقاط التوافق المتعددة بينها وبين دراستنا، إلا أنها ركزت على تحليل تأثير سياسات التجارة الخارجية المتعلقة بالنفط والغاز، بينما نحاول في دراستنا تحليل تأثير سياسات استغلال الموارد الزراعية الطبيعية على أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني.

8. صعوبات الدراسة:

لقد ارتبطت مختلف الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة بالجوانب الإحصائية، سواء ما تعلق منها بقاعدة الموارد الزراعية الطبيعية وتنوعها وتوزيعها الجغرافي في الجزائر، ما ارتبط منها بالمساحات الزراعية، أو حتى بالموارد المائية، وخاصة الجوفية منها، كما واجهتنا صعوبات أخرى تتعلق في كثير من الأحيان بقلّة أو حتى تضارب الإحصائيات والأرقام حول الاقتصاد الوطني، خاصة تلك التي تصدر عن الهيئات الرسمية الوطنية أو الدولية، كما أن عدم وجود جهاز متخصص في الجزائر يُعنى بدراسات التنافسية وإجراءات وأدوات قياسها يضعنا أمر إشكالية دقة البيانات والتقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الأجنبية أو حتى الدولية ذات الصلة ومصداقيتها، وهذا بالنظر إلى المؤشرات والأساليب التي تستخدمها في التحليل والتقييم.

9. تقسيمات الدراسة:

بناء على ما تقدم ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للدراسة، وكذا اختبار الفرضية الرئيسية للبحث والفرضيات الفرعية، فقد قمنا بتقسيم البحث إلى أربع فصول وذلك كما يلي:

- الفصل الأول: الأسس النظرية لاقتصاديات الموارد والموارد الزراعية غير المتجددة واستنزافها: وهو عبارة عن مدخل مفاهيمي نتناول فيه مختلف التعاريف والأبجديات المتعلقة بالموارد الاقتصادية باختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها، خاصة بالنسبة لتلك الموارد الناضبة أو التي تواجه صعوبات كبيرة أثناء عملية تجديدها، ثم نتناول فيه أيضا علاقة هذه الموارد بالتنمية الاقتصادية، فهي تمثل مدخلات رئيسية عند إطلاق أي مشروع تنموي، لنتناول في مبحثه الأخير أنواع وأصناف الموارد الزراعية الطبيعية والأخطار التي تواجهها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالي:

- المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للموارد الاقتصادية؛

- المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية بين التجدد والاستنزاف؛

- المبحث الثالث: وفرة الموارد وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية؛

- المبحث الرابع: الموارد الزراعية الطبيعية وإشكالية استنزافها.

- الفصل الثاني: التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني: ويتناول هذا الفصل من الدراسة مختلف الجوانب النظرية والتعريفات المتعلقة بالمنافسة والميزة التنافسية، والتطور الذي حدث في المفاهيم المرتبطة بهما، وصولا إلى ظهور مفهوم التنافسية الاقتصادية، ثم القدرة التنافسية، كما نتطرق فيه أيضا إلى مختلف المؤشرات والأدوات المستخدمة لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وعرض أهم المؤسسات والهيئات ذات الصلة بهذه المؤشرات، وكيفية إعدادها وحسابها وتفسير قيمها ونتائجها، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة والميزة التنافسية

- المبحث الثاني: التطور المفاهيمي من التنافسية إلى القدرة التنافسية

- المبحث الثالث: مداخل التنافسية الدولية وأسس تعزيزها

- المبحث الرابع: مؤشرات قياس التنافسية الدولية

- الفصل الثالث: الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر وسياسات استغلالها: ويستعرض هذا الفصل قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر، وتنوعها وتوزيعها الجغرافي عبر مختلف ربوع الوطن، وخصائصها المناخية والإقليمية، وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني

فسنتطرق فيه إلى مختلف السياسات والبرامج المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000_2017، في المجال الزراعي، والتي أطلقتها الحكومة من أجل تحديث هذا القطاع وعصرنته، واستدامة تنميته من جهة والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر والأخطار التي تهددها

- المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر بعد سنة 2000م

- الفصل الرابع: دراسة تحليلية لتأثير سياسات استغلال الموارد الزراعية الطبيعية على أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017: هذا الفصل يمثل الجانب التطبيقي من الدراسة، وفيه نقوم بدراسة تحليلية حول دور ومساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية من جهة، والمساهمة في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، وهذا عبر جملة من المؤشرات وأساليب القياس والتقييم ذات الصلة، والوقوف على مستوى أداء القطاع الفلاحي في هذا الإطار، كما يتضمن أيضا رؤية مستقبلية حول التنمية الزراعية المستدامة كإستراتيجية ناجعة لتطوير القطاع الفلاحي وتعزيز تنافسيته ومساهمته في التنمية الاقتصادية، ومن أجل الوفاء بكل هذه الجوانب فقد تضمن هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000_2017

- المبحث الثاني: تطور دور وأثر القطاع الفلاحي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2017

- المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة إطار مناسب لصيانة الموارد الزراعية الطبيعية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر

خاتمة عامة: وتم فيها استعراض مختلف النتائج المتوصل إليها من البحث واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، وكذا تقديم مجموعة من المقترحات في مجال سياسات استغلال الموارد الزراعية غير المتجددة بغرض تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول
الأسس النظرية لاقتصاديات الموارد
والموارد الزراعية غير المتجددة
واستنزافها

تمهيد:

تشير الموارد الاقتصادية إلى مجموع الوسائل والإمكانيات المتاحة لإنتاج مختلف السلع والخدمات التي تستخدم لإشباع رغبات الأفراد وتحقيق المنافع، وعليه فالموارد الطبيعية المختلفة لا تعتبر اقتصادية إلا حينما يتم تحويلها من وضعها الطبيعي إلى الوضع الذي يسمح بمساهمتها في تلبية احتياجات الإنسان وتحقيق منفعه، وفي ظل حالتها الأولى تسمى موارد كامنة، ويتجلى الاستخدام الاقتصادي لهذه الموارد من خلال دورها في تحقيق الناتج الوطني على مستوى الدولة، وفي تحقيق ورفع مستوى الدخل على مستوى الأفراد، فالأرض والموارد الباطنية إذا لم يتم استخدامها لتحقيق عائد مباشر أو غير مباشر فلا تسمى موارد اقتصادية وإنما موارد كامنة.

إلا إن عملية تحويل الموارد من وضعها الكامن إلى وضعها الاقتصادي يتطلب تحمل تكلفة مالية وتقنية وبشرية، ولكي يكون هذا التحويل ذو جدوى اقتصادية يتعين أساساً أن تكون تكلفته أقل من المنفعة المحصلة منه أو على الأقل مساوية لها.

كما ترتبط أيضاً اقتصادية المورد من عدمها بعامل الزمان والمكان، حيث أن التغير المستمر في مستوى المعرفة والتقدم التقني عبر الزمن، وكذا وفرة وتوزع الموارد بين مختلف المناطق الجغرافية قد يجعل من بعض الموارد الطبيعية ذات قيمة اقتصادية كبيرة، وقد ينزع عن بعضها هذه القيمة، مثل حالة التطور الحاصل في وسائل النقل وفي موارد الطاقة.

وبالوصول إلى الموارد الزراعية الطبيعية فهي الأخرى تُعد ذات أهمية بالغة في توفير حاجات الأفراد من السلع الغذائية، وبفعل التزايد المستمر لعدد سكان العالم فقد أدى ذلك إلى زيادة الضغوط على هذه الموارد متمثلة في الأراضي الزراعية والموارد المائية والثروة الحيوانية، وهذا ما قاد إلى ظهور الإشكاليات الحديثة المرتبطة بسياسات استغلال هذه الموارد ومدى قدرتها على ضمان الاستغلال المستدام لهذه الموارد، ومدى قدرتها على التجدد في حد ذاتها، وفي هذا الفصل من الدراسة سنحاول التطرق إلى كل هذه الجوانب، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للموارد الاقتصادية؛

المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية بين التجدد والاستنزاف؛

المبحث الثالث: وفرة الموارد وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية؛

المبحث الرابع: الموارد الزراعية الطبيعية وإشكالية استنزافها.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للموارد الاقتصادية:

ينصرف مفهوم الموارد عادة إلى الحديث عن الموارد الطبيعية، إلا أن هذه الموارد تأخذ الشكل الاقتصادي وذلك عندما يصبح لها دور في النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الإنسان، وتؤدي دورا معينا في عملية توفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الإنسان، وتعرف هذه الموارد الاقتصادية تنوعا كبيرا وخصائص مميزة.

المطلب الأول: ما المقصود بالموارد الاقتصادية؟

تختلف الموارد الاقتصادية عن غيرها من الموارد بفعل جملة من العوامل والخصوصيات بحيث تجعل من دورها فاعلا في العملية الاقتصادية، وفيما يلي نتطرق إلى مفهوم هذه الموارد وتصنيفاتها المختلفة وأهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف المورد الاقتصادي:

تختلف وجهات النظر فيها يتعلق بالتعريف بالموارد الاقتصادية من منظور الجغرافية الاقتصادية والمنظر الاقتصادي باعتبارها علما رئيسيا من العلوم الاقتصادية، ومن هنا يصبح من واجبا أن نتطرق إلى مختلف التعاريف المتعلقة بها والتي حاولت توصيفها بشكل دقيق وذلك كما يلي:

أولا: التعريف الأول:

يرمز مصطلح المورد الاقتصادي بشكل عام إلى كل ما يستخدم في عملية إنتاج السلع والخدمات التي تقوم بإشباع حاجات أفراد المجتمع.

أما الموارد الاقتصادية فهي الموارد التي تتمتع بندرة نسبية، ولذلك فإن المورد الاقتصادي يتميز بوجود طلب عليه، هذا الأخير مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي يدخل في إنتاجها، ولذلك يكون للمورد الاقتصادي سعرا موجبا حيث تكون الكمية المطلوبة منه أكبر من الكمية المعروضة عند سعر "صفر"، ويرتفع سعر المورد الاقتصادي مع زيادة الطلب عليه ويتجدد الطلب عليه مع زيادة المنافع التي يمكن أن تنشأ من استخدامه¹.

من خلال التعريف أو المفهوم السابق يمكن القول بأن العنصر البشري هو الذي يخلق منافع الموارد الاقتصادية وينقلها من الحالة التي تكون فيها غير ذات قيمة اقتصادية إلى الحالة التي

¹ : إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص9.

تجعل من قيمتها الاقتصادية ذات أهمية، فالحالة الأولى ترتبط بوضع المورد في صورته الطبيعية التي يكون فيها غير قابل للاستخدام، أما الحالة الثانية فهي ترتبط بوضع المورد بعد القيام بمجموعة من التحويلات أو التغييرات والإضافات على أصله فتجعل منه قابلاً للاستخدام في مجالات وأنشطة مختلفة، هذه التغييرات والإضافات ترتبط بشكل جوهري بالتطور التكنولوجي الحاصل وما يتيح من إمكانيات وتقنيات متعددة ومتطورة لتعظيم الاستفادة من المورد الاقتصادي وزيادة منفعته وبالتالي زيادة الطلب عليه.

ومن ناحية أخرى فإن تقدم المعرفة الفنية قد يؤدي إلى ظهور بدائل لأحد الموارد الاقتصادية ومن ثم انخفاض الطلب عليه، ويعني ذلك أن الإنسان هو الذي يخلق منافع الموارد ويزيدها، وهو الذي يؤدي إلى تراجع منفعتها وتراجع الطلب عليها، فالملاحظ أن الجانب الأكبر من الموارد الطبيعية لا تصلح للاستخدام بحالتها التي تكون موجودة عليها في الطبيعة أو قد لا تصلح للاستخدام في مكان تواجدها، لكن العنصر البشري يقوم بتهيئة هذه الموارد لاستخدام والانتفاع بها وهذا عبر استعمالها في إنتاج العديد من السلع والخدمات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تزايد احتياجات الأفراد وتجديدها وتطور معدلات التقدم التقني عادة ما يقود إلى اكتشاف موارد جديدة لم تكن مستخدمة من قبل فتجعل منها بديلاً أو منافساً شديداً للمورد المستخدم، ومثال ذلك حالة الفحم وأثر اكتشاف النفط على تراجع مستويات استخدامه كمصدر أساسي للطاقة، ثم أثر اكتشاف الطاقة النووية على تراجع وتيرة استخدام النفط في بعض مجالات توليد الطاقة كمصدر أساسي.

ثانياً: التعريف الثاني:

يرتبط مفهوم الموارد الاقتصادية في علم الاقتصاد بعناصر الإنتاج بحيث يمكن القول أن الموارد الاقتصادية هي عناصر الإنتاج¹ وتتحدد هذه العناصر في:

1. الأرض: وهي الأرض بما عليها وما تحتها وما يحيط بها، ويطلق عليها أيضاً الموارد الطبيعية، وهي من صنع الله الخالق سبحانه وتعالى، وتحصل على عائد يسمى "الريع"؛
2. العمل: وهو كل مجهود ذهني أو عضلي يبذل في العملية الإنتاجية، ويطلق عليه الموارد البشرية، ويحصل على عائد يسمى "الأجر"؛

¹ : عبد المطلب عبد الحميد ومحمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص11.

3. رأس المال: وهو كل ما يمتلكه المجتمع من آلات ومعدات تستخدم في الإنتاج وكل ما يحدث من تنمية على سطح الأرض من طرق وسدود وقنوات ومباني سكنية ومصانع وغيرها من صنع الإنسان، ويحصل على عائد يسمى "الفائدة"؛

4. التنظيم: وهو العنصر الذي يقوم بمزج هذه العناصر والجمع بينها ونقصد بها العناصر الثلاثة السابقة ويأخذ المبادرة ويتحمل المخاطرة في إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليه أيضا المنظم، وهو الذي يحدد نوع السلعة التي تنتج وكمياتها وسعر البيع ويحصل على عائد يسمى "الربح".
وإذا تأملنا في مفهوم الموارد الاقتصادية، فإننا نلاحظ أنه يمكن تقسيم هذه العناصر إلى موارد طبيعية وأخرى بشرية، وهو التقسيم المنهجي الأساسي لدراسة الموارد الاقتصادية كفرع أساسي من فروع علم الاقتصاد، وبالتالي فإن الموارد الاقتصادية بهذا الشكل متمثلة في عناصر الإنتاج فهي التي تنتج سلعا وخدمات لإشباع الحاجات المتعددة والمتكررة والمتجددة عبر الزمن، ويلاحظ أيضا أن الموارد الاقتصادية كمفهوم اقتصادي "محدودة ونادرة نسبيا مقارنة بحاجات أفراد المجتمع والمقصود بالندرة النسبية وجود الشيء مع عدم كفايته، وأن ندرة الموارد الاقتصادية ترتبط بمشكلة الاختيار، لأن هذه الموارد لها استخدامات عديدة، وأن الأمر يقتضي ضرورة تخصيصها وتوزيعها لإشباع الحاجات، ويتم الاختيار من الحاجات التي ستشبع بالأولويات، وهذا يعني التضحية ببعض الحاجات من أجل إشباع البعض الآخر وعندما نختار بديلا فإننا نضحى ببديل آخر في نفس الوقت..."¹

ثالثا: التعريف الثالث:

يتناول هذا التعريف مفهوم الموارد الاقتصادية بتحليل أكثر، حيث يفرق بين مفهوم أربع مصطلحات هي المصادر، الموارد الاقتصادية، عناصر الإنتاج، والمدخلات، من خلال إبراز مدى التشابه والتباين الموجود بينها وذلك كما يلي²:

1. المصادر: يتمثل المصدر في "معين لثروة كامنة لم يعرف الإنسان أهميتها بعد، ولا كيفية تطويعها واستغلالها لما فيه نفعه، بل ربما لا يكون الإنسان على علم بوجودها أصلا"، فرغم كل هذا الكم الهائل من الموارد الطبيعية التي تعرف عليها الإنسان على مر العصور منذ أيامه الأولى على سطح الأرض وحتى الآن ويستغلها لتلبية احتياجاته المختلفة، فلا يزال

¹ : نفس المرجع، ص12.

² : السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد (الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص12.

هناك الكثير من عناصر الطبيعة التي لم يتعرف عليها الإنسان بعد، أو لم يعرف أهميتها أو كيفية استغلالها، أو ماهية الحاجات التي يمكن أن تشبعها، وبالتالي فإن مثل تلك العناصر تظل معنا لثروة كامنة في حالة سكون، أي أنها مازالت مصادر، وبالتالي لا تندرج ضمن الموارد الطبيعية.

2. الموارد الاقتصادية: هي جزء من المصادر استطاع الإنسان أن يتعرف عليها ويكتشفها ويطوعها للاستغلال في إشباع رغباته، أي أنها مصدر معروف لثروة اكتشف الإنسان أهميتها، وتمكن من تطوير أساليب فنية تساعده على استغلالها لإشباع احتياجاته البشرية، ولذا يمكن تعريف الموارد الاقتصادية بأنها كل "مصدر يمكن إدخاله في دائرة الاستغلال الاقتصادي..."¹، ولكي يتحول المصدر الطبيعي إلى مورد اقتصادي لابد له أن يحوز شرطين أولهما ضرورة توافر المعرفة الفنية والتكنولوجية التي تكفل استخراج المصدر من أماكن تواجده وجعله صالحا للاستخدام، والثاني هو ضرورة توافر طلب كاف على هذا المصدر حتى يكون له قيمة اقتصادية عند استخراجها.

3. عوامل الإنتاج: تتمثل في الجزء من الموارد الاقتصادية الذي تم إعداده فعلا للمساهمة في عملية الإنتاج، وهذا يعني أن عوامل الإنتاج هي أقصى ما يمكن إعداده من الموارد الاقتصادية للمساهمة في عملية الإنتاج. ولا يمكن أن يتعدى حجم عوامل الإنتاج بأي حال من الأحوال حجم الموارد الاقتصادية، أم إذا كان حجم عوامل الإنتاج أقل من حجم الموارد الاقتصادية فإن الفرق بينهما يمثل موارد اقتصادية غير مستغلة.

4. المدخلات: وتتمثل في الجزء من عوامل الإنتاج الذي استخدم فعلا في العملية الإنتاجية، وهذا يعني أن المدخلات هي أقصى ما يمكن المشاركة به فعلا في عملية الإنتاج، ولا يمكن أن يتعدى حجم المدخلات بأي حال من الأحوال حجم عوامل الإنتاج، أما إذا كان حجم المدخلات أقل من حجم عوامل الإنتاج فإن الفرق بينهما يمثل عوامل إنتاج في حالة بطالة. وفي كل الأحوال يمكن التعبير عن العلاقة بين المصادر والموارد وعوامل الإنتاج والمدخلات بالمتباينة التالية:

$$\text{حجم المصادر} \leq \text{حجم الموارد الاقتصادية} \leq \text{حجم عوامل الإنتاج} \leq \text{حجم المدخلات}$$

¹ : نفس المرجع، ص14.

إن ما يمكن استخلاصه بعد سرد مختلف هذه التعاريف والمفاهيم للموارد الاقتصادية هو أن هذه الأخيرة ترتبط أساساً بمجموعة من العناصر والأصول المتاحة في الطبيعة والتي تمكن الإنسان بفضل عقله وتطور معارفه الفنية والتكنولوجية من تطويعها واستغلالها بالطرق التي تسمح له بتحقيق رغباته المختلفة وتلبية احتياجاته وبالشكل الذي يضمن له استمرار الوجود من جهة واستدامة عملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

الفرع الثاني: شروط المفهوم الاقتصادي للمورد:

هناك شرطان ضروريان لا بد من توفرهما لكي تصبح الموارد المستخدمة موارد اقتصادية:

الشرط الأول: أن يكون للمورد سعراً، ومن ثمة فهو يتمتع بالندرة النسبية¹، أو ما يسمى أيضاً شرط الندرة، ولا يكون المورد نادراً إلا إذا كان القدر المتاح منه في لحظة زمنية معينة وفي مكان معين أقل من حجم الحاجات المراد استخدام هذا المورد لإشباعها، ومعنى ذلك أن ندرة الموارد نسبية وتختلف من مكان وزمان إلى مكان وزمان آخر، وهو الأمر الذي يعني أنه ليس هناك مورد نادر على إطلاقه وليس هناك مورد غير نادر على إطلاقه، وعلى ذلك فالندرة نسبية وفقاً لظروف المورد المكانية والزمانية².

الشرط الثاني: يتمثل في تعددية استخدام المورد، وهذا يعني أن المورد الواحد في المكان الواحد وفي نفس اللحظة الزمنية يكون قادراً على إشباع أكثر من حاجة إنسانية واحدة، إلا أن استخدامه في إشباع حاجة واحدة من هذه الحاجات يمنع استخدام نفس المورد في إشباع حاجة إنسانية أخرى، وهنا تنشأ مشكلة الاختيار والمفاضلة بين البدائل المختلفة، ومشكلة التضحية وما يترتب على هذا من احتمال سوء الاختيار للبديل الذي تم اختياره، أي اختيار البديل الأقل ربحية ومنفعة وترك البديل الأعلى منه، وهو ما يؤدي إلى خسارة اقتصادية تتمثل في الفارق بين منفعة أو ربحية البديلين، أي الفارق الذي لم يتم الحصول عليه رغم أن الفرصة كانت متاحة لذلك، وهو ما ينطوي في النهاية على ما يسمى بسوء استخدام الموارد الاقتصادية.

¹ : إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص10.

² : عبد المطلب عبد الحميد ومحمد شبانة، مرجع سبق ذكره، ص14.

المطلب الثاني: تصنيف الموارد الاقتصادية:

يمكن تصنيف الموارد الاقتصادية إلى عدة تصنيفات أو بناء على عدة معايير وهذا بحسب النظرة التي يُنظر من خلالها للموارد الاقتصادية، ومن أهم معايير التصنيف ما يلي:

الفرع الأول: من حيث مناطق تواجدها: وتصنف إلى ¹ :

أولاً: موارد موجودة في كل مكان: ويعني ذلك أن المورد متوفر في كل مكان وفي كل زمان، وينطبق ذلك على الهواء مثلاً.

ثانياً: موارد موجودة في أماكن عديدة من العالم: هذه الأنواع من الموارد أقل في وجودها من المورد السابق بحيث نجد أنها أقل وفرة وغير متاحة في كل الأماكن وإن كانت موجودة في أماكن عديدة مع تفاوت كمياتها في هذه الأماكن ومثال ذلك المعادن، كما تختلف أسعارها بين هذه المناطق بالنظر إلى درجة وفرتها.

ثالثاً: موارد موجودة في أماكن قليلة أو محدودة: وينطبق ذلك بصفة أساسية على بعض المعادن أو الثروات الباطنية.

الفرع الثاني: من حيث عمرها وديمومتها (تجددها وعدم تجددها): وتنقسم إلى:

أولاً: موارد متجددة: ويقصد بذلك أن المورد قابل للدوام في وجوده بسبب قدرته على التجدد للمحافظة على نوعه، وأن هذا المورد متجدد بطبيعته، أي أنه يزيد زيادة طبيعية ويحتاج فقط لمجرد تنظيم استخدامه حتى يستمر وجوده ويستمر الانتفاع به، ومن هذه الموارد الغطاء النباتي والثروة الحيوانية.

ثانياً: موارد غير متجددة (فانية): المقصود بها هنا الموارد القابلة للفناء بطبيعتها، بمعنى أن هذه الموارد تكون موجودة في الطبيعة بكميات معينة إلا أنها تقل باستمرار السحب منها وهو ما ينطبق على المستخرجات من باطن الأرض مثل البترول والغاز.

كما يُنظر إلى الموارد المعمرة بأن أعيانها لا تقنى، ولا تنعدم عندما يُستفاد منها في إشباع الحاجات المختلفة، بحيث تتجدد استفادة المستهلك منها نظراً إلى بقاء أعيانها، فمثلاً يُستفاد من المباني في السكنى... أما الموارد الفانية فنُعرف بأن أعيانها تقنى، وتنعدم بمجرد الاستفادة منها

¹ : عبد الحلیم البشير الفاروق، الموارد الاقتصادية، وثيقة إلكترونية متوفرة على الرابط: https://drive.uqu.edu.sa/_/msnahy/files/R-ECO-course.pdf، تاريخ الاطلاع 2016/12/31، ص1.

مرة واحدة في إشباع الحاجات المختلفة، كالأطعمة والأشربة... فالمورد الفاني لا يستفاد منه على نحو متجدد وإنما تقنى عينه استهلاكه مرة واحدة فقط، ويُستفاد من ذلك التصنيف في التمييز بين الندرة الخطيرة لمورد ما والندرة غير الخطيرة لمورد آخر، فالمورد الفاني ندرته خطيرة، ويجب معالجتها لأنها ستؤدي حتماً إلى اضمحلاله من الوجود، بينما ندرة المورد المعمر غير خطيرة، لأن عينه غير فانية، ويستفاد منها على نحو متجدد¹.

الفرع الثالث: من حيث مظهرها: ونجدها تنقسم إلى²:

أولاً: موارد ملموسة (مادية): وينطبق ذلك على الموارد ذات الوجود المادي الملموس، وهذا الوصف ينطبق على غالبية الموارد التي تتبادر إلى الذهن عندما نذكر كلمة الموارد مثل الأراضي والمباني والغابات والمعادن والثروة الحيوانية.

ثانياً: موارد غير ملموسة: ينطبق هذا النوع من الموارد على كل مصدر من المصادر الذي من شأنه جعل الموارد الملموسة أكثر قدرة على إشباع الحاجات الإنسانية، ومن هذه الموارد الإضاءة والتهوية والتدفئة والرعاية الصحية... فهذه الموارد إذا توفرت جعلت العامل والآلة والتربة أكثر قدرة على إنتاج السلع والخدمات.

الفرع الرابع: من حيث أصلها (مصدرها): وتنقسم إلى:

أولاً: موارد طبيعية: وهي التي تستند في وجودها وتجد مصدرها في الطبيعة، سواء كانت ملموسة مثل الثروات المعدنية والغابات أو كانت غير ملموسة مثل الصفات الطبيعية التي يكتسبها مكان ما أو إقليم ما والمتمثلة في درجات الحرارة أو الرطوبة أو فترات سطوع الشمس أو موقع إقليم معين بالنسبة لعناصر إنتاج معينة... الخ.

ويمكن تقسيم الموارد الطبيعية إلى موارد طبيعية استهلاكية تستخدم في إشباع حاجات الإنسان بشكل مباشر، وإلى موارد طبيعية إنتاجية تستخدم ضمن مدخلات الإنتاج الاقتصادي من أجل تحويلها إلى موارد منتجة صالحة لإشباع حاجات الإنسان المختلفة³.

1: سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، منتدى المعارف، بيروت، ص 126.

2: عبد الحليم البشير الفاروق، مرجع سبق ذكره، ص 2.

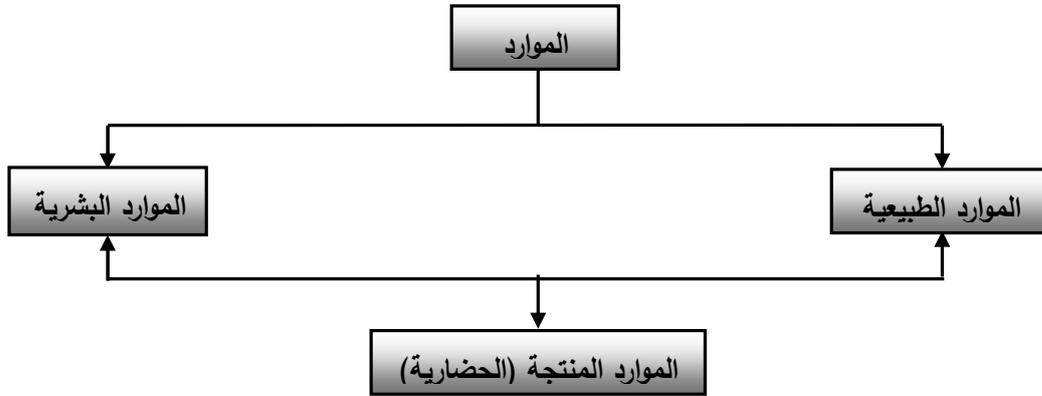
3: سيد صادق الشرخات، مرجع سبق ذكره، ص 130.

ثانياً: موارد بشرية: يجد هذا النوع مصدره في السكان ويعد من أهم الموارد وأكثرها قيمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وتظهر أهمية هذا العنصر عندما نعلم أنه يساهم في الإنتاج بأكثر من شكل.

"وتُعرف الموارد البشرية بأنها قوة العمل البشري بشقيه الذهني والعضلي الذي يستخدم لإنتاج الموارد المصنعة (الحضارية) الاقتصادية الملموسة والمجردة،، وتعرف أيضاً من خلال الوحدات الاقتصادية المختلفة بأنها الجهود والمهارات والقدرات الإنسانية التي يساهم بها الأفراد العاملون في المؤسسة من أجل بقائها واستمرارها في الإنتاج"¹.

ثالثاً: موارد منتجة (حضارية): وهي الموارد الناتجة من تفاعل الموارد الطبيعية مع الموارد البشرية، وتشمل جميع ما أنتجه الإنسان وصنعه وابتكره وابتدعه من معرفة وخبرات وتجارب، وكذلك كل النشاطات الزراعية والصناعية التي يقوم بها الإنسان من خلال الموارد الطبيعية المختلفة من أجل إنتاج موارد جديدة قادرة على إشباع حاجاته المختلفة، والشكل التالي يوضح نشأة الموارد المنتجة:

الشكل (1-1): الموارد المنتجة (الحضارية) وكيفية



المصدر: سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، منتدى المعارف، بيروت، ص21
المطلب الثالث: خصائص الموارد الاقتصادية وأسباب الاهتمام بدراستها:

تتألف الموارد الاقتصادية من الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وقبل أن نتطرق إلى مجموعة خصائص الموارد الاقتصادية بشكل عام، فإننا نعرض أهم الخصائص المميزة للموارد الطبيعية على حدا.

¹ : نفس المرجع، ص132.

الفرع الأول: خصائص الموارد الطبيعية: تتميز الموارد الطبيعية بالخصائص التالية¹:

أولاً: تعدد أشكال ووظائف رأس المال الطبيعي: سواء تعلق رأس المال هذا بالموارد الطبيعية المتجددة كالغطاء النباتي والثروة الحيوانية، أو غير المتجددة كمختلف مصادر الوقود الأحفوري. وهذه الوظائف سواء كانت بصورة تلقائية أو بعد تدخل الإنسان عليها.

ثانياً: القدرة على التجدد وعدمها: تمتاز الموارد الطبيعية أيضاً بقدرة بعض الموارد على التجدد وعدم مقدرة البعض الآخر على التجدد، حيث نجد أن المتجددة يمكن أن تستمر في العطاء بشرط أن يستمر الإنسان في الحفاظ عليها وعدم إجهادها كالتربة الزراعية مثلاً أو مناطق تكاثر الأسماك في البحار والمحيطات، وهذا إذا تم الحفاظ على خصائص هذه الموارد وعدم إجهادها.

ومن ناحية أخرى هناك بعض الموارد الطبيعية فانية أو غير متجددة، ومثال ذلك الوقود الأحفوري والموارد المعدنية، وبالتالي على الإنسان أن ينظم استغلالها ويحافظ على الرصيد المتاح منها مراعاة لمصالح الأجيال القادمة².

ثالثاً: صعوبة قياس ومراقبة مخزون الموارد الطبيعية: ترتبط الإدارة الرشيدة للمورد الطبيعي على القدرة على متابعة تطور مخزون هذا المورد، واتخاذ كافة التدابير الضرورية في حالة حدوث أي تراجع أو تدهور في مخزون هذا المورد إلى الدرجة التي يصبح فيها يشكل تهديداً لحياة الأفراد.

رابعاً: مفارقة الموارد الطبيعية: أو ما يطلق عليها أحياناً لعنة الموارد الطبيعية، والتي ترتبط دائماً بتراجع معدلات نمو مختلف الفروع الاقتصادية الأخرى على قطاع الموارد الطبيعية، خاصة إذا كانت هذا المورد ذو أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد العالمي ويتم تسعيره في الأسواق الدولية وبالعملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة التدفقات المتأتية من هذا المورد فتؤثر سلباً على نمو مختلف فروع النشاط الاقتصادي الأخرى.

إن جملة الخصائص أنفة الذكر تتعلق بالموارد الطبيعية فقط كجزء من الموارد الاقتصادية، وتحاول إبراز الدور الهام للموارد الطبيعية في النشاط الاقتصادي، ومختلف الصعوبات والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل مراقبة وتعظيم درجة الاستفادة من هذه الموارد.

¹ : OCDE. Ressources naturelles et croissance pro-pauvres ENJEUX CONOMIQUES ET POLITIQUES , Lignes directrices et ouvrages de référence du CAD , P33.

² : عبد المطلب عبد الحميد ومحمد شبانة، مرجع سبق ذكره، ص47.

الفرع الثاني: خصائص الموارد الاقتصادية:

للموارد الاقتصادية مجموعة من الخصائص الهامة تحدد قيمتها وأسعارها وإمكانية إحلال الواحد منها مكان الآخر وتخصيصها زمنيا ومكانيا بين استخداماتها المختلفة:

أولاً: الموارد الاقتصادية محدودة ونادرة: ويعني ذلك أن الموارد الاقتصادية محدودة بالنسبة إلى حاجات بشرية غير محدودة¹، وتعني هذه الخاصية أن كمية الموارد المتوافرة في الطبيعة سواء كانت في صورة مباشرة أو غير مباشرة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية، ذلك لأنها لا تكفي لإنتاج كافة السلع والمنتجات التي يحتاجها الإنسان، وعندما نقول أن هذه الموارد محدودة أو نادرة فإن المقصود هنا هو الندرة النسبية، بمعنى ندرة الموارد أو عدم كفايتها بالنسبة للحاجات المتعددة، وقد تكون صفة الندرة ملازمة للمورد باستمرار وقد تكون صفة تلحق بالمورد ويتصف بها مؤقتاً، لكنها يمكن أن تزول عنه مع الوقت²، خاصة مع تطور دور التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في اكتشاف وتطوير استخدام العديد من الموارد وتعظيم الاستفادة منها وتثمينها.

وندره الموارد هي التي تُحتم الاختيار بين الرغبات التي يمكن تلبيةها وإشباعها ومقدار كل منها، وتعتبر الندرة عاملاً يحول دون إنتاج واستهلاك المجتمع لكل ما يرغب فيه من سلع وخدمات، ومن ندرة ومحدودية الموارد تتحدد أسعارها وتكاليفها والكميات التي تستخدم منها في أي وقت من الأوقات اعتماداً على الطلب عليها، ويتم تحديد الأسعار في سوق الموارد عن طريق العرض والطلب³.

ثانياً: الموارد الاقتصادية متعددة الاستخدامات:

وتعني هذه الخاصية أن المورد الواحد يمكن أن يستخدم في إنتاج أكثر من سلعة، وعليه يستطيع إشباع أكثر من حاجة، ومثال ذلك عنصر العمل وهو المتمثل في المورد البشري يمكن أن يساهم مع عناصر أخرى في إنتاج سلع زراعية أو سلع صناعية، أو تقديم خدمات... الخ.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هناك تفاوت في كميات ونوعية المورد المطلوب في داخل كل قطاع اقتصادي نفسه، فبعضها يحتاج إلى اليد العاملة بشكل أكبر والآخر يحتاج إلى رأس المال

¹ : سيد صادق الشرخات، مرجع سبق ذكره، ص146.

² : عبد الحليم البشير الفاروق، مرجع سبق ذكره، ص3.

³ : هيثم عبد الكريم شعبان، الفصل الأول: مقدمة في اقتصاديات الموارد، ضمن سلسلة محاضرات في مقياس اقتصاديات الموارد، جامعة المجمعة، الرياض، وثيقة إلكترونية متوفرة على الرابط:

<http://faculty.mu.edu.sa/hshaaban/Resource%20Economics%20and%20the%20Environment>

تاريخ الإطلاع: 2016/12/30، ص5.

بشكل مكثف... ومن هذه الخاصة جاءت نظرية تخصيص الموارد، أي توزيعها على الأنشطة الاقتصادية التي تتنافس حالياً أو توزيعها عبر الزمن والأجيال¹.

ثالثاً: المنفعة: وهي صفة يتميز بها المورد الاقتصادي من المنظور البشري، بحيث يصلح لإشباع مختلف حاجات الأفراد، وهذا ما يجعل المورد ذو قيمة كبيرة لدى الأفراد.

رابعاً: القابلية للإحلال: وهي قدرة المورد الاقتصادي على إشباع حاجات مختلفة، بحيث يمكن أن يحل محل موارد أخرى غير متاحة حالياً لأسباب شتى، فيقوم بوظيفتها في إشباع تلك الحاجة. إن لهذه الخاصة فائدة عظيمة في مواجهة مشكلة الندرة، فكثير من الموارد لها بدائل يمكن استغلالها وإحلالها محلها إحلالاً كاملاً عند عدم توافرها وإشباع تلك الحاجة، فمثلاً إحلال الخيوط الصناعية محل الخيوط النباتية في مجال صناعة الملابس، إحلال المطاط الصناعي محل الطبيعي في صناعة إطارات السيارات.

الفرع الثالث: أسباب الاهتمام بدراسة الموارد الاقتصادية:

هناك جملة من العوامل أدت إلى الاهتمام بدراسة الموارد واقتصادياتها، ومن أهمها:

أولاً: ندرة الموارد وتعدد الحاجات: حيث تواجه كافة المجتمعات سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، متقدمة أو متخلفة مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد الاقتصادية في الوقت الذي تتعدد فيه وتنمو احتياجات سكانها بصفة مستمرة، وتتفاقم حدة المشكل الاقتصادية أكثر عندما ندرك أن الموارد تنمو بدرجة أقل من تلك التي ينمو بها عدد السكان واحتياجاتهم، وقد أشار إلى هذه الإشكالية الاقتصادي الإنجليزي توماس مالتس منذ القرن الثامن عشر.

ثانياً: المشكلة السكانية: لقد كان لنجاح الثورة الصناعية منذ قيامها في منتصف القرن الثامن عشر بالغ الأثر على تحسن المستويات المعيشية للأفراد وكذا خدمات الرعاية الصحية، فشهدت بذلك معدلات النمو السكاني تطوراً كبيراً، إلى درجة أصبح هذا النمو الكبير في عدد السكان مصدر قلق وحيرة حول مدى كفاية أو قدرة الموارد الاقتصادية المتاحة على تلبية احتياجات سكان العالم، فدفعت ذلك نحو الاهتمام بدراسة الموارد الاقتصادية وكيفية التخصيص الأمثل لها لضمان استفادة أكبر عدد من السكان منها.

¹ : نفسه.

ثالثا: التخطيط والتنمية الاقتصادية: إذا كان مضمون التنمية الاقتصادية هو إحداث تغيير جذري وهيكل في البنية الاقتصادية يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد ويضمن تحقيق معدلات نمو موجبة ومستمرة، فإن أي تخطيط لهذه العملية التنموية لابد أن يأخذ بعين الاعتبار قاعدة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة داخل ذلك البلد، وضمان استغلالها بشكل رشيد من أجل تحقيق أهداف الخطط التنموية المسطرة.

رابعا: حماية الموارد والمحافظة عليها: يتميز أي مجتمع إنساني بأنه مجتمع حركي وليس ساكنا، ونظرا لأن الموارد الاقتصادية في أي مجتمع نادرة ومحدودة، فضلا على أنها ليست حكرا لجيل واحد بل هي ملك لكافة الأجيال المتعاقبة، لذلك يلزم استخدام المتاح منها بطريقة لا تؤدي إلى استنفاده في فترة زمنية قصيرة، بل يجب العمل على ضمان استفادة الأجيال المتعاقبة منها، وذلك من خلال ترشيد استخدامها، والعمل على حمايتها وزيادتها كلما أمكن ذلك حتى يستمر عطاؤها من جيل إلى آخر، وحماية الموارد والمحافظة عليها يتطلب حصرها كاملا وشاملا لتحديد إمكانات استغلالها حاليا ومستقبلا، ووضع الخطط والبرامج التي تضمن عدم الإسراف في استخدامها¹.

خامسا: تلوث البيئة: ظهرت الحاجة في العقود الأخيرة للقيام بتقييم كمي ومالي واقتصادي لمخاطر التلوث البيئي الذي يصاحب استخدام الموارد الاقتصادية، وذلك بتحميل تكاليف التخلص من النفايات والإنبعاثات الناتجة عن المصانع والمزارع والمساكن والتي تلوث الهواء والماء والترية إلى أولئك الذين يتسببون فيها، فأى مشروع اقتصادي يستخدم موردا اقتصاديا معيناً قد يؤثر قليلا أو كثيرا على التوازن الطبيعي للبيئة مما ينتج عنه تكاليف معينة تسمى التكاليف البيئية والاجتماعية، ومن باب العدل والإنصاف فإن هذه التكاليف لابد أن يتحملها من يتسبب فيها، وعلى هذا تعتمد جل دول العالم والمنظمات الدولية العديد من الرسوم البيئية التي تفرض على هذه المؤسسات لمواجهة والتخلص من الآثار السلبية للأنشطة التي يقومون بها.

¹ : السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص21.

المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية بين التجدد والاستنزاف:

تتميز قاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة للإنسان بالعديد من الخصائص، وتعتبر القدرة على التجدد من عدمها أحد أهم هذه الخصائص، وترتبط هذه القدرة على التجدد عادة بمجموعة من الجوانب حسب درجة تأثيرها وكذا أسبابها، وهو ما يدفع نحو التفكير في الحد من التدهور المستمر للموارد الاقتصادية، خاصة غير المتجددة منها.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الموارد الاقتصادية:

تتأثر الموارد الاقتصادية أثناء مساهمتها في العملية الاقتصادية بمجموعة من العوامل تختلف حسب نوعية الأثر الناتج عنها، وتفصيل ذلك كما يلي:

الفرع الأول: العوامل ذات التأثير السلبي على الموارد:

هناك العديد من العوامل ذات الأثر السلبي على الموارد الاقتصادية، وبينها:

أولاً: تأثير الحروب: إذ تؤدي الحروب إلى تدمير الموارد بكافة أنواعها في بعض الحالات مما يؤدي إلى حرمان البشرية من الانتفاع بما كان يمكن أن تساهم به هذه الموارد في إنتاج سلع وحاجات إنسانية مختلفة ومتعددة، ويتضح معنى هذا إلى ما يحدث من دمار شامل للموارد المختلفة في المناطق التي تشهد حروب ويتم استخدام أو تجريب أسلحة كيميائية أو نووية فيها.

ثانياً: تأثير الكوارث الطبيعية: في بعض الأحيان يكون هناك أثر سلبي للكوارث الطبيعية الحاصلة على الموارد الاقتصادية مثلما يحدث في حالات الفيضانات أو الزلازل والبراكين وما تخلفه من عملية إتلاف للنباتات والحيوانات وغرق الأراضي غيرها.

ثالثاً: تأثير التلوث البيئي: يعتبر التلوث البيئي الحاصل في الطبيعة سواء ذلك الناتج عن مختلف الأنشطة الإنسانية أو عن الظاهر الطبيعية أحد العوامل ذات الأثر السلبي العميق على قاعدة الموارد وضمان سلامتها وتجدها، ومن أنواع التلوث البيئي ظاهرة الاحتباس الحراري وأثره على استقرار المناخ، تلوث المياه الجوفية والسطحية وأثره على البيئة النباتية والحيوانية، وتلوث البحار والمحيطات وأثره على البيئة البحرية.

الفرع الثاني: العوامل ذات التأثير الإيجابي على الموارد الاقتصادية:

كما أن هناك عوامل ذات تأثير سلبي على الموارد وهي سابقة الذكر فإن هناك عوامل ذات

تأثير إيجابي على الموارد وحمايتها، ومن بين هذه العوامل:

أولاً: التدخل الإيجابي للدولة في النشاط الاقتصادي:

من المعروف أن الأفراد عند ممارستهم للأنشطة الاقتصادية المختلفة فإنهم مدفوعون بحافز الربح، وهذا ما من شأنه أي يجعلهم يغفلون الآثار السلبية لأنشطتهم الاقتصادية على البيئة، وما هو ما يؤدي أحيانا إلى آثار سلبية على الموارد المختلفة، وهنا يبرز دور الدولة كفاعل أساسي في النشاط الاقتصادي وهذا إما عبر ممارسة النشاط الاقتصادي مع مراعاة الجوانب البيئية المختلفة والمحافظة على الموارد، أو من خلال جملة التشريعات والقوانين ذات الصلة بالجوانب البيئية التي تضعها وتلزم الأفراد باحترامها عند ممارسة أنشطتهم وهذا حماية للبيئة.

الفرع الثالث: العوامل ذات التأثير المزدوج:

هناك مجموعة أخرى من العوامل تتميز على أن أثرها ذو بعدين ، فهي تمثل عوامل ذات تأثير سلبي من جهة، وعوامل ذات تأثير إيجابي من جهة أخرى، ومن هذه العوامل:

أولاً: النمو السكاني: حيث نجد أن زيادة النمو السكاني من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على رصيد هذه الموارد وقد يؤدي إلى تسريع استنزافها، خاصة إذا لم يصاحب ذلك عملية ترشيد استهلاك هذه الموارد وضمان تجديدها، ومن ناحية أخرى يعتبر النمو السكاني وسيلة لدفع المجتمع نحو التفكير في البحث عن موارد جديدة تكفي لسد حاجات المجتمع منها، أو حتى موارد بديلة لتلك المتوفرة.

ثانياً: مستوى التقدم الصناعي والتقني: يعتبر أيضا مستوى التقدم الصناعي عامل ذو أثر مزوج على الموارد الاقتصادية، فمن جهة يعتبر قطاع الصناعة والتوسع في النشاط الصناعي أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في رفع معدلات استنزاف الموارد الاقتصادية، وهذا بفعل زيادة طلب القطاع الصناعي على هذه الموارد، لكن في نفس الوقت فإن عمليات اكتشاف مصادر أو مناطق جديدة لبعض الموارد الطبيعية إنما يعود بشكل أساسي لتطور التجهيزات التقنية والآلات الصناعية التي تم صناعتها وساعدت على الاكتشافات الجديدة، أو حتى اكتشاف مصادر بديلة للموارد الاقتصادية الناضبة بشكل أساسي.

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية غير المتجددة:

إن معيار تقسيم الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وموارد غير متجددة يتمثل في مقدار التغير في رصيد المورد الطبيعي عبر الزمن، فالمورد الطبيعي المتجدد إما أن يظل رصيده عبر الزمن ثابتا، عندما يكون معدل السحب منه مساويا لمعدل الإضافة إليه، أو يكون رصيده متزايدا مع الزمن عندما يكون معدل الإضافة إليه أكبر من معدل السحب منه¹، أما المورد غير المتجدد فهو الذي يكون معدل السحب منه أكثر من معدل التجدد أو أحيانا قد يكون معدل التجدد منعما كما في حالة بعض المعادن، وعليه فـ "المورد غير المتجدد هو مورد ذو مخزون ثابت في الطبيعة، وبالتالي فإن حجم الاستفادة منه يعتبر محدودا، واستخدامه يعني إما استنزافه بشكل مطلق كما في حالة اليورانيوم أو النفط، أو تحويله عن حالته الطبيعية بصورة نهائية كما في حالة العديد من المعادن، خاصة وأن هذا المورد قد استغرق تشكله في الطبيعة آلاف أو ملايين السنين².

الفرع الأول: تصنيف الموارد الطبيعية غير المتجددة:

تصنف الموارد الطبيعية غير المتجددة إلى عدة أشكال حسب درجة استنزافها أو استنزافها وذلك كما يلي³:

أولا: موارد يؤدي استغلالها إلى زوالها تماما: وتشمل الموارد الاقتصادية التي يؤدي استعمالها إلى اندثارها تماما، ولا يمكن إعادة الاستفادة منها مرة أخرى بأي صورة من الصور، ويشمل هذا الصنف الموارد الطاقوية مثل النفط والغاز والفحم اليورانيوم.

ثانيا: الموارد القابلة للرسكلة: هذا الصنف من الموارد غير المتجددة وعلى الرغم من وجوده بكميات محدودة في الطبيعة وعدم قدرته على التجدد، إلا أنه غير قابل للتدمير والزوال النهائي بسبب استعماله، ولكن يخضع فقط لتحويلات معينة وبإمكان عملية إعادة تدويره أن تسمح باستخدامه مجددا، ومن هذه الموارد المعادن المختلفة كالحديد مثلا.

¹ : نفس المرجع، ص 41.

² : BENNACER Nasreddine et AIT ATMANE Foudil, L'allocation optimale des ressources naturelles ; Qu'en est-il des ressources halieutiques en Algérie ? document internet disponible sur le lien : <http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Comportement%20des%20entreprises%20economiques%20face%20aux%20enjeux%20du%20developpement%20durable%20et%20de%20lequite%20sociale/BENNACER%20Nasreddine.pdf>, p160 , date de consultation 15/05/2016.

³ : op.cit, p160.

ثالثاً: الموارد التي لا يعد استعمالها مدمراً لها: هناك نوع آخر من الموارد غير المتجددة التي لا يمكن إعادة تدويرها، ولكن الاستخدام السليم لها والمحافظة عليها من شأنه أي يضمن دوام الاستفادة منها، وخير مثال على هذه الموارد طبقة الأوزون.

الفرع الثاني: تطور النظرة إلى الموارد الطبيعية غير المتجددة:

تعود الكتابات الأولى عن اقتصاديات الموارد الطبيعية غير المتجددة إلى عصر الاقتصاديين الكلاسيك، حيث أكدوا على ضرورة التعامل مع المورد الطبيعي في بيئة الوفرة النسبية مقارنة باحتياجات حجم محدود من السكان، ومع ثبات أساليب التقدم الفني للإنتاج المستخدمة، فإن التكلفة الحدية والمتوسطة للإنتاج تكون ثابتة ومتساوية في وجود تكلفة فقط للإنتاج، وتكون التكلفة الكلية متزايدة بمعدل ثابت¹.

وفي عام 1789 كتب مالتس مقاله الشهير عن السكان وضمنه مفهومه للندرة النسبية للأراضي الزراعية المخصصة لزراعة المنتجات الغذائية في نموذج لعلاقة معدل النمو السكاني بمعدل نمو الإنتاج والعرض من السلع الغذائية الزراعية، حيث تصور أن التعداد السكاني ينمو بمعدل متضاعف يحقق متتالية هندسية عبر الزمن، بينما ينمو الإنتاج الزراعي الغذائي بمعدل يحقق متتالية عددية في نفس الفترة، فإذا بدأنا بلحظة زمنية كانت فيها كمية الإنتاج الغذائي (2) تكفي احتياجات السكان من الإنتاج الغذائي الزراعي، وكان معدل التضاعف لكل من عدد السكان وحجم الناتج هو (2)، فإن التوازن بين العرض والطلب على المواد الغذائية الزراعية لن يستمر إلا للفترة الزمنية التالية فقط ثم يظهر فائض طلب على الغذاء يتزايد مع مرور الزمن معلنا عن وجود فجوة غذائية تشير إلى تزايد ندرة الموارد الزراعية الغذائية كمشكلة تتفاقم مع مرور الزمن. في هذه البيئة رأى مالتس أن تكثيف العمالة على الأرض الزراعية قد يكون عاملاً مساعداً في تخفيف حدة الفجوة الغذائية، واستتبع ذلك سريان قانون تناقص الغلة، الذي يعبر عن نفسه في اتجاه تزايد كل من التكاليف الكلية والحدية والمتوسطة، في هذا النموذج نجد أن سلوك تكاليف الإنتاج يبدأ بالتعبير عن حالة الوفرة النسبية للأرض الزراعية التي تتمتع بدرجة معينة من الخصوبة العالية، وعندما يزيد ضغط الطلب على المنتجات الزراعية يُظهر اتجاهها لتكثيف عدد العاملين في زراعة الأرض والاستفادة من تحويل نوعية نظام الزراعة من الزراعة الخفيفة إلى الزراعة الكثيفة في ذات

¹ : السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص44.

المساحة من الأرض، وهو ما ينشأ عنه زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات متناقصة، أي سريان قانون تناقص الغلة في مرحلته الثانية، في هذا النموذج اقتصر التعامل على مستوى نوعية واحدة من الأرض الزراعية، وهي نوعية الأرض الأكثر خصوبة، حيث أدت الزيادة السكانية إلى الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة، وهي الأرض الخصبة في هذا النموذج.

وقد أضاف ديفيد ريكاردو (1772-1823) فكرة الانتقال من استخدام الأراضي الزراعية الخصبة إلى استخدام الأراضي الأقل خصوبة في الزراعة نتيجة لضغط متطلبات الغذاء الزراعي المتزايد على إنتاجية الأراضي الزراعية في نظريته الشهيرة عن الربح، وذلك في نفس البيئة الاقتصادية البدائية التي سادت هذه الفترة، في إطار ثبات الأساليب الفنية للإنتاج الزراعي.

الفرع الثالث: تحديد نطاق النظام الأمثل لاستغلال الموارد الطبيعية:

إن السؤال الأبرز المطروح في هذه الحالة هو: لماذا البحث عن إقامة نظام جديد لاقتصاد الموارد الطبيعية والبيئية؟ للإجابة على هذا السؤال لابد أن نتساءل ما إذا كانت الأنظمة الأكاديمية القائمة تحسن معالجة المشاكل الأساسية الناجمة عن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والبيئية.

أولاً: إن العلوم الطبيعية أو البيئية على سبيل المثال غير قادرة على تحليل المشكلة تحليلاً كافياً وكاملاً، فهذه العلوم تجهل في الواقع البعد الأساسي الذي يتمحور حوله التصرف الإنساني، إن هذه العلوم لا تدمج بوضوح في تحليلها تأثير كل التغييرات التي تطل الاقتصاد والبيئة الطبيعية على النشاط الإنساني، مع أنها ضرورية لإدراك النشاط الإنساني.

ثانياً: إن العلم الاقتصادي التقليدي يحدد عادة على أنه دراسة تخصيص الموارد الشحيحة بين الخيارات البديلة، هل إن الاقتصاد الجزئي الذي يشكل القسم الأساسي لهذا النظام قادر بفضل مبادئه وأدواته المتطورة للغاية على تعزيز تخصيص الموارد الطبيعية والبيئية تخصيصاً مناسباً؟ إن الجواب للأسف سلبي، ففي الواقع ثمة فوارق مهمة بين المنافع التقليدية التي يمكن تخصيصها في إطار مبادئ الاقتصاد الجزئي والموارد الطبيعية والبيئية.

تجدر الإشارة إلى أن القواعد التي تحدد الأفضلية في تخصيص المنافع الخاصة هي بالضرورة ذات طبيعة سكونية، في حين أن تخصيص الموارد الطبيعية يجب أن يقوم على مقارنة ديناميكية لهذا الأمر، فمثلاً: إن القرار بشأن عدد الغسالات التي يجب أن تصنع في يومنا هذا لا يؤثر تأثيراً بالغاً في القدرة على صنع هذه الغسالات في المستقبل، في حين أن القرار بشأن حجم

ضخ مياه جوفية غير متجددة اليوم يؤثر في الحجم الذي ستستخرجه الأجيال المقبلة. إن طبيعة القرارات التي لها تفاعل في اتجاه واحد في ما يخص الموارد الطبيعية من شأنها أن تزيد التحليل تعقيدا.

إن إدارة الموارد الطبيعية وتخصيصها يتطلبان اللجوء إلى أكثر من نظام، ففي الواقع لقد ساهمت نشأة اقتصاد الموارد الطبيعية والبيئية أكثر من أي قسم آخر في الاقتصاد، في الاندماج الصريح للعلوم الطبيعية وعلم النفس في التحليل الاقتصادي، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنه نتيجة أهمية الناحية المؤسسية ومفهوم حقوق الانتفاع والتملك في كل محاولة آيلة إلى معالجة المشاكل البيئية، لعب نظامنا دورا رياديا بالغ الأهمية في تعزيز الصلة بين القانون والاقتصاد¹.

المطلب الثالث: أسباب استنزاف الموارد الطبيعية ووسائل مواجهتها:

يقصد باستنزاف الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة استهلاكها بمعدلات تفوق معدلات تجدها أو إيجاد بديل لها، وقد أدت أنشطة التنمية المتزايدة والانفجار السكاني في مطلع القرن العشرين إلى استخدام مكثف للموارد الطبيعية فتعرضت لخطر الاستنزاف.

ويأخذ استنزاف الموارد الطبيعية عدة صور وأشكال من بينها قطع الغابات لأغراض مختلفة، الصيد الجائر للأحياء البرية والمائية، كما تتعرض التربة لظاهرة الاستنزاف من خلال الزحف العمراني على الأراضي الزراعية بفعل النمو السكاني والعمراني من جهة، وتوسع النشاط الاقتصادي ومساحات التوطن الصناعي في الأراضي الزراعية من جهة أخرى، كما أن ارتفاع وتيرة استنزاف الأراضي قد انعكس بشكل مباشر على جودة المساحات المتبقية لممارسة النشاط الزراعي، فأدى ذلك إلى زيادة سرعة تدهور هذا المورد²، وهذا بفعل تكثيف عمليات الاستغلال، والتدهور يعني تدني الكفاءة الإنتاجية للأرض وعدم قدرتها على تلبية احتياجات السكان الذين يعيشون عليها، وهذا رغم التوسع الحاصل في المساحات الزراعية جراء عمليات الاستصلاح المستمرة إلا أن جودة المساحات المستصلحة دائما تكون أقل من جودة المساحات المستنزفة أو المتدهورة.

¹ : محمد الصالح الماطوسي، اقتصاد الموارد الطبيعية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم - ناشرون، لبنان، 2007، ص426.

² : عبد المجيد يوسف أحمد، استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي _ دراسة ولاية جنوب دارفور (محلية نيالا 1980-2009)، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة الخرطوم، 2009، ص23.

الفرع الأول: أسباب استنزاف الموارد الطبيعية:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية وتسريع وتيرة استنزافها، يمكن إجمالها في العناصر التالية¹:

أولاً: الانفجار السكاني: تؤدي زيادة عدد السكان مع استمرار نموهم اقتصادياً إلى زيادة سرعة معدلات الاستهلاك بالنسبة للفرد مما يؤثر على رصيد الموارد ووجودها في الطبيعة، خاصة إذا كانت الموارد غير متجددة، حيث أن زيادة عدد السكان تعني:

- زيادة استهلاك الموارد الطبيعية لإشباع حاجات الإنسان.
- سوء استخدام الموارد الطبيعية.
- تلوث البيئة والموارد الطبيعية.

ثانياً: سوء استخدام الموارد: كثيراً ما يؤدي عدم الوعي البيئي وجهل السكان وتخلفهم ثقافياً إلى تلف الموارد وتبديدها بشكل واضح مما يزيد من تفاقم المشكلة، فاستخدام الطرق البدائية أو المتخلفة تكنولوجياً خاصة في دول العالم الثالث_ يؤدي إلى ضياع وفقد نسبة كبيرة من هذه الموارد دون الانتفاع بها.

ثالثاً: الافتقار إلى سياسة التنظيم وتخطيط استخدام الموارد: يعتبر وجود سياسة التنظيم وتخطيط استخدام الموارد واستغلالها بأفضل طريقة ممكنة هو الأسلوب الذي يكفل حسن استخدامها والوقاية من خطر استنزافها وهذا يتطلب الدراسة العلمية لأي مشروع من المشروعات التي تستهدف استغلال موارد البيئة لمعرفة إيجابياته وسلبياته وتأثيره على موارد البيئة.

رابعاً: التلوث: يتسبب التلوث في تدمير كثير من موارد البيئة ويحولها من موارد منتجة إلى موارد غير منتجة وغير مفيدة، بل وأحياناً إلى موارد ضارة، ومن هنا يصبح التلوث سبباً من أسباب استنزاف موارد البيئة.

خامساً: التحضر والنمو العمراني: حيث أدى اتساع النمو العمراني والنمو الحضري وشق الطرقات وتشبيد الهياكل القاعدية المختلفة إلى زحف السكان والاسمنت على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية خاصة الأراضي الزراعية فساهم هذا في رفع وتيرة استنزافها.

¹ : مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية، وثيقة إلكترونية متاحة على الرابط: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=23626>، تاريخ الاطلاع 2017/02/05، ص ص 67_68.

سادسا: أسباب طبيعية: وهي أسباب لا دخل للإنسان فيها، وترجع للطبيعة ومنها تذبذب الظروف المناخية كالجفاف والتصحر وارتفاع ملوحة الأرض وبض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات وما يمكن أن تُخلفه من إتلاف للموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: وسائل مواجهة استنزاف الموارد الطبيعية:

هناك مجموعة من الأدوات أو الإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل مواجهة أو الحد من استنزاف الموارد الطبيعية يمكن ذكر أهمها فيما يلي¹:

أولا: ضبط النظام الاجتماعي والاقتصادي بطريقة تحافظ على عناصر النظام الإيكولوجي للبيئة.

ثانيا: تحقيق الاكتفاء للسكان دون إحداث خلل بعناصر البيئة ومواردها حاليا ومستقبلا.

ثالثا: حماية البيئة من أخطار التلوث والعمل على مواجهتها والحد منها.

رابعا: صيانة وحماية النباتات الطبيعية والحيوانات البرية: وهذا من خلال قيام الحكومات بسن

التشريعات والقوانين المناسبة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على هذه الموارد وصيانتها

كالمحميات الطبيعية أو تنظيم عملية الصيد أو قطع الأشجار وغيرها.

¹ : نفس المرجع، ص71.

المبحث الثالث: وفرة الموارد وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية:

يستند علم الاقتصاد أساساً على دراسة العلاقة والتأثير المباشر بين الحاجات الإنسانية المتزايدة والموارد الاقتصادية المحدودة لتلبية هذه الحاجات، وإن تنوعت درجات الاهتمام بالموارد حسب اختصاص ومتطلبات مختلف مجالات البحث، فالجيولوجيا مثلاً تبحث في اكتشاف هذه الموارد وزيادة حجمها، والجغرافيا تبحث في أماكن وجودها، أما الاقتصاد فيبحث في كيفية استخدامها وسبل تعظيم عوائدها الاقتصادية، وهو ما يظهر جلياً في مختلف خطط التنمية التي تعدها وتنفذها حكومات الدول عبر العالم.

المطلب الأول: أهمية الموارد في الحياة الاقتصادية:

تلعب الموارد الاقتصادية أهمية بالغة في حياة الأفراد والمجتمعات، وهذا من خلال أربع محاور أساسية، أولها محور الغذاء الذي يعتبر أساس وجود المجتمعات البشرية، فالموارد المختلفة مصدر للمنتجات الغذائية التي يحتاجها البشر لإشباع حاجاتهم الضرورية من المواد الغذائية لضمان بقاء مظاهر الحياة على هذه الأرض. ثانيها محور إنتاج السلع والخدمات، والتي تعتمد على الموارد الاقتصادية (عوامل الإنتاج) في إنتاج جميع أنواع السلع والخدمات الاقتصادية. ثالثها محور التنمية الاقتصادية التي تعتمد على وفرة الموارد الاقتصادية، رابعها محور قضايا الحرب والسلم والعلاقات الدولية، فالصراعات الدولية بعناوينها المتلونة وأهدافها المتباينة كلها تصب في بوتقة الاستحواذ على والهيمنة على مصادر الموارد المختلفة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية الدولية من الأمن والغذاء... وغير ذلك¹.

الفرع الأول: الموارد الاقتصادية أساس الحياة واستمرارها:

إن حياة الإنسان تعتمد على الموارد بمختلف أصنافها فهي تمثل مصدر الغذاء واللباس والمسكن وتعد الموارد الطبيعية والموارد الإنتاجية (عوامل الإنتاج) أساس إنتاج الموارد المصنعة من المنتجات السلعية والخدمية التي يحتاجها الإنسان في إشباع حاجاته المختلفة، والموارد الطبيعية تشمل سطح الأرض وباطنها، الموارد المائية، الموارد النباتية، الموارد الحيوانية، الموارد المعدنية، الغلاف الجوي وما يحتويه من الأنظمة الحيوية المختلفة، والطاقات المتجددة التي من أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

¹ : سيد صادق الشرخات، مرجع سبق ذكره، ص40.

كما يعتبر مفهوم الموارد الطبيعية أعم وأشمل من مفهوم الأرض فهو يشمل هذه الأخيرة والبيئة المحيطة بها من غلاف جو وطاقة شمسية، وغير ذلك.

الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية أساس العملية الإنتاجية:

تعد الموارد الاقتصادية عنصرا ضروريا في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ويطلق عليها عوامل الإنتاج، والإنتاج هو خلق المنفعة الاقتصادية من خلال تحويل الموارد المختلفة إلى سلع وخدمات نافعة وصالحة لإشباع الحاجات البشرية المتعددة والمتزايدة، ويتحقق ذلك من خلال المراحل الأساسية التي تمر بها العملية الإنتاجية وهي: المدخلات _ المعالجة الإنتاجية _ المخرجات.

الفرع الثالث: الموارد الاقتصادية أساس التنمية الاقتصادية:

تعتبر عملية التنمية هدفا بالغ الأهمية تسعى جميع الوحدات الاقتصادية إلى تحقيقه على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول في جميع الأنظمة الاقتصادية، وتعد الموارد الاقتصادية محور التنمية وأساسها، لأنها تمثل المادة الأولية التي يعتمد عليها أثناء تخطيط وتنفيذ العملية التنموية، وعليه فإن دفع التنمية نحو المستويات العليا يتطلب توفير موارد اقتصادية متنوعة، وعليه تتحدد طبيعة العلاقة بين الموارد والتنمية في شكل علاقة طردية مطلقة، فكلما ارتفع مستوى التنمية كلما زاد ذلك من استنزاف الموارد الطبيعية.

إن الموارد الاقتصادية الطبيعية لا تلعب كلها نفس الدور الهام في تحقيق التنمية، حيث توجد بعض الدول الفقيرة في بعض الموارد الاقتصادية الطبيعية مثل اليابان وكوريا وسنغافورة، وتستورد بشكل كلي احتياجاتها من الموارد الطاقوية من الخارج، وبالرغم من ذلك يظهر تميزها وتفوقها الاقتصادي، بينما توجد العديد من الدول الأخرى الغنية بمواردها الطبيعية مثل الدول النفطية العربية إلا أنها لا تحقق سوى معدلات نمو اقتصادية منخفضة.

إن العامل الأساسي الذي يصنع الفرق هنا هو دور المستثمر وتوجيه الدولة له في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من خلال الاستثمار في المشروعات التي تعتمد على موارد متوفرة ومتجددة داخل الدولة قادرة على تحقيق أعلى معدلات زيادة الإنتاج وهذا أيضا لا يتحقق بدون التطور العلمي الذي يؤثر على فكرة المستثمر وعلى قراراته.

المطلب الثاني: علاقة الموارد بالنمو والتنمية الاقتصادية:

للموارد الاقتصادية علاقة وطيدة بالنمو والتنمية الاقتصادية تتجلى من خلال مساهمة هذه الموارد في رفع معدلات النمو الاقتصادي من جهة، وتحسين مستويات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى عبر سياسات استغلال هذه الموارد، لتعود آثار ذلك في النهاية على تحسين ظروف معيشة الأفراد وتطوير مستوياتهم المادية والاجتماعية.

الفرع الأول: علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي:

تعد الموارد الطبيعية نعمة كبيرة لأنها تؤدي إلى إحداث تنمية سريعة للدولة، وكذا عاملا مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي فهي تعتبر من المؤشرات المهمة المساعدة على استقطابه، كما تلعب الموارد الطبيعية أيضا دورا هاما جدا فيما يتعلق بدفع وتوجيه معدلات النمو في الاقتصاد الوطني للدول، وإن ما يضمن هذه المساهمة الفعالة في رفع معدلات النمو إنما هو الإدارة الرشيدة لهذه الموارد¹.

إن الملاحظ لتوزيع الموارد الطبيعية على دول العالم يجد أن هناك العديد منها يتمتع بوفرة كبيرة من هذه الموارد، لكن الفقر والجوع مازال منتشرا في هذه الدول بسبب الفشل في الإدارة السليمة لهذه الموارد من جهة، بينما هناك دول وبالرغم من محدودية الموارد الطبيعية المتاحة لها إلا أنها استطاعت أن تحقق اكتفاءها الذاتي في كثير من السلع الصناعية وتوجه نسبة معتبرة من إنتاجها نحو التصدي، وفي هذا المجال تعبر اليابان نموذجا ناجحا فهي توجه حوالي 20% من إنتاجها الصناعي للتصدير والباقي يوجه للاستهلاك المحلي، وهذا انعكس بشكل إيجابي على ارتفاع مستويات معيشة ورفاهية أفراد المجتمع، وهنا لابد من التأكيد على أهمية السوق المحلي كهدف أولي من وراء أي برنامج استثماري وإنتاجي ثم التوجه للسوق الخارجي للتصدير لأن التصدير لا يتم بنجاح دون تحقق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي.

بينما توجد في الجهة المقابلة الدول النامية التي يمثل عدد سكانها حوالي 80% من سكان العالم، إلا أنه قدرتها على استغلال ما لديها من موارد اقتصادية محدودة مما انعكس على حجم الإنتاج وبالتالي حجم الدخل الكلي والفردى وما خلفه من أثر على مستوى معيشة ورفاهية الأفراد².

¹ : بن رمضان أنيسة، بن مقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد الخامس عشر، 2014، ص297.

² : نفس المرجع، صص203، 204

وعليه فإنه من الخطأ أن نعتقد أن وجود كمية كبيرة من الموارد الطبيعية في البلد سيكون له بالضرورة تأثير إيجابي على معدل النمو في هذا البلد، وقد تناولت الكثير من الدراسات هذه العلاقة في محاولة لإيجاد حل لهذه المفارقة¹.

فالدراسة التي قام بها (Gelb 1988) و (Auty 1990) قد لاحظت أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تسجل أداء اقتصاديا ضعيفا وأن هذا يرتبط بعوامل سياسية وليس فقط اقتصادية، وفي دراسة أخرى لـ (Berg et al 1992) بين أن الاستغلال الكبير للموارد الطبيعية من شأنه أن يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي لهذا البلد وعلى تنمية صادراته الصناعية، وفي دراسة أخرى لـ (Lane et Tornell 1995) وضحت أن سياسات الدول الغنية بالموارد الطبيعية تتجه بشكل واضح نحو زيادة الربح المحصل هذا المورد.

إن معرفتنا لأهمية الموارد الطبيعية بصفة عامة في عمليات الإنتاج المختلفة، والأهمية الخاصة للموارد الطبيعية غير المتجددة باعتبار أن رصيد العالم منها يتضاءل مع زيادة معدلات استهلاكها، فإنه يساورنا القلق من عدم إمكانية استمرار النمو في المستقبل، فالموارد الطبيعية غير المتجددة... هي موارد ضرورية لأي عملية إنتاجية، ومهما بلغت عمليات الإحلال بين هذه الموارد وبين عناصر الإنتاج المتجددة كالعامل ورأس المال إلى جانب الموارد الطبيعية المتجددة وكذلك البدائل الصناعية، فإن الإحلال لن يكون كاملا، أي أن الإنسان سيبقى بحاجة إلى حد أدنى من هذه الموارد من أجل القيام بنشاطه الإنتاجي².

وكخلاصة فإن تحليل نموذج اقتصادي يقوم على استغلال الموارد الطبيعية يعتبر أكثر تعقيدا من ذلك الذي يقوم على رأس المال المادي، وفي حالة الموارد الطبيعية الناضبة فإن هذا الوضع يدفع الاقتصاد نحو حالة الجمود، كما أنه يجب ضمان معدل تجدد للمورد يسمح بتغطية استنزافه أو البحث عن مورد آخر يعوضه لضمان استمرار هذا النموذج³.

¹ : JULIE GINGRAS, LE RÔLE DE L'ABONDANCE DES RESSOURCES NATURELLES DANS LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE, document internet disponible sur le site:

<http://www.collectionscanada.gc.ca/obj/s4/f2/dsk2/ftp04/mq26213.pdf>, p19, consulter le 11/05/2016.

² : صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط: [http://www.arab-](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/112/112_develop_bridge5.pdf)

[api.org/images/publication/pdfs/112/112_develop_bridge5.pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/112/112_develop_bridge5.pdf)، تاريخ الاطلاع 2016/05/10، ص14.

³ : JULIE GINGRAS, op.cit, p20.

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف تماما عن مفهوم النمو الاقتصادي، فإذا كان هذا الأخير يعني ضمان تحقيق زيادة أو نمو سنوي موجب وحقيقي في الناتج المحلي داخل البلد، فإن التنمية الاقتصادية تعني تلك التغييرات والتطورات الهيكلية المنظمة والمدروسة التي يكون هدفها الأساسي ليس فقط تحقيق هذا النمو بل أن ينعكس هذا النمو على زيادة رفاهية الأفراد وجميع فئات المجتمع وأن تتحسن ظروفهم المعيشية ومستوى حياتهم إجمالا، ومن هذا المنطلق تبرز العلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والموارد الطبيعية التي تشكل في العادة إذا كانت متوفرة ومتنوعة أساسا قويا ومتينا لإطلاق عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها، على أن يقترن ذلك بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذه الموارد دون هدر أو تبذير.

إن الموارد الطبيعية تصبح عديمة الجدوى دون توظيف الموارد البشرية الماهرة والمدربة تدريباً علمياً والتي تعتبر من أهم المحددات للرفاهية الاقتصادية، مع توفر رأس المال اللازم للتطوير من مكنيات ومعدات وآلات، وخير مثال على دور المورد البشري الكفاء في تحقيق التنمية هو حالة الدول الأوروبية التي فقدت الكثير من مصادر الثروة المادية لديها (الطاقة الصناعية) ورأس المال الصناعي خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أنها استطاعت أن تستعيد قوتها في فترة زمنية محدودة من خلال توظيفها للموارد البشرية المدربة وذات درجة عالية من الكفاءة والمهارة التي كانت متوفرة في ذلك الوقت، وعليه فإن الموارد الاقتصادية إجمالا سواء الطبيعية أو غير الطبيعية، المتجددة أو غير المتجددة تعتبر أساسية وهامة في عملية التنمية الاقتصادية، لكن شرط أن توظفها وتقودها موارد بشرية كفأة وماهرة في جميع المجالات الاستثمارية¹.

وقد قدم بعض الباحثين جملة من السيناريوهات المحتملة لاستغلال الموارد الطبيعية لغرض تحقيق التنمية نذكر منها²:

¹ : الموارد والنمو والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص218.

² : صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص15.

أولاً: التنمية والنمو الاقتصادي السريع الذي يعتمد على الاستغلال المكثف لمصادر الطاقة والمعادن، وهذا بدوره يؤدي إلى الإسراع بنفاذ رصيد الموارد الطبيعية قبل السماح باكتشاف بدائل قريبة لها، ونتيجة هذا السيناريو هي انهيار النشاط الاقتصادي المتحضر.

ثانياً: الاستخدام والاستهلاك البطيء للموارد الطبيعية غير المتجددة، ولا يساهم هذا الاستخدام إلا بمستويات منخفضة من الإنتاج، ولكن المورد لا يفنى سريعاً بل يستمر لقرون عديدة، وهذا النمط البطيء لا يساير ركب التطور السريع الذي يصبو إليه الإنسان في عصرنا الحالي.

ثالثاً: الاستخدام السريع لأرصدة الموارد الطبيعية في تنمية الطاقات الإنتاجية للمدخلات الإنتاجية المتجددة التي يمكن الاعتماد عليها كبديل قريبة لمدخلات الموارد الطبيعية غير المتجددة، ويعمل هذا السيناريو على تطوير بدائل قريبة للمدخلات الطبيعية متناقصة الرصيد، مما يمكن من الاستفادة من المورد لأجل طويلة مع استمرار عملية النمو.

رابعاً: التقدم التقني السريع الذي يسمح بتطوير بدائل متجددة للمدخلات ذات الرصيد غير المتجددة، كما يسمح بتحقيق معدلات نمو مستمر للنتائج القومي الإجمالي، وقد ينتج عن هذا السيناريو آثار بيئية غير محمودة العواقب ما يؤثر سلباً على مستوى رفاهية المجتمعات.

الواضح أن البديل الثالث هو أكثر هذه السيناريوهات تفاؤلاً، أما السيناريو الأول فهو أكثرها تشاؤماً، وهناك عوامل محددة للمسار الاقتصادي والبيئي للمجتمع في الأجل الطويل أهمها مدى إمكانية الإحلال الفعلي بين مدخلات الإنتاج المتجددة ومدخلات الإنتاج غير المتجددة، وكذلك مدى قوة أو ضعف الاهتمام من قبل واضعي السياسات والقائمين على تنفيذها، المؤثرين في مستوى النشاط الاقتصادي، وفي مستوى معيشة رفاهية الأجيال القادمة.

والم تأمل للواقع العالمي المعاصر يلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة تحاول انتهاج المسار الثالث المتفائل ولكنها في وضع قد يجذبها إلى المسار الرابع الخطر بآثاره السلبية على البيئة في المدى الطويل، أما الدول النامية وخاصة الفقيرة منها فالمسار الذي تعتمده سيؤدي في النهاية إلى مصير قاتم، يستنفذ مواردها الطبيعية ويتركها غير قادرة على تحقيق الإنتاج الكافي لتوفير الحاجات الأساسية لأبنائها، فهذه الدول لم تستغل مواردها المتجددة وغير المتجددة الاستغلال الأمثل، مما عرض هذه الموارد لآثار بيئية تؤثر على إنتاجها ومن ثمة إلى نضوبها، الأمر الذي جعلها تدور فيما يسمى بدائرة الفقر المفرغة حيث أصبحت غير قادرة على استغلال مواردها بسبب

الفقر الشديد، كما أنها غير قادرة على الخروج من الفقر نتيجة عدم استغلال مواردها بشكل كفاء¹.

الفرع الثالث: الموارد ومتطلبات النمو والتنمية:

بالرغم من اختلاف الخصائص الجغرافية وتنوعها وتميز الدول النامية بكثير من الموارد الاقتصادية المتجددة وغير المتجددة إلا أن التقدم العلمي والتكنولوجي والأساليب البحثية المختلفة لم تساعد هذه الدول حتى اليوم على اللحاق بركب التقدم والرقي، وقد يرجع ذلك لأسباب كثيرة من أهمها الاستخدام غير الاقتصادي لمواردها الاقتصادية التي كان يجب بذل الجهد والأخذ في الاعتبار المتطلبات الآتية²:

أولاً: الإدارة الرشيدة لاستغلال الموارد غير المتجددة مثل البترول والمعادن الكثيرة الأخرى.

ثانياً: الاستخدام الاقتصادي لكثير من الموارد الزراعية والحفاظ على كثير من الغابات، وعدم تحويلها إلى استخدامات أخرى ذات كفاءة أقل خاصة إذا أخذنا المستقبل في الاعتبار.

ثالثاً: صيانة المخزون من الثروة الحيوانية ذات الطبيعة الخاصة المرتبطة بالغابات وبأقاليم مناخية معينة نظراً لقيمتها الاقتصادية وندرته على مستوى العالم.

رابعاً: الحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة لما لها من إنتاجية مرتفعة لأن بعض الدول تستخدمها في أغراض غير زراعية مثل البناء والسكن مما يؤثر على الناتج الزراعي.

خامساً: ترشيد وتطوير الموارد المائية باستخدام الطرق الاقتصادية ذات الكفاءة العالية.

سادساً: الحفاظ على الموانئ البحرية وتطويرها باعتبارها أحد الموارد الاقتصادية الهامة.

سابعاً: الحفاظ على الثروة السمكية بتوظيف العلوم والتكنولوجيا باستغلالها بأكثر الطرق الاقتصادية الكفاء التي تضمن استمرارية الحصول على الحد الأقصى منها باعتبارها من أحد المصادر الهامة للموارد الاقتصادية المتجددة.

ثامناً: تطوير وتدريب الموارد البشرية باعتبارها الموجه والمحرك للتنمية الاقتصادية.

تاسعاً: الاهتمام بالكفاءة الاقتصادية ومعايير قياسها حتى نضمن الاستخدام الأمثل للمورد.

عاشراً: إعطاء الأهمية الخاصة بتوزيع صافي المنافع المحققة من النمو أو التنمية الاقتصادية على أفراد المجتمع.

¹ : المرجع نفسه، ص16.

² : الموارد والنمو والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 2013-2015.

حادي عشر: الدور الهام للدولة في ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي لحماية الموارد وحماية المنتج والمستهلك من خلال القيادة الاقتصادية المباشرة إذا استدعى الأمر ذلك وغير المباشرة في كثير من الأحيان، من خلال ما لديها من أدوات اقتصادية مثل السياسات المالية والنقدية وقدرتها على سن القوانين والتشريعات التي تحد من الاستغلال غير الاقتصادي للمورد إذا حدث.

ثاني عشر: توجد علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والموارد الاقتصادية من خلال الطرق والأساليب التي تستخدم وتدار بها عمليات استغلال الموارد المختلفة، ويمكن النظر إلى العلاقة الارتباطية بين الموارد والنمو الاقتصادي من زاويتين:

1. طرق وأساليب استخدام الدول النامية ما لديها من مخزون من الموارد الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي.

2. التأثيرات السلبية للتنمية الاقتصادية والديموغرافية على كميات وأنواع ما لدى الدولة من رأسمال متضمن في الموارد الاقتصادية خاصة الطبيعية منها، ويعتبر هذا العنصر هام خاصة بالنسبة للدول النامية الفقيرة.

3. عدم النظر إلى الموارد الاقتصادية المتاحة على أنها المكون الأساسي لرأس المال الذي يعتمد عليه في الاستثمارات في المجالات المختلفة، فالاستثمار يمثل الطاقة الرئيسية التي تدفع بركب التنمية الاقتصادية إلى الأمام إذا ما وظفت هذه الاستثمارات بالشكل الاقتصادي، فالمكون الاستثماري ليس رأسمال نقدي فقط بل هو مزج بين المكونات المختلفة لعناصر رأس المال التي هي في النهاية تمثل ما لدى الدولة من موارد.

المطلب الثالث: الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة:

تتعلق التنمية المستدامة بشكل أساسي بالبحث في كيفية ضمان استغلال الموارد المتاحة بشكل كفؤ يضمن استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من عوائدها، وبالتالي لا بد أن نتوجه عملية الاستغلال أساس لبناء قاعدة اقتصادية قوية ومتمينة قادرة على المساهمة في ضمان استدامة العملية التنموية، وبالتالي استدامة العائد من الموارد الاقتصادية خاصة تلك الموارد غير المتجددة أو ذات معدل التجدد المنخفض.

الفرع الأول: دور البيئة في التنمية:

لقد أدى إدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة، حيث تعرف التنمية المستدامة بأنها: نوع من أنواع التنمية تفي باحتياجات الحاضر دون الجور على قدرة الأجيال القادمة في تحقيق متطلباتهم، فالتنمية المتواصلة لا تمنع استغلال الموارد الاقتصادية مثل: المياه والنفط والغابات والأراضي الزراعية، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه الموارد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من تلك الموارد، خاصة إذا كانت الموارد غير متجددة ومعرضة للنضوب أو من الممكن نفاذها سواء في القريب العاجل أو على مهلة من الزمن.

في نفس الوقت تحرص التنمية المستدامة على أن لا تحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية، وأصبح هناك تفرقة في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية وتعرف بالتنمية الخضراء أو المتواصلة أو المستدامة، وبين التنمية الاقتصادية البحتة أو التقليدية التي لا تراعي البعد البيئي، والتي أصبحت محل انتقاد من كافة الأوساط والمؤسسات الاقتصادية العالمية، لدرجة أن البعض يطلق عليها "تنمية سوداء"، وقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية العالمية تهتم بإعداد حسابات وطنية على أساس مراعاة البعد البيئي، وتعرف باسم "الحسابات الوطنية الخضراء"، وهي حسابات تقوم على أساس اعتبار أن أي تحسن في ظروف البيئة وفي الموارد الاقتصادية هو زيادة في أصول الدولة، وأن أي تناقص في الموارد الاقتصادية أو إضرار بالبيئة هو زيادة في التزامات الدولة ونقص في أصولها.

لقد ظلت العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية علاقة متوازنة طوال الفترة التي كان فيها الاستهلاك يتوازن مع الإنتاج الذي يفي بحاجات السكان ومتطلباتهم، ولكن عندما تجاوزت العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك هذا التوازن وصلت البيئة إلى الخط الحرج الذي يمثل الخط الفاصل بين الاستخدام الرشيد للمواد والاستغلال الجائر لها، حيث بدأت المشاكل التي تتعرض لها البيئة تأخذ صفة التدمير الكلي لجميع مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم أرجاء العالم، وأصبح التطرف المخالف للبيئة التي ترتكبه أي دولة ينتقل إلى الدول الأخرى من خلال الهواء أو المياه أو

المنتجات التي تصدرها، ومن هنا كان لابد من تحرك العالم على المستوى الإقليمي والدولي لضبط استخدام البشرية للموارد الاقتصادية، وذلك للحفاظ على تواصل عملية التنمية.¹

الفرع الثاني: علاقة الموارد الطبيعية بالتنمية المستدامة:

إن التنمية الاقتصادية بمفهومها الحديث المتمثل في التنمية المستدامة أصبحت تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني لأنها لا تكفي بالعمل في الوقت الحاضر فقط، بل تسعى التنمية المستدامة لتحقيق النهضة الاقتصادية في المستقبل أيضاً، أكد تقرير لجنة الأمم المتحدة للتنمية والبيئة (1987) على مجموعة من الأمور ترتبط بالاستغلال المستدام للموارد الطبيعية²:

أولاً: الاستغلال غير الاقتصادي للموارد الاقتصادية الطبيعية المتجددة يضر بالإنتاج منها في المستقبل، وعليه يجب المحافظة على مصادر إنتاج الموارد المتجددة، بل واستنباط ما يمكن من طرق لضمان زيادتها في المستقبل.

ثانياً: الاستغلال غير الاقتصادي للموارد الاقتصادية غير المتجددة، والتي يصعب تجديدها في المستقبل القريب وأيضاً البعيد نظراً للتغير الكبير في المناخ وبالتالي الخصائص الجيولوجية التي تضمن توفير الموارد غير المتجددة في المستقبل، هذا بالإضافة إلى أنه في حال إمكانية تجديدها فإنها تحتاج إلى فترات زمنية طويلة يصعب الانتظار حتى تتجدد، فلا يكون هناك من طرق لتوفيرها سوى:

- تكثيف البحث العلمي والتكنولوجي لإنتاج بدائل لها؛
 - إعادة الإنتاج أو التدوير؛
 - اكتشاف طرق تكنولوجية جديدة تقلل من المواد المستخدمة أو المدخلات من هذه الموارد، مقابل الحصول على أكبر قدر ممكن من السلع المنتجة أو المخرجات.
- إذا استهلك المجتمع المخزون المتاح له من رأس المال الطبيعي لإنتاج الدخل الجاري فإن الطاقة الإنتاجية والاقتصادية للحفاظ على مستوى الدخل سوف تتناقص في المستقبل لأن رأس المال الطبيعي يتناقص باستخدامه، إلا إذا المجتمع أو الدولة استخدم طرق لإحلال رأس المال الطبيعي بعوامل إنتاج أخرى.

¹ : التنمية المستدامة في الوطن العربي.. بين الواقع والمأمول، سلسلة "نحو مجتمع المعرفة"، العدد 11، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، ص 22-25.

² : الموارد النمو والتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 232-233.

إن ضمان تحقيق التنمية المستدامة يعني ثبات معدل النمو السكاني، يكون الاستهلاك الكلي المتوقع عند نفس المستوى السابق ولا يتغير إلى الأسوأ والمحافظة على مستوى الاستهلاك دون انخفاض على الأقل لكي يمكن تحقيق استمرارية في مستويات الإنتاج ومن ثم مستويات الاستهلاك، وعليه فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار درجة الإهلاك أو الاستهلاك في الموارد الطبيعية والانخفاض الذي يحدث في الزراعة ومصائد الأسماك، الغابات، الأراضي الزراعية، النفط... وكل العناصر الأخرى التي تعتمد على الموارد الطبيعية.

إن هذه الحقائق يجب أن ينظر إليها باهتمام عند وضع برامج التنمية المستدامة في المستقبل، فعندما تعتمد التنمية على الموارد الطبيعية بشكل أساسي فإن المنفعة الكلية المحققة يجب أن توزع ما بين إمداد قطاع الصناعة بالتمويل اللازم وجزء من التمويل يجب أن يوجه إلى برامج الأبحاث والتطوير من أجل التوصل إلى تكنولوجيا جديدة يمكنها أن تحقق إحلال للموارد النادرة وزيادة في الإنتاجية.

كما أن الزيادة المطردة في معدل النمو السكاني وعدم ثباته عند مستوى معين تجعل من الضروري على الدولة ولضمان تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد أن تزيد من مواردها لزيادة ما لديها من المخزون الكلي في رأس المال، وقد تتحقق لها التنمية المستدامة المطلوبة إذا استطاعت هذه الدول التركيز على زيادة الإنتاجية واتخذت قرارات اقتصادية معتمدة فيها على بيانات دقيقة على أن تضمن هذه القرارات الكفاءة الاقتصادية أثناء تنفيذ عملية التنمية¹.

¹ : نفس المرجع، ص 235.

المبحث الرابع: الموارد الزراعية الطبيعية وإشكالية استنزافها:

تعتبر الموارد الزراعية الطبيعية متمثلة في التربة أو الأراضي الزراعية، والموارد المائية بمختلف صورها ومصادرها، وكذا الثروة الحيوانية بتنوع أصنافها، العوامل الرئيسية التي تضمن استدامة توفير الغذاء لسكان المعمورة، إلا أن هذه الموارد وبفعل الاستغلال المكثف لها من جهة، وغير العقلاني من جهة أخرى، قد رفع من معدلات تدهورها ووتيرة استنزافها بشكل يطرح الكثير من التساؤلات حول مدى ضمان استدامة قدرتها على الاستجابة للحاجات البشرية من المواد الغذائية في المستقبل، خاصة في ظل النمو المطرد لعدد سكان العالم بفعل تحسن مستويات المعيشة في العديد من المناطق والدول، وفي هذا المبحث سنعالج الجوانب المتعلقة بهذا النوع من الموارد وكذا إشكالية استنزافها.

المطلب الأول: الموارد الزراعية الطبيعية:

تضم قاعدة الموارد الاقتصادية العديد من الموارد التي تصنف على أنها موارد موجهة للاستخدام الزراعي وتطوير الإنتاج الغذائي، ولعل أهم هذه الموارد يتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية والثروة الحيوانية.

الفرع الأول: الأرض الزراعية:

تُعبّر الأرض كمساحة عن المجال الذي تقوم عليه الحياة بمختلف أشكالها وتفاعلاتها، فهي تشتمل على سطح التربة بما يتضمنه من غطاء متمثل في الغطاء النباتي والمجاري المائية السهول والجبال والصحاري... والأرض كموقع استغلال تتأثر بكفاءة استغلال الإنسان للموارد الأرضية بشكل كبير، فهي أحد العناصر الإنتاجية الأساسية من بين عناصر الإنتاج، وهي تمثل القاعدة الأساسية لأي نشاط إنتاجي، وتزداد أهمية عنصر الأرض في الإنتاج الزراعي أكثر من أي نشاط إنتاجي آخر¹.

كما يمكن تعريف الأرض على أنها نظام صُمّم لتوليد الإنتاجية البيولوجية، وهي البنية التحتية الطبيعية التي تدعم الحياة على هذا الكوكب، حيث أن كمية ونوعية هذه الإنتاجية تعتمد

¹ : براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر -دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 2013-2014، ص2.

على مكونات أساسية موجودة في الأرض: التربة وخصوبتها، المواد العضوية الموجودة في التربة التي مصدرها الغطاء النباتي الذي يعتبر أهم عنصر مؤثر في خصوبة التربة.

والأرض كإسما لا يمتاز بالثبات النسبي فلا يمكن زيادته بسهولة، حيث أن عملية التوسع في هذا المورد تحدث على المدى البعيد وتحتاج إلى عناية وسياسة خاصة بها، حتى نصل إلى المحافظة على مساحتها الحالية والتوسع في مساحتها المستقبلية، ولا يتم هذا إلا إذا أخذت السياسات الاقتصادية ذلك في أهدافها الإستراتيجية، فتوفر الأرض وتنوعها يشكل دائما عاملا ودافعا قويا نحو تطوير التكنولوجيا الزراعية.

تقدم الأرض خدمات ليس فقط لمستخدمها المباشر، ولكن أيضا للمستفيدين منها بشكل غير مباشر وهم مستهلكي المنتجات التي تقدمها الأرض أي السكان، والذين يستفيدون من العديد من الخدمات التي يوفرها الغطاء النباتي ومنها الأكسجين، التوازن المناخي... وهذا ما يجعل من الأرض سلعة عامة وعالمية، وحمائتها مسؤولية الجميع وتتطلب تعاونا على المستوى العالمي¹.

إن الاستخدام الأمثل للأراضي يكون من خلال فعل التقدم وتطور وسائل الزراعة الحديثة ودرجة استخدامها في البلد من أنظمة الري الحديثة إلى مستوى استخدام الأسمدة ونوعيتها، تطوير وتحسين نوعية وأصناف البذور الفلاحية، وطرق وآليات مكافحة الأمراض والأوبئة التي تصيب المحاصيل أو حتى التربة، كل هذه الجزئيات المهمة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين إنتاجية الأرض الزراعية؛ ولما كانت كل هذه الأنشطة والجزئيات بتدخل الإنسان فإن دوره لا محالة مؤثر في الأرض، فلا بد عليه إذا أن يوجه هذا الدور وأن يضبطه بإطار أو سياسة عامة تُعنى بدرجة أساسية بالمحافظة على هذا المورد وصيانتته، وهذا يعني حفظ خصوبة التربة وضمان تحسين جودتها، وهذا بالاستخدام المنظم والرشيد للأرض (إراحتها، حمايتها من التصحر، عدم البناء فوق الأراضي الزراعية...); كما أن الاستخدام العقلاني للأرض يرتبط عادة بتوفر القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمستقرة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالأرض ولا يتأتى الحصول على هذه العمالة إلا من خلال الاهتمام بالجوانب التكوينية لها من جهة وتحسين الخدمات المقدمة لسكان

¹ : La terre et les sols dans le contexte d'une économie verte pour le développement durable, la sécurité alimentaire et l'éradication de la pauvreté, Présentation du secrétaire de la CLD dans le cadre du processus préparatoire de Rio+20, document internet disponible sur le site : <http://www.unced.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/Rio%20%20pages%20single%20FRE.pdf>, consulté le 12/03/2017 , p2.

الأرياف من خدمات السكن والكهرباء والمدارس وتحسين البنية التحتية... كما تختلف الكميات المتاحة من الموارد الطبيعية الزراعية _ الأرض خصوصا_ تختلف اختلافا كبيرا من منطقة لأخرى وهذا بفعل اختلاف وتنوع المناخ وكميات تساقط الأمطار بين هذه المناطق، درجات الحرارة، خصوصية التضاريس...، فالظروف المناخية لها تأثير كبير على الإنتاج الزراعي، وعلى التوزيع السكاني داخل البلد، وفي حالة عدم قدرة الإنسان على التأقلم مع هذه الظروف أو التحكم في بعضها فإن الإنتاج الزراعي يتعرض للتلف والتناقص وإلى عدم الاستقرار في حجم إنتاجه¹.

الفرع الثاني: الموارد المائية (المياه):

تتمثل الموارد المائية في كميات المياه الطبيعية التي توجد في الطبيعة على شكل مسطحات مائية تغطي سطح الأرض من الأنهار والبحيرات البحار والمحيطات، أو على شكل مخزون في باطن الأرض يستفيد منه الإنسان عن طريق الآبار والعيون، فالماء هو عصب الحياة الأول وعمودها الأساسي مصداقا لقول الله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حي"²، وتعتبر المياه من الموارد الطبيعية التي تدخل في جميع العمليات الإنتاجية، فتدخل في إنتاج الغذاء، وغنتاج الطاقة من خلال المنحدرات المائية من الشلالات والسدود الصناعية، كما يستفاد من مياه البحار في والأنهار والمحيطات في نقل البضائع والأفراد، وصيد الأسماك والأحياء المائية من الحيوانات والنباتات، واستخراج الأملاح المختلفة كملح الطعام والمغنيزيوم، ويمكن الاستفادة من مياه البحار عبر تحليتها وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب، أو لاستعمالها في الميدان الزراعي، ولذلك فإن المياه من الموارد التي لا يمكن لأي مجتمع متقدم كان أو متخلف الاستغناء عنه، وتعتبر كفاية المياه من حيث الكم والكيف من القضايا الرئيسية التي تشغل اهتمام دول العالم في الوقت الحالي، ذلك أن ندرة المياه تمثل عقبة رئيسية لعدد كبير من الأنشطة الإنمائية، وأصبح موضوع المياه من أهم المواضيع التي تخذ حيزا معتبرا في أولويات تفكير مخططي الاستراتيجيات في مختلف الميادين، وقد أشار الرئيس الجنوب إفريقي السابق نيلسون مونديلا إلى ذلك في افتتاح القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في 2002 عندما قال: "من خلال ما تعلمته بصفتي قائد سياسي، هو أن هناك دور أساسي للمياه في الميادين الاجتماعية، السياسية والاقتصادية لدولتنا، لهاته القارة ولهذا العالم"

¹ : براكتية بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 3_4.

² : القرآن الكريم، سور الأنبياء، الآية 30.

أولاً: المصادر الرئيسية لعرض المياه العذبة :

تنقسم المصادر الرئيسية لعرض المياه إلى قسمين رئيسيين: مصادر المياه التقليدية، والمصادر غير التقليدية.

1. المصادر التقليدية لعرض المياه العذبة: وتتمثل في الأنهار والبحيرات أو ما يعرف بالمصادر السطحية، بالإضافة إلى المياه الجوفية أو مياه الآبار، فضلاً عن مياه الأمطار؛ وتمثل مصادر المياه السطحية الجزء الأكبر من مصادر المياه التقليدية المتجددة، في حين أن استمرار أو تجدد المياه الجوفية يتطلب وجود معدل استخدام آمن لهذه المصادر، ويحدث ذلك إذا كان معدل الاستخدام يقل عن معدل التجدد فيها، فإذا زاد معدل الاستخدام عن معدل التجدد فإن معدل الإضافة السنوية لها يتعرض للانخفاض مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الندرة النسبية للموارد المتجددة¹.

2. المصادر غير التقليدية لعرض المياه العذبة: وتتمثل هذه المصادر في تحلية المياه المالحة كمياه البحار والمياه المعالجة، والتي تتمثل في مياه الصرف ومياه الري الزراعي؛ وتمثل هذه المصادر الجانب الأكبر من عرض المياه في الدول التي تعاني من ندرة نسبية في مصادر المياه التقليدية كما في حالة معظم الدول العربية الخليجية، حيث تمثل هذه المصادر نحو 75% من إجمالي المياه العذبة في الكويت، و50% في البحرين، و70% في الإمارات العربية المتحدة²، وبذلك يعتبر بمثابة المصدر الرئيسي للحصول على المياه في هذه الدول وترتكز عليه عمليات تنمية المناطق النائية في هذه الدول، إلا أن ما يميز هذا المصدر هو ارتفاع تكاليفه بشكل كبير فهو يحتاج إلى تجهيزات رأسمالية مرتفعة التكلفة تتعكس في ارتفاع متوسط تكلفة وحدة المياه، وبالتالي فإن استمرار الاعتماد على هذا المصدر سوف يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التنمية فيها.

ثانياً: تباين التوزيع الجغرافي للموارد المائية في العالم: يتميز الحجم الكلي للمياه بالثبات النسبي، فهو لم يتغير منذ ثلاث ملايين سنة وهو تاريخ وجوده على الكرة الأرضية، وذلك بالرغم من التغيرات التي تطرأ على حالته الفيزيائية تحت تأثير طاقة أشعة الشمس، وتمثل المياه المالحة ما

¹ : إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص174.

² : نفس المرجع، ص ص 174-175.

نسبته 97.5% من إجمالي هذه المياه، والنسبة المتبقية هي نسبة المياه العذبة والتي تتواجد معظمها في القطبين الجنوبي والشمالي على شكل جليد، ولا تمثل المياه العذبة التي يسهل الوصول إليها (مياه الأودية والمياه الجوفية) سوى 0.7% من المخزون الإجمالي العالمي للمياه العذبة، والكمية المتجددة منها سنويا هي أقل نسبة منها بحيث لا تتجاوز نسبة 0.02%، أي أن هذا الإجمالي من المياه العذبة يشكل أكثر من 40000 كلم³ أي بمتوسط 6500 م³ لكل ساكن خلال سنة، وهي كمية من المفروض كافية لتغطية حاجيات الإنسان وحماية النظام المناخي، إلا أن هذه النسبة مرشحة للانخفاض خاصة في ظل ما يشهده العالم من تلوث مناخي يؤثر سلبا على هذه الموارد الطبيعية من جهة، وكذا النمو الديمغرافي السريع الذي ارتفع من ستة مليار نسمة سنة 2000 إلى 6.5 مليار نسمة سنة 2006، وتتنبأ منظمة الأمم المتحدة أن هذا العدد سيرتفع إلى 7.9 مليار نسمة سنة 2025 وإلى تسعة مليار نسمة سنة 2050.؛ ولا تتعدى المياه العذبة المتاحة استخدامها نسبة 1% من إجمالي المياه الموجودة في الكرة الأرضية، تمثل الوديان والأنهار 0.3% منها، مياه جليدية دائمة 30.8%، و69% الباقية هي عبارة عن مياه جوفية مترسبة في الأعماق منها سهلة التجدد ومنها التي لا يمكن أن تتجدد¹.

الشكل (1-2): توزيع الموارد المائية في العالم



Source (المصدر): DAVID BLANCHON, De L'eau pour tous ? Atlas mondial de l'eau, Editions autrement, Paris, France, 2009, P7.

¹: Julien Morel, Les ressources en eau sur Terre, Origine, utilisation et perspectives dans le contexte du changement climatique, Un tour d'horizon de la littérature, LABORATOIRE D'ECONOMIE DE LA PRODUCTION ET DE L'INTEGRATION INTERNATIONALE, UMR 5252 CNRS – UPMF, France, Mars 2007, P4. Document internet disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00134979/document>? Consulté le 15/05/2017

الفرع الثالث: الموارد الحيوانية:

تشتمل الموارد الحيوانية على مختلف أصناف الحيوانات والماشية التي يألفها الإنسان وتتضمن الأبقار والجواميس، والأغنام والماعز والإبل، وتختلف أهمية كل صنف من هذه الأصناف حسب أغراض وأشكال الانتفاع به، إلا أن أهم غرض لها في العصر الحديث هو استخدامها في أغراض تلبية الحاجات الغذائية للإنسان خاصة ما تعلق بإنتاج اللحوم والحليب والألبان ومشتقاتها، بالإضافة إلى استخدام جلودها وأصوافها في العديد من الصناعات التحويلية كصناعة الألبسة والجلود، وتتوزع هذه الثروة بشكل مختلف بين مناطق وقارات العالم، حيث تعد قارة آسيا أغنى دول العالم من حيث عدد الأبقار والجواميس، بينما تتوزع الأغنام تقريبا على مختلف مناطق العالم ماعدا المناطق الاستوائية والقطبية¹، بينما تنتشر تربية الإبل بشكل عام في المناطق الصحراوية.

كما تعد أيضا الحيوانات البحرية على اختلافها من الموارد الحيوانية التي يعتمد عليها الإنسان في غذائه، والتي تشتمل على الأسماك، والقشريات (الجمبري)، سرطان البحر والأصداف البحرية)، إضافة إلى الحوت الكبير ومختلف الحيوانات البحرية الأخرى، ولقد أصبح صيد الأسماك من أهم النشاطات الاقتصادية في العديد من الدول كالنرويج واليابان وهولندا واسكتلندا... ولقد أصبحت الأسماك عنصرا أساسيا في غذاء سكان مناطق مهمة من العالم كجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى².

المطلب الثاني: إشكالية استنزاف الموارد الزراعية الطبيعية:

رغم أنه من المفترض أن استنزاف الموارد غير المتجددة أكثر خطورة من استنزاف الموارد المتجددة، إلا أن الواقع أثبت أن استنزاف الموارد المتجددة (الأراضي الزراعية، الثروة السمكية، الغابات...) يدي إلى خسائر فادحة كهدم النظم الإيكولوجية القائمة وتكوين نظم جديدة تترتب عليها تغييرات عديدة، وعلى العكس من ذلك فإن المعادن والمحروقات رغم أنها موارد غير متجددة فإنها تثير قلقا أقل حيث وضع التقدم التكنولوجي العديد من البدائل لها، وتعد الموارد المائية أيضا

¹ : سيد صادق الشرخات، مرجع سبق ذكره، ص45.

² : نفس المرجع، ص46.

موردا متجددا إلا أنها تعاني أيضا من الاستنزاف، وبالتالي انخفاض متوسط نصيب الفرد منها، كما تعاني من سوء الاستخدام مما يؤدي إلى فساد التربة بالتملح والتغدق (تشبع التربة بالمياه)¹. لقد نمت مساحة الأراضي المزروعة في العالم بنسبة 12% على مدى السنوات الـ 50 الماضية، وتضاعفت مساحة الأراضي المروية على نطاق العالم خلال الفترة ذاتها، وترجع إليها معظم الزيادة الصافية في الأراضي المزروعة، وفي نفس الوقت نما الإنتاج الزراعي بما يتراوح بين ضعفين ونصف الضعف، وثلاث أضعاف، وذلك بفضل الزيادة الكبيرة في غلة المحاصيل الرئيسية؛ ومع ذلك فقد ارتبطت الانجازات العالمية التي تحققت في الإنتاج في بعض المناطق بتدهور في الأراضي وموارد المياه، وتدهور السلع والخدمات المرتبطة بالنظام الإيكولوجي، وهذه تشمل الكتلة الحيوية، وتخزين الكربون، وصحة التربة، وتخزين المياه وإمداداتها، والتنوع البيولوجي، والخدمات الاجتماعية والثقافية؛ وتستغل الزراعة فعليا 11% من مساحة أراضي العالم لإنتاج المحاصيل، وتستخدم 70% من جميع المياه المسحوبة من مستودعات المياه الجوفية ومجاري المياه والبحيرات، وتخدم السياسات الزراعية في المقام الأول المزارعين ممن يملكون الأراضي المنتجة ويمكنهم الحصول على المياه، وتتجاوز غالبية صغار المنتجين الذين مازالوا محبوسين في مصيدة للفقر تتزايد فيها نسبة التعرض للمخاطر وتدهور الأراضي وعدم التيقن المناخي².

ولم تتمكن المؤسسات المعنية بالأراضي والمياه من مواكبة الكثافة المتزايدة التي ارتبطت بتنمية أحواض الأنهار وتزايد درجة التداخل والتنافس على الأراضي وموارد المياه، ويستلزم ذلك مؤسسات أقدر على التكيف والتعاون للتصدي بفعالية لندرة الموارد الطبيعية وفرص السوق، كما يلزم أيضا إجراء استعراض دقيق لأنماط الإنتاج الزراعي السائدة، وتواجه سلسلة من نظم الأراضي والمياه الآن خطر الانهيار التدريجي لطاقتها الإنتاجية تحت وطأة مزيج من الضغوط السكانية المفرطة والممارسات الزراعية غير المستدامة، وقد تزيد عوامل خارجية من تفاقم القيود الطبيعية التي تواجه توافر الأراضي والمياه داخل هذه النظم، وتشمل هذه العوامل تغير المناخ والتنافس مع القطاعات الأخرى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية. وتستحق هذه النظم المعرضة للخطر إيلاء اهتمام ذي أولوية لاتخاذ إجراءات علاجية، لأنه لا توجد ببساطة بدائل لذلك³.

¹ : محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 59.

² : منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، تقرير عن حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، إدارة النظم المعرضة للخطر، روما، 2011، ص 9. <http://www.fao.org/docrep/015/i1688a/i1688a00.pdf>، تاريخ الإطلاع 2016/05/20.

³ : نفس المرجع، ص ص 9-10.

ويمكن النظر إلى المخاطر التي تتعرض لها الموارد الزراعية من خلال عدة محاور: تدهور الأراضي الزراعية، استنزاف الغابات، اختلال التنوع الحيوي، واستنزاف الموارد المائية.

الفرع الأول: تدهور الأراضي الزراعية: وتتضح أشكال هذا التدهور كما يلي:

أولاً: التربة مورد غير متجدد:

تعتبر التربة مورداً محدوداً، وبالتالي فإن انخفاضها وتدهورها يعتبر أمراً غير ممكن استرجاعه، فالتربة تمثل مكوناً أساسياً لمورد الأرض، وللتعمية الزراعية وللاستدامة البيئية، وقاعدة للإنتاج الغذائي (الإنساني والحيواني)، إنتاج مواد الطاقة والنسيج، والعديد من خدمات الأساسية للنظام البيئي، وهي تمثل مورد طبيعي ثمين جداً، يتعرض لإهمال كبير؛ إن حجم التربة الإنتاجية محدود ويخضع لضغوط متزايدة، بسبب الاستغلال المكثف والتنافسي للتربة وهذا بغرض تلبية الاحتياجات الغذائية والطاقوية ومن المواد الأولية لمجتمع يعرف نمواً مستمراً، وبالتالي فالتربة مورد لا بد من معرفته بدقة وتثمينه ليس فقط من أجل قدرته الإنتاجية، بل أيضاً بسبب دوره في الأمن الغذائي وفي صيانة الخدمات الأساسية للنظام البيئي¹.

إن تدهور التربة يعود إلى أنماط التسيير والاستغلال غير المستدام للأرض، وللظواهر المناخية الخارجية الناتجة عن مختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية؛ حالياً 33% من الأراضي تعاني تدهوراً شديداً بفعل التعرية والتلح والحموضة، والتلوث الكيميائي للتربة، إن معدل التدهور الحالي للتربة يهدد قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الأساسية، كما أن الاتجاهات الديمغرافية الحالية والنمو المتوقع لسكان العالم (الذي سيتجاوز تسعة مليارات نسمة بحلول سنة 2050م) سيؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على المواد الغذائية الإنسانية والحيوانية ومواد الغزل بحوالي 60% وهذا إلى غاية 2050، وهناك إمكانية لتحقيق توسع في القطاع الزراعي وبشكل خاص في مناطق محددة من إفريقيا وأمريكا الجنوبية، الشيء المميز أيضاً بالنسبة للأراضي الزراعية المتاحة هو كذلك عدم توافق خصوصياتها مع مختلف الأنشطة الزراعية، وتهيئة هذه الأراضي بهدف الحصول على إنتاج وإن كان يخلف تكلفة بيئية، اجتماعية واقتصادية مرتفعة جداً. وبالتالي فإنه أصبح من الواجب ضمان إدارة مستدامة للتربة الزراعية في العالم،

¹ : Organisation Des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Les sols sont une ressource non renouvelable, Leur préservation est essentielle pour garantir la sécurité alimentaire et un avenir durable, Rome, 2015, p1, document internet disponible sur le site .. date de consultation 15/05/2016.

والعمل على تحقيق إنتاج مستدام يسمح بعكس اتجاه تدهور التربة وتحقيق الأمن الغذائي للعالم حالياً ومستقبلاً¹.

ثانياً: عوامل تدهور الأراضي الزراعية

ويمكن حصر أهم عوامل تدهور التربة فيما يلي:

1. عوامل طبيعية: وتتمثل أهم هذه العوامل الطبيعية في:

1.1 التصحر: يعد التصحر من أخطر المشكلات التي تواجه النشاط الزراعي في العالم بصفة عامة، والقارة الإفريقية بصفة خاصة، ولذلك خصصت الأمم المتحدة اليوم العالمي ضد التصحر في السابع عشر من شهر جوان من كل عام وتدل الإحصائيات الدولية على مدى خطورة هذه المشكلة، فعلى الصعيد العالمي يتعرض حوالي 30% من سطح الأرض لخطر التصحر مؤثراً على حياة مليار شخص في العالم، أما ثلث الأراضي الجافة في العالم فقد فقدت بالفعل أكثر من 25% من قدرتها الإنتاجية، وكل عام يفقد العالم عشرة ملايين هكتار من الأراضي للتصحر².

ويتمثل التصحر في شكل زحف للرمال تبتلع المراعي والأراضي الزراعية خاصة في المناطق الجافة، غير أن هناك من التعريفات ما تعطى للتصحر بحيث تكون أوسع من ذلك، فتشمل الخسارة في الغطاء النباتي، والخسارة في التنوع النباتي، بالإضافة إلى عنصر اللارجعة، بمعنى استحالة زراعة الأراضي التي تصاب بالتصحر، والتصحر بهذا المعنى من الأمور التي يصعب قياسها، كما أن مسألة اللارجعة غير مؤكدة³.

2.1 التعرية: تعد التعرية من العوامل الأساسية في تدهور التربة وعدم قابليتها للارتداد للزراعة مرة أخرى، وما ينجم عن ذلك من آثار جانبية محتملة، وذلك بسبب فقدان التربة للمواد المغذية للنبات، والمواد العضوية والكائنات المهيجرة، فالتعرية تعني التدهور التدريجي للتربة الزراعية ولا سيما في المناطق الجافة، وتعتبر الأنشطة البشرية غير الرشيدة السبب الرئيسي وراء تفاقم ظاهرة التعرية، كما تظهر الدراسات أن المناطق المعتدلة تعتبر الأقل عرضة لهذه الظاهرة وبالتالي أثرها على الإنتاجية الزراعية للأراضي، ومن أهم الأنشطة الزراعية التي تؤدي إلى تعرية الأراضي

¹ : idem.

² : السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 139-140.

³ : محمد مدحت مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الزراعية: الرعي الزائد عن الحد؛ الزراعة الأحادية (زراعة نوع واحد فقط من المحصول)؛ إراحة الأراضي الزراعية لمدة قصيرة.

3.1 التملح والتغدق: ترتبط ظاهرة التملح والتغدق التي تتعرض لها الأراضي الزراعية بالتوسع الكبير والكثيف في الري الدائم للأراضي، فينتج عن ذلك تملح التربة وتشبعها بالماء، حيث أخذت الأراضي الزراعية التي تعتمد على الري النهري الدائم في التدهور السريع في أنحاء كثيرة من العالم، مثل مصر والصين والمكسيك والهند وباكستان وجمهورية آسيا الوسطى وغرب الولايات المتحدة¹، وتملح الأراضي المروية سببه الرئيسي سوء إدارة الأراضي المروية.

2. عوامل بشرية: تعاني الموارد الأرضية في الوقت الحاضر من مشاكل التدهور المختلفة والمرتبطة أساسا بسوء إدارة الإنسان لهذه الموارد خاصة في المناطق الجافة وشبه الجافة.

1.2 إزالة الغطاء النباتي: يساعد الغطاء النباتي المكون من الغابات والمراعي الطبيعية التربة على الاحتفاظ بالرطوبة وحمايتها من الانجراف بالتعرية المائية والريحية، فالممارسات البشرية ساعدت في الإسراع من تدهور الغطاء النباتي الطبيعي وتهدم بناء التربة وزيادة قابليتها للتعرية المائية والريحية، وتتضمن إزالة الغطاء النباتي ما يلي:

1.1.2 استنزاف الغابات: تشغل الغابات أكثر من ربع مساحة العالم البرية، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي الغابات الاستوائية المطيرة والجافة، والغابات المعتدلة، والغابات المتدهورة، والغابات ليست مجرد مصدر للخشب فقط، بل تقوم بمهام اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية متعددة، فهي تعتبر مصدر الدخل الرئيسي للعديد من الفئات خاصة قاطنيها، كما أنها عائل لثروة من النباتات والحيوانات وهي تحمي التربة من التعرية وتزيدها غنى، وتوفر تنظيما طبيعيا للدورة الهيدرولوجية، وتؤثر في المناخ المحلي والإقليمي عن طريق التبخر، وتتدخل في تدفقات المياه السطحية والجوفية، وتساعد على استقرار المناخ العالمي عن طريق احتباس الكربون خلال مراحل نموها.

2.1.2 الرعي الجائر: تؤدي إزالة الغطاء النباتي إلى انعدام التجدد الطبيعي للمراعي وانقراض النباتات المستساغة للحيوانات وتسود النباتات الغازية غير المستساغة وبعض الحشائش الضارة وهذا يؤدي في النهاية إلى تدهور المراعي الطبيعية انخفاض إنتاجية المراعي كما ونوعا وهذا

¹ : المرجع نفسه، ص 61.

ينعكس على انخفاض أعداد الحيوانات وعلى التزايد النسبي في هجرة السكان من الريف والبادية إلى المدن، كما أن حفر الآبار الجوفية (نقاط المياه) أدت إلى الرعي الجائر وتخطي حمولة المراعي، هذا بالإضافة إلى وجود الأعداد الكبيرة من الحيوانات في مساحات محدودة مما أدى إلى ضغط الترب (الترب الطينية) وبالتالي اتساع المساحة المتدهورة من المراعي¹.

2.2 التوسع العمراني الأفقي للمدن على حساب البيئات الطبيعية: يشكل التوسع العمراني والصناعي والخدمي في العالم قوة دافعة أدت إلى فقدان الكثير من الترب الزراعية الخصبة، وخاصة الأراضي الواقعة على أطراف المدن الرئيسية والتجمعات السكانية، وبالتالي ضياع مساحات خصبة من التربة، وهذا بسبب تحول استعمالاتها من المجال الزراعي إلى المجالات العمرانية والصناعية والخدمية.

3.2 التلوث بالأسمدة الكيماوية، المبيدات والنفايات: تعتبر هذه الظاهرة من المشاكل الصعبة التي تعاني منها الأراضي الزراعية في مختلف مناطق العالم، خاصة في الدول التي تعتمد في ري محاصيلها على المياه الجوفية، حيث أدت إضافة الأسمدة الكيماوية بكميات زائدة وبطرق غير مدروسة في أغلب الأحيان إلى زيادة العناصر الثقيلة (الكاديوم والنترات) في المياه الجوفية والتي بدورها تنتقل إلى الإنسان والحيوان من خلال مياه الشرب، إضافة إلى تطاير هذه الأسمدة وتحللها إلى غازات سامة تلوث الهواء، كما لها تأثيرات سلبية على الكائنات الحية الدقيقة في التربة، وقد ازدادت أهمية استعمال المبيدات نتيجة للتوسع الزراعي وما صاحبه من تقنيات حديثة، وأصبحت تمثل حالياً مشكلة بسبب تراكمها في التربة؛ كما تؤدي النفايات المنزلية والتجارية والصناعية والزراعية والطبية إلى تلوث الأراضي الزراعية وتناقص مساحتها وتدهور إنتاجيتها².

الفرع الثاني: اختلال التنوع الحيوي:

من المعروف أن هناك نوعاً من التوازن البيئي بين جميع الكائنات الحية في الطبيعة، وهناك نوع من النفع المتبادل بين الكائنات النباتية والكائنات الحيوانية، وهذا يعني أنه إذا تعرض أي نوع من هذه الكائنات لأي خطر من الأخطار فإن أثر ذلك سينتقل تلقائياً إلى النوع الآخر، فعملية الانقراض التي تتعرض إليها الآلاف من الأنواع النباتية والحيوانية لا تعني فقدان هذا النوع فقط

¹ : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية، الخرطوم، 2007، وثيقة إلكترونية متاحة على الرابط: <http://www.aoad.org> ص34، تاريخ الإطلاع 2016/11/25.

² : نفس المرجع، صص 26-27.

وإنما تعني فقدان كذلك ملايين المعلومات الوراثية عن هذه الأصناف وكيفية تكاثرها ودورها في حياة الإنسان.

الفرع الثالث: استنزاف الموارد المائية العذبة:

تواجه المياه العذبة والصالحة للاستعمال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وكذا الاستعمال لتلبية احتياجات البشر من لماء الشروب العديد من التحديات والتهديدات التي تجعل من ضمان استمرار التزود بها في المستقبل بالشكل الذي يفي بهذه الأغراض ويضمن استمرار حصول الأجيال الحالية والقادمة على الإمدادات الكافية منها العديد من الأخطار والتهديدات التي تجعل هذا الأمر صعب المنال، وفيما يلي نتطرق لأهم هذه الجوانب.

أولاً: ندرة المياه: تنشأ ندرة المياه في الأساس عن سوء إدارة الموارد المائية، حيث أنها من نتائج السياسات المتوقعة لطلب لا يتوقف على مورد تُبَخَس قيمته، وتعتبر ندرة الموارد المائية من أخطر التهديدات على توازن النظام البيئي للأرض، إذ توحى بأزمة عالمية في المياه تهدد الأمن المائي والغذائي العالمي، وتشير اللجنة العالمية للمياه أن "ندرة المياه ستكون الحالة الأساسية المؤثرة في الحياة في القرن الجديد"، وتنقسم ندرة المياه إلى ندرة مادية تتمثل في عجز الموارد عن تلبية الطلبات، وندرة معنوية تتمثل في امتلاك البلد للموارد المائية التي تلبى الاحتياجات الزراعية والصناعية والمنزلية والبيئية لكن تواجه إشكالية إدارة هذه الموارد، ويُقيّم المختصون في العلوم المائية مسألة الندرة من خلال الاحتكام إلى معادلة "السكان_ المياه"، حيث أن المعيار هو اعتبار متوسط 1700 م³/ اليوم للفرد هو الحد اللازم للوفاء بمتطلبات المياه في أغراض الزراعة والصناعة والطاقة والبيئية؛ وينظر إلى توفر المياه بكمية أقل من متوسط 1000 م³/ اليوم للفرد على أنها مؤشر لحالة "ندرة المياه"، وتحت 500 م³/ اليوم على أنه مؤشر لحالة "ندرة مطلقة" للموارد المائية، ويعيش حوالي 700 مليون شخص في 43 بلدا تحت حد الإجهاد المائي¹.

ثانياً: الأسباب الرئيسية لمشكلة المياه: نشأت مشكلة المياه نتيجة لوجود اختلال واضح بين العرض والطلب، حيث يتميز عرض المياه العذبة بالندرة النسبية من ناحية، حيث تمثل المياه العذبة نسبة 2.7% فقط من إجمالي الموارد المائية المتاحة على سطح الأرض وفي نفس الوقت

¹ : طرطار أحمد وبراجي صباح، المياه وإشكالية الاستدامة، الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه، جامعة بسكرة، 2011/12/01-11/30، الجزائر، ص6.

فإن نحو 75% من هذه المياه تقع في المناطق الجليدية ولذلك لا تصلح للاستخدام، ومن ناحية أخرى تعتبر المياه موردا مرتفع التكلفة نسبيا عند نقله لمسافات طويلة، في حين يتميز الطلب على المياه بالنمو المستمر؛ ويعني ما سبق أن أزمة المياه تعود بصفة أساسية إلى جانبين رئيسيين¹:

1. جانب العرض: تنشأ أزمة عرض المياه لسببين، الأول أن معدل السحب من الموارد المائية العذبة يفوق معدل التجدد منها، إذ أن الاستخدام الحالي للمياه يقوم على أساس أن كمية المتاحة منها للاستخدام تتحدد بالكمية المتاحة من الموارد المائية ولا تتحدد من خلال الرصيد المتجدد منها، وكلما تجاوزت معدلات السحب المعدلات الطبيعية للتجدد فإن الاستخدام يصبح غير مستدام؛ ويتمثل السبب الثاني في ارتفاع التكلفة الحدية للإمدادات الجديدة من المياه وتجاوزها لإمكانات الكثير من الدول النامية، فعادة ما تلجأ الدول إلى استخدام مصادر المياه المتاحة بسهولة وبتكلفة منخفضة أولا، لذلك فإن التوسع في الحصول على إمدادات جديدة من المياه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوحدة الإضافية منها، وهو ما يتنافى مع قدرة العديد من الدول النامية على تنفيذ المشروعات الجديدة لإمدادات المياه حتى وإن كانت هذه المشروعات ملحة لإشباع الطلب المتزايد.

2. جانب الطلب: يتسم الطلب على الموارد المائية بالتزايد المستمر بسبب عدة عوامل أهمها:

- النمو الكبير لعدد السكان في العالم وتركزهم في المناطق الحضرية؛
- النمو الكبير في النشاط الصناعي ونشاط الخدمات، فقد قدرت الدراسات أن الطلب على الموارد المائية في الدول النامية خلال الفترة بين 1995 و 2025 سيتضاعف بعشر مرات بسبب تزايد ونمو النشاط الصناعي؛
- ارتفاع درجة تلوث المياه العذبة خاصة في المناطق الحضرية كثيفة السكان بفعل العديد من العوامل، وهذا من شأنه زيادة استغلال مصادر مائية أكثر بعدا عن هذه المناطق، وما يتبع ذلك من ارتفاع تكاليف توريد المياه لهؤلاء السكان.
- انخفاض الكفاءة في إدارة الموارد المائية، حيث تُعامل المياه على أنها سلعة حرة وهبة من الله يمكن استخدامها في الأنشطة المختلفة وبغض النظر عن حسابات التكلفة والعائد، ويظهر هذا

¹ : إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-173.

بشكل واضح في الدول النامية من خلال طرق الري الزراعي وتقنياته على اعتبار أن الزراعة هي النشاط الذي يستحوذ على أكبر قدر من المياه العذبة¹.

¹ : حيث يستخدم نحو 86% من جملة الموارد المائية المتاحة في الدول النامية في القطاع الزراعي، توجه نسبة معتبرة منها لري محاصيل كثيفة استخدام المياه ومنخفضة القيمة أو العائد، بالإضافة إلى استخدام طرق ري تشجع على الهدر والتبذير.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل العديد من النقاط المهمة ذات العلاقة المباشرة بالموارد الاقتصادية وأنواعها وأشكالها المختلفة، وأهم خصائصها، بالإضافة إلى الإشارة لأهم الأسباب والمبررات التي تدفع نحو الاهتمام بدراسة المواد الاقتصادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل ذلك يرتبط بشكل وثيق بدور ومكانة هذه الموارد وتنوعها من مادية إلى بشرية في توفير وإشباع الحاجات المتعددة والمتجددة للأفراد، وخلق المنافع منها بشكل مستدام.

كما تمت الإشارة في هذا الفصل من الدراسة أيضا إلى أمر مهم متعلق بهذه الموارد ويرتبط بوفرة هذه الموارد من جهة وإشكالية قوتها على التجدد بشكل مستمر من عدمه من جهة أخرى، وما يفرضه ذلك من إعادة النظر في سياسات استغلال هذه الموارد، بغرض ضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامة.

وفي الأخير تمت الإشارة إلى احد اهم أصناف هذه الموارد الاقتصادية ويتعلق الأمر بالموارد الزراعية ذات الأصل الطبيعي من أراضي زراعية وموارد مائية وثروة حيوانية، وأهم الإشكاليات المتعلقة باستغلال هذه الموارد، خاصة ما تعلق بمدى قدرة هذه الموارد على التجدد المستمر لضمان تلبية الاحتياجات منها بشكل كاف من جهة، ودرجة استنزاف هذه الموارد والتي تعود أساسا إلى سياسات استغلال هذه الموارد.

الفصل الثاني

التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني: قراءة في
المفاهيم والأسس ومؤشرات قياسها

تمهيد:

لقد فرضت العولمة الاقتصادية تحولات كبيرة على الاقتصاد العالمي، وبعد الانفتاح التجاري والتوجه السريع نحو تحرير التجارة الخارجية أهم ملامح هذه التحولات خاصة مع تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذا التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال والنقل، وهذا ما أدى إلى تزايد حدة المنافسة بين جميع اقتصاديات العالم من أجل تعظيم استفادة كل قطر على حدٍ من هذا الواقع الجديد.

ورداً على ذلك فقد زادت درجة اهتمام الدول بالعمل على كيفية الرفع من القدرات التنافسية لاقتصاديات الوطنية وعلى مختلف المستويات سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية الناشطة داخلها أو على مستوى مختلف قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، أو على مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام، ونتيجة لاتساع دائرة المنافسة وزيادة حدتها بين دول العالم فقد أصبحت القدرة التنافسية ذات وقع متزايد الأهمية، وذلك بفعل دورها في تجاوز عقبة السوق المحلي وتحسين كفاءة وإنتاجية الاقتصاد الوطني أمام بقية الاقتصاديات في العالم، وكذا توفير البيئة الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد، وتشجيع الابتكار والإبداع، وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تكتسبها اليوم التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني فقد أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات محلية وقطرية وإقليمية وكذا دولية تُعنى بها وباستراتيجيات وسياسات تنفيذها، بالإضافة إلى اعتماد العديد من المؤشرات لقياس مستوياتها وتقديم تقارير عنها للجهات ذات الصلة من الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية.

كل هذه الجوانب المتعلقة بموضوع التنافسية هو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من

خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة والميزة التنافسية

المبحث الثاني: التطور المفاهيمي من التنافسية إلى القدرة التنافسية

المبحث الثالث: مداخل التنافسية الدولية وأسس تعزيزها

المبحث الرابع: مؤشرات قياس التنافسية الدولية

المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة والميزة التنافسية:

يحتل كل من مفهوم المنافسة والميزة التنافسية مكانة هامة في مجالي الإدارة الإستراتيجية واقتصاديات الأعمال، وإن كان مفهوم المنافسة قد ظهر في وقت مبكر جدا مقارنة بمفهوم الميزة التنافسية، إلا أن كل منهما يبحث في كيفية تعزيز قدرة منظمات الأعمال والمشروعات الاقتصادية على تعزيز مكانتها في السوق المحلية والدولية على حد سواء أمام بقية المنظمات والمشروعات الأخرى.

المطلب الأول: ماهية المنافسة وتطورها التاريخي:

لقد شهد مفهوم المنافسة تطورا ملحوظا عبر مراحل زمنية مختلفة تزامنت مع التطور الذي حصل في الفكر الاقتصادي من جهة، كما ارتبط هذا التطور بالمستوى الذي كانت تحدث فيه هذه المنافسة، فمن المستوى الجزئي إلى المستوى الدولي، ومن تنافس بين المؤسسات إلى تنافس بين الدول.

الفرع الأول: مفهوم المنافسة والمنافسة الدولية: وهنا نميز بين تعريفين مختلفين للمنافسة، الأول يتعلق بالمنافسة في حد ذاتها دون تحديد لمستواها، أما الثاني فيركز على تحديد مفهوم التنافسية على مستوى الدول.

أولا: تعريف المنافسة:

يطلق مصطلح المنافسة من الجانب اللغوي على وجود تحدي وصراع بين اثنين أو أكثر من الخصوم المتنافسين والمتكافئين، والتي من خلالها لا يستطيع المتنافسون التعايش سلميا¹.

أما من الناحية الاصطلاحية فإن للمنافسة عدة تعاريف:

- فهناك من يعرفها على أنها المزاومة بين عدد من الأشخاص أو بين عدة قوى تتابع نفس الهدف والعلاقة بين المنتجين والتجار في صراعهم على العملاء.
- وتعرف على أنها الوسيلة لاكتشاف هيكل السوق الأمثل الذي غايته تعظيم رفاهية المستهلك، بحيث يسعى كل عارضى المنتج إلى تعظيم الفارق بين القيمة التي ينظر من خلالها الزبائن للمنتج وبين تكلفة التكامل (الإنتاج والاستعمال)².

¹ : عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص83.

² : سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء- الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، ص40، ص41.

- هي نزعة فطرية تدعو إلى بذل جهد في سبيل التفوق والنجاح، فمفهوم المنافسة يجمع في معاني حالة التخاضم والتنافس والصراع بين عدد من الأشخاص أو بين عدة قوى تتابع نفس المجال، كما أن المنافسة تعتبر واحدة من أهم عناصر بنية التسويق الكلية.
- كما تعرف المنافسة بأنها: "العملية المتفاعلة التي تحدث في السوق بين المنظمات المختلفة المتنافسة للوصول إلى نفس الزبائن لكسبهم في محاولة منهم لزيادة الحصة السوقية وبالتالي تحقيق أكبر ربح"¹.
- كما يقصد بالمنافسة أيضا على أنها الوضعية التي تُمارس فيها مواجهة حرة، كاملة وحقيقية بين كل المتعاملين الاقتصاديين على المستوى عرض وكذلك طلب الخبرات والخدمات والإنتاج ورؤوس الأموال.
- وقد عُرِّفت أيضا بقدرة المتعامل الاقتصادي (فرد أو مؤسسة) على الحصول على أقصى حد ممكن من الفعالية في أقصى حد من الحرية، لكن هذا التعريف عرف تغييرا كبيرا، فأصبح الاقتصاديون المعاصرون يعبرون عن المنافسة التامة وغير التامة والاحتكارية وما إلى ذلك عوض المنافسة الحرة.²

ثانيا: تعريف المنافسة الدولية:

- ليس هناك من يتوفر على تعريف متفق عليه لمفهوم المنافسة الدولية، الأمر الذي يعني أن تعبير المنافسة يوحي بمعان كثيرة للعديد من المهتمين به، فالبعض يربط المفهوم بالتكلفة المنخفضة أو بسعر الصرف، والبعض الآخر يربطه بالقيادة التقنية أو معدل النمو والإنتاجية، أو ميزان التجارة الخارجية، وفي بعض الأحيان لا يكون النقاش حول الأوضاع الراهنة للاقتصاد، بل حول سلوك المتعاملين على أساس ارتباط مفهوم المنافسة بالتسابق أو الخصومة.
- إن مفهوم المنافسة الدولية إذا ما تم تعريفه بطريقة أو بأخرى، فهو امتداد أو محاكاة لنموذج السوق التنافسية المتمسمة بالكفاءة. وللكفاءة أبعاد أهمها³:
- كفاءة تخصيص الموارد: وتستوجب تسعير السلع النهائية بما يعكس تكلفة توفيرها، أي أن السعر يجب أن يساوي التكلفة الحدية أو قريبا منها.

1: نظام موسى السويديان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص20.

2: عبدوس عبد العزيز، ص84.

3: رياض بن جليلي، سياسات تطوير القدرة التنافسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد83، ماي 2009، ص5.

- كفاءة الحجم: وتستوجب إمكان وضع حدود على عدد المؤسسات التي تدخل في قطاع ما، الصناعة مثلا، بحيث لا ينخفض حجم المؤسسات دون الحجم الأمثل.
 - الكفاءة التقنية: وتستوجب اختيار فن الإنتاج الذي يحقق إنتاج السلع بأقل تكلفة.
 - الكفاءة الحركية: تستوجب تنشيط الاختراع والتجديد في المؤسسات القائمة عن طريق الاهتمام بالبحوث والتطوير.
 - الكفاءة السينية المرتكزة على التنافس والتنظيم: وتستوجب توفير الظروف التنافسية خارج المؤسسة والتنظيمية داخلها، للضغط على الإدارة لبذل أقصى الجهود لخفض التكاليف.
- وتعرف هيئة الولايات المتحدة للمنافسة الصناعية المنافسة الدولية بأنها "قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تتجح في امتحان أو اختبار الأسواق الدولية، وفي الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخل الحقيقي للمواطنين"¹.
- ويعرف تقرير المنافسة العالمية منافسة الدولة بأنها "القدرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".
- إن تعريف المنافسة الدولية الذي يتضمن تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات يربط مفهوم المنافسة الدولية بالسياسة الاقتصادية للبلد المعني من جهة، ويبرز علاقة الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من جهة ثانية؛ والاقتصاد المحلي يرتبط بالاقتصاد العالمي من خلال قنوات ثلاث هي: سوق السلع وسوق الأصول وسوق عوامل الإنتاج، والسلع إما يُتاجر بها دوليا أو لا يتاجر بها، وهذه الأخيرة يمكن أن تصبح سلعا يتاجر بها، وسوق الأصول تشمل الأصول المالية والعينية (المادية)، وسوق العمل يغطي خدمات العمال المهرة وغير المهرة².

الفرع الثاني: المنافسة في الفكر والمناهج الاقتصادية: يستعرض هذا الفرع من الدراسة وجهة نظر كل من الفكر الاقتصادي الرأسمالي والفكر الإسلامي لمفهوم المنافسة، ومكانتها فيه.

أولا: المنافسة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي:

المنافسة الاقتصادية في الفكر الرأسمالي تعتمد أساسا على الحرية الاقتصادية المطلقة، بمعنى حرية التعامل داخل الأسواق وبدون أية عوائق تمنع المتعاملين الاقتصاديين من ممارسة

¹ : نفس المرجع، ص6.
² : نفسه.

نشاطهم الاقتصادي والتجاري، وهذا التعريف للمنافسة يوحي بأنه لا حد لحرية الشخص في نشاطه إلا الأشخاص المنافسين له، ولا يعترف بالمصالح العامة كأولوية، بل يجعل من المصلحة الخاصة فوق كل اعتبار، وبتحققها تتحقق المصلحة العامة، وقد انجر عن تطبيق هذا المفهوم العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بسبب التناقض الواضح بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

ثانياً: المنافسة في التشريع والفكر الإسلامي:

عرف القرآن الكريم المنافسة وحث عليها في كثير من المواضع، فقد وردت كلمة منافسة في سورة المطففين التي نزلت لتضبط التعامل التجاري وتُقيمه على ميزان العدل وترشد الناس إلى العمل لأجل الربح الأخروي الذي يتطلب الترفع عن اعتبار الربح المادي هو الهدف النهائي واعتباره وسيلة لتحقيق الغاية المتمثلة في رعاية عيال الله في الدنيا لنيل رضاه في الآخرة؛ فقد قال الله تعالى "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون"¹ وقال أيضاً "سابقوا إلى مغفرة من ربكم"² وفي الآيتين حث على المنافسة والمثابرة لتحقيق الغايات السامية من الجهد المبذول.

ويرى ابن خلدون في مقدمته أن المنافسة ضرورية لازدهار الحياة الاقتصادية، وأن غيابها يحدث خلافاً في الحياة ويؤدي إلى أزمة اقتصادية، فيقول: "إن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضاً تُنهي إلى غاية موجدتهم أو تُقرب، وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته، ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد، ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غضا أو بأيسر ثمن، إذ لا يجد من ينافسه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه"³.

الفرع الثالث: هيكل المنافسة:

مهما كان حجم السوق ونوعه فهو يستوعب مجموعة من البائعين والمشتريين، يتبادلون منتجات معينة، وبناء على عدد هؤلاء المتعاملين يمكن تمييز نوع المنافسة، ومن أهمها المنافسة التامة، حيث تتطلب شروطاً معينة لانطباقها سواء من جانب العارضين أو الطالبين، وفي الجانب

¹ : القرآن الكريم، سورة المطففون، الآية 26.

² : القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية 21.

³ : عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 84، نقلاً عن: ابن خلدون، المقدمة، ج 2، الطبعة الثالثة، تحقيق على عبد الواحد وافي، دار النهضة، القاهرة، ص 734.

الآخر نجد الاحتكار التام، وهو سيطرة مؤسسة وحيدة على سوق منتج معين، ينتج عن عوامل عدة وله انعكاسات متميزة على السوق¹.

أولاً: شروط تحقق المنافسة التامة: تتحقق المنافسة التامة في ظل الشروط التالية²:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين، حيث سلوك الواحد منهم لا يؤثر على السعر أو الإنتاج؛
 - حرية الدخول إلى الصناعة حيث لا توجد حواجز أو موانع لدخول منشآت جديدة للسوق؛
 - تجانس المنتج بالشكل الذي لا يمكن معه التفرقة ما بين منتج مؤسسة وأخرى؛
 - توافر الشفافية والمعرفة المطلقة بأحوال السوق؛
 - حرية انتقال عوامل الإنتاج ما بين مختلف الأسواق بحثاً عن أكبر عائد ممكن.
- والمنافسة التامة حالة نظرية بعيدة عن الواقع، لأن فرضياتها لا تنطبق حتى على أكثر الدول الرأسمالية.

ثانياً: الاحتكار التام وأسبابه: الاحتكار هو سيطرة مؤسسة على سوق منتج، تتمثل أسبابه في³:

- سيطرة الدولة على قطاع معين لأهميته الإستراتيجية أو لعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيه؛
- وجود قوانين تحول دون دخول مؤسسات جديدة لقطاعات معينة؛
- امتلاك المؤسسة لبراءة اختراع يجعلها تحتكر المنتج لفترة كد تكون طويلة؛
- الاحتكار الطبيعي الناتج عن قدرة مؤسسة ما على رفع إنتاجيتها وخفض تكاليفها بشكل كبير، فلا تستطيع المؤسسات الأخرى الوصول إلى ذلك المستوى المحقق من طرفها فتسحب من السوق.

في الأخير يمكن القول أن نموذج المنافسة التامة قد أخذ حصة الأسد من اهتمام الباحثين في الاقتصاد، رغم أنه مجرد تحليل نظري لحالة مثالية في السوق، حيث من النادر اليوم أن نجد سوق بهذه المواصفات مهما كان المنتج المتداول فيه؛ كما أن حالة الاحتكار التام هي كذلك حالة

¹ : بوحيدر رقية، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص14.

² : نفسه.

³ : نفس المرجع، ص15.

محدودة الوجود، وهو ما فتح المجال للحديث عن نماذج أقرب ما تكون إلى الواقع حيث المنافسة غير تامة.

ثالثاً: احتكار القلة: هي حالة السوق التي تتميز بوجود عدد قليل من المؤسسات الكبيرة بالشكل الذي يجعلها تؤثر على أحوال السوق، سواء من حيث الكمية المعروضة أو سعر البيع، وسلوك كل منشأة يتوقف على سلوك منافسيها الآخرين.

كما يشير احتكار القلة إلى الحالة التي بها يمكن للمؤسسة التأثير على وضعية السوق، كما أنها تتضمن ممارسات تتنافى ومبادئ اقتصاد السوق، مما يستدعي تدخل الدولة لوضع تشريعات لحماية المنافسة.

رابعاً: المنافسة الاحتكارية: تحدث المنافسة الاحتكارية عند وجود عدد كبير من العارضين لنفس المنتج في السوق، لكن عددهم أقل من حالة المنافسة التامة، كما يكون المنتج غير متجانس، أي له خصائص لا توجد لدى باقي المتنافسين بالشكل الذي يعطي لكل منها وضعية احتكار في تلك الخصائص مثل طريقة التصميم، التعبئة والتغليف، النكهة، اللون، التركيب...

الفرع الرابع: تطور دور الدولة وازدهار المنافسة المحلية والدولية:

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وإزالة القيود أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة المحلية والدولية، ومع الانفتاح والتحرير الاقتصاديين وتراجع دور الدولة في الشأن الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، أخذت مسألة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية تحتل مساحات متزايدة في الأدبيات ذات العلاقة، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، وتبين تلك الأدبيات أن مناقشة المنافسة الدولية تركز على مسألتين أساسيتين:

- تتعلق الأولى بالمفهوم من حيث معنى المنافسة الدولية ومضمونها وارتباطها بالأهداف الوطنية وكيفية التعامل معها؛
- وتتعلم الثانية بمؤشرات المنافسة الدولية وأساليب قياسها والسياسات الوطنية المعززة لها.

تتجسد الأهداف الوطنية التي تسعى الدولة لتحقيقها في التنمية الشاملة والمتمثلة أساسا في التحسن المستمر في مستويات المعيشة، وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة، بالإضافة إلى ضمان أكبر مساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية.

وبالرغم من أن الهدف الأساسي للتنمية لم يشهد تغيرا جوهريا منذ خمسينات القرن العشرين إلا أن دور الدولة في تحقيق هذا الهدف قد تطور وتبدل في ضوء تطور وظائف الدولة في الشأن الإنمائي، ففي ظل مفهوم الدولة الليبرالي (منذ قيام الثورة الصناعية)، كانت وظائف الدولة تنظيمية مقتصرة على الحد الأدنى: الأمن والقضاء والجيش والدبلوماسية، أما سائر الوظائف الأخرى فقد كانت من اختصاص القطاع الخاص، وكان من المحظور على الدولة التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وكانت المنافسة أساسا منافسة محلية وكان يترك للأسواق المحلية تحديد الإجابات على التساؤلات لأي نظام اقتصادي والمتمثلة في: ماذا وكيف ولمن ننتج؟ في ظل السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية التي تحدد البيئة التي تجري فيها التفاعلات بين المتعاملين في إطار هذه التساؤلات الثلاثة¹.

وفي السنوات اللاحقة للانهايار الاقتصادي العالمي في أعقاب الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين، تطورت وظائف الدولة في ضوء الأهداف التي سعت لتحقيقها، وأهمها رفاهية المواطنين من خلال تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي الوطني، وقد تجسد هذا التوجه بقيام الحكومة بتوفير سلع وخدمات وتوجيه الإنتاج، واستهداف توزيع عادل للدخل واستخدام حسن لموارد البلاد؛ وفي ظل دولة الرفاه أصبح تدخل الحكومة بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية: تشجيع بعض المشاريع من خلال الإعانات أو الإعفاء الضريبي، الحد من البعض الآخر بالمنع وفرض الضرائب العالية، ومنع مزاحمة السلع الأجنبية للسلع المحلية بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو بمنع الاستيراد، وأصبحت الدولة في العديد من الدول هي التي تحدد ماذا وكيف ولمن الإنتاج، وانحصر التنافس المحلي.

لقد صاحب تطور وظائف الدولة توسعا في النفقات العامة في العديد من الدول، وتحققت إنجازات إنمائية كبيرة في الصحة والتغذية والتعليم والعمر المتوقع عند الولادة، وبالرغم من الإنجازات في هذه المجالات، فإن مساهمة القطاع العام في عملية التنمية والتطوير والتجديد كانت

¹ : رياض بن جليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.

دون المستوى المتوقع، الأمر الذي دفع العديد من الدول المتقدمة منها والنامية إلى إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الاقتصادية. ومع تدهور الأوضاع الاقتصادية في ثمانينات القرن الماضي الذي تمثل في أزمة المديونية الخارجية، والانخفاض الشديد في أسعار السلع التصديرية الرئيسية، وتدهور معدلات التبادل التجاري للدول النامية وارتفاع أسعار الفائدة واضطراب أسواق الصرف، خلل في موازين المدفوعات، تباطؤ معدلات النمو وازدياد الفقر في أنحاء كثيرة من العالم، أخذت مسألة إعادة النظر في دور الدولة في الشأن الاقتصادي دفعة قوية وزاد الاهتمام بها.

في إطار البحث عن مصادر النمو الاقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل، وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية بتصميم وتبني وتنفيذ برامج استقرار وتصحيح اقتصاديين، بدأ الدور الإنمائي للدولة يتراجع مقابل تقدم الدور التصحيحي الذي يركز على ثلاث محاور هي¹:

أولاً: التحرير الاقتصادي: إزالة القيود والمعوقات أما التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص؛

ثانياً: إصلاح القطاع العام: تحسين إدارة المصروفات العامة، وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصيصها أو إعادة هيكلتها؛

ثالثاً: سياسة اقتصادية تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

المطلب الثاني: ماهية الميزة التنافسية:

بدأت فكرة الميزة التنافسية في الانتشار في الثمانينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد الاهتمام بها مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد؛ وتتحقق الميزة التنافسية من الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد الفنية والمادية والمالية والتنظيمية بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها من الإمكانيات التي تتمتع بها المؤسسة، والتي تمكنها من تصميم وتطبيق إستراتيجيتها التنافسية.

¹ : نفس المرجع، ص4.

الفرع الأول: مفهوم الميزة التنافسية ومصادرها:

نتناول مفهوم الميزة التنافسية ومختلف مصادرها كما يلي:

أولاً: مفهوم الميزة التنافسية:

تعتبر الميزة التنافسية من المواضيع التي لم يخل منها الفكر الإداري والاستراتيجي، فأصبحت مصب اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين ورجال الأعمال، وذلك للأهمية البالغة للأعمال، وخاصة في عصر المنافسة الشديدة في قطاعات الأعمال، وما تلعبه من دور حاسم في تحديد توجهات ومصير المؤسسات، ويعتبر مصطلح الميزة التنافسية امتداداً لمصطلح الميزة النسبية وخاصة على مستوى الصناعة، ويجب علينا توضيح أن الميزة النسبية شرط ضروري، ولكن غير كاف لتحقيق الميزة التنافسية، كما يجب علينا التفرقة بينهما؛ فالميزة النسبية تقوم على أسس التحليل الساكن وتعتمد على الوفرة النسبية للموارد التي تؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية بين الدول، وبذلك يتحدد نمط واتجاه التجارة الدولية والتخصص، أما الميزة التنافسية فيتم استحداثها ويمكن اكتسابها من خلال قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال، وخاصة إمكانية انتقال رأس المال والتكنولوجيا والعمل الماهر، من أجل تدعيم القطاع الصناعي ككل، وهذا لتحقيق النمو واقتناص الفرصة في الأسواق العالمية¹.

ومن هنا تتعدد التعاريف المختلفة للميزة التنافسية باختلاف وتعدد وجهات النظر والآراء،

ومن بين هذه التعاريف:

1. تعرف الميزة التنافسية على أنها: " مجال تتمتع فيه المنظمة بقدرة أعلى من منافسيها في استغلال الفرص الخارجية أو الحد من أثر التهديدات، وتتبع الميزة التنافسية من قدرة المنظمة على استغلال مواردها المادية أو البشرية، فقد تتعلق بالجودة أو التكنولوجيا أو القدرة على خفض التكلفة أو الكفاءة التسويقية أو الابتكار والتطوير أو وفرة الموارد المالية، أو تمييز الفكر الإداري، أو امتلاك موارد بشرية مؤهلة"².

2. يعرف "د. علي السلمي" لميزة التنافسية بأنها: " مجموعة المهارات والتكنولوجيات، والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين:

¹ : نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص ص، 25-26.

² : حران عبد القادر، التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية - حالة مؤسسة سوناپراك-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص 43، نقلاً عن: جمال الدين محمد المرسي وآخرون، التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية -منهج تطبيقي-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 174.

أ. إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسون؛

ب. تأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المنظمة ومنافسيها.

ويلاحظ الارتباط والتكامل بين الأمرين، إذ أن التميز عن المنافسين هو مصدر القيم الأعلى من وجهة نظر العملاء، وبدوره فإن رضا العملاء يحقق للمنشأة أرباح وقدرات أعلى، تستطيع من خلالها تحقيق المزيد من التميز والاختلاف عن المنافسين¹.

3. كما عرفها بورتر: "أن الميزة التنافسية تعتبر هدف الاستراتيجيات، وتمثل المتغير التابع ويكون الأداء هو المتغير المستقل، وأن الاستراتيجيات تتوجه نحو تحقيق ميزة تنافسية في مجال معين"².

4. وتعرف أيضا على أنها: "ما تختص به مؤسسة دون غيرها، وبما يعطي قيمة مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق، حيث يمكن أن تقدم المؤسسة مجموعة من المنافع أكثر من المنافسين، أو تقديم نفس المنافع بسعر أقل"³.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نصل إلى تعريف شامل للميزة التنافسية مفاده أنها تتمثل في كل ما يتيح للمؤسسة من موارد بشرية ومادية التفوق والتميز في مخرجاتها، سواء تعلق الأمر بالمنتج في حد ذاته أو طرق إنتاجه، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى تعزيز قوة وفرص منتجاتها أمام بقية المنافسين، وبالتالي تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسة أمام باقي المنافسين.

ثانيا: مصادر الميزة التنافسية:

يعتبر سعي المؤسسة إلى اكتساب مزايا تنافسية في فرع النشاط الذي تعمل فيه من أولى اهتماماتها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف وجب عليها تهيئة الظروف المناسبة وتعبئة القدرات والإمكانات اللازمة، وهذا عبر البحث المستمر عن مختلف مصادر القوة التي تدعم هذه المزايا، وتجعلها في مركز تنافسي جيد في السوق، ومن أجل ضمان بقاء المؤسسة في نطاق المنافسة عليها إيجاد المصادر المختلفة التي من شأنها أن تخلق لها ميزة تنافسية في بيئة الأعمال، وما يمكن ملاحظته على هذه المصادر أنها متعددة المنابع فهناك ما تأتي من داخل المؤسسة، وهناك ما يكون مصدرها محيط المؤسسة الذي تعمل فيه، إلا أن هناك مصدرين أساسيين للميزة التنافسية

¹ : نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص28.

² : أحمد بلالي، تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة، مداخلة الى الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسة، المعركة الركييزة الجديدة والتحدى التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات بسكرة، نوفمبر 2005، ص01

³ : حران عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص43.

يتمثلان في المهارات المتميزة (كالمعرفة الفنية، القدرات والذكاء) والموارد المتميزة (كالموارد المالية، طاقة إنتاجية ممتازة...)، وإن محاولات تفسير الميزة التنافسية للكثير من المؤسسات بينت أن مصدرها لا يرتبط بالتموقع الجيد في مواجهة ظروف البيئة الخارجية، بل بقدرة تلك المؤسسات على استغلال مواردها الداخلية، التي تعد الكفاءات والمعرفة والجودة من بين عناصرها الأساسية. ويتوفر هذين المصدرين واستغلالهما بفاعلية يمكن الحصول على المصادر النهائية التالية:

1. الكفاءة: تتجسد الكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس من خلال المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، وهذا باعتبار المؤسسة أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وتشكل المدخلات العوامل الأساسية للإنتاج مثل العمل والطبيعة، أما المخرجات فتأخذ شكل سلع وخدمات، فلما ارتفع معدل كفاءة المؤسسة كلما قلت المدخلات المطلوبة لإنتاج مخرجات معينة، فتكاليف الإنتاج في المؤسسة تتجه في إطارها العام إلى الانخفاض وهذا إذا كانت تستحوذ على كفاءة إنتاج عالية مقارنة ببقية المنافسين، وهو ما يسمح لها ببناء مزايا تنافسية، إلا أن تحقيق الكفاءة يقتضي التزاما واسع النطاق على مستوى المؤسسة والقدرة على تحقيق تعاون وثيق بين الوظائف المختلفة¹.

2. الجودة: نتيجة للتغيرات السريعة والتطورات المتعاقبة، زاد اهتمام المؤسسات بتلبية رغبات المستهلكين والحرص على رضاهم، حيث لم يعد السعر هو العامل الوحيد المحرك لسلوك المستهلك، بل أصبحت الجودة هي الاهتمام الأول والمنفعة التي يحصل عليها، وهذا ما دفع المؤسسات التي ترغب في البقاء في السوق وجو المنافسة أن تصنع منتجات ذات جودة عالية، فتدعيم سمعة المؤسسة من خلال جودة المنتج يمنح للمؤسسة فرصة فرض سعر عال، كما أن العمل على سلامة العملية الإنتاجية وخلوها من أي عيوب يدعم ويزيد الكفاءة، ومن ثمة تخفيض التكاليف، ويتم تحقيق الجودة باستخدام التكنولوجيات الجديدة بالإضافة إلى تحسين العمليات من خلال التسيير الأفضل والتدريب الجيد².

3. المعرفة: تعد الأصول الفكرية ركيزة أساسية لاستمرار نشاط المؤسسة في البيئة التنافسية المرتكزة على المعلومات والمعرفة، فلقد زاد اهتمام تلك المؤسسات المعتمدة على الأصول الفكرية

¹ : سملاي يحضيه، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص8.
² : نفسه.

القابلة للقياس كالمعرفة، باعتبارها شرطا أساسيا ضمن السياسات الاستثمارية للمؤسسة، كما أصبح قياس القيمة الحقيقية للمعرفة أمرا ضروريا بالنسبة للمؤسسات ذات المعاملات الخاصة، وراءات الاختراع والعلامات التجارية المتميزة، ذلك أن العديد من المؤسسات تستثمر بشكل كبير في المعرفة، حيث تعمل على إيجاد واستنساخ أفضل الممارسات بغية الوصول إلى استثمار حقيقي لرأس مالها الفكري، إلا أن الأمر يتطلب في البداية تحديد المشاكل المرتبطة بتطبيق المعرفة في المؤسسات، فالمؤسسات الناجحة هي التي تستثمر في ما تعرفه، بحيث تنقل تلك المعرفة عبر قنواتها التنظيمية للاستفادة منها في عمليات إنتاج السلع والخدمات، أو في تطوير الهياكل والوظائف والعمليات¹.

وعليه يمكننا القول أن الميزة التنافسية الخارجية هي التي تعتمد على الصفات المميزة للمنتج وتمثل قيمة لدى المشتري أو الزبون، سواء بتخفيض تكاليف الاستعمال أو برفع كفاءة الاستعمال، أما الميزة التنافسية الداخلية فتعتمد على تفوق المؤسسة في التحكم في تكاليف التصنيع أو الإنتاج، والإدارة أو تسيير المنتج الذي يعطي للمنتج قيمة، وذلك من خلال سعر التكلفة المنخفض عن المنافسين، وبالتالي على المؤسسة الاقتصادية أن تحقق ميزة تنافسية تمكنها من السيطرة على السوق الوطنية والسوق الدولية، وذلك من خلال إنتاج منتجات ذات جودة ونوعية عالية تؤهلها لأن تكون مقبولة من طرف المستهلكين، ومما لا شك فيه أن الميزة التنافسية لأي منتج جديد في وضع تنافسي تتحدد على أساس تميزه وتكلفته مقارنة مع باقي المنتجات المنافسة له.

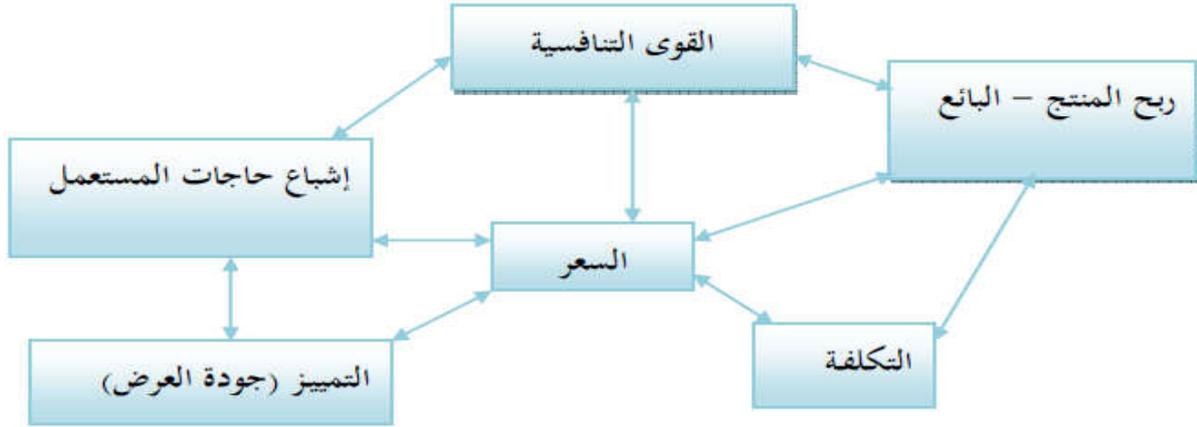
يعتبر M.E. Porter من المؤلفين الأكثر شيوعا الذي قاموا بتحديد مصادر الميزة التنافسية وحصرتها في التكلفة والتميز، إلى جانب المعايير الكلاسيكية مثل: الوفورات الاقتصادية، زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، تخفيض التكاليف، إذ أن معيار "التميز" هو في حقيقة الأمر مرادف "لجودة المنتج"، والذي على أساسه يتم التفضيل بين المنتجات المعروضة في السوق².

ويوضح الشكل التالي مصادر الميزات التنافسية:

¹ : حران عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 48-49.

² : عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 89.

شكل رقم (2-1): مصادر الميزة التنافسية



Source :Tugrul Atamer Et Roland Calori, Diagnostic Et Decisions Strategiques, Dunod, Paris, 1998, P13

من خلال الشكل أعلاه: يتضح أن تحقيق المؤسسة المنتجة لأي منتج جديد _سلعة كان أو خدمة_ لميزة تنافسية يقوم في الاعتبار الأول على مراعاة حاجيات المستهلك أو مستعمل هذا المنتج، من خلال الاستماع له والأخذ بأرائه في جميع أو بعض مراحل إنتاج وتسويق هذا المنتج، وهذا من أجل تعزيز درجة قبوله لهذا المنتج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أسعار وخصائص مكونات المنتج هي الأخرى لها تأثير على جودته وتنوعه، فكلما كانت تكاليف الإنتاج منخفضة ومستوى التحكم في تكنولوجيات الإنتاج الحديثة كبيراً، ومستوى مهارة وكفاءة الموارد البشرية مرتفعاً كلما كان لذلك دور مهم في زيادة درجة تنافسية المنتج وقوله.

الفرع الثاني: الركائز الأساسية للميزة التنافسية وأهدافها:

إن واقع الاقتصاد العالمي اليوم يلغي كافة الحدود الاقتصادية والسياسية بين الدول، وقد كان لتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال دوراً كبيراً في ذلك، بالإضافة إلى دور التحرير التجاري وعولمة النشاط الاقتصادي الإنتاجي والمالي، هذا الواقع وضع المؤسسات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وفي كل دول العالم أمام حقيقة العمل على تطوير أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية أو مغادرة السوق وفسح المجال لمن هو أقوى، الأقوى اقتصادياً معناه الذي يمتلك قدرة أكبر على التحكم في تكنولوجيات الإنتاج الحديثة، من يستطيع الوصول إلى أكبر عدد من المستهلكين في جميع الأسواق، والرئبان في ذلك: جودة أكبر للمنتجات، وأسعار أقل، واستجابة أكبر لتطلعات ورؤى المستهلكين.

ولتحقيق المؤسسات الاقتصادية لقدرات تنافسية عالية لابد من تبني الاستراتيجيات المناسبة لذلك، والتي تعتمد أساساً على ترجمة الخيارات والخطط التي تم بناءها إلى توجهات عملية فورية وأنية، تتم ترجمتها في شكل منتج جديد ومقبول، عالي الجودة، منخفض التكلفة، وهذا من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية المقترنة بالاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، المواد الخام...)، وإذا تحقق هذا الأمر أمكن القول أن المؤسسات رائدة في المنافسة.

ومن أجل اكتساب هذه الميزة هناك مجموعة من الأسس والدعامات التي ينبغي على المؤسسة تتمتع بها، تتمثل فيما يلي¹:

أولاً: ركائز الميزة التنافسية:

1. القدرة على التقليد: تعتبر هذه الدعامات من أسهل المفاتيح وأكثرها استخداماً في المراحل الأولى للتنمية الصناعية، فتبدأ المؤسسة بإنتاج منتجات مماثلة لتلك الموجودة في السوق محلية كانت أو مستوردة، ثم تكوين فائض من هذه المنتجات قابل للتصدير، وهذا لا يتأتى إلا من خلال جودة أفضل وتكلفة إنتاج أقل وبالتالي سعر تنافسي أقل، وتعرف هذه العملية بـ"الهندسة العكسية"، أي اقتباس منتج من السوق، تفكيكه ومعرفة مراحل إنتاجه وخصائصه، وإنتاج منتج مثيل له أو تعديله وتحسينه إن أمكن، بغرض عرضه بسعر تنافسي.

2. القدرة على التطوير: تأتي مرحلة التطوير بعد فهم كافة جوانب المنتجات التي تم تقليدها، وتلقي ردود أفعال الزبائن والمستهلكين حولها، وبعدها يتم إسناد الأمر إلى قسم أو مركز البحث التطوير داخل المؤسسة من أجل مراجعة الجوانب السلبية المسجلة والعمل على تصحيحها وتداركها من جهة، وتثمين الجوانب الإيجابية والعمل على تدعيمها، وكلما كان التطوير والتحسين ملموساً ومتناسقاً مع متطلبات السوق وتطلعات الزبائن كلما نجح المشروع أو المؤسسة في اكتساب مزايا تنافسية، وبالتالي تحسين أدائها وضمان مكانتها في السوق.

3. القدرة على الابتكار: تمثل القدرة على الابتكار مفتاحاً أو دعامة أساسية لا بد على المؤسسة الطموحة اكتسابها، فهي تعود عليها بجملة من المنافع والمزايا التي تؤدي إلى تعزيز مكانتها في السوق وتقوية مركزها التنافسي أمام بقية المنافسين، وتمنح هذه الدعامة للمؤسسة مزايا ابتكارية غير مسبوقه، من خلال العمل على الاستجابة لتطلعات المستهلكين، ولا يتم ذلك إلا

¹ : محسن أحمد الخضير، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص ص156-157.

من خلال البحث عن العباقرة وذوي القدرات الابتكارية، ورعايتهم وتوفير أفضل الظروف أمامهم لتسهيل تحقيق الأهداف المرجوة من وراء عملهم.

ثانياً: أهداف الميزة التنافسية:

لابد وأن الهدف الرئيسي للتنافسية هو تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التعامل مع الخارج بفعالية وكفاءة كبيرتين، مما يسمح له من الاستفادة من الفرص التي يوفرها الاقتصاد الدولي، وهذا لا يكون إلا من خلال بناء اقتصاد تنافسي يملك العديد من الخصائص التي تؤهله للتفوق وتحقيق أهدافه، والتي من أهمها¹:

- زيادة الغنى وتراكمه والسعي نحو تحقيقه على جميع الأصعدة، كزيادة الدخل (أجور، مرتبات، مكافآت، مساعدات...) للعامل، وزيادة العائد (أسهم ملكية، سندات التمويل، صكوك الاستثمار...) للمؤسسة، وزيادة المردود (قيمة مضافة، هامش الربح...) من خلال هذه الزيادات تتم زيادة القدرة على الادخار، وبالتالي على الاستثمار ورفع مستوى المعيشة والقدرة الاستهلاكية؛

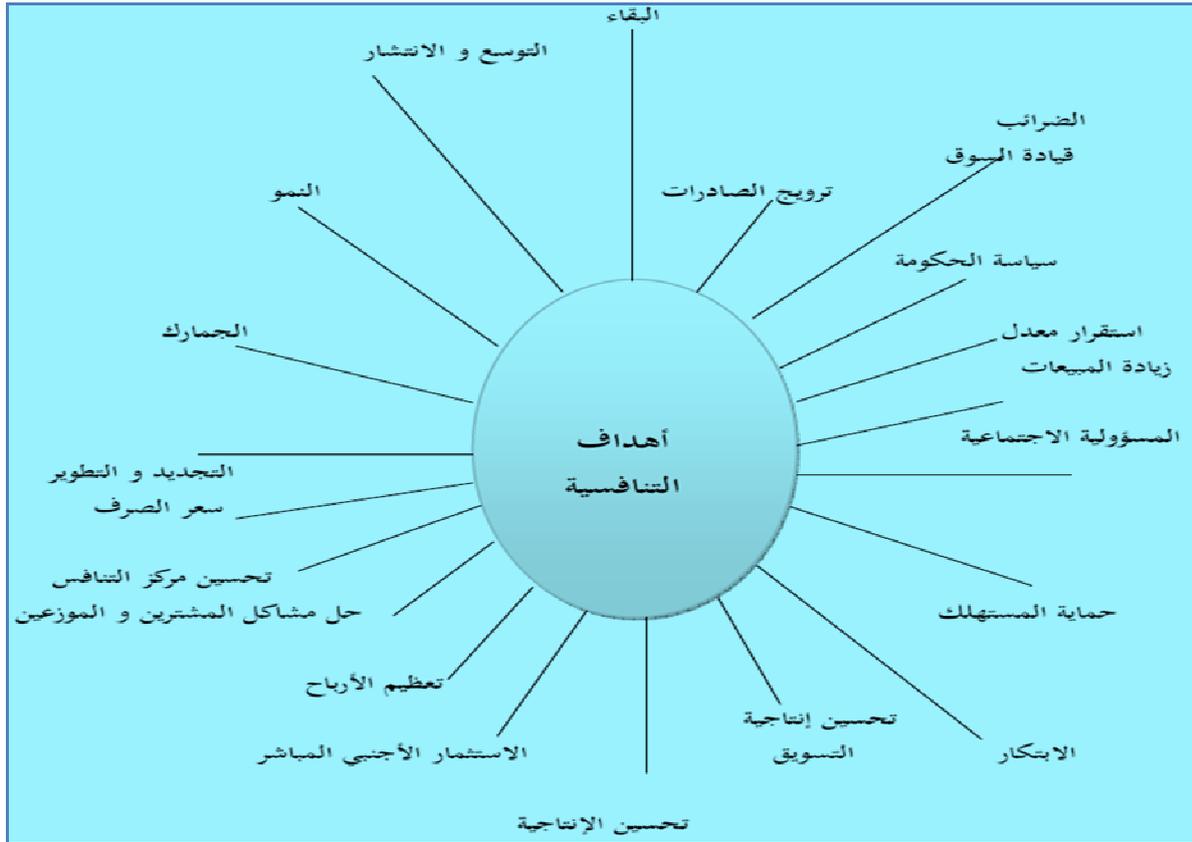
- الانفتاح الواسع على الآخرين من خلال طرح منتجات على متعاملين اقتصاديين آخرين، ومن ثمة كسب عوائد ومردودات لم يكن من الممكن الوصول إليها من خلال هؤلاء؛

- التوغل في السوق العالمية، أي التحول من تغطية سوق محلية إلى تغطية كافة الأسواق العالمية.

ويوضح الشكل الموالي الأهداف المختلفة للميزة التنافسية:

¹ : نفس المرجع، ص40.

شكل رقم (2-2): أهداف الميزة التنافسية



المصدر: فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص157.

يوضح الشكل السابق مختلف أهداف التنافسية، فهي تتنوع من أهداف متعلقة بربحية المؤسسة وكيفية تعظيمها وتعزيز حجم سوقها، وفرص متعلقة بتلبية احتياجات الزبائن وتوفير ما يطلبونه من سلع وخدمات، وأهداف متعلقة بخدمة الاقتصاد الوطني وتنفيذ سياسات الحكومة الرامية أساساً لجعل نشاط المؤسسات يهدف بالدرجة الأولى إلى توفير مختلف حاجيات الأفراد داخل الدولة، وأهداف أخرى متعلقة بضمان حماية البيئة والاستجابة للمعايير البيئية من طرف المؤسسة خلال تأدية مهامها أو نشاطها الإنتاجي.

الفرع الثالث: مقارنة الميزة التنافسية لبورتر Porter:

تبين مؤشرات المستقبل أنه لم يعد في الوسع البحث عن الميزة النسبية في الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة غير الماهرة وحدها، بل أساس في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة (بفضل التعليم والتدريب)، حيث ستكون الصناعات المعتمدة على كثافة المهارة والمعرفة هي القطاعات الرائدة، ويعني هذا من وجهة نظر الاقتصادي بورتر الانتقال من النظرة الاستاتيكية إلى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية، أي من الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية، حيث

انه ليس ضروريا أن تكون ميزة الدولة موروثية، إذ يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار التنافسي، حيث أن مصدر الميزة هو الابتكار وليس توافر عوامل الإنتاج أو الانتقال من المدخلات المادية إلى المدخلات التكنولوجية، وتتمثل هذه العوامل الحركية في القدرة على تطوير واستغلال أساليب التقنية (التكنولوجيا) والمهارات الابتكارية، مع الحفاظ على استمراريته في ظل المنافسة التي أصبحت عالمية أو كونية¹.

واعترافا بمواطن الضعف في التكلفة المبنية على الإطار المفاهيمي للتنافسية، اقترح بورتر إطارا تحليليا لفهم كيف لمجموعة العوامل أن تتفاعل لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، واقترح أن يتم جمع هذه العوامل التي تحدد التنافسية للمؤسسة أو الشركة في إطار أربع فئات أساسية، والتي يمكن تمثيلها تخطيطيا لتنتج شكل الماسة، إن ما يدعى "ماسة التنافسية" أصبحت مقياسا مرجعيا لتحليل التنافسية²، وتتضمن هذه الماسة أربع مجموعات من محددات الميزة التنافسية الدولية، والتي تنعكس بالتالي في شكل التطوير والحفاظ على الميزة التنافسية للشركات الوطنية في أنشطة أو صناعات معينة أو أجزاء منها، وتتمثل هذه المحددات فيما يلي:

أولا: أحوال عوامل الإنتاج:

عوامل الإنتاج هي المدخلات الضرورية اللازمة لدعم قدرة صناعة ما على المنافسة، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل تقليدية أو موروثية (الأرض، العمل، رأس المال)، وهذه ترتبط بشكل أساسي بالميزة النسبية للدولة، وعوامل غير تقليدية أو مكتسبة (التكنولوجيا الحديثة، اليد العاملة الماهرة والمدربة، أساليب الإدارة والتنظيم الحديثة...)، وهي التي تؤدي بشكل أساسي إلى بناء الميزة التنافسية للدولة أو فروع الأنشطة الاقتصادية المختلفة أو حتى منظمات الأعمال، وهذه العوامل أكثر تأثيرا في الميزة التنافسية من العوامل التقليدية أو الموروثة.

ثانيا: أحوال الطلب المحلي:

وتتمحور هذه النقطة حول تكوين أو بنية الطلب المحلي (بمعنى طبيعة احتياجات المستهلكين)، وحجم ونمط معدل نمو الطلب المحلي، والآليات التي يمكن من خلالها نقل تفضيلات المستهلك المحلي في دولة ما إلى الأسواق العالمية، ويعتبر تكوين الطلب المحلي هو أكثر العوامل تأثيرا على الميزة التنافسية، وذلك من خلال تشكيله وصفات احتياجات المستهلك

¹ : نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص56.

² : فريديريك لانسون سيراد، مرجع سبق ذكره، ص12.

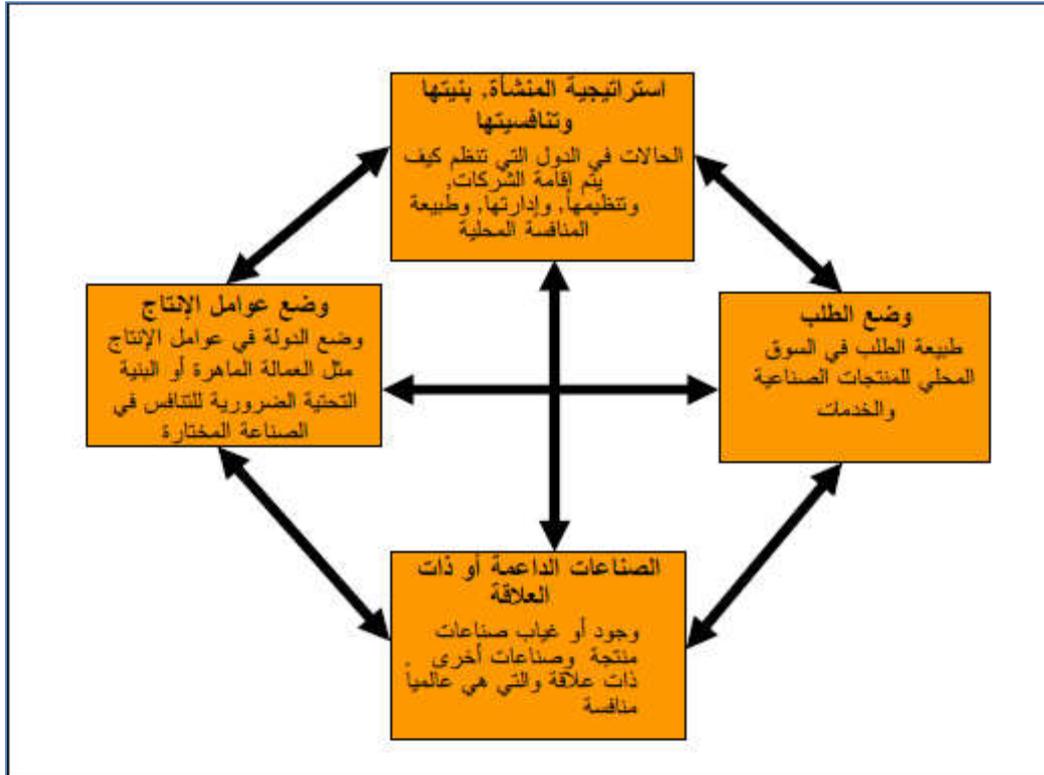
المحلي، وتتمتع دولة ما بميزة تنافسية في نشاط أو صناعة معينة إذا كان الطلب المحلي يقدم للشركات المحلية العاملة فيه صورة أكثر وضوحاً، وفي وقت مناسب، قياساً إلى ما تحصل عليه الشركات الأجنبية المناسبة؛ وإن ارتفاع حجم الطلب على السلع الأكثر تقدماً والكثيفة استخدام التكنولوجيا يدفع إلى تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها بحيث تصبح أكثر قدرة على المنافسة¹.

ثالثاً: الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة: ويقصد بذلك أن تكون للدولة صناعات ذات مستوى عالمي، تكون مرتبطة ومساندة لبعضها البعض، الأمر الذي يسهم في تعزيز الميزة التنافسية للدولة في عدة أنشطة أو صناعات، أو في أجزائها، يقصد بالصناعات المرتبطة تلك التي تشترك في تقنيات الإنتاج والمدخلات، وفي قنوات التوزيع والعملاء، أو تلك التي تقدم منتجات متكاملة أو مكملية.

رابعاً: إستراتيجية المنشأة وهيكل الصناعة وطبيعة المنافسة المحلية: تعد إستراتيجية المؤسسة أمراً مهماً لتوفير بيئة محلية ملائمة ومشجعة للمنافسة فيما بين المؤسسات الوطنية، وهو ما ينعكس في رفع القدرة التنافسية للدولة، وهذا لا بد أن يتم تحت غطاء من الحكومة ومتماشياً مع سياساتها الاقتصادية، وبما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني بشكل عام، فالمنافسة المحلية تمثل في العادة حافزاً قوياً لخلق واستمرارية الميزة التنافسية الدولية في أنشطة أو قطاعات معينة من جهة، وباعثاً قوياً على التطوير والابتكار من جهة أخرى، والشكل التالي يوضح ماسة بورتر أو الميزة التنافسية كنظام متكامل:

¹ : نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص59.

الشكل رقم (2-3): ماسة بورتر



المصدر: فريدريك لانسون سيراد، تقييم التنافسية للزراعة السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية ، سوريا،

2011، ص5.

يوضح الشكل السابق العلاقة بين المحددات المختلفة للميزة التنافسية كنظام حركي ديناميكي، يعمل باعتماد ومساندة متبادلة، يأخذ بعين الاعتبار ظروف المؤسسة الداخلية وإمكاناتها وإستراتيجية نشاطها، وعلاقتها بالمحيط الخارجي، من خلال إبراز دور الطلب وهيكله، وكذا وفرة عوامل الإنتاج ووضعيتها، ومدى وفرة الصناعات الداعمة والمرتبطة بنشاط المؤسسة، ومحصلة هذا كله هو مدى مساهمتها في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: التطور المفاهيمي من التنافسية إلى القدرة التنافسية:

إن أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، حيث أن الحواجز التقليدية لانتقال السلع والخدمات بين مختلف دول العالم من ضرائب ورسوم جمركية وحصص كمية لم تعد هي ما يميز طبيعة التجارة الدولية، بل ظهرت معايير جديدة مرتبطة أساساً بالجودة والبيئة، كما صاحب ذلك تطور في المفاهيم المرتبطة بالتنافسية وكيفية تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وفي هذا الجزء من الدراسة سوف نتناول مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنافسية والقدرة التنافسية من عدة وجهات نظر مختلفة.

المطلب الأول: التنافسية الاقتصادية، مفهومها وأهميتها:

في هذا المطلب نتطرق إلى مفهوم التنافسية كمصطلح جديد ظهر بعد مصطلح المنافسة، ثم كفعل أو كسلوك أصبح يطبع السياسات والتوجهات الاقتصادية لمنظمات الأعمال ثم للدول، وكذا أهمية التنافسية لكل من المنظمات والدول ودورها في تعزيز أدائها وتحسينه.

الفرع الأول: التنافسية، نشأتها وتطورها:

لقد أصبح مصطلح التنافسية يستخدم بشكل متكرر منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهذا من طرف الاقتصاديين والمنظمات الدولية والسياسيين والفاعلين الاقتصاديين، وهذا في جميع أنحاء العالم، وبشكل عام يشير المصطلح إلى مجموعة العوامل الأساسية للنجاح الاقتصادي على المدى الطويل، فالتنافسية أصبحت حجر الزاوية في خطابات الاقتصاديين ومديري الأعمال عبر العالم، وهذا في سياق زيادة المنافسة بين المؤسسات وحتى بين الدول.

وسنتطرق في هذا الفرع إلى نشأة مصطلح "التنافسية" في الاقتصاد الدولي، وكيف أصبح هذا المصطلح في غضون سنوات قليلة كلمة مفتاحية للسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان الأفراد.

أولاً: نشأة المصطلح وتطوره: من خلال ملاحظة بسيطة للجانب التطبيقي والنظري في إدارة الأعمال نكتشف أن هناك تدفقاً مستمراً للمفاهيم الجديدة وبشكل أصبح مألوفاً، ثم تختفي من مجال الإدارة، لكن استثناءً فإن مصطلح التنافسية انتقل من نظرية إدارة الأعمال إلى مجال الاقتصاد والسياسات العمومية، ورغم أنه من بين المصطلحات غير واضحة المعنى بدقة إلا أنه يحتل مكاناً

في النقاش العام، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المفهوم يقودنا إلى مجموعة من الأسئلة المهمة التي لا غنى عنها لفهم كيفية توزيع الثروة على المستوى الوطني والدولي¹.

وحسب الاقتصادي النرويجي REINERT² فإنه وعلى الرغم من حداثة المصطلح على الساحة الاقتصادية فإنه يرمز إلى أهم القضايا التي كانت تشكل محور السياسات العامة على مدى الخمس مئة سنة الماضية، ويشير أيضا إلى أن الاستخدام الصحيح لمصطلح التنافسية يكشف نقاط ضعف مهمة في النموذج الاقتصادي النيوكلاسيكي، وهذا ما مكن بعد ذلك من تفسير المعارضة التي واجهها بعض الاقتصاديين نتيجة استخدام هذا المصطلح.

ثانيا: انتقال مصطلح التنافسية إلى مستوى الاقتصاد الدولي: غالبا ما يعرف مصطلح التنافسية بشكل سيء على المستوى الكلي، بينما على المستوى الجزئي فإنه مصطلح بسيط للغاية يشير إلى قدرة الشركة على المنافسة، وكيف تنمو وتكون مربحة في السوق، بينما على المستوى الكلي لم يكن هناك تعريف مقبول عالميا، فحسب بورتير Porter المفهوم الوحيد للتنافسية على المستوى الوطني هو الإنتاجية، والهدف الرئيسي للدولة هو تحقيق مستوى معيشة مرتفع ومستمر للمواطنين. علاوة على ذلك يقدم تقرير التنافسية الأوروبية اثنين من الاستخدامات المتميزة للمصطلح، فمن جهة يشير إلى الكفاءة النسبية (الحركية أو الثابتة)، ومن جهة أخرى إلى الأداء النسبي للتجارة الخارجية (الحصة السوقية،) وهنا أيضا تبدو هذه التعاريف غير كافية.

وحسب REINERT _ الذي قام بتحليل 500 سنة من نظرية التنافسية وتوصل إلى أنه رغم حداثة المصطلح فإن نفس الأفكار المتعلقة به قد سادت منذ قرون_ وقد بدأ من تعريف BRUCE SCOTT الذي قدم للتنافسية التعريف التالي: "تشير التنافسية الوطنية إلى قدرة البلد على خلق، إنتاج، توزيع و/أو إنتاج خدمات في التجارة الدولية بما يؤدي إلى زيادة في المداخل ونمو في الموارد"³.

وفقا للتعريفين السابقين فإن التنافسية الوطنية تتوقف على الأنشطة القادرة على المنافسة على المستوى الجزئي، وتؤدي في نفس الوقت إلى رفع مستوى حياة الأفراد في المجتمع.

¹ : SEDDI Ali, Compétitivité économique: quel potentiel pour l'Algérie, Thèse Doctorat en sciences commerciales non publiée, Université d'Oran, 2011-2012, p16.

² : Erik S. Reinert : رجل أعمال نرويجي وخبير اقتصادي من مواليد سنة 1949، أستاذ إدارة التكنولوجيا واقتصاديات التنمية في الجامعة التقنية في تالين، استونيا.

³ : SEDDI Ali, loc.cit.

الفرع الثاني: تعريف التنافسية الاقتصادية:

رغم الاستخدام الكثيف لمفهوم التنافسية إلا أن الوصول إلى توافق تام حول تعريف هذا المصطلح مازال أمرا بعيد المنال، وعليه فهناك الكثير من التعاريف لهذا المصطلح يمكن أن نسردها فيما يلي:

يشير مصطلح الميزة النسبية كما هو معروف إلى أن الدولة تتمتع بميزة نسبة تفوق الدول الأخرى، إذا كانت تستطيع إنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من الدول الأخرى (مقيسة بتكلفة الفرصة البديلة)، وفي هذا الإطار يعتبر التعريف الذي قدمه Laura D'andrea Tyson هو أكثر تعريفات التنافسية شيوعا، ويتمثل في: "تشير التنافسية الدولية إلى قدرة دولة ما على إنتاج سلع وخدمات تلبي احتياجات الأسواق العالمية، وتساعد في ذات الوقت على تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي لرعايا الدولة المعنية، والعمل على الحفاظ واستمرارية هذا الارتفاع"¹.

ولقد أوضحت إحدى الدراسات الأخرى، أن التنافسية تعني قدرة الدولة (بشرط حرية وعدالة السوق) على إنتاج السلع والخدمات التي تقابل اختبار المنافسة العالمية والاستمرار في المحافظة على الدخل الحقيقي لمواطنيها والتوسع فيه، وفي هذا التعريف تتضح أهمية حرية السوق وعدالته كشرط ضروري لتدعيم قدرة الدولة على المنافسة، وقدرتها على زيادة الدخل الحقيقي (السلع والخدمات المستهلكة) وليس الدخل الاسمي (النقدي) لمواطنيها.

بالنسبة لبعض الكتاب فإن التنافسية هي القدرة على اختراق الأسواق واحتلال مكانة هامة فيها، وبالنسبة لآخرين التنافسية تعكس القدرة على المحافظة على ميزان تجاري موجب.

تنافسية الدول تمثل حقل من حقول المعرفة الاقتصادية الذي يحلل الوقائع والسياسات التي توفر الإطار المناسب لجعل الدول قادرة على خلق والحفاظ على البيئة التي تدعم خلق المزيد من الثروة للمؤسسات والمزيد من الازدهار للأفراد (تعريف أكاديمي)².

هناك تعريف آخر أكثر اختصارا، أقل اكتمالا ولكن أكثر توجيها نحو عالم الأعمال ويقول: تنافسية الدول تقول بتحليل وتصنيف قدرات الدول على خلق وصيانة البيئة التي تدعم تنافسية المؤسسات (تعريف عالم الأعمال).

¹ : نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص22.

² : SEDDI Ali, op.cit, p19.

الفرع الثالث: أهمية التنافسية:

تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية بعد التطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، خاصة مخلفات الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008، كأداة لتحقيق واستدامة النمو والرفاه الاجتماعي، وخاصة في ما يتعلق بأثر تحقيق مزيد من الفعالية الاقتصادية على خلق فرص الشغل وتوزيع الدخل بين مختلف شرائح العمل، وأثر ذلك على مستويات الفقر.

كما يوفر النظام العالمي الجديد المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، أو بالأحرى شركاته، وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة للبلدان النامية كذلك، إن أمكن الاستفادة منه، فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والنقليل من سلبياته. ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحاب السوق العالمي، وسواء اتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين¹.

ومن المعلوم أنه في الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه وكما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر "ففي العقود الأخيرة كانت التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينمو بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي"².

ومما سبق يمكن أن نلخص أهمية التنافسية في النقاط التالية³:

- ارتفاع العائد والمردود، ومنه ضمان مستوى أفضل للدخل ومستوى معيشة جيد ومستوى أمان مستقبلي رائع بعيد من الخطر والمخاطرة.

¹ : رياض بن جليلي، مرجع سبق ذكره، ص90.

² : التنافسية وتجربة الأردن، وثيقة الكترونية متاحة على الرابط:

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/226/226_wps0004.pdf، ص5، تاريخ الإطلاع 2017/01/10.

³ : رياض بن جليلي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

- ازدياد القدرة وامتلاك المهارة ورفع الكفاءة سواء المادية أو البشرية، واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وتعميقها، ونشر وتوسيع وزيادة الطاقات والقدرات الاستثمارية.
- الاستقرار الوظيفي المتنامي والنمو الفاعل المستمر، سواء في مجال العمل والنشاط الاقتصادي الذي يمارسه هذا الفرد أو في إطار المجتمع.
- اختراق الأسواق الأجنبية المختلفة بفعالية وجدارة والتمركز والتموقع فيها بقواعد راسخة وثابتة من خلال مراكز ونقاط تسويق وبيع.
- ضمان بقاء واستمرار نشاط المؤسسات وتحسين أدائها من خلال استغلال أمثل وكامل لكل مجالات وميادين التنافس.

المطلب الثاني: من التنافسية إلى القدرة التنافسية:

لقد حدث تطور ملحوظ في استخدام المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالتنافسية، حيث نجد أن أغلب الكتابات الحديثة تركز على استخدام مفهوم التنافسية للإشارة إلى المنافسة على المستوى الجزئي، ومفهوم القدرة التنافسية عند الإشارة إليها على المستوى الكلي، وهذا المطلب يستعرض لنا مفهوم التنافسية من وجهة نظر العديد من الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والباحثين في المجال الاقتصادي، كما يبرز لنا مختلف محددات القدرة التنافسية للدول وكذا أهميتها.

الفرع الأول: مفهوم القدرة التنافسية:

تشير الكثير من المراجع والأبحاث المتعلقة بموضوع التنافسية والقدرة التنافسية إلى أن هناك تطابقاً كبيراً بين المفهومين، وعادة ما يستعمل المصطلحان لتأدية نفس الغرض، وفيما يلي سوف نحاول تقديم عرض شامل ومفصل حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتنافسية والقدرة التنافسية وعلى مختلف المستويات من الجزئية إلى الكلية.

أولاً: تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات: على مستوى المؤسسة يمكننا أن ندرج جملة من التعاريف على النحو التالي:

1. التعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"¹.

2. تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)².

3. التنافسية هي قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليف الإنتاج إلى مستوى منخفض مقارنة بمنافسيها³.

4. التنافسية هي قدرة المؤسسة على بيع منتجاتها بالسعر الذي يسمح لها بأداء التزاماتها اتجاه الغير ويضمن لها تحقيق النمو المستمر⁴.

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحا يبدو على مستوى المشروع، ويتبسط شديد فإن المشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسيا، وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المشروع لا يكون تنافسيا عندما تكون كلفة إنتاجه المتوسطة تتجاوز سعر منجزاته في السوق، وهذا يعني أن موارد المشروع يُساء تخصيصها وأن ثروته تتضاءل أو تتبدد، وضمن فرع نشاط معين ذي منتجات متجانسة يذمك للمشروع أن يكون قليل الربحية لأن تكلفة إنتاجه المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيه، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيته أضعف أو أن عناصر الإنتاج تُكلفه أكثر أو للسببين معا.

ويقدم أوستن Austin نموذجا لتحليل الصناعة وتنافسية المشروع من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي⁵:

- تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق؛

¹ : محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، ديسمبر 2003، ص10، على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/93/93_develop_bridge24.pdf، تاريخ الاطلاع 2017/1/5.

² : سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية_ دراسة للأثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة سطيف، 2010-2011، ص34.

³ : لزه العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص40.

⁴ : المرجع نفسه.

⁵ : محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمشروع؛
- قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع؛
- تهديد الإحلال، أي البدائل عن منتجات المشروع؛
- المنافسون الحاليون للمشروع في صناعاته.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المشروع، وجاذبية المنتجات لمشروع ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية.

ثانياً: تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط:

إن بعد التنافسية له علاقة بتوازن النظام الاقتصادي والذي يجب أن يُقَيَّم؛ إن عنوان الكتاب التوضيحي المؤلف من قبل م.ي.بورتير "الميزة التنافسية للأمم"، هو في الحقيقة مضمحل من حيث أنه لا ينظر لأداء الدولة ولكن يقترح إطاراً تحليلياً لتقييم أداء الصناعة لهذه الدولة، أو لعنقود (مجموعة) من الصناعات، أو لقطاع؛ وفي الحقيقة إن الإطار التحليلي يأخذ بالاعتبار الدولة أو البلد كمجموعة من المصادر والعوائق التي تؤثر على إمكانيات هذه الصناعة لتستطيع أن تنافس أو لا؛ ومن جانب آخر إن نفس المستوى من المصادر والعوائق في بلد معين (مصادر طبيعية، التمركز، مستوى تعليمي، دعم البحوث، تشريعات تجارية، أنظمة مالية...) يمكن أو لا يمكن أن يؤدي في قطاع ما أو في صناعة هذا البلد ليصبح تنافسياً أو لا، وبشكل مشابه، إن نفس طراز الصناعة يمكن أن يكون تنافسياً في دولتين لهما مصادر طبيعية مختلفة¹.

ويتم تحليل تنافسية القطاع ويعبر عنها بتنافسية الصناعة في منطقة أو دولة ما من خلال المقارنة مع قطاع آخر يمارس نفس النشاط في منطقة أو دولة أخرى تتبادل معها، ويمكن الاعتماد في عملية المقارنة على أهم المؤسسات المكونة للصناعة، أما مؤشرات الحكم على تنافسية الصناعة فتتمثل في إنتاجية عناصر الإنتاج والتكلفة الوسيطة للوحدة، فإذا كانت أعلى أو تساوي المتوسط السائد في الصناعات الأخرى المنافسة، فيمكن القول أن القطاع قادر على المنافسة.

¹ : فريديريك لانسون سيراد، مرجع سبق ذكره، ص5.

http://www.agriportal.gov.sy/public/dwnld-files/policy_studies/ar/25_agr_competitiveness_ar.pdf تاريخ الاطلاع 2017/01/10

كما يمكن تعريف تنافسية القطاع على أنها قدرة المؤسسات المنتمة لنفس القطاع الصناعي في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة، ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع صناعة الموصلات لا يمكن خطه مع قطاع الإلكترونيات، لأن مجالات وظروف الإنتاج تختلف¹.

ثالثا: تعريف التنافسية على مستوى الدولة:

اهتم الكتاب والاقتصاديون وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط، لذلك نجد أن لها العديد من التعاريف المختلفة، وهذا باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إلى التنافسية، ومن أهم هذه التعاريف:

1. تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية: يعرف التنافسية على أنها: " قدرة الدولة على

إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"².

2. تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة: عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة

2000 تنافسية الدولة على أنها: " القدرة على التحسين الدائم لمستوى معيشة مواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عال وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجال واسع وتخص كل السياسة الاقتصادية".

3. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: تعرفها على أنها: " المدى الذي من

خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"³، وتعرفها كذلك على أنها: " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي"، كما تعرفها على

¹ : سامية سرحان، مرجع سبق ذكره، ص34.

² : نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية - حالة مصر -، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص5. على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/234/234_wps0302.pdf

³ : نفسه.

أنها: " قدرة المشاريع والصناعات والدول والأقاليم على خلق مستويات توظيف لعوامل الإنتاج بشكل دائم في الأجل الطويل"¹.

4. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية الدولية

كالتالي: " قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية"²، وهناك تعريف آخر للمنتدى " تتمثل التنافسية الدولية في القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة في دخل الفرد الحقيقي مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي"³.

وعموما فإن تعريفات التنافسية لدى المنتدى تركز أساس على التفوق الإنتاجي وعلى قدرة الاقتصاد على تحويل الناتج إلى الأنشطة عالية الإنتاجية، والتي ينتج عنها ارتفاع الأجور الحقيقية.

5. تعريف معهد التنافسية الدولية: يرى بأنها قدرة البلد على⁴:

أ- " أن ينتج أكثر وأكفا نسبيا"، ويقصد بالكفاءة:

- تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم.
 - جودة أعلى: وفقا لأفضل معلومات السوق وتقنيات الإنتاج.
 - الملاءمة: وهي الارتباط مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات حديثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.
- ب- " أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقنية، وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجي والمحلي، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية".
- ت- " أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تُضاف إلى الميزة النسبية".

1 : نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص22.

2 : عبدوس عبد لعزیز، مرجع سبق ذكره، ص118.

3 : نفسه.

4 : محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص ص6-7.

وقد توصل فريق المعهد إلى التعريف الموجز التالي: "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى"، ووضع لهذا التعريف مجالاً يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي.

6. تعريف الباحثين ورجال الاقتصاد:

أ- مفهوم التنافسية الدولية عند "M. Porter" يقوم على نقطة أساسية، مفادها أن نجاح تحقيق التنافسية على مستوى المؤسسات أو على مستوى قطاع النشاط يعتمد بشكل أساسي على مستوى الدولة، وأن تنافسية الدولة إنما تركز في المقام الأول على الإمكانيات والطاقات المتاحة في الصناعة لكي تمارس التطوير والتحسين المستمر، وعليه فإن التنافسية الدولية عند Porter تستلزم مشاركة فعالة للدولة¹.

ب- يرى Aldington بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية.

ت- يعرفها أيضا Scott and Lodge كما يلي: "إن التنافسية لبلد ما هي قدرته على خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده"². كما أن هناك بعض التعاريف التي تركز على ميزان المدفوعات، وتعاريف أخرى تطبق المئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية لتقييم ما إذا كان البلد يولد نسبياً من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه والقدرة على الحفاظ على حصص الأسواق، وفي الوقت نفسه القدرة على توفير مداخل مستديمة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية.

إن مجمل التعاريف سابقة الذكر المتعلقة بمفهوم التنافسية على مستوى الدولة تشترك في جملة من الخصائص أهمها:

- قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة ومنخفضة التكلفة؛

- أن ينعكس هذا النفاذ في شكل تحسن أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة الناتج الداخلي الخام؛

- أن تؤدي إلى تحسن مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى رفاهيتهم.

¹ : عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص117.

² : محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص5.

الفرع الثاني: أنواع القدرة التنافسية، محدداتها وأبعادها:

أصبحت التنافسية تمثل شرطا أساسيا لازدهار الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى السياسي، فقد فرضت نفسها منذ فترة كإطار لا مفر له لكل المتدخلين في السوق، وتحلل جوهر الآليات الدائمة في العولمة التجارية للسلع والخدمات، وتقوم على قدرة الشركات على توليد اهتمام خاص بين شركائهم (الزبائن، الأجراء، المساهمين...)، مع مراعاة الظروف الاقتصادية المحيطة بها، كما تتبع أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة التي تضمن أفضل كفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها، ودعم الابتكار والتطوير بما يعود على تحسين الإنتاجية ورفع مستوى الأداء وانخفاض التكاليف والأسعار، وبالتالي زيادة الناتج المحلي والدخل الفردي فيؤدي إلى تحسين مستويات معيشة الأفراد، بالإضافة إلى أن التنافسية تعمل بشكل أساسي على مجابهة أهم العقبات التي تواجه كفاءة وإنتاجية المؤسسات والأنشطة الاقتصادية والدول، ألا وهي مشكلة ضيق السوق المحلي، التي عادة ما تعيق عملية الاستفادة من وفورات الحجم، وعليه فإن توفير بيئة تنافسية تعتبر أداة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

أولاً: أنواع القدرة التنافسية: يمكن التمييز بين الأنواع التالية للقدرة التنافسية:

1. تنافسية السعر أو التكلفة: وتتضح من خلال اسمها، فهي تقوم أساساً على الأسعار، من خلال تعديل هذه الأخيرة، فالكيان الاقتصادي دائماً في مواجهة المنافسين، وبالتالي يتعلق الأمر بقدرته على الاستجابة لهذه المنافسة فيما يرتبط بسعر المنتج، وأيضاً يتعلق بهيكل تكاليف الإنتاج، ومن منظور ديناميكي يتم تحديد الوضع التنافسي للشركة من خلال قدرتها على الاستفادة من التطورات التقنية التي تساعد على زيادة مكاسب الإنتاجية المتعلقة بانخفاض تكلفة إنتاج الوحدة؛ وبالنسبة للبلد فإن مفهوم التنافسية السعرية يعبر عن هيكل الأسعار التكاليف في اقتصاد ما ومدى اقتراب هذا الهيكل من الشركاء التجاريين للدولة، ولا يعكس كل الخصائص التي تسمح ببيان المنتج، لأن ذلك يعتمد جزئياً على سعر الصرف أيضاً¹، وباختصار يمكن القول هنا أن البلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير سلعه إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، مع الأخذ هنا أثر سعر الصرف.

¹ : SEDDI Ali, op.cit, p62.

2. **التنافسية غير السعرية:** باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية؛ فعلى صعيد المؤسسة مفهوم التنافسية غير السعرية يشمل جميع العوامل التي تفرق المتنافسين على أساس الإنتاج، ويستند هذا التمييز على الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، وهو ما يعطي الشركات قوة احتكار لدرجة تمكنها من بيع منتجاتها بأسعار تفوق تكلفة الإنتاج مقارنة مع باقي المنافسين؛ أما على المستوى القطري فإنها تعكس قدرة الاقتصاد على اقتناص الطلب بواسطة عوامل أخرى غير السعر والتأقلم مع توجهاته (فهي تعكس جودة التخصص)، وهي تتعلق أساسا بالاستثمار، القدرة على التكيف والمرونة في تخصيص عوامل الإنتاج والابتكار¹.

3. **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملاءمة، عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملاءمة للمستهلك، وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعه حتى ولو كانت أعلى سعرا من سلع الدول المنافسة².

4. **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية، وهي إجمالا تشير إلى البحث والابتكار وتراكم المعرفة التكنولوجية والكفاءة³.

كما يميز أيضا تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2000 بين التنافسية الظرفية أو الجارية، ودليلها CCI، وتركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياتها، وتحتوي على عناصر مثل التزويد، التكلفة، النوعية، الحصة من السوق... الخ، وبين التنافسية المستدامة ودليلها GCI، وتركز على الإبداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير، الطاقة الإبداعية، الوضع المؤسسي، وقوى السوق⁴.

¹ : ibid, pp62-63.

² : سامية سرحان، مرجع سبق ذكره، ص37.

³ : MARNIESSE S. & FILIPIAK E, Compétitivité et mise à niveau des entreprises : Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles, P 46.

⁴ : سامية سرحان، مرجع سبق ذكره، ص37.

علاوة على ما سبق، يُعرّف مفهوم القدرة التنافسية أيضا بالنظر إلى البعد الزمني إلى نوعين¹:

1. القدرة التنافسية قصيرة الأجل: وهذا من خلال المقارنة مع أداء المنافسين؛
2. القدرة التنافسية طويلة الأجل: وتتضمن عملية إعداد الشروط أو الظروف الهيكلية لتحسين تنافسية البلد.

ثانيا: محددات القدرة التنافسية:

على مستوى الدولة، كما على مستوى المؤسسة، فإن التنافسية ترتبط بمجموعة من العوامل أو المحددات سواء وطنيا أو دوليا، وحسب تقارير التنافسية هناك العديد من محددات الأداء على مستوى المؤسسة، والتي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق هدفين: الأول على مستوى المؤسسة وهو تحسين جودة المنتجات وكذا تخفيض أسعار بيعها، بما يؤدي إلى احتلال المؤسسة وضعية تنافسية تعكس قدرتها على مراقبة وبشكل جيد تطور تقرير السعر/الجودة، والثاني على مستوى الدولة، وهذه المحددات تختلف بين: الموارد الطبيعية، التكنولوجيا، الابتكار، وفورات الحجم، التنظيم والسياسات التجارية، سعر الصرف وخصائص المنتجات...

1. المستويات الأربعة لمحددات التنافسية: يمكننا التمييز بين أربع مستويات لمحددات التنافسية، كبير (META)، كلي (MACRO)، متوسط (MESO)، جزئي (MECRO)، وهي عوامل ذات تأثير حاسم، فهي أساسا ذات طبيعة اقتصادية على مستويات معينة (كلي وجزئي)².

1.1. المستوى الجزئي MICRO: وتتعلق بالظروف داخل/بين الشركات، بما في ذلك الجوانب الإنتاجية والتنظيم الصناعي الخاص، الابتكار، والاندماج التكنولوجي، نقل المعلومة، بالإضافة إلى المؤسسات المنظمة للعلاقات بين المؤسسات.

2.1. المستوى المتوسط MESO: هذا المستوى يشمل خدمات البنية التحتية الداعمة للمؤسسات، والسلاسل بين المؤسسات، خاصة كانت أو عامة، الجوانب التكنولوجية والبيئية بالإضافة إلى العمل الذي ينتمي إلى هذا المستوى.

¹ : MARNIESSE S. & FILIPIAK E, op.cit.,47.

² : SEDDI Ali, op.cit, p64.

3.1. المستوى الكلي MACRO: ونجد في هذا المستوى السياسات والمؤسسات العامة والخاصة الوطنية الموجهة نحو تحسين القدرة التنافسية لقطاعات محددة، كالسياسة النقدية والجبائية، السياسة التجارية وسياسة سعر الصرف.

4.1. المستوى الكبير META: ويمكننا اعتبارها من بين العوامل الأساسية على هذا المستوى: وهي عبارة عن خطة منظمة سياسيا واقتصاديا موجهة نحو التنمية، القدرة على وضع الاستراتيجيات والسياسات، وأيضا أنظمة المناسبة للتعليم، التغيير التماسك والاجتماعي.

2. محددات القدرة التنافسية للمؤسسة: إن البحث عن محددات القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة يأخذ عدة أبعاد، بالإضافة إلى مشاكل السعر والجودة، هناك أيضا مشاكل التصميم، التسويق والإدارة، وقد استخدم COVIN¹ هنا إثنا عشر عاملا رئيسيا، بما فيها هيكل الشركة، مواردها البشرية، ثقافتها... لقياس القدرة التنافسية الشاملة للمؤسسة. بالإضافة إلى المؤشرات، مفهوم القدرة التنافسية لا بد أن يترافق جنبا إلى جنب مع "قدرات المؤسسة"، بالنظر إلى الموارد المتاحة أو المحتملة، المادية منها والمالية، التكنولوجية والبشرية، ولفحص الحالة التنافسية للمؤسسة يجب تقييم كل من هذه القدرات والعلاقة فيما بينها.

ويمكن إيجاز أبرز محددات القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية في²:

1.2. دور الحكومة: تلعب الحكومة دورا هاما في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة، واتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة لقدرة التنافسية بالإضافة إلى وضوح وشفافية القوانين المنظمة للبيئة الاستثمارية.

2.2. تكاليف الإنتاج: ويعتبر هذا العنصر من أهم محددات القدرة التنافسية لارتباطها بتحديد أسعار المنتجات، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج، بمعنى أن القدرة التنافسية لمؤسسة معينة تزداد كلما تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض تكاليف إنتاجها.

3.2. الجودة والنوعية: تتعزز القدرة التنافسية لمؤسسة معينة من خلال رفع مستوى جودة ونوعية منتجاتها، وذلك عن طريق الاهتمام بنوعية وجودة مدخلات الإنتاج ومستوى مهارات

¹ : ibid., p65.

² : سامية سرحان، مرجع سبق ذكره، 39.

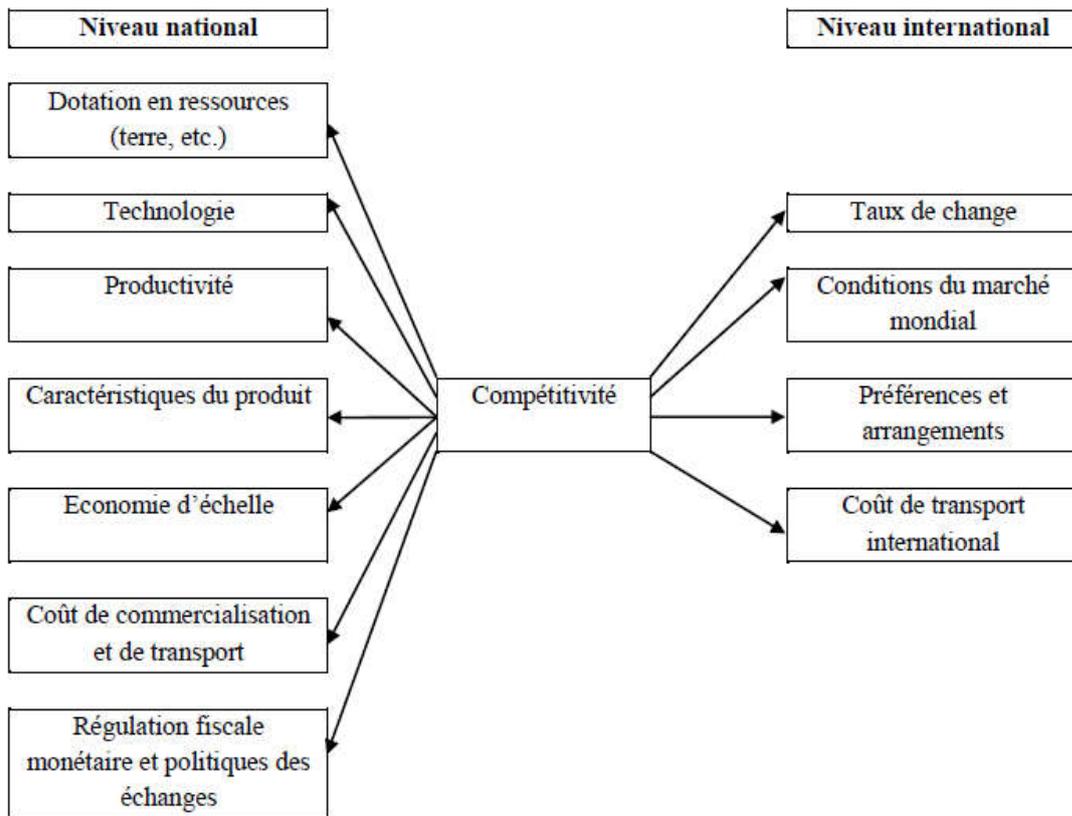
العاملين ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي مستوى إنتاجيتهم، ويتحقق التمييز النوعي لمنتج معين من خلال كفاءة نظام التسليم والسوق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع.

3. محددات القدرة التنافسية للبلد:

حسب العوامل المحددة للقدرة التنافسية على مستوى البلد، قدر Lachaal¹ إطارا مفاهيميا

يجمع مختلف محددات القدرة التنافسية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): محددات التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي



Source : : LACHAAL, L., La compétitivité : Concepts, définitions et applications, document internet sur le site : <http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c57/01600240.pdf>, P. 31, consulté le 10/05/2017.

من خلال المخطط، فالقدرة التنافسية هي نتيجة مجموع العناصر الوطنية والدولية، فالعناصر الوطنية تشمل ما يلي: تخصيص الموارد، التكنولوجيا، الإنتاجية، خصائص المنتج، وفورات الحجم، تكاليف التسويق والنقل، التنظيم الجبائي والنقدي السياسة التجارية، أما العناصر الدولية فتشمل: سعر الصرف، شروط السوق العالمية، التفضيلات والإعدادات، تكاليف النقل الدولي،

¹: LACHAAL, L., La compétitivité : Concepts, définitions et applications. PP. 30-32.

وهذه العوامل في مجموعها تمثل أهم العوامل المؤثرة على تنافسية المؤسسة، الصناعة أو فرع النشاط، وكذا تنافسية الدولة.

ثالثا: أبعاد القدرة التنافسية: للتنافسية مجموعة مختلفة من الأبعاد المتصلة بنشاط المؤسسة، والسوق الذي تنتج له، وكذا أثرها على المحيط الذي تتواجد فيه، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي¹:

1. المنافسة والنسبية: إن وجود اقتصاد سوق منظم يسمح للمنافسين بعرض سلعهم وخدماتهم

بشكل حر يعتبر شرطا ضروريا للتنافسية، فالقدرة على ممارسة الأعمال، المنافسة، وحرية الأسعار، شروط ضرورية لقيام المنافسة والتالي التنافسية، والمؤسسة لا تُعتبر تنافسية إذا لم تُقارن مع بقية المؤسسات، ولفهم الأمر بشكل أدق يكفي تصور حالة الاحتكار التام في السوق، ففي هذا السياق ترتبط درجة سمعة المؤسسة بقدرتها على المنافسة من عدمها، وبالتالي فإن تحديد درجة تنافسية المؤسسة يكون من خلال المقارنة.

2. الميزة التنافسية: تعتبر المؤسسة تنافسية إذا كان لديها في مرحلة ما ميزة عن بقية المنافسين.

3. البعد الاجتماعي للتنافسية: مفهوم القدرة التنافسية لا يمكن فصله عن تقاسم نتائجها، وتكون المؤسسة تنافسية إذا كانت قادرة على توزيع أرباحها على المساهمين في هذه الأرباح، فكما أن هناك بعدا اقتصاديا للتنافسية فإن لها بعدا اجتماعيا أيضا يركز على تحسين مستوى معيشة الأفراد، وهي بهذا ترتبط بمفهوم التنمية المستدامة.

4. القدرة التنافسية والإمكانيات المتاحة: القدرة التنافسية تخضع للتقييم، بينما الربحية أو

المردودية فللقياس، هذا الفرق سببه أن القدرة التنافسية تعبر عن الإمكانيات المتوفرة للمؤسسة، وهذا ما يفسر إمكانية وجود فرق بين القدرة التنافسية والمردودية المالية، فالمردودية المالية تمثل العائد الحالي أو الآني، بينما تعني القدرة التنافسية ما يُنتظر في زمن مستقبلي محدد، ومن هنا نجد بعض المؤسسات القادرة على المنافسة غير قادرة على تحقيق نتائج آنية، وعليه فالتنافسية لا تعني تحقيق المردودية أو الربحية وفي نفس الوقت.

¹ : TERNISIEN, M. & DIGUET, A F., 2001. Indicateurs et facteurs de compétitivité des services rendus à l'industrie. Paris: Les Éditions de l'Industrie. Collection Études. P. 30, document internet : <https://archives.entreprises.gouv.fr/2012/www.industrie.gouv.fr/biblioth/docu/dossiers/sect/pdf/competitivite.pdf> , consulté le 12/05/2017.

5. القدرة التنافسية والأداء: المؤسسة التنافسية هي مؤسسة ناجحة، فلا يمكن تصور عكس ذلك إطلاقاً، إلا أن الأداء يمثل بعداً واحداً من أبعاد القدرة التنافسية، ويقوم هو الآخر على بعدان: "أنجز الأفضل، وبشكل مختلف"، كما أنه من المهم التمييز بين هذان البعدان.

الفرع الثالث: أهمية القدرة التنافسية:

في ظل العولمة الاقتصادية المتمثلة أساساً بالانفتاح التجاري الدولي الكبير المعتمد على الحد من حواجز انسياب السلع والخدمات في السوق الدولية، والمتمثلة أساساً في الرسوم الجمركية، واستخدام نظام الحصص الكمية، فضلاً عن التطورات التكنولوجية، والاهتمام بالجودة العالية في الإنتاج لتلبية رغبات السوق المحلية والدولية مع تصاعد النداءات للاهتمام بالبيئة، والمحافظة على قاعدة الموارد من التدهور والاستنزاف، تجد كل المنشآت الاقتصادية في العالم نفسها أمام تحدي المنافسة من قبل المؤسسات المحلية أو الدولية، غير أن هذه المنافسة توفر لهذه المؤسسات فرصة التطور من خلال اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لزيادة الإنتاجية، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات النمو والاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة إذا ما أرادت أن تواجه منافسة هذه المؤسسات، كما توفر التنافسية فرصة للتخلص من مشكلة محدودية السوق المحلية عن طريق الولوج إلى السوق الدولية الكبيرة، أي أن التنافسية تمكن من تقليل الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي العالمي، وتمكن الدول عن طريق أداء مؤسساتها الاقتصادية في أن تعزز إيجابيات هذا الانفتاح الاقتصادي العالمي الذي يؤدي إلى نجاح الدولة في رفع مستوى تنافسيتها في ظل العولمة الاقتصادية وتمكينها من دعم مكانتها الاقتصادية بين دول العالم، وبما أن الدول النامية ومنشآتها الاقتصادية أقرت على الاستفادة من التنافسية الدولية من الدول المتقدمة، ونظراً لأن هذه الأخيرة قد بلغت الطاقة القصوى للإنتاج تقريباً، بينما الدول النامية لديها القدرة على رفع إنتاجيتها ومعدلات النمو عبر الاستفادة من وفورات الحجم، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بشكل أمثل، بما يوفر إمكانية أكبر لتسويق منتجاتها في السوق المحلية والدولية¹.

¹ : علي طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، وثيقة إلكترونية متوفرة على الرابط: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=57293>، ص ص، 269-270، تاريخ الاطلاع: 2017/05/17.

المبحث الثالث: مداخل التنافسية الدولية وأسس تعزيزها:

يتطلب بناء اقتصاد وطني تنافسي الاستفادة من مختلف العوامل التي تؤدي إلى تعزيز تنافسيته، سواء كانت هذه العوامل مرتبطة بالبنية الداخلية أو الخارجية، فالأولى تتيح له العمل على تطوير إمكانياته الذاتية ورفع كفاءة استثمارها، والحد من النقائص التي يعانيها، بينما تتيح له الثانية الاستفادة من الفرص التي توفرها السوق الدولية من جهة، والعمل على مواجهة التهديدات المحتملة فيها.

المطلب الأول: العولمة، الانفتاح الاقتصادي، التخصص: مداخل هامة إلى التنافسية الدولية:

تعد العولمة الاقتصادية وما تفرضه من تحديات على الاقتصاد الوطني، والانفتاح الاقتصادي وما يتطلبه من سياسات تأهيلية لمواجهة تبعاته وآثاره على الاقتصاد المحلي، أهم المداخل لتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد، وسنتناول ذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: العولمة والحرية الاقتصادية:**أولاً: العولمة والانفتاح الاقتصادي:**

إن مصطلح العولمة عادة ما يستعمل للإشارة إلى التدويل المتزايدة لأسواق السلع والخدمات، النظام المالي، المؤسسات، قطاعات النشاط الاقتصادي، التكنولوجيا والمنافسة¹. وهناك ثلاث قوى أساسية لعبت دوراً رئيسياً في عملية العولمة: حرية انتقال رؤوس الأموال وإزالة القيود، خاصة أمام الخدمات المالية؛ الانفتاح الكبير للأسواق أمام التجارة والاستثمار، مما شجع على زيادة المنافسة الدولية؛ الدور المهم الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط الاقتصادي. بداية يمكن النظر إلى العولمة على أنها ظاهرة اقتصادية جزئية، انتقلت للعالمية عبر استراتيجيات وسلوك الشركات التي استجابت لهذه التغييرات، كما لعبت الحكومات أيضاً دوراً في ذلك، وهذا من خلال المنظمات الدولية، كما ساهمت اتفاقيات GATT ثم المنظمة العالمية للتجارة في توسع ظاهرة العولمة وانفتاح الأسواق، وهذا من خلال التخفيض المستمر للرسوم الجمركية عبر مختلف جولات

¹ : OCDE, 2005. Mesurer la mondialisation, Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de la mondialisation économique. P. 16. Document internet disponible sur le site: http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/Manuel_OCDE_sur_indicateurs_mond_eco.pdf, consulté le: 22/05/2017.

المفاوضات التجارية، في حين عمل صندوق النقد الدولي على ضمان العمل السليم للنظام النقدي الدولي¹.

وفي ظل ظروف اقتصاد مُعولم، الحدود الوطنية والمسافات أصبحت محدودة جدا، وهذا بسبب إزالة الحواجز أمام المعاملات الاقتصادية، كما نمى بشكل ملحوظ مستوى الترابط بين مختلف أسواق الدول بسبب زيادة التدفقات التجارية وحركة رؤوس الأموال وتدفق التكنولوجيات، وهذه المؤسسات أصبحت تنتظم في شكل شركات متعددة الجنسيات في سياق المنافسة الدولية والتفاعل الاستراتيجي وهذا بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ثانيا: تهديدات وفرص العولمة:

تتيح العولمة الاقتصادية والتجارية بشكل خاص للدول النامية العديد من الفرص لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويظهر هذا بشكل جلي من خلال توطيد آليات فض المنازعات الدولية، وقواعد التعاون الدولي متعدد الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة، التي تفرض على الدول الأعضاء تكييف قوانينها وسياساتها المحلية لتصبح متوافقة مع الآليات المؤسسية التي تفرضها المنظمة، كما أدى التطور المالي العالمي الذي سمح بوفرة فرص التمويل والتحوط المالي إلى الكشف عن العديد من المشاكل الرئيسية الناجمة عن الاختلاف بين قوى السوق وضعف الأطر المؤسسية للدول النامية، والذي يظهر بشكل جلي في مختلف الأزمات التي تشهدها هذه الدول (الأزمات المالية للدول النامية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي)، وهذا ما يجعل من انخراط هذه الدول في ظاهرة العولمة أمرا محفوفا بالمخاطر بسبب ضعف أداء مؤسساتها وعدم الاستقرار المالي الذي تعاني منه.

إلا أن ظاهرة العولمة يمكنها أيضا أن تلعب دورا مهما في تعزيز المزايا النسبية للدول المتعلقة بالبيئة في التجارة العالمية، خاصة ما تعلق بالاستغلال العقلاني لرأس المال الطبيعي في المجال الاقتصادي والبيئي والسياحي... وهذا عبر تبني السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير أساليب وتقنيات استغلال الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة لضمان المحافظة على استقرار واستمرار وتنوع الأنظمة البيولوجية القائمة، فيدعم ذلك فرص الدولة عبر شركاتها ومنتجاتها للحصول على فرص اقتصادية كبيرة في الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورأس المال، خاصة في ظل أن

¹ : idem.

الاهتمام بالجوانب البيئية والأثر البيئي للنشاط الاقتصادي أصبح جزءا مهما جدا عند رسم أي سياسة اقتصادية أو خطط تنموية محلية أو دولية.

الفرع الثاني: الانفتاح الاقتصادي والمنافسة (ضرورة التنافسية):

مع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهر المنظمات المالية والنقدية الدولية، والاتفاقيات التجارية الدولية "GATT" (التي تحولت إلى المنظمة العالمية للتجارة بداية من سنة 1994)، سرعان ما برزت معالم جديدة لتقسيم دولي وانفتاح تجاري جديدين، ما أدى إلى زيادة المنافسة، خاصة بظهور الدول المصنعة الجديدة، وهكذا فإن إعادة هيكلة النظام التجاري وتحرير التجارة الخارجية سمح لمختلف الدول بعرض وترويج منتجاتها في مختلف الأسواق العالمية، وهو ما أدى إلى حدوث تغييرات كبيرة على مستوى وطرق الإنتاج والتوزيع، وسمح بإدماج بعض الدول النامية في النظام التجاري العالمي ورفع حصتها في التجارة الدولية خاصة في المواد الصناعية¹.

كما أن هناك عدة أسباب تدعو إلى ضرورة تطبيق الدول لسياسة الانفتاح التجاري، مثل تنمية الاقتصاد الوطني، وتقوية المنافسة والحد من الاحتكارات، كما تعتبر المنافسة عنصرا حيويا لضمان أن يكون لدى الشركات حافز على إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة، لا فرق في ذلك بين المنافسة المحلية أو الأجنبية، والواقع أن سياسة الانفتاح التجاري تُمكن من تعزيز المنافسة الدولية، وبذلك تساعد على استغلال فرص الأسعار الأقل وارتفاع مستوى الإنتاجية وزيادة القدرة الشرائية للأفراد نتيجة انخفاض الأثمان التي تعد بها قوانين مكافحة الاحتكار.

كما يرى أنصار الانفتاح التجاري أن تنافس المنتجين في استخدام تكنولوجيات الإنتاج الحديثة هدفه تحقيق وفورات في الإنتاج وتخفيض تكاليفه، أي أن الإنتاج في ظل توفر المنافسة سيخضع لقانون تزايد الغلة، ويعتمد التوسع في حجم المشروعات الجديدة على الاتساع الذي تتيحه حرية التجارة بفضل الميزات التي تمتلكها هذه المشاريع، وبالتالي فإن عوائد هذه الأخيرة تكون مرتفعة، ومن هنا فإن حدة المنافسة هي الأخرى ستعرف ارتفاعا؛ وفي نفس الإطار ونتيجة لكون أن هذه المشاريع الجديدة تنتج بتكاليف أقل فإنها تمتلك القدرة على التحكم في المؤسسات الأخرى في نفس القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء المؤسسات التي لا تحقق مردودية عالية، لتظهر

¹ : عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص56.

مكانها مؤسسات أخرى تكون أكثر فعالية، وتعمل على إنعاش المنافسة من جديد، فينتج عن ذلك انخفاض في تكاليف الإنتاج، يجعل الأسعار في خدمة المستهلك نتيجة زيادة العرض الإنتاجي. على الصعيد المؤسسي هناك كمية هائلة من الوقائع التي تثبت بأن الانفتاح التجاري والمنافسة يحفزان على إجراء المزيد من الإصلاح المؤسسي، إلا أن السبل التي يقوم الانفتاح التجاري من خلالها بإحداث زخم باتجاه الإصلاح المؤسسي متنوعة ومتداخلة في آن واحد، وفي الجوهري فإن انفتاح الاقتصاد على مزيد من التجارة والمنافسة من شأنه تحسين أداء المؤسسات من خلال توسيع دور قطاعات التصدير التي لا تعتمد على امتيازات ريعية، وتقوم هذه القطاعات الأكثر إنتاجية وفعالية في الاقتصاد بالمطالبة بتعميم المؤسسات الأفضل على كافة الأصعدة موفرة في ذلك مجالات أخرى من الإصلاح¹.

لكن كل هذه الأسباب الداعية إلى سياسة الانفتاح التجاري تعرضت إلى انتقادات شديدة خاصة من قبل منتقدي التجارة الحرة، ف فيما يتعلق بمسألة أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى خلق وتقوية المنافسة، فيرى أنصار حماية التجارة أن المنافسة الأجنبية ستؤثر سلباً على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، خاصة عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، كما هو الحال في الإنتاج الزراعي، وتزداد الآثار السلبية للمنافسة الأجنبية خاصة على الصناعات الناشئة في الدول النامية عندما تبدأ في إنتاج سلعة ما بتكاليف مرتفعة ناتجة عن مستوى الإنتاج الأولي الصغير الحجم، أو عن نقص التكنولوجيا المستخدمة وقلة اليد العاملة الماهرة، ونقص الحملات الإعلامية والدعائية لترويج منتجاتها؛ كما أن تطبيق سياسة الانفتاح التجاري سيؤدي حسب منتقديها أن التجارة الحرة سوف تؤدي إلى إغراق الاقتصاديات خاصة اقتصاديات الدول النامية، فكثيراً ما قامت الدول الأجنبية بإغراق سوق الدول النامية بالمنتجات ذات الأسعار المنخفضة، وأخطره الإغراق الشرس أو المدمر، حيث يقوم المنتج الأجنبي ببيع سلعته في السوق الخارجية عند سعر منخفض للغاية بهدف القضاء النهائي على بعض الصناعات الناشئة خوفاً من خطر نمو هذه الصناعات في المستقبل².

¹ : نفس المرجع، ص 57.

² : أحمد عبد الرحمن يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 187.

الفرع الثالث: البنية الوطنية والمنافسة الدولية:

تعتبر بيئة الاقتصاد الكلي عنصرا مهما من عناصر البيئة الوطنية ذات العلاقة بالمنافسة الدولية، فالبيئة الاقتصادية هذه تحتل موقعا محوريا في مناقشات المنافسة الدولية لأنها تؤثر على طاقة نمو الاقتصاد، وعلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويمكن تناول مسألة البيئة هذه من بعدين، الأول يتعلق بحالة الاقتصاد إن كانت مستقرة أو غير مستقرة (تضخم، بطالة، عجز في المالية العامة، مديونية مرتفعة)، والبعد الآخر يتعلق بحزمة السياسات المختارة والمطبقة، وعليه فإن مناقشة مسألة البيئة من خلال هذين البعدين مهمة ومفيدة عندما يدور الحديث عن آفاق النمو الاقتصادي في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة، لأن السياسات الاقتصادية المناسبة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي قد تتعارض مع السياسات المحفزة للنمو؛ وبالعكس فقد يكون الاقتصاد في حالة استقرار، والسياسات المتبعة لا تدعم النمو¹.

وفي هذا المجال تشير أدبيات الموضوع إلى النقاش حول تسلسل الإجراءات والسياسات الناجحة في تحقيق نمو قابل للاستمرار، وهل هناك إمكانية لتحقيق النمو المنشود في بيئة غير مستقرة؛ وعليه فإن مسألة الاستقرار الاقتصادي أولا، مقبولة على نطاق واسع لأن الجهود التي تبذل لتحريك النمو الاقتصادي قبل تحقيق استقراره لا تعطي مردودا، لذا كان لابد من سياسات الإصلاح أن تستهدف الاستقرار الاقتصادي أولا، وبعد ذلك تستهدف معالجة مسألتي النمو في المدى الطويل والمنافسة.

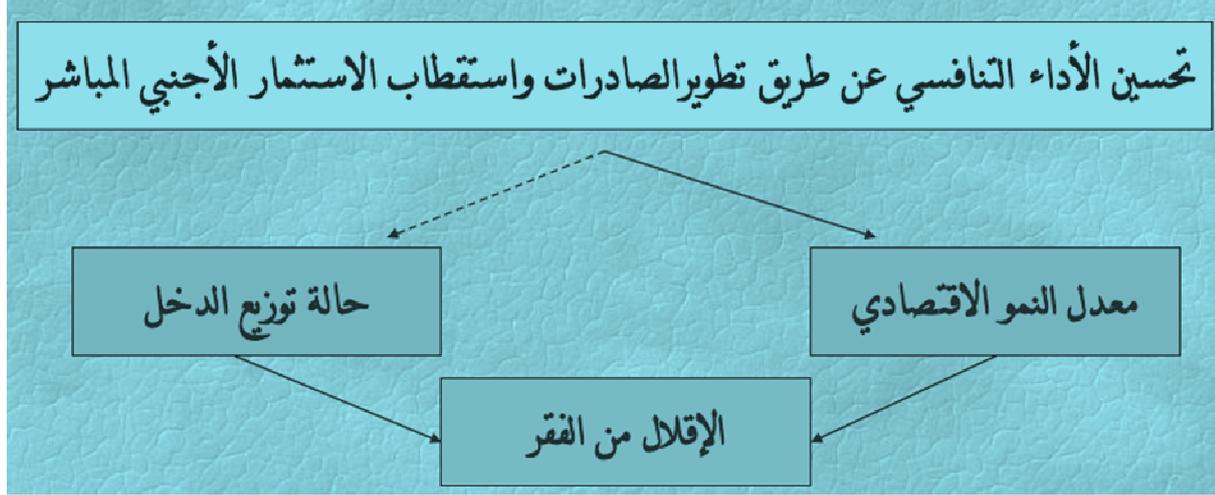
الفرع الرابع: العلاقة بين التنافسية الاقتصادية والتنمية:

بالنظر إلى مفهوم التنمية الاقتصادية الذي يرتبط أساسا بجملة التغيرات والتطورات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي للدولة، وينجم عنها تحسن مستوى أداء قطاعات النشاط الاقتصادي، ما ينعكس على توسيع الخيارات المتاحة للأفراد، وتحسن مستوى معيشة الأفراد عبر تحسن مستوى دخولهم وقدراتهم الشرائية بصورة مطردة ومستمرة، فإنه تبرز العلاقة الوطيدة بين التنافسية وعملية التنمية، فكلاهما يسعى لتحسين مستوى أداء النشاط الاقتصادي وكذا تحسين القدرة الشرائية للأفراد وتطوير مستوى معيشتهم، وعلى هذا الأساس تتجلى أهمية العلاقة بين التنافسية الاقتصادية

¹ : رياض بن جليلي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 12-13.

والتنمية، فالتنافسية تسهم في إحداث التنمية بمفهومها الواسع، والتي يمكن التعبير عنها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (2-5): العلاقة بين التنافسية الاقتصادية والتنمية



المصدر: المعهد العربي للتخطيط <http://www.arab-api.org/ar/default.aspx>

يتضح من خلال الشكل أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التنافسية ومستوى رفاهية السكان أو الأفراد، حيث أن رفع وتيرة التصدير في الأسواق الخارجية واستقطاب أكبر للاستثمارات يزيد من فرص نمو الاقتصاد عبر ارتفاع مستويات التشغيل وتحسن مداخيل الأفراد؛ كما أن أثر التنافسية على توزيع الدخل يكون إيجابياً إذا تركز النمو والإنتاج والتصدير في قطاعات كثيفة العمل.

المطلب الثاني: عوامل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد:

يتناول هذا المبحث بشكل أساسي عرض لأهم العوامل التي تساهم في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية، وهي العوامل المعتمدة أو المحددة من قبل الهيئات الدولية و الإقليمية ذات الصلة بموضوع التنافسية وفي مقدمتها تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، وهي تتوزع إلى أربع مجموعات رئيسية كما يلي:

الفرع الأول: عوامل المتطلبات الأساسية للاقتصاد:

وتضم العوامل الفرعية التالية:

أولاً: البيئة المؤسسية: وهي عنصر مهم جداً لبناء التنافسية وقياسها، وتشمل الإطار القانوني والإداري الذي يتفاعل في إطاره الأفراد والمؤسسات والحكومة عبر مختلف نشاطاتهم مما يسمح

بتوليد الدخل أو الثروة في المجتمع، ومن العوامل التي نجدها هنا مثلا: القوانين الواضحة للملكية، إدارة عمومية فعالة وشفافة، نظام قضائي نزيه ومستقل، ضمان أمن الأشخاص¹.

ثانيا: البنية التحتية: تعد البنية التحتية المناسبة والمتطورة عاملا أساسيا لممارسة الأنشطة الاقتصادية وداعما رئيسيا للتنافسية الاقتصادية، حيث تؤدي إلى تخفيض تكاليف الاتصالات والنقل والطاقة، وتساهم في رفع كفاءة عمليات المشاريع والتقليل من تكاليف القيام بها².

ثالثا: استقرار الاقتصاد الكلي: حيث يلعب الاستقرار الاقتصادي الكلي دورا هاما في تدعيم القدرة التنافسية لأي بلد، فلا يمكن توفر الشروط الضرورية لتنافس في الأسواق الدولية، وجذب الاستثمار في ظل اقتصاد يعاني من اختلالات معينة تكون لها آثار سلبية على قرارات الاستثمار والاستهلاك ورجال الأعمال، مما قد يؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار، وبالتالي تقهقر معدلات النمو، وتدني مستويات التنافسية للسلع والخدمات الوطنية في الأسواق الدولية³، ومن مظاهر عدم استقرار الاقتصاد الكلي التي يكون لها أثر سلبي على تنافسية الاقتصاد نجد ارتفاع معدلات التضخم، العجز الكبير في الموازنة العامة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية، وهذا كله يضعف من قدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة بشكل فعال وتهيئة الظروف المناسبة لعمل المؤسسات والوحدات الاقتصادية بشكل جيد.

رابعا: الصحة والتعليم الأساسي: تعتبر الصحة والتعليم عاملا رئيسيا في تدعيم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، فحيثما تمتع المجتمع بصحة جيدة وبمستويات تعليمية عالية لأفراده، كلما كان ذلك عاملا مساعدا على استخدام الإمكانيات المتاحة داخله بشكل أكبر⁴.

الفرع الثاني: عوامل معززات الكفاءة:

وتتضمن العوامل الفرعية التالية:

أولا: التعليم العالي والتكوين المهني: فالتعليم الأساسي لا بد من تدعيمه بتعليم عال وبرامج تكوين متطورة من أجل تجاوز معوقات التقدم التقني، سواء كان هذا التعليم تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص، فهو أحد أهم العوامل المساعدة على بناء القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني¹.

¹ : Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, Etude de la compétitivité du monde arabe 2010, World Economic Forum, 2010, p6. Document internet: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_ArabWorldReview_2010_FR.pdf, consulté le 11/04/2017.

² : : SEDDI Ali, op.cit, p50.

³ : المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص32.

⁴ : Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, loc.cit.

ثانيا: كفاءة سوق السلع والخدمات: يعتبر وجود بيئة تنافسية ملائمة في الأسواق المحلية عاملا مهما ومساعدة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ودعم إنتاجية المؤسسات، ومن ثمة فإن الدول التي تتمتع بأسواق للسلع ذات كفاءة اقتصادية فإنها تكون مؤهلة لإنتاج المزيج الملائم من السلع والخدمات، والذي يتناسب مع ظروف الطلب والعرض الدوليين، وتحقيق هذا يتطلب بيئة أعمال فعالة وكفاءة².

ثالثا: كفاءة ومرونة سوق العمل: ترتبط كفاءة سوق العمل بضمان التخصيص الجيد لليد العاملة، بينما ترتبط مرونته بسهولة انتقال الأفراد للعمل من قطاع إلى آخر، وتعتبر الأجور والحوافز التشجيعية الممنوحة للعمال عوامل أساسية لضمان كفاءة سوق العمل ومرونته، كما تلعب العدالة بين الأفراد دورا محوريا في تحقيق ذلك، فالتمييز بين العمال هو مصدر عدم الكفاءة والفعالية في سوق العمل لأنه يمنع الأفراد من استغلال مواهبهم في العمل³.

رابعا: تطور سوق المال: لقد تبلور الاهتمام بشكل كبير في العقود الأخيرة بأداء الأسواق المالية، ويتضمن تطوير دور الأسواق المالية في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني الأخذ بعين الاعتبار عاملان مهمان هما: مردودية أو ربحية النظام المالي كمصدر لتمويل المؤسسات، واستقرار ودرجة الثقة في النظام المالي⁴.

الفرع الثالث: عوامل مرتبطة باقتصاد المعرفة:

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولا: الانفتاح التكنولوجي: يكون البلد قادرا على المنافسة إذا كانت لديه القدرة على السماح للمؤسسات الاقتصادية بالوصول وبسرعة كبيرة إلى التكنولوجيات الجديدة واستغلالها في نشاطاتها؛ فهو يعكس قدرة البلد على تبني أحدث التقنيات واستخدامها لزيادة الإنتاجية، مع التركيز بوجه خاص على الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الأنشطة اليومية وعمليات الإنتاج من أجل زيادة كفاءته وقدراته التنافسية⁵.

¹ : Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2011–2012, World Economic Forum, Geneva, Switzerland 2011, p5. Document internet: www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf.

² : Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2011–2012, op.cit.p7.

³ : SEDDI Ali, op.cit, p51.

⁴ : Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, loc.cit.

⁵ : Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2011–2012, loc.cit.

ثانياً: حجم السوق: لحجم السوق تأثير كبير على الإنتاجية، لأن الأسواق الكبيرة تسمح للشركات باستغلال وفورات الحجم، وقد عرقلت الحدود الوطنية تقليدياً الأسواق المتاحة للشركات. وفي عصر العولمة أصبحت الأسواق الدولية بديلاً للأسواق المحلية، ولاسيما بالنسبة للبلدان الصغيرة، وهناك أدلة تجريبية واسعة تبين أن الانفتاح التجاري يرتبط إيجابياً بالنمو، وحتى إذا أثارت بعض البحوث الأخيرة شكوكاً بشأن متانة هذه العلاقة، فهناك شعور عام بأن التجارة لها أثر إيجابي على النمو، ولاسيما بالنسبة للبلدان ذات الأسواق المحلية الصغيرة¹.

ثالثاً: تطور بيئة الأعمال: ما من شك في أن الممارسات التجارية المتطورة تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات، ويتعلق تطور الأعمال بعنصرين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً: نوعية شبكات الأعمال العام للبلد، ونوعية عمليات واستراتيجيات الشركات، وهذه العوامل ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة متقدمة من التنمية عندما تستنفذ إلى حد كبير المصادر الأساسية لتحسين الإنتاجية، ونوعية شبكات الأعمال في البلد والصناعات الداعمة التي تقاس بكمية ونوعية المرددين المحليين ومدى تفاعلهم تعتبر ذات أهمية كبيرة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، كما أن الأنشطة والاستراتيجيات المتطورة للشركات (العلامات التجارية، التسويق، التوزيع، عمليات الإنتاج المتقدمة وإنتاج منتجات فريدة ومتطورة) تمتد إلى الاقتصاد ككل وتؤدي إلى عمليات تجارية متطورة وحديثة في مختلف قطاعات الأعمال في البلد².

رابعاً: الابتكار: الابتكار أو الإبداع التكنولوجي يعد من العوامل الرئيسية التي تحسن من القدرات التنافسية للدول فضلاً عن كونه يشكل قاعدة الانطلاق لجهود التوليد الذاتي والمستدام للثروة، فهو يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد بصورة متجددة، كما يحفز ويدفع الشركات إلى أن تقدم دائماً وباستمرار منتجات وخدمات جديدة. وتعتمد الدول لتوفير البيئة المواتية لتحفيز الابتكار من خلال الاستثمار في التعليم وتشجيع البحث العلمي وإقامة مؤسسات الأبحاث ودعمها مادياً، وتشجيع الشركات على الاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير والابتكار، وحماية الملكية الفكرية، وبناء علاقات قوية بين مراكز البحوث والجامعات والشركات³.

¹ : ibid. pp,7.8.

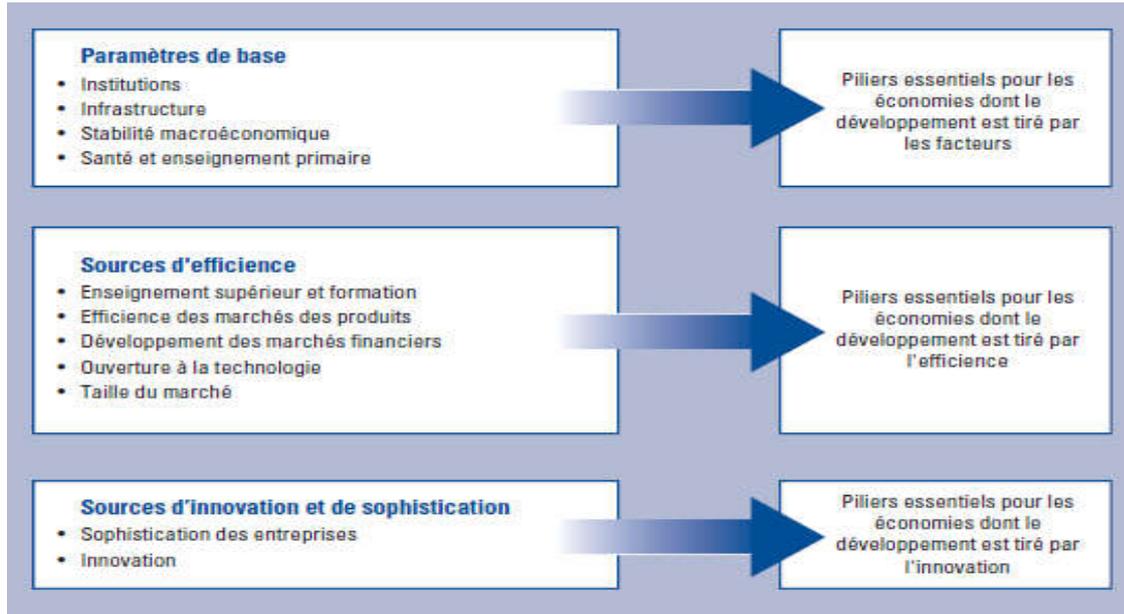
² : ibid. p8.

³ : SEDDI Ali, op.cit, p53.

من المهم جدا أن نشير في الأخير إلى أن هذه العوامل لا يمكن أن نأخذ أثرها على التنافسية بشكل منفرد، فهي مترابطة ومتفاعلة فيما بينها بشكل متكامل، غياب أحدها قد يكون له تأثير سلبي على أداء العوامل الأخرى في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وللمؤسسات أ والوحدات الاقتصادية العاملة فيه.

شكل رقم (2-6): عوامل تعزيز القدرات

التنافسية



Source : : Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, Etude de la compétitivité du monde arabe 2010, World Economic Forum, 2010, p7.

المبحث الرابع: مؤشرات قياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني:

هناك اهتمام متزايد من جميع دول العالم بمقارنة الأداء التنافسي لاقتصادياتها الوطنية ومؤسساتها الاقتصادية بمختلف الاقتصاديات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية من أجل الاطلاع الحقيقي على مستوى أداء وتطور الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق هذا الغرض فقد ظهرت العديد من المؤسسات الدولية والمناهج والمؤشرات ذات الصلة بهذا الموضوع، والتي تعنى بقياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني ومنظمات الأعمال التي تنشط داخله.

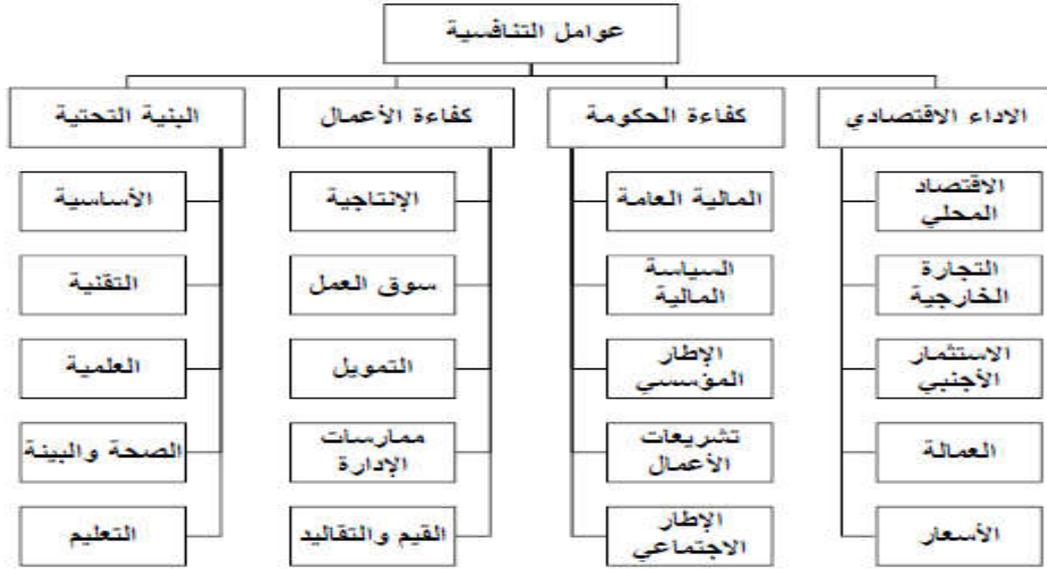
المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية الدولية حسب تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة:

هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة بموضوع التنافسية الاقتصادية وقياس تطورها عبر عامل الزمن من جهة وعبر مقارنة الأداء الاقتصادي لمختلف الدول فيما بينها، ومن بين هذه المنظمات البنك الدولي، المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: منهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):

يقوم المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بإعداد مؤشرات عن التنافسية لعدد من الدول، وتنتشر في تقرير سنوي، يحتوي هذا التقرير على تقييم شامل للمستوى الحالي للقدرة التنافسية في عدد من الدول، ويوفر أساساً واقعياً لتصميم السياسات الاقتصادية المستقبلية لتعزيز القدرة التنافسية ويعتمد هذا المنهج على حوالي ثلاثون مؤشراً محدداً للتنافسية، وقد تم تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية هي الأداء الاقتصادي، كفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال، البنية التحتية كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-7): عوامل التنافسية حسب منهج البنك الدولي



المصدر: لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها دراسة حالة مملكة البحرين،

<http://platform.almanhal.com/Files/2/84881>، ص97، تاريخ الاطلاع 2017/11/02

وقد تم تقسيم كل مجموعة من هذه المجموعات الأربع إلى خمس عوامل فرعية تشتمل على أكثر من ثلاثمائة معيار، مما يسهل عملية تسليط الضوء على مختلف جوانب القدرة التنافسية، ولكن من الصعب تجنب تشابك العلاقات بين المعايير المختلفة، كما أن بعض هذه المعايير كمية يمكن قياسها مثل الناتج المحلي الإجمالي، والبعض الآخر نوعي لا يمكن قياسه، وتحصل كل دولة على درجات مختلفة على كل عامل من العوامل الأربعة استنادا على البيانات الكمية التي تعطي ثلثين من الوزن، والنوعية التي تعطي الثلث الباقي، ثم يتم حساب متوسط مرجح للتنافسية النهائية لكل دولة¹.

الفرع الثاني: منهج المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):

يتخذ المنتدى الاقتصادي العالمي من سويسرا مقرا له، ويصدر سنويا تقرير التنافسية العالمية (GCY)، بالتعاون مع مركز التنمية الدولية (CID) التابع لجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية، وهذا تحت عنوان "تقرير التنافسية الكونية Global Competitiveness Yearbook"، ويستخدم عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عناصر: الإنتاج، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التقنية، الإدارة، العمل، والمؤسسات، ويقوم هذا التقرير بترتيب الدول بالاستناد إلى عدد

¹ لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها دراسة حالة مملكة البحرين، وثيقة إلكترونية متاحة على الرابط: <http://platform.almanhal.com/Files/2/84881>، ص97، تاريخ الاطلاع 2017/11/02

كبير من المؤشرات بلغ حوالي 175 مؤشرا سنة 2000، منها الكمي ومنها الكيفي ويخص آراء مديري الأعمال حول العالم، ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في إعدادة للتقرير على مقارنة أن ثروة الدول تتمثل في معدل الناتج المحلي الصافي حسب الفرد ومستوى نموه، وذلك بالاعتماد على مؤشرين أساسيين هما¹:

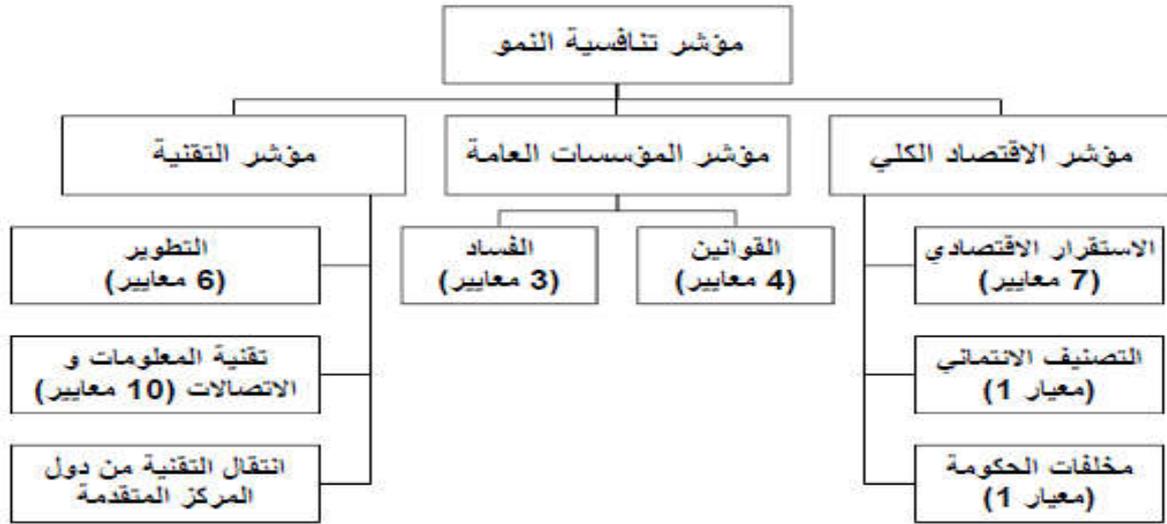
- مؤشر تنافسية النمو (GCI)

- مؤشر التنافسية الحالية (CCI)

أولاً: مؤشر تنافسية النمو (GCI): طور هذا المؤشر من قبل الباحثين McArthur و Sach ،

و يقوم هذا المؤشر بتقييم العوامل الرئيسية التي تؤثر على البيئة الاقتصادية الكلية وفي النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط والطويل، ويقسم الدول إلى مجموعتين: الاقتصاديات المركزية والتي يعد الابتكار التقني فيها بالغ الأهمية لتحقيق النمو، والاقتصاديات غير المركزية التي مازالت تعتمد على التقنية المستوردة من الخارج، كما يستخدم هذا المؤشر مزيجا من البيانات الكمية والبيانات النوعية المجموعة من استطلاعات الرأي مع المسؤولين ومديري الشركات، مع استجابات تتراوح ما بين 1 و7، وكذلك يتم تحويل البيانات الكمية على مقياس من 1 إلى 7، ويتألف (GCI) من ثلاث مجموعات من العوامل الحاسمة بالنسبة للنمو الاقتصادي وهي الموضحة في الجدول التالي:

الشكل رقم (2-8): تركيبة مؤشر تنافسية النمو



المصدر: لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها دراسة حالة مملكة البحرين،

<http://platform.almanhal.com/Files/2/84881>، ص98، تاريخ الاطلاع 2017/11/02

¹ : المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء، وثيقة إلكترونية متاحة على الرابط: <http://loopsresearch.org/media/images/photopdae7x5f41.pdf>، ص5، تاريخ الإطلاع 2017/11/02.

ثانياً: مؤشر التنافسية الحالية (CCI): يدرس هذا المؤشر الذي طوره بورتر الأسس الاقتصادية الجزئية لمتوسط الناتج المحلي الصافي بالنسبة لكل فرد ويعتمد على محددات الميزة التنافسية التي وضعها بورتر، ويلجأ المنتدى الاقتصادي العالمي لإعداد هذا المؤشر إلى متغيرات كمية مستخرجة من استبيان مع مدراء المؤسسات، واختيار هذه المتغيرات وترجيحها يتم بعد تحليل إحصائي صغير لعلاقة الارتباط بين هذه المتغيرات، وهذا انطلاقاً من علاقة خطية بين مستوى الدخل القومي الصافي بالنسبة لكل فرد ومخزون رأس المال لكل فرد لاقتصاد ما (يؤخذ رأس المال بالمعنى العام، أي يتضمن رأس المال البشري)¹، ويضم هذا المؤشر مجموعة من العوامل كالاستقرار، العقود والقوانين، الفساد (في الهيئات العمومية)، الإبداع التكنولوجي، نقل التكنولوجيا...²

الفرع الثالث: منهج البنك الدولي (WB):

يقوم بإعداد مؤشرات عن التنافسية لعدد من الدول، و تنتشر دورياً على شبكة الإنترنت و يشمل العديد من الدول العربية كالجائر، مصر، المغرب، الكويت، الأردن، موريتانيا، عمان، السعودية، تونس، الإمارات العربية، اليم، كما أن البنك الدولي لا يرتب الدول الداخلة في التقرير لمؤشر تنافسية مركب، و يعتمد على 64 متغيراً في عوامل هي³:

- الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط)؛
- الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمو والاستثمار، الإنتاجية، تنافسية التصدير...)
- البنية التحتية ومناخ الاستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، المطارات، الموانئ، الاستقرار السياسي والاجتماعي، طبيعة القيود الجمركية...)
- الديناميكية المالية ؛
- رأس المال البشري والفكري.

الفرع الرابع: منهج صندوق النقد الدولي (FMI):

حيث يقوم الصندوق بنشر عدد محدد من المؤشرات ذات الصلة بالتنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، ومن بين هذه المؤشرات أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك،

¹ : نفس المرجع، ص7.

² : عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص126.

³ : وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص23.

قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية).

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية الدولية المرتبطة بأداء الاقتصاد الوطني:

هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستناد إلى أدائه الكلي، وتشمل أهم المؤشرات المتعلقة بالأداء الكلي للاقتصاد الوطني، ونتناولها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشر نمو الدخل الحقيقي للأفراد: يعد هذا المؤشر من بين المؤشرات المعتمدة لقياس تنافسية البلد، حيث تسعى كل الاقتصاديات لتحسين هذا المؤشر، وإذا تكلمنا عن دخل الفرد والبلد فقد أظهرت دراسات إحصائية أن الفوارق في معدلات نمو الإنتاجية هي دالة في مستوى دخل الفرد ونسبة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن دخل الفرد سيزيد أيضا نتيجة نمو الموهوبات الوطنية والثروات الطبيعية أو رأس المال المادي، وهذا يتوقف أيضا على نوعية المؤسسات الموجودة في البلد، ومدى قدرتها على تحقيق توزيع عادل لهذه الثروات، كما ان هذا المؤشر له علاقة طردية مع أداء المؤسسات، فالمؤسسات ذات الأداء الجيد هي التي تعطي معدلات مرتفعة لدخول الأفراد، ومن ثم تحسين مستواهم المعيشي¹.

الفرع الثاني: مؤشرات متعلقة بالمبادلات التجارية:

أولاً: مؤشر رصيد الميزان التجاري: هناك العديد من الجهات التي تربط تطور القدرة التنافسية لاقتصاد بلد ما برصيد ميزانه التجاري، وتعتبر أن البلد الذي يكون رصيده التجاري موجبا فهو يتمتع بقدرات تنافسية أكثر من البلد الذي يكون رصيده التجاري سالبا، وعادة يرتبط الرصيد الإيجابي بزيادة حجم الصادرات عن حجم الواردات، وهذا بسبب زيادة الطلب الدولي على سلع هذا البلد أو نتيجة التغير في أسعار صرف العملات في الأسواق الدولية.

ثانياً: مؤشر نسبة المساهمة في الصادرات الدولية (XMS): ويتم قياس نسبة مساهمة صادرات

$$XMS_{ik} = 100(X_{ik}/X_{iw})$$

سلعة ما لبلد ما من خلال المعادلة التالية²:

حيث:

X_{ik} : صادرات البلد K من السلعة I

X_{iw} : الصادرات العالمية من السلعة I

¹ : عبدوس عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

² : SEDDI Ali, op.cit, p77.

ثالثاً: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة: يقاس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة التالية:

$$ACR_k(i, w) = \frac{X_k(i)/TX(i)}{X_k(w)/TX(w)}$$

حيث أن:

- $X_k(i)$: صادرات الدولة I من السلعة K إلى العالم الخارجي W.

- $X_k(w)$: صادرات العالم من السلعة K.

- $TX(i)$: إجمالي صادرات الدولة I للعالم الخارجي.

- $TX(w)$: إجمالي الصادرات العالمية.

ويمثل المؤشر $ACR_k(i, w)$ الميزة النسبية الظاهرة للبلد I مقارنة مع بقية العالم بالنسبة للسلعة K. ودلالة هذا المؤشر أنه في حالة الحصول على قيمة أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على تمتع هذا النشاط أو المنتج بميزة نسبية، والعكس صحيح، ويعتبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة من مقاييس الوضع المحقق، وهو يساعد على نقد الخبرة السابقة لعملية تخصيص الموارد في الدولة على السلع المختلفة¹.

رابعاً: مؤشر أولية التصدير: من المعروف أن سعي الدولة لزيادة صادراتها من سلعة معينة يتطلب منها غما زيادة وارداتها من مدخلات إنتاج هذه السلعة، أو زيادة استخدام الموارد المحلية المتاحة القابلة للتصدير، وإذا كانت الدولة تسعى لزيادة إيراداتها من النقد الأجنبي فلا بد لها أن تخفض من المستلزمات المستوردة قدر الإمكان، أو أن تزيد صادراتها إلى أكبر قدر ممكن، وتستخدم الصيغة التالية في حساب المؤشر:

$$EP = [(Li + Lx)/X]100$$

حيث أن:

- **EP**: مؤشر أولية التصدير.

- **Li**: قيمة المستلزمات المستورد.

- **Lx**: قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير.

- **X**: قيمة صادرات السلعة.

¹: نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص50.

وكما ارتفعت هذه النسبة عن 100% كلما دل ذلك على تناقص أهمية هذه السلعة في زيادة مداخيل الدولة من النقد الأجنبي والعكس صحيح، ثم يتم بعد ذلك ترتيب السلع بحيث تعطى السلعة درجة أعلى على سلم الأولويات التصديرية كلما انخفضت قيمة المؤشر الخاص بها.

الفرع الثالث: المؤشرات المتعلقة بتكاليف الإنتاج:

أولاً: مؤشر تكلفة الموارد المحلية (RDC): وهو مؤشر يقيس مدى استغلال الموارد الاقتصادية المحلية بشكل سليم وفعال، وإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على غياب الفعالية والرشادة في استعمال الموارد الاقتصادية المحلية، ويتم حساب هذا المؤشر كما يلي¹:

$$DRC_j = (PV_j - DIV_j - FIV_j) / P_j (1 - FIV_j / PV_j)$$

حيث:

- DRC_j : تكلفة الموارد المحلية لإنتاج المنتج z
- PV_j : قيمة إنتاج وحدة منتجة من المنتج z
- DIV_j : قيمة المدخلات المحلية لإنتاج وحدة واحدة من المنتج z
- FIV_j : قيمة المدخلات الأجنبية لإنتاج وحدة واحدة من المنتج z
- P_j : سعر (تكلفة) استيراد وحدة واحدة من المنتج z (مقيدة بالعملة المحلية).

وعليه فإذا كان مؤشر تكلفة الموارد المحلية أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى عدم تمتع النشاط الإنتاجي بميزة نسبية، أما إذا كان أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى تمتع النشاط الإنتاجي بميزة نسبية فضلاً عن تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الإنتاجية المستخدمة، إما إذا كانت قيمة هذا المؤشر سالبة فإنها تشير إلى معاناة النشاط الإنتاجي من تحقيق خسارة كبيرة في تخصيص العملات الأجنبية بما يعني إهدار كبير للموارد المحلية، وبالتالي فإن هذا المؤشر يستخدم كمقياس لكفاءة الأنشطة الاقتصادية والصناعات، وارتفاع قيمة هذا المؤشر تعكس انخفاض درجة التنافسية².

ثانياً: مؤشرات التكاليف والإنتاجية: على مستوى فرع النشاط يمكننا إجراء مقارنة بين التكاليف والإنتاجية، وهذا يتطلب عموماً إجراء مقارنة دولية لتكلفة اليد العاملة (QUMO) أو إنتاجية اليد

¹ : SEDDI Ali, op.cit, p76.

² : المرجع نفسه، ص53.

العاملة، وبالتالي يصبح من الممكن إيجاد طريقة لقياس تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد z خلال الفترة t وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$CUMO = Wijt \times Rjt / (Q / L)ijt.$$

حيث:

- W : متوسط أجر ساعة عمل في فرع النشاط i للبلد z خلال الفترة t .
- XR : يمثل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل عملة البلد z خلال الفترة t .
- (Q/L) : يمثل حجم الإنتاج خلال ساعة واحدة في فرع النشاط i للبلد z خلال الفترة t .

وعليه يصبح من السهل صياغة وباستخدام المعادلة التالية، التكلفة الوحودية لليد العاملة ($QUMOR$) لفرع النشاط i للبلد z مقارنة بالبلد k خلال الفترة t :

$$CUMOijkt = CUMOijt / CUMOikt.$$

قد تعرف تكلفة اليد العاملة للبلد z ارتفاعا مقارنة بنظيرتها في البلدان الأجنبية وذلك بسبب أحد العوامل التالية:

- ارتفاع معدل نمو الأجور في هذا البلد بوتيرة أسرع من باقي البلدان؛
- إنتاجية اليد العاملة في هذا البلد تنمو بوتيرة أقل من تلك المسجلة في بقية البلدان؛
- ارتفاع قيمة العملة المحلية مقارنة بعملات بقية البلدان، أو التقدير الكبير لقيمة العملة المحلية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل من الدراسة الإلمام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تتبع التطور التاريخ الذي مرت به المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع، والتي كانت أساسا مرتبطة بجدول الظروف والأحداث والتطورات الاقتصادية المتوالية، والتي وفرت في كل مرة جوا مناسباً لظهور مصطلح جديد، فانتقل ذلك من الميزة المطلقة إلى الميزة النسبية، ثم مفهوم المنافسة، فالتنافسية، وانتهاءً بالتنافسية الدولية. كما تم التطرق أيضاً وبشكل من التركيز إلى التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني، وأهم العوامل المساعدة على توفير وبناء هذه التنافسية، وما توفره البيئة المحلية من إمكانيات لذلك، وما تفرضه البيئة الخارجية من تحديات وفرص ينبغي استثمار الجهود التنموية داخل البلد للاستفادة منها وتعزيز مكانة الاقتصاد الوطني على المستوى الدولي.

وفي الأخير تم التطرق إلى مختلف الأدوات والمؤشرات المستخدمة لقياس القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي، وهي تتميز بالتنوع والاختلاف وذلك باختلاف الهيئات والأجهزة التي تقوم بإعداد ونشر هذه المؤشرات، بالإضافة إلى اختلاف القواعد والمعايير المتبعة لإعدادها.

الفصل الثالث

الموارد الزراعية الطبيعية في
الجزائر وسياسات استغلالها

تمهيد:

تتميز قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر بتنوع كبير، هذا التنوع جعل منها أحد المقومات الأساسية لتطوير القطاع الفلاحي، أو على الأقل وضع مختلف البرامج والسياسات الكفيلة بضمان استخدام أمثل لهذه الموارد، بما يخدم التنمية الاقتصادية ويحقق الأمن الغذائي من جهة، ويحسن من أداء الاقتصاد الوطني ويرفع من قدراته التنافسية من جهة أخرى.

وفي هذا الفصل من الدراسة سوف نحاول استعراض قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر وتوزيعها الجغرافي ومختلف الخصائص التي تميزها بين منطقة وأخرى، خاصة في ظل تنوعها، وشساعة المساحة الجغرافية للجزائر، كما سنتعرض إلى مختلف البرامج المتبعة والسياسات المطبقة في المجال الزراعي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2017، والتي اتبعتها الجزائر من أجل ضمان الاستخدام الأمثل لمواردها الزراعية الطبيعية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالي:

- المبحث الأول: قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر والأخطار التي تهددها
- المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر بعد سنة 2000م

المبحث الأول: قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر والأخطار التي تهددها

يعتبر توفير الغذاء واستقراره أهم هدف وسمه تميز النشاط الزراعي في كل العالم ومنها الجزائر، ومن أجل ضمان تحقيق هذا الهدف واستدامته سعت الدولة وتسعى جاهدة لتحسين وتطوير قاعدة الموارد الزراعية والمحافظة عليها، خاصة الموارد الطبيعية التي تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية بمفهومها التقليدي أو المستدامة، والتي تتعرض للاستنزاف أو تواجه صعوبة كبيرة في تجددتها وهي الأراضي الزراعية والموارد المائية، وهذا بسبب الكثير من العوامل سواء المرتبطة بالممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالزراعة أو غيرها من الأنشطة التي يمارسها الأفراد، أو بعض العوامل الطبيعية الأخرى التي يكون لها تأثير سلبي على قاعدة هذه الموارد، وهو ما يؤدي إلى التدهور الكمي والنوعي لهذه الموارد، كل هذه النقاط تمثل أهم ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر

تتنوع الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر بين الأراضي الزراعية بكل أصنافها واستخداماتها وكذا مناطق توزيعها، وبين الموارد المائية باختلاف مصادرها وأشكال تواجدها، وكذا مناطق وفرتها وندرته، وفي هذا المطلب سنتناول مختلف هذه الجوانب المتعلقة بالموارد الزراعية الطبيعية الأرضية والمائية في الجزائر.

الفرع الأول: تطور الأراضي الزراعية واستخداماتها

تتوقف مساحة الأراضي الزراعية المتاحة والمستغلة في الدولة على مجموعة من العوامل الطبيعية منها والبشرية والتقنية، فأما عن الطبيعية فهي عادة تتمثل في المساحة الكلية للدولة ونصيب الأراضي الزراعية منها، أما البشرية فتتوقف على وفرة اليد العاملة ومستوى تكوينها وتدريبها فليس هذا المجال، أما التقنية فتتعلق بمستوى التقنيات والآلات والتكنولوجيات المستخدمة في القطاع الفلاحي، حيث كلما كانت هذه العوامل متوفرة ومناسبة كلما كانت هناك إمكانية كبيرة لتوسيع المساحات الزراعية وزياد الإنتاج الزراعي، بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في الصادرات نحو الأسواق الخارجية.

وفي حالة الجزائر، فقد لعبت هذه العوامل مجتمعة دورا مهما في تحديد شكل وطبيعة تطور المساحات الزراعية المستغلة وتوزيعها الجغرافي، وكذا طبيعة ونوع وحجم النشاط الزراعي الذي تتم ممارسته على مختلف المساحات والأقاليم الزراعية.

أولا: المساحة المستخدمة لأغراض الزراعة إلى إجمالي مساحة الجزائر:

يوضح الجدول الموالي تطور مساحة الأراضي المستخدمة في مختلف فروع النشاط الزراعي إلى المساحة الإجمالية للجزائر كما يلي:

جدول رقم: 1.3: تطور المساحات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة: ألف هكتار)

السنوات		البيان				
2008	2006	2004	2002	2000		
238174.100	238174.100	238174.100	238174.100	238174.100	238174.100	المساحة الإجمالية للبلد
42466.920	42448.840	42380.630	40817.940	40983.840		مساحة الأراضي المستخدمة للزراعة
17,83	17,82	17,79	17,13	17,20		نسبة إجمالي المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية (%)
السنوات		البيان				
2016	2015	2014	2012	2010		
238174.100	238174.100	238174.100	238174.100	238174.100	238174.100	المساحة الإجمالية للبلد
	43395.254	42888.555	42499.430	42443.860		مساحة الأراضي المستخدمة للزراعة
	18,21	18,00	17,84	17,82		نسبة إجمالي المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية (%)

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات عدة نشرتها للديوان الوطني للإحصاء <http://www.ons.dz>

تبين الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه تطور نسبة المساحة المستخدمة في مختلف الأنشطة الزراعية إلى إجمالي المساحة الجغرافية للجزائر، والتي نلاحظ عليها أنها نسبة منخفضة ولم تتجاوز في أفضل الأحوال 18.21% وكان ذلك سنة 2015، وقد تراوحت هذه النسبة عموما بين 17% و18%. ويعتبر عامل شساعة مساحة الصحراء وما ينتج عنه أساسا من ظاهرة التصحر أحد أهم العوامل أمام توسع هذه المساحة، بالإضافة لعامل تآكل التربة، وعامل زحف العمران على الأراضي الزراعية.

ثانيا: تطور توزيع الأراضي المستخدمة لأغراض الزراعة على مختلف الأنشطة الزراعية:

لعل أهم ما يميز الأراضي والمساحات الزراعية في الجزائر بشكل خاص هو تنوع هذه الأراضي سواء من حيث غرض الاستخدام أو المساحة التي يشغلها كل نوع من هذه الأراضي

الزراعية، وفي الجدول الموالي نستعرض توزيع هذه الأراضي حسب مساحتها ونوعها خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016.

جدول رقم: 2.3: تطور المساحات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة: ألف هكتار)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	البيان
1- المساحات الزراعية الصالحة	8193.740	8270.930	8389.640	8414.670	8423.340	
1.1 الأراضي الصالحة للحراثة*	7583.270	7503.690	7511.080	7468.538	7492.882	
2.1 أراضي المزروعات الدائمة**	610.470	767.240	878.560	946.132	930.458	
2- أراضي رعوية ومروج	31914.760	31635.240	32821.550	32837.225	32955.880	
3- أراضي غير منتجة تابعة للمزارع	875.340	911.770	1169.440	1196.945	1080.700	
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة 3+2+1	40983.840	40817.940	42380.630	42448.840	42466.920	
نسبة المساحات الزراعية الصالحة إلى إجمالي الأراضي المستعملة للزراعة (%)	19,99	20,26	19,79	19,82	19,83	
السنوات	2010	2012	2014	2015	2016	البيان
1- المساحات الزراعية الصالحة	8445.490	8454.630	8465.040	8487.854	/	
1.1 الأراضي الصالحة للحراثة*	7501.395	7506.570	7469.481	7462.081	/	
2-1 أراضي المزروعات الدائمة**	944.095	984.060	995.559	1025.773	/	
2- أراضي رعوية ومروج	32942.086	32943.690	32965.976	32968.513	/	
3- أراضي غير منتجة تابعة للمزارع***	1056.284	1101.110	1457.539	1938.887	/	
مجموع الأراضي المستعملة للزراعة 3+2+1	42443.860	42499.430	42888.555	43395.254	/	
نسبة المساحات الزراعية الصالحة إلى إجمالي الأراضي المستعملة للزراعة (%)	19,89	19,89	19,73	19,55	/	

*: الأراضي الصالحة للحراثة: تضم أراضي المزروعات العشبية والأراضي السباتية.

** : أراضي المزروعات الدائمة: تضم المروج الطبيعية، مزارع الكروم وحقول أشجار الفواكه.

*** : تشمل المزارع الفلاحية، العمارات، المنحدرات ومساحات الدرس، ممرات ووديان... الخ

Source : ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, Plusieurs éditions, 2003-2016

http://www.ons.dz/-l-algerie-en-quelques-chiffres-.html#pagination_articles

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- هناك شبه استقرار على مستوى تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، حيث كانت تقدر بحوالي 8.19 مليون هكتار سنة 2000 لتبلغ حوالي 8.48 مليون هكتار سنة 2015، أي بزيادة قدرها 0.29 مليون هكتار وهي مساحة ضئيلة مقارنة بما تم الإعلان عنه من طرف الدولة عن مشاريع وبرامج لاستصلاح المساحات الزراعية وتوسيعها، ومن اعتمادات مالية لهذا الغرض.

- عرفت مساحة إجمالي الأراضي المستعملة للزراعة تطورا يمكن اعتباره مقبولا قياسا بالفترة الزمنية، حيث ارتفعت من 40.9 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 43.4 مليون هكتار سنة 2015، أي بزيادة قدرها حوالي 2.5 مليون هكتار، لكن المميز لهذه الزيادة أنها تعود بشكل أساسي إلى تطور مساحة الأراضي غير المنتجة التابعة للمزارع، حيث تطورت مساحتها من 0.87 مليون هكتار سنة 2000 إلى حوالي 1.94 مليون هكتار سنة 2015.

- ما يجلب الانتباه ويمكن اعتباره خطرا يدهم الزراعة في الجزائر هو تراجع المساحة الزراعية المحروثة، والتي تمثل مساحة الزراعات الموسمية وعلى رأسها الحبوب (المصدر الأساسي للاكتفاء الذاتي)، حيث سجلت تراجعا ولو طفيفا خلال فترة الدراسة، حيث كانت تقدر بحوالي 7.58 مليون هكتار سنة 2000، لتبلغ حوالي 7.46 مليون هكتار سنة 2015، ويبقى السبب الرئيسي لهذا التراجع هو زحف العمران على هذه المساحات بسبب الاقتطاعات المستمرة من المساحات الزراعية لصالح التوسع العمراني والصناعي.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للأراضي الزراعية في الجزائر:

تتوزع الأراضي الفلاحية في الجزائر استنادا لإحصائيات أعدتها وزارة الفلاحة في تقريرها السنوي 2006 إلى المناطق الرئيسية التالية¹:

1. المنطقة الساحلية: وتضم 14 ولاية ساحلية ابتداء من الطارف شرقا إلى تلمسان غربا، ويقدر عدد المستثمرات الفلاحية بها 296.617 مستثمرة، أي ما يعادل 28% من إجمالي المستثمرات الفلاحية، وتتركز على مساحة 1821185 هكتارا، أي ما يعادل 22% من إجمالي الأراضي الفلاحية، وأغلب هذه المستثمرات تابعة للخوادم.

2. المنطقة الداخلية: وتضم كذلك 14 ولاية (البلدية، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلى، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعرييج، سيدي بلعباس و سطيف)، وتشتمل على

¹ : فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، صص 257-258.

329030 مستثمرة فلاحية، أي ما يعادل 31% من مجموع المستثمرات على المستوى الوطني، وتتربع على مساحة تقدر بنحو 3824678 هكتارا من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة بما نسبته 46% من إجمالي المساحة الزراعية.

3. المنطقة السهبية: وتتكون من 12 ولاية، هي أم البواقي، باتنة، بسكرة، الجلفة، المسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، سعيدة، النعامة والأغواط، وعدد مستثمراتها يقدر بنحو 288496 مستثمرة، بنسبة 27% من إجمالي المستثمرات وطنيا، تتربع على مساحة قدرها 2508026 هكتارا، تمثل حوالي 30% من إجمالي المساحات الزراعية.

4. منطقة الجنوب: وتضم ثمان ولايات هي ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تيندوف وإليزي، وتضم 138459 مستثمرة فلاحية، تمثل نسبة 13% من إجمالي المستثمرات، وتتربع على مساحة قدرها 116959 هكتارا، وهو ما يمثل 45% من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة في الجنوب.

الفرع الثاني: الموارد المائية الطبيعية في الجزائر:

تتمتع الجزائر بموارد مائية متنوعة بين سطحية وجوفية، وهذا بسبب التنوع الجغرافي والطبيعي الذي تتمتع به، حيث تعتبر شساعة المساحة وتنوع التضاريس وما نجم عنها من تنوع للأقاليم المناخية من أهم العوامل المؤثرة على عملية التساقط التي تعتبر مصدرا رئيسيا للموارد المائية للبلاد، وتتنوع الثروة المائية الطبيعية في الجزائر إلى عدة أشكال أو مصادر، تتمثل فيما يلي:

أولا: مياه الأمطار:

تحتل الجزائر مساحة جغرافية قدرها 2.381.741 كلم² تحتل الصحراء فيها حوالي 90% من المساحة الإجمالية بمناخها الصحراوي الحار والجاف خاصة صيفا، والتي تتميز أساسا بانخفاض مستوى التساقط فيها إلى حد يكون فيه معدوما في معظم فترات السنة، بينما يسود في الشمال مناخ البحر الأبيض المتوسط في المناطق الساحلية، والمناخ القاري في المناطق الداخلية والسهوب، وهما متوسطا التساقط مقارنة مع المناخ الصحراوي، ويقدر حجم التساقط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بـ 12.4 مليار م³ سنويا، إلا أن هذه التساقطات تتركز بشكل أساسي في المناطق التلية التي تحوز على 90% منها، ولا تتال الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا إلا ما نسبته 10% من هذه التساقطات، في حين يكاد ينعدم التساقط في المناطق الصحراوية.

كما أن توزيع معدلات التساقط السنوي في الجزائر يتناقص في اتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وذلك كما يلي¹:

1. من الشمال إلى الجنوب: وتتناقص هذه الكميات وفقا للتنوع التضاريسي الموجود في الجزائر والذي يختلف بين الشمال والجنوب، خاصة ما تعلق بالسلاسل الجبلية الهامة كالأطلس التلي والأطلس الصحراوي وما لها من دور في الوقوف كحاجز طبيعي أمام انتقال السحب المحملة بالأمطار من الشمال إلى الجنوب، فالأطلس التلي يتلقى كمية من الأمطار تتراوح بين 400 ملم و 1000 ملم سنويا، وقد تفوق 1000 ملم فوق المرتفعات الجبلية الشمالية؛ أما الهضاب العليا والأطلس الصحراوي فيتراوح معدل التساقط السنوي فيها بين 200 ملم و 400 ملم، باستثناء بعض المرتفعات التي تتلقى ما بين 400 ملم و 600 ملم بسبب عامل الارتفاع، ثم تبدأ بالتناقص من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي وهي تقل عن 200 ملم في السنة، أما الصحراء الجنوبية فأماطرها مرتبطة بأمطار المنطقة المدارية، ولذلك فهي أمطار صيفية، وقليلة.

2. من الشرق إلى الغرب: يعتبر تناقص الأمطار من الشرق إلى الغرب من أهم خصائص المناخ الجزائري ويمكن تفسير هذا التناقص بكون جبال الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية تعترض الرياح المحيطية الممطرة، كما أن ارتفاع المناطق الشرقية للجزائر يفوق ارتفاع مناطقها الغربية. والجدول الموالي يبين مدى تغير المعدلات السنوية للتساقط في الجزائر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.

جدول رقم 3.3: المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر (الوحدة: ملم/السنة)

المنطقة	الشرق	الوسط	الغرب
الساحل	900	700	400
الأطلس التلي (سهول)	700	450	500
الأطلس التلي (السلاسل المرتفعة)	800-1600	700-1000	600
السهول العليا	500	-	350
السهول العليا السهبية	600	250	250
الأطلس الصحراوي	400-700	200	200
الصحراء الشمالية	-	100-50	50

المصدر: الطيب قصاب، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر، الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015، ص 130.

¹ : الطيب قصاب، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر، الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015، ص 129.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التساقط في الجزائر لا تعتبر من بين أحسن المعدلات على مستوى العالم، ولكن رغم ذلك تتميز بعدم استقرارها من موسم لآخر بفعل التقلبات المناخية، وكذا تفاوتها بين مختلف مناطق الوطن، سواء فيها تعلق بالتفاوت بين الشرق والغرب، أو بين الشمال والجنوب، فأعلى نسبة تساقط تشهدها منطقة الأطلس التلي الشرقية والتي تتراوح بين 1600 و 1000 ملم، وأدنى هذه النسب تشهدها منطقة الجنوب الغربي (الصحراء) ولا تتعدى 50 ملم في أفضل الأحوال.

ثانيا: المياه الجوفية:

وهي المياه المختزنة في باطن الأرض، وقد يصل عمقها إلى آلاف الأمتار، ولها امتداد واسع تحت الأرض خاصة في المناطق الصحراوية، وتتراوح أعماقها بين 10 أمتار إلى 2000 متر، وهذه المياه تمثل أهم مصادر إمدادات المياه لجميع الأغراض سواء المنزلية أو الزراعية، كما تتواجد المياه الجوفية أيضا في الرواسب الوديانية والصخور ويتراوح عمقها بين 10 أمتار إلى 200 متر، وما يميز هذه المياه أن معدلات التغذية فيها تقل كثيرا عن معدلات السحب السنوية، وهذا بسبب الاستغلال المكثف لها في مختلف الأغراض خاصة في الزراعة وفي مناطق الهضاب العليا بشكل محدد، كما أن هذه المياه تتأثر بموجات الجفاف المتعاقبة وبكميات الضخ أو السحب المتواصلة والكثيفة، وتوفر المياه الجوفية حوالي 70% من المياه المستعملة في المدن وحوالي 50% من المياه اللازمة للقطاع الصناعي والزراعي¹.

وتكتسي المياه الجوفية في الجزائر طابعا استراتيجيا في التنمية الشاملة للبلاد، وذلك نظرا لندرة هذا المورد من جهة ولأهميته الكبيرة في الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وهو ما يحتم على الجزائر اتخاذ كافة الإجراءات والسياسات المناسبة لتثمينه وترشيد استخدامه لتلبية الاحتياجات المختلفة منه؛ وفيما يلي بيان توزيع المياه الجوفية حسب المناطق الجغرافية للجزائر:

1. في الشمال: قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH) ومديرية المنشآت المائية الكبرى (DGAIM) في إطار المخطط الوطني للماء كمية المياه الجوفية القابلة للاستغلال بحوالي 9.1 مليار م³ في السنة، وتستغل منها حاليا نسبة تفوق 90%، أي ما يقارب 7.1 مليار م³ سنويا، منها حوالي 1.9 مليار م³ في الشمال، كما تعرف مختلف الطبقات التي تتواجد بها هذه المياه استغلالا مفرطا يهدد ديمومتها.

¹ : فريجة محمد هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة المسيلة، 14-15/12/2016، ص7.

جدول رقم: 4.3: توزيع الموارد الجوفية في شمال الجزائر (الوحدة: مليون م³)

المنطقة	حجم المياه
وهران	320
الشلف	190
الجزائر العاصمة	412
الصومام	133
قسنطينة	163
عنابة	91
سرسو_ الزهرز_ الحضنة	298
مجردة_ مليق	47
النامشة_ الأوراس	139
الشط الشرقي_ الأطلس الصحراوي	102
المجموع	1895

المصدر: مغري خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)، مجلة السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية (POIDEX)، جامعة مستغانم، عدد6، سبتمبر 2016، ص107.

2. في الجنوب: تتوفر الصحراء الجزائرية على موارد مائية جوفية هائلة تشكلت عبر آلاف السنين، ولها امتداد واسع خاصة في العديد من المناطق كالمنيعه، أدرار، عين صالح، بسكرة وورقلة، غير أنها توجد على أعماق كبيرة من سطح الأرض حيث يصل عمقها إلى نحو 2000 متر، ما عدا منطقة أدرار التي توجد بها المياه الجوفية على عمق يتراوح بين 200 و300 متر. وتقدر كمية المياه الجوفية القابلة للاستغلال في المناطق الصحراوية بحوالي 5 مليار م³، تُستغل منها فقط حوالي 1.7 مليار م³ سنويا.¹ وبالتالي يبقى أمام الجزائر احتياطي استغلال سنوي يقدر بـ 3.3 مليار م³ سنويا يمكن توظيفه في تنمية الزراعة الصحراوية واستصلاح أراضي جديدة وهو الاختيار الأنسب إذا ما تمت مقارنته بفكرة تحويل هذه المياه نحو الشمال وهذا نظرا للتكاليف الباهظة التي ستتحملها خزينة الدولة²

وتعتبر المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية غير متجددة في الغالب، وهي تتواجد في حوضين أو طبقتين مائيتين أساسيتين³:

¹ الطيب قصاص، مرجع سبق ذكره، ص131.

² مغري خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانيات والتحديات)، مجلة السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية (POIDEX)، جامعة مستغانم، عدد6، سبتمبر 2016، ص107.

³: Slaimi Ahmed, **Contraintes et gestion rationnelle de l'eau en Algérie**, communication présenté dans le séminaire international sur l'environnement en Algérie organisé par Département des Sciences Economique/ FSEG Sidi Achour, Annaba, 2009, p7.

- الطبقة القارية الوسطى: هي طبقة أحفورية غير متجددة، وتعرف باسم الطبقة الألبية، تغطي مساحة قدرها 700 ألف كم² وعمقها يتراوح بين 1500 متر و2000 متر.
- طبقة المركب النهائي: تغطي مساحة قدرها 330 ألف كم² ويتراوح عمقها بين 100 متر و500 متر.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذا النظام المائي مشترك بين الجزائر، تونس وليبيا، حيث يمتد على مساحة 700 ألف كم² في الجزائر و800 ألف كم² في ليبيا و250 ألف كم² في تونس، ويوفر هذا الحوض حوالي 60 ألف مليار متر مكعب من المياه سنويا، وهو ما يعادل 12 ألف مرة الطاقة الاستيعابية لجميع سدود الجزائر، ويبلغ حجم الاستغلال الحالي 2.2 مليار متر مكعب موزعة بواقع 1.33 مليار متر مكعب للجزائر، 0.33 مليار متر مكعب لليبيا و0.55 مليار متر مكعب لتونس¹.

ثالثا: المياه السطحية:

تتمثل المياه السطحية في تلك المياه التي توجد على سطح الأرض، سواء في هيئة سيول ناتجة عن هطول الأمطار، أو عبارة عن ثلوج في الجبال والمرتفعات تتحول بسبب ارتفاع درجات الحرارة وذوبانها إلى وديان وجاري مائية أو أنهار، وتصب في البحار والمحيطات، أو تختفي في الصحاري أو تتسرب إلى باطن الأرض، وأهم ما يميز المياه السطحية أنها متجددة، وتشكل الأمطار المصدر الرئيسي لهذه المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة في الجزائر، وكذا الثلوج التي تسقط على قمم جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي في فصل الشتاء، وتصب مياه الأمطار التي تهطل شرقا في الأودية المتجهة نحو الشرق، والأمطار التي تسقط غربا تجري في أودية شديدة الانحدار لتصب في البحر الأبيض المتوسط، بينما الأودية التي تصب في وسط البلاد فأغلب مياهها تصب في الصحراء وفي الشطوط².

وتقدر الموارد المائية السطحية في الجزائر بـ 12.7 مليار م³/السنة، موزعة جغرافيا على الشمال بـ 11.9 مليار م³/السنة، وعلى الجنوب بـ 0.8 مليار م³/السنة، كما تضم المياه السطحية في الجزائر 17 حوضا مائيا فرعيا تم تجميعها في خمسة أحواض رئيسية كما هو موضح في الشكل الموالي، وتقع ضمن ثلاث مجموعات هي الأحواض التابعة للبحر الأبيض المتوسط وتتسع لنحو 10.92 مليا م³، أحواض الهضاب العليا وتتسع لنحو 997 مليون م³، الأحواض الصحراوية

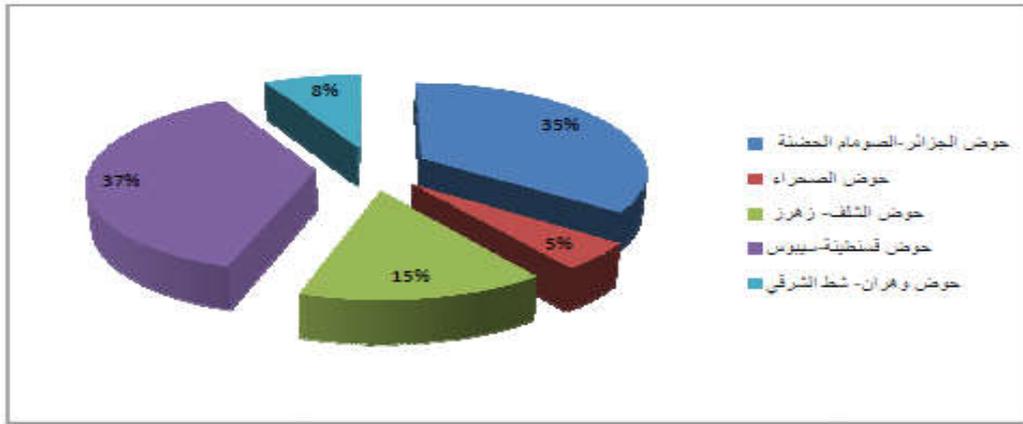
¹ : Mokhtar Bzioui, **Rapport sous régional sur le developpement des ressources en eau en Afrique du Nord**, UN water-Africa, 2005, p62. Document internet Disponible sur le site : http://www.abhatoo.net.ma/content/download/16474/290770/version/1/file/sub_regionalreportnordafrique.pdf, consulté le 15/03/2018.

² : فريجة محمد هشام، مرجع سبق ذكره، ص4.

وتتسع لنحو 800 مليون م³، وقد بلغ المعدل الحقيقي لاستغلال المياه السطحية المعبأة بواسطة 70 سدا مستغلا _تبلغ طاقتها التخزينية الإجمالية 12 مليار م³ _ حوالي 7.5 مليار م³ في أواخر سنة 2014، وبذلك نلاحظ أن نسبة تعبئة وحشد المياه السطحية مقارنة بالمتاح منها (أي 12.7 مليار م³) تبقى ضعيفة جدا، لاسيما في الجهات الوسطى والشرقية من البلاد.¹

وتتوزع المياه السطحية في الجزائر على خمسة أحواض هيدروغرافية كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم: 3-1: توزيع المياه السطحية على الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر



Sources: Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, 2005, Alger, 5 Juin 2006, p 163.

وفيما يلي المعطيات المائية الخاصة بكل حوض وفي الأحوال العادية وحالة الجفاف:

جدول رقم: 3-5: المعطيات الخاصة بالأحواض الهيدروغرافية الرئيسية في الجزائر

اسم الحوض	المساحة (كم ²)	الموقع الجغرافي	الإمكانات (هل/السنة) الحالة العادية	الإمكانات (هل/السنة) حالة الجفاف	% من إجمالي المياه السطحية
قسنطينة-سيبوس-ملاق	44219	الشمال الشرقي	4985	4137	37
الجزائر-الحضنة-الصومام	51089	شمال وسط	4290	2634	35
الشلف-زهرز	52852	الشمال الغربي	1650	1155	15
وهران-شط الشرقي	76835	الشمال الغربي	385	1371	8
الصحراء	168750	الجنوب	620	440	5

المصدر: الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية (AGIRE) www.agire.dz

¹ : الطيب قصاص، مرجع سبق ذكره، ص131.

أما فيما يتعلق بالمجري المائية في الجزائر فإن عددها يقدر بحوالي 30 مجرى، وهي تنقسم حسب مصباتها إلى:¹

أودية شمالية: تصب في البحر المتوسط وهي الأودية التالية، تتميز بوفرة مياهها لأنها تقع في منطقة تعتبر الأوفر مطرا وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليا متر مكعب، وأهمها وادي الشلف، وادي الهبرة (يستمد مياهه من جبال الضاية وجبال سعيدة) ووادي سييوس.

أودية داخلية: تصب في أحواض مغلقة من سبخات أو شطوط، وتسمى هذه الأودية بأودية الصرف الداخلي، وهي أقل حضا من الموارد المائية لأن معدل التساقط في الإقليم التابعة له لا يتعدى 400 ملم، وأهمها وادي العرب، وادي جدي ووادي القصب.

أودية صحراوية: وهي أشباه أودية تظهر بالصحراء، لا تتعدى حركات مياهها هذا الإقليم وليس لها مجري مضبوطة، بل كثيرا ما يصعب الاستدلال عليها، ولا تظهر بها المياه إلا أثناء سقوط الأمطار النادرة في هذا الإقليم، وأهمها وادي الساورة، وادي جارت، الوادي الأبيض.

رابعا: تطور استخدامات المياه العذبة في الجزائر:

يرتبط التطور السنوي والمستمر لحجم المياه العذبة المستخدمة بشكل أساسي بثلاث عوامل هي نمو زيادة عدد السكان وما ينتج عنه من زيادة في عدد السكان التي يتم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب، وتطور المساحات الزراعية المروية، وكذا تطور الأنشطة الصناعية المرتبطة بالحركية التتموية داخل البلد، والجدول الموالي يوضح تطور الكميات المستخدمة من المياه العذبة في مختلف الأنشطة سابقة الذكر خلال الفترة من 2009-2011 وهي فقط البيانات التي أمكن الحصول عليها من مختلف المصادر المتاحة.

جدول رقم:3-6: تطور حجم المياه العذبة المستخدمة في الجزائر 2009-2011 (الوحدة:مليون م³)

السنوات	2009	2010	2011
البيان			
استعمال الأسر	1980	2100	2115
الفلحة والصيد	3560	3600	3620
الصناعة	411	425	430
نشاطات أخرى	62	62	62
المجموع	6013	6187	6227

Source : ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, édition 2012

http://www.ons.dz/-l-algerie-en-quelques-chiffres-.html#pagination_articles

¹: بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة سطيف، 2014/2015، ص102.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الفلاحي يُعد أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه، وذلك لكونه عماد أو الدعامة الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث يستهلك هذا القطاع لوحده ما بين 70% إلى 80% من الموارد المائية العذبة في العالم، أما في الجزائر فيستهلك أكثر من 50% من إجمالي الثروة المائية العذبة المتاحة في الجزائر سنوياً، ويرجع السبب في ذلك إلى الاستعمال الواسع للأساليب التقليدية في الري الزراعي، والافتقار أو الاستخدام المحدود جداً لأنظمة الري الحديثة المقتصدّة للمياه، ثم يأتي في المرتبة الثانية الاستخدام العائلي أو استهلاك الأسر للمياه العذبة والتي تكون أساس موجهة للشرب وكذا الأعمال المنزلية المرتبطة بالماء كالغسيل والتنظيف وري الحدائق المنزلية وغيرها، ويستهلك هذا القطاع أكثر من 30% من إجمالي المياه العذبة المستخدمة سنوياً، ثم يأتي بعد ذلك القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة من حيث استخدام المياه العذبة، حيث تقدر نسبة استهلاكه لها إلى إجمالي الاستهلاك الوطني بحوالي 7% سنوياً.

ورغم أن القطاع الفلاحي يعتبر أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه في الجزائر إلا أننا إذا تابعنا تطور المساحات الزراعية المروية مقارنة إلى إجمالي المساحات الزراعية من جهة، وإلى إجمالي مساحة البلد نلاحظ أن هذه النسبة متدنية جداً مقارنة بالعديد من دول العالم سواء إقليمياً كالمغرب أو على المستوى الدولي، والجدول الموالي يوضح تطور المساحات الزراعية المرية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016.

جدول رقم: 3-7: تطور المساحات الزراعية المروية في الجزائر 2000-2016 (الوحدة: مليون هكتار)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	البيان
المساحة الإجمالية للبلد (كم ²)	2381741	2381741	2381741	2381741	2381741	
المساحة الزراعية الإجمالية (هكتار)	8193.740	8270.930	8389.640	8414.670	8423.340	
مساحة الأراضي المروية (هكتار)	495.810	605.040	652.860	835.590	855.720	
المساحات المروية إلى إجمالي المساحة الكلية (%)	0.20	0.25	0.27	0.35	0.36	
المساحات المروية إلى إجمالي المساحة الزراعية (%)	6.05	7.31	7.78	9.93	10.15	
السنوات	2010	2012	2014	2015	2016	البيان
المساحة الإجمالية للبلد (كم ²)	2381741	2381741	2381741	2381741	2381741	
المساحة الزراعية الإجمالية (هكتار)	8445.490	8454.630	8465.040	8487.854	/	
مساحة الأراضي المروية (هكتار)	985.220	955.183	1147.220	1183.800	/	
المساحات المروية إلى إجمالي المساحة الكلية (%)	0.41	0.40	0.48	0.50	/	
المساحات المروية إلى إجمالي المساحة الزراعية (%)	11.66	11.29	13.55	13.94	/	

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، عدة أعداد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية <http://www.aoad.org>

من خلال الأرقام الوارد في الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تطورا في مساحة الأراضي الزراعية المروية خلال فترة الدراسة، حيث كانت تقدر بحوالي 495 ألف هكتار، لتصل إلى حوالي 1.183 مليون هكتار، أي بمعدل نمو تجاوز 100%، لكن مقارنة هذه المساحات بإجمالي المساحات الزراعية نلاحظ أنها تظل تمثل نسبة محدودة حيث لم تتجاوز في أحسن أحوالها 13.94%، وكان هذا سنة 2015، في حين كانت لا تمثل سوى 6.05% في بداية فترة الدراسة، وبالنظر إلى طبيعة الإنتاج الزراعي الضروري لتلبية الاحتياجات الغذائية للجزائريين والمتمثلة أساسا في الحبوب والخضر، فإن تحقيق هذا يتطلب بذل جهود إضافية من أجل توسيع المساحات المروية، إما عبر زيادة عدد السدود والحوجز المائية المخصصة لأغراض الزراعة، أو تطوير شبكة ربط الأراضي الفلاحية بالمصادر المائية، وهو ما تعكف الدولة على القيام به خلال السنوات الأخيرة عبر مشاريع التحويلات المائية الكبرى.

الفرع الثالث: الأراضي الغابية

تعتبر الأراضي المخصصة للغابات هي أيضا من الرصيد الطبيعي الإيجابي الذي يوفر العديد من الامتيازات للجزائر، فهو من جهة يلعب دورا مهما في حماية الأراضي الزراعية من خطر التصحر نتيجة زحف الرمال ومن خطر الانجراف بفعل السيول المائية في حالة التساقط الكبير للأمطار، كما يساهم أيضا في توفير المادة الأولية للصناعة الخشبية، بالإضافة إلى الدور الإيكولوجي الكبير الذي تلعبه المساحات الغابية، وفي الجدول الموالي نوضح تطور هذه المساحات الغابية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2016.

جدول رقم: 8.3: تطور مساحة الأراضي الغابية خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة: ألف هكتار)

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008
البيان					
الأراضي الغابية	4235.000	4257.000	4289.000	4216.380	4227.700
نسبة الأراضي الغابية إلى المساحة الإجمالية للبلد (%)	1,77811	1,7873	1,8007	1,7702	1,7750
السنوات	2010	2012	2014	2015	2016
البيان					
الأراضي الغابية	4255.840	4268.110	4232.685	4220.311	0
نسبة الأراضي الغابية إلى المساحة الإجمالية للبلد (%)	1,7868	1,7920	1,7771	1,7719	0

Source : ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, Plusieurs éditions, 2003-2016

http://www.ons.dz/-l-algerie-en-quelques-chiffres-.html#pagination_articles

يتضح لنا من خلال الأرقام الوارد في الجدول أن المساحة الإجمالية للأراضي الغابية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2016 لم تعرف أي تطور ملحوظ يذكر، ما عدا بعض التغير الطفيف لم يتجاوز في أفضل حالاته بضعة عشرات آلاف الهكتارات، والذي يعود أساسا إلى عدم وجود برامج كبيرة وشاملة للتشجير وتوسيع هذه المساحات الغابية، والتي أحيانا تتعرض لموجات استنزاف مختلفة إما بسبب الحرائق أو حتى الاستغلال غير العقلاني للثروة الغابية، وبالنظر إلى النسبة الإجمالية للأراضي الغابية إلى إجمالي مساحة الجزائر نجد أنها لم تتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 1.79%، وهذا مؤشر ضعيف نوعا ما مقارنة بخصوصية المساحة الإجمالية التي تغطي عليها الأراضي الصحراوية وأخطار ذلك على الأراضي الزراعية خاصة ما تعلق بأخطار التصحر الذي يلتهم سنويا آلاف الهكتارات.

المطلب الثاني: الأخطار والتحديات التي تواجهها الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر

تتعرض قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر مثل غيرها من البلدان إلى مجموعة معتبرة من التحديات والأخطار سواء كانت طبيعية أو بشرية بسبب الفعل البشري أو سوء استخدامه لهذا المورد من حيث هدرها أو إجهادها، فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الأخطار التي يواجهها أهم موردين زراعيين طبيعيين في الجزائر وهما الموارد المائية والأراضي الزراعية.

الفرع الأول: المشاكل والتحديات التي تواجهها الموارد الأرضية في الجزائر

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من جملة من المشاكل والتحديات، لعل أهمها تراجع المساحات الزراعية وتدهورها كما وكيفا، وتبعثر وتفتت الملكيات والحيازات الزراعية، إلى جانب اختلال العلاقة بين مساحة الأراضي الزراعية وحجم الموارد المائية المتاحة للزراعة من جهة أخرى، كل هذه التحديات من شأنها أن تؤثر سلبا على العائد الاقتصادي للأرض الزراعية وإنتاجيتها، وعلى الإنتاج الزراعي بشكل عام.

وتتمثل أهم العوامل التي تؤدي إلى تناقص وتدهور المساحات الزراعية كما وكيفا في ثلاث

عوامل رئيسية هي:

أولاً: الانتقاص العمدي من طرف الإنسان: ويندرج ضمن هذا العامل كل أعمال التجريف العمدي والتبوير والتوسع العمراني على الأراضي الفلاحية، ورغم أن عملية التجريف العمدي قد شهدت انحسارا كبيرا، فإن أعمال التبوير والبناء على الأراضي الزراعية مازالتا مستمرتين، وهذا رغم شساعة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان، والتي تقدر بآلاف الهكتارات، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في المناطق الحضرية وحول المدن الكبرى، كما أن هذان الظاهرتان لا تتعلقان فقط بمساحة هذه الأراضي، بل أخطر من ذلك إذ أنهما تمان مناطق تصنف من أجود الأراضي الزراعية. ولعل ما عرفته سهول متيجة المشهورة بجودتها العالية من ابتزاز خير دليل على ذلك، لي طرح هذا الأمر تساؤلا مهما حول مدى قدرة جهود الاستصلاح التي تقوم بها الدولة على تعويض ما تم فقده من مساحات زراعية بفعل هذه الممارسات، وحتى إن فرضنا أن ذلك ممكن من حيث المساحة، فهل هو ممكن من حيث نوعية الأراضي الزراعية وجودتها؟

ثانياً: فقد الأراضي بسبب متطلبات النشاط الزراعي: حيث تسهم الزراعة نفسها في فقد وتدهور مساحات معتبرة من الأراضي الزراعية، ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت المساحات الزراعية أو تجزئتها، وهو ما أدى إلى تحويل دور مساحات معتبرة منها من وظيفة الاستزراع إلى مساحات مخصصة لبناء سكنات ومستودعات أو حتى شق طرق ومصارف للمياه عليها، وهذا

علاوة على المساحات الزراعية التي تستغل لتشييد المرافق الزراعية كالمخازن والحضائر وما على ذلك، والتي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت وتجزئة الملكيات الحيازات الزراعية.

ثالثا: تدهور خصائص الأراضي الزراعية: بالإضافة إلى أشكال التدهور الكامل سابقة الذكر فإن هناك تدهور جزئي يمس الأراضي الزراعية، حيث يعبر عن فقدانها لخصائصها كليا أو جزئيا، وهو ما يُخرج هذه الأراضي بشكل تام من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أدنى من حيث الكفاءة والخصوبة والإنتاجية، وتتمثل أهم الأسباب المؤدية لهذه الحالة في خصائص بعض الأراضي كتلك المتشعبة بالأملاح، أو التي تخضع للاستغلال المكثف دون تعويض كاف من التسميد المتزن، بالإضافة إلى زحف التصحر على طول خط بوابة الصحراء من الشرق إلى الغرب وهذا رغم المجهودات الكبيرة التي باشرتتها الدولة منذ عقد السبعينات من أجل التصدي لهذه الظاهرة وذلك عبر بناء السد الأخضر.

1. زيادة الأراضي المتأثرة بالأملاح (تملح التربة): يعود السبب الرئيسي لظهور هذا النوع من الأراضي الزراعية إلى ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض وأحيانا حتى فوق سطح الأرض وما ينتج عنه من تراكم للأملاح والمخلفات الضارة، فيؤثر ذلك سلبا على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو عليها، وبالتالي على إنتاجية الأرض بشكل عام، وتعود أسباب هذه الظاهرة أساسا إلى اعتماد أساليب تقليدية للري مع تدهور نظم الصرف الصحي في ظل الظروف والتقاليد السائدة. وفي الجزائر ظهرت هذه المشكلة بشكل كبير في السنوات الأخيرة وفي عدة مناطق من شمال الصحراء ووسطها كالوادي وورقلة وبسكرة.

2. التكتيف المحصولي دون تعويض سمادي كاف: حيث أن الزراعة الجزائرية وفي ظل التزايد السكاني والانتقاص من مساحة الأراضي الزراعية الخصبة وعدم قدرة أراضي الاستصلاح على إزالة الأثر المترتب عن العمليتين المذكورتين، تتميز بالميل نحو التكتيف الزراعي على نفس المساحات الزراعية وخلال نفس الدورة، وهو ما يتسبب في إجهاد الأراضي الزراعية وعدم قدرة التربة الزراعية على تجديد عناصرها، خاصة إذا ترافق ذلك مع أساليب تسميد غير كافية وغير ملائمة. وتزيد هذه الضغوط بشكل كبير إذا كانت هذه المساحات الزراعية تُصنف ضمن المرتبة الثالثة أو ما دونها، والتي تعطي أقل من نصف طاقتها الإنتاجية.

3. التصحر: تشكل الصحراء المساحة الأكبر في الجزائر، فهي تشغل حوالي 87% من المساحة الإجمالية، ويعتبر التصحر من أخطر التهديدات التي تواجهها الأراضي الزراعية في الجزائر، وذلك من خلال زحف الرمال على الأراضي الزراعية ومصادر المياه بفعل الرياح التي تنقل الرمال وتجمعها على شكل كتبان رملية متحركة، وتتعرض لهذا الخطر الكثير من مساحات الأراضي الزراعية، تتركز معظمها بالمناطق السهبية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم: 3-9: المناطق المتصحرة والمهددة بالتصحّر في الجزائر (الوحدة: هكتار)

أنماط المناطق المعرضة للتصحّر	المناطق المتصحرة	المناطق الحساسة جدا	المناطق الحساسة	المناطق متوسطة الحساسية	المناطق قليلة أو غير الحساسة	إجمالي المساحة المهددة
487.902	2.215.035	5.061.388	3.667.035	2.379.170	13.820.530	
(%) من إجمالي المساحة المهددة	3.53	16.03	36.62	26.61	17.21	100

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر www.minagri.dz

يبين الجدول أن ظاهرة التصحر في الجزائر أصبحت قضية استعجالية، نظرا لتهديدها للمجموع المجالي السهبي الواسع، وهي المنطقة الرعوية عالية الجودة في البلاد، حيث بلغت إجمالي المساحة المهددة بالتصحّر حوالي 13.820.530 هكتار، أي ما يعادل 69% من مساحة السهوب¹.

4. التعرية المائية: تعتبر التعرية المائية من الأسباب الأكثر خطورة لتدهور التربة، كما أن محاولة التغلب عليها هي الأكثر صعوبة، حيث أنها تُفقد التربة الطبقات العليا الثمينة بالأملاح والمواد المغذية للنبات، وتنتشر هذه الظاهرة في مختلف مناطق البلاد خاصة حيث تكون معدلات التساقط كبيرة وتحدث الفيضانات والسيول، وكما هو معروف فإن قدرة التربة على مقاومة التعرية المائية تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية لها، ومعدل ما تحتويه من مواد عضوية ومقدار عمقها، ومدى انتشار الغطاء النباتي وكثافته، ومعدل انحدار الأراضي².

5. التعرية عن طريق الرياح: تعاني الجزائر من تدهور الأراضي بسبب تعرية الرياح للأراضي الزراعية، حيث تمتاز هذه الرياح بتفاوت قوتها على مدار السنة وفي مختلف مناطق البلاد، وقد أوضحت خرائط برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الأسباب الرئيسية لتدهور الأراضي في المنطقة العربية عموما تعود في جزء منها إلى التعرية الريحية، ومما يزيد من التأثير السلبي للرياح على الأرض الزراعية ما يقوم به الإنسان من ممارسات سلبية خاصة ما تعلق بالرعي الجائر، والأنشطة الزراعية غير المدروسة بعقلانية وكذا إزالة الغابات، بحيث تفقد الأرض غطاءها النباتي فيسهل تعريتها من طرف الرياح، وهو ما يؤثر سلبا على إنتاجها وإنتاجيتها³.

¹ : عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2008، ص103.

² : فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص265.

³ : نفس المرجع: صص265-266.

الفرع الثاني: المشاكل والتهديدات التي تواجهها الموارد المائية في الجزائر:

يمثل العامل البشري السبب الرئيسي لجل هذه المشاكل والأخطار التي تهدد الموارد المائية في الجزائر، ويمكن تقسيمها إلى قسمين كما يلي:

أولاً: مشاكل طبيعية ومناخية:

وتتمثل في المشاكل التي تعتبر مطروحة لدى جميع الدول ولكن نحن نتطرق إليها فيما يخص آثارها على الجزائر فقط، ويمكن حصرها في:

1. **الجفاف والتصحر:** تحتل الصحراء ما نسبته حوالي 80% من إجمالي مساحة الجزائر، وهذه المساحات الشاسعة تمتاز بانخفاض معد التساقط فيها إلى مستويات متدنية، حيث لا يتجاوز في بعض المناطق منها 10ملم/السنة، بينما قد يصل هذا المعدل في بعض المناطق في الشمال إلى 1500 ملم/السنة، وهذا ما أثر سلباً على حجم المياه أو الأمطار التي تتلقاها الأقاليم الأراضي الجزائرية، فانعكس في حجم المياه الجوفية بشقيها المتجدد وغير المتجدد، وكذا المياه السطحية خاصة الأنهار والوديان التي تمتاز بمحدودية انتشارها ومحدودية جريانها ومنسوبها.
2. **التغير المناخي:** تواجه الجزائر على غرار العديد من دول العالم مشكلة التغير المناخي وآثاره على البيئة وعلى معدلات ومستويات التساقط على المستوى العالمي، إلا أن الموقع الجغرافي للجزائر جعلها من الدول التي تتأثر بسرعة بآثار هذا التغير، حيث نتج عنه تراجع في معدلات التساقط في السنوات الأخيرة، وبالتالي التراجع في حجم المتاح من المياه العذبة للاستعمال خاصة السطحية منها، وتبقى التوقعات تشير إلى أن الأمر قد يزداد سوءاً في السنوات القادمة بسبب عامل التغير المناخي.

ثانياً: مشاكل متعلقة باختلال إدارة وتنظيم قطاع الموارد المائية في الجزائر:

1. **الفساد:** يعاني قطاع المياه في الجزائر من ممارسات غير سليمة قانونياً وإدارياً، حيث وبالرغم من مختلف التشريعات التي أصدرتها الدولة لتنظيم وتسيير عملية التزود بالمياه، إلا أن العديد من المنشآت والمؤسسات الكبرى والشركات لا تلتزم بهذه القوانين والتشريعات، فضلاً عن مختلف أوجه الاستغلال الأخرى غير الشرعية وذن الحصول على الترخيص القانوني اللازم لذلك، خاصة في ظل عدم فعالية أجهزة المراقبة والمتابعة في أداء دورها بالشكل المطلوب.
2. **توحد السدود:** تعاني الجزائر من هذه المشكلة منذ عدة عقود، ولهذه الظاهرة آثار كبيرة على القدرة التخزينية للسدود، وحسب الوكالة الوطنية للموارد المائية فإن من بين 35 حوضاً منحدراً للسدود المستغلة، تعاني معظمها من الانجراف بنسبة 40% من مساحتها، مثل سد بورومي 71% وسد فرقوق 53%. ويقدر حجم التوحد السنوي لمجمل السدود بنحو 29.45 مليون متر مكعب،

ويعود سبب هذه الظاهرة إلى عدم الاهتمام بتشجير أحواض وروافد السدود وتربية الأسماك بها. وهذا ما يتطلب بشكل أساسي إعادة النظر في سياسة إدارة واستغلال هذه الأحواض.

3. **تلوث المياه:** تتعرض المياه العذبة في الجزائر خاصة السطحية منها إلى عدة صور من أنواع التلوث (بيولوجي، كيميائي، فيزيائي)، والذي يقترن إما بالاستغلال المجهد لها، وإما برمي النفايات ومخلفات النشاط الاقتصادي فيها، وتعتبر الصناعة المصدر الرئيسي لهذا التلوث، بالإضافة إلى الممارسات غير السليمة للسكان والمزارعين، وقد بينت إحدى الدراسات حول نوعية الموارد المائية المستعملة هنا في الجزائر أن نسبة المياه ذات النوعية الرديئة لم تتجاوز 2%، بينما تُقدر نسبة المياه العذبة القابلة للشرب حوالي 80%، وما زاد من ضعف محاربة والتحكم في الأسباب المؤدية لتلوث نوعية المياه هو من جهة عدم وجود جهاز وطني متخصص لمراقبة نوعية المياه، وكذا عدم تفعيل تطبيق المواد القانونية التي تضمنها قانون المياه لسنة 2005¹،

4. **انعدام التنسيق بين القطاعات والأجهزة المعنية بإدارة الموارد المائية:** كانت عملية التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية بإدارة الموارد المائية تتم من خلال المجلس الوطني للماء، الذي حل محله المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية، ويتم التنسيق مع لجان الأحواض الهيدرولوجية الخمسة التي استحدثت سنة 1996، إلى جانب هيئات أخرى كالمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة واللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المنتقلة عن طريق الموارد المائية، إلا أن هذا التنسيق يبقى ضعيفا ودون المطلوب، وهذا راجع بشكل أساسي إلى عدم استقرار هذه الأجهزة، وكذا عدم اشتغالها على جميع الفاعلين في قطاع المياه خاصة ما تعلق بمستعملي هذا المورد²، هذا بالإضافة إلى الآثار الناتجة عن كثرة هذه الأجهزة وغياب التنسيق فيما بينها خاصة ما تعلق بتداخل صلاحياتها وتنفيذ مختلف العمليات المتعلقة بإدارة الموارد المائية وتقييمها وتقويمها.

ثالثا: مشاكل متعلقة بالجانب البشري والفني: وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي

1. **النمو السكاني الكثيف:** حيث شهدت الجزائر منذ الاستقلال نموا مستمرا في عدد السكان وصل في بعض الفترات إلى 3% سنويا، وما زاد الأمر تعقيدا هو تفاقم ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن والمناطق الحضرية، فأدى كل ذلك إلى زيادة الضغوط على الموارد المائية، حيث كان مجموع السكان في المناطق الحضرية 40.3% في سنة 1975، ثم بلغ 62.6% سنة 2004، وحوالي 69.3% سنة 2015، وهذا ما نجم عنه صعوبات حقيقية في التزود بالماء كما ونوعا³،

¹ : بوغدة نور الهدى، مرجع سبق ذكره، ص116.

² : الطيب قصاب، مرجع سبق ذكره، ص173.

³ : نفس المرجع، ص176.

وعليه فالعلاقة بين الموارد المائية وعدد السكان هي علاقة عكسية، وهو ما يستدعي إعادة النظر في السياسة السكانية بغرض التخفيف من الضغوط على المورد المائي.

2. انخفاض كفاءة استخدام واستهلاك الموارد المائية: يتسم استهلاك المياه في الجزائر بالتبذير والهدر، حيث بلغت نسبة التسربات في شبكات نقل وتوزيع المياه 40%، من إجمالي استهلاك بالمياه، وكلما زادت كمية المياه الضائعة زادت كمية المياه المستهلكة، بالإضافة إلى أن هناك عدد كبير من أنابيب التوصيل والربط بالشبكة العمومية للمياه ليست مجهزة بالعدادات ما أدى إلى زيادة أحجام المياه المسعرة جزافيا، حيث كشفت مؤسسة الجزائرية للمياه أن عدد المواطنين الذين لا يتوفر لديهم عدادات سنة 2005 يتراوح ما بين 270 ألف إلى 280 ألف مواطن، وهو في تزايد مستمر ظل زيادة البناءات غير القانونية في عدة ولايات من الوطن حيث تكثرت الكثافة السكانية من جهة، وكذا عدم تجديد شبكات المياه والاعتماد على الشبكات القديمة التي هي بحاجة إلى استبدال فوري، وتفعيل أجهزة مراقبة تسرب المياه ومتابعة القنوات والقضاء على كل تسرب في حينه، وتبني سياسة فعالة للتحسيس والتوعية بقيمة وأهمية الموارد المائية في حياة الإنسان، وهذا من شأنه المحافظة على مياه الشرب بصفة خاصة والمياه المستعملة في الزراعة والصناعة بصفة عامة وهذا لضمان توفير الاحتياجات المائية لهذه الأغراض حاضرا ومستقبلا¹.

¹ : فريجة محمد هشام، مرجع سبق ذكره، ص15.

المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر بعد سنة 2000م

لقد حظي القطاع الفلاحي باهتمام كبير من طرف الحكومة الجزائرية منذ بداية الألفية الجديدة، وهذا في محاولة لإعادة الاعتبار لهذا القطاع الهام ضمن الاقتصاد الوطني، وإعطائه المكانة والدور الذي يستحقه، سواء ضمن خطط التنمية المعتمدة من طرف الدولة، أو من خلال تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا ما يظهر من خلال مختلف السياسات والبرامج في هذا الإطار، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث من الدراسة.

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000:

شهد القطاع الفلاحي الوطني مع بداية الألفية الجديدة تحولات عميقة لمسايرة التغيرات الدولية والتفاعل مع ديناميكية السوق، ويهدف بناء فلاحية عصرية ذات كفاءة، تساهم في رفع التحديات التي واجهت الفلاحة سابقا وتواجهه حاليا، وفي ظل هذا السياق، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A) ليجسد هذه الطموحات، وذلك من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة، معتمدا عددا من السياسات الفلاحية منها التي تخص العقار واستصلاح الأراضي الفلاحية، أو التي تخص التمويل والدعم والقرض الفلاحيين، أو التي تخص تنويع الإنتاج وكيفياته وغيرها.

وقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت ويعبر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قيم الحداثة في القطاع الفلاحي؛ فالمخطط الوطني الفلاحي يتجاوز مجموعة برامج أو أعمال مبرمجة ليعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصاف العون الاقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته، وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار.

الفرع الأول: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد اشتمل هذا المخطط على جملة من الأهداف أهمها¹:

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستدامة بهدف رفع الإنتاج الفلاحي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- تكييف الفلاحة الجزائرية مع المتغيرات المناخية الحاصلة، خاصة الجفاف؛
- تأهيل المستثمرات الفلاحية، وتدعيم أنشطتها الفلاحية؛
- الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة وتثمينها (التربة، المياه، الإمكانيات المالية والبشرية...).

¹ : سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة سطيف، 2011، ص80.

- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه، وتوسيع عمليات استصلاح الأراضي؛
- توفير الشروط الملائمة لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية؛
- توفير مناصب عمل في القطاع للحد من البطالة والهجرة الريفية.

كما يهدف المخطط إضافة إلى ما سبق إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر مساحتها بثمانية ملايين هكتار، وهذا عن طريق الاستصلاح في إطار ما يعرف بالامتياز الفلاحي والذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة، والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي، وتوسيع الواحات بالجنوب، وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج بـ 600 ألف هكتار؛ ومن أجل تسهيل هذه العملية فقد استحدثت الدولة أجهزة مالية خاصة لتمويل هذه العملية وأهمها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، إلى جانب التأطير التقني متعدد الأشكال.¹

الفرع الثاني: المحاور الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يتمحور تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حول المكونات الرئيسية الأربعة التالية²:

أولاً: برنامج تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية لمختلف الفروع:

يعتبر هذا البرنامج من بين أهم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وأن البرامج الأخرى تصب أساساً في معينه، فهو يهدف إلى تدعيم الإنتاج الفلاحي الوطني وتحسين الإنتاجية في مختلف الفروع للمساهمة في التخفيف من عبء الفاتورة الغذائية، وفي هذا الإطار تم اعتماد التزامات مرشدة ووضعها لخدمة وحدات إعادة الإنتاج، كما تم توظيف المزارع النموذجية كوحدات

¹ : فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص111.

² : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نضام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، منشور وزاري مشترك رقم 332 بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية، 18 جويلية 2000، ص ص72-74.

لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور ، شتلات والأمهات والفحول الحيوانية) والمحافظة على الموارد الوراثية.

كما تم إدخال نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) لتبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين في إطار المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات والمناطق المتجانسة، بما يضمن الوصول إلى الأهداف وتجسيدها، وتخضع هذه المخططات إلى دراسات معمقة من طرف الأقسام الفرعية الفلاحية من أجل معرفة الشروط المناخية والفلاحية للمناطق المعنية واستنتاج المحاصيل الملائمة القابلة للتكيف أو إعادة استبدالها.

ثانيا : برنامج تكيف أنظمة الإنتاج:

يهدف هذا البرنامج إلى تكيف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، حيث يعمل على توجيه الزراعات حسب المناطق، جافة وشبه جافة وحسب المناخ الملائم لكل محصول، وعلى هذا الأساس يشجع ويدعم المستثمرات الفلاحية، بمعنى آخر تحويل المستثمرة الخاصة بالحبوب والموجودة في مكان غير ملائم إلى مستثمرة للخضر أو الفواكه أو أي منتج آخر يلائم المنطقة؛ ويعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين حيث يستمد هذا الدعم ميزته من كونه:

- يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين (المساعدة لإيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برنامج تحويل الأنظمة الزراعية)؛

- يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتج نفسه.

بالرغم من أن هذا البرنامج اعتبر محورا أساسيا في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال حرصه على تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والخصائص المحلية وتكييف أنظمة الاستغلال في المناطق الجافة وشبه الجافة، إلا أنه لقي صعوبات أساسها ضعف

وسوء تقييم الأراضي الفلاحية وحصر مزاياها والظروف الملائمة لكل منتج حتى يتم توجيهه لمنطقة إنتاجه وتدعيمه.

ثالثا: برنامج الامتياز والاستصلاح في الجنوب:

يهدف برنامج استصلاح أراضي الجنوب إلى وضع السياسات الكفيلة لتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية وإدخالها ضمن محاور التنمية الاقتصادية عن طريق دعم تفعيل المنتجات المتلائمة مع المناخ، خاصة نخيل النمر (التي تعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة) وغيرها، حتى يتم توسيع المساحة الفلاحية الصالحة لزيادة القدرات الإنتاجية؛ والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعاد توجيه هذا البرنامج ووضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ حتى تتم تهيئة أراضي الواحات في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى والمؤسساتية التي تتطلب وسائل مادية وتقنيات كبرى ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءات العالية والتكنولوجيات المتطورة المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية والاستغلال الأمثل للموارد النادرة خاصة مياه السقي والأراضي الخصبة. وزيادة في تأطير وتنشيط هذا البرنامج تعمل المحافظة الفلاحية في المناطق الصحراوية والمحافظة السامية لتطوير السهوب بطريقة تكاملية مع مختلف البرامج الأخرى للقطاع من أجل تحقيق الأهداف الكبرى لمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

رابعا: البرنامج الوطني للتشجير

شهد الغطاء النباتي تقلصا واضحا وتدهورا كبيرا جعل الأراضي الفلاحية عرضة للتصحّر والانجرافات بسبب عوامل الطبيعة المختلفة كزحف الرمال، السيول الجارفة وغيرها؛ وسعيا نحو إعادة تجديد هذه الثروة الغابية خاصة الأشجار المثمرة بهدف رفع المعدل من 11% إلى ما يقارب 14% شمال البلاد تم وضع هذا البرنامج الطموح لإعادة توجيه الأنواع الممتازة للتشجير النافع والاقتصادي عن طريق غرس الأنواع الملائمة من الأشجار كأشجار الزيتون، التين، الكرز، اللوز ... من أجل حماية متجانسة للأراضي الفلاحية وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال الاستغلال الأحسن لهذه المناطق الغابية.

الفرع الثالث: آليات وأجهزة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية:

تتمثل هذه الأجهزة والآليات في مختلف أجهزة الدعم المالي، وأشكال التأطير التقني التي من شأنها المساعدة على تنفيذ البرنامج بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من ورائه.

أولاً: الاعتمادات والأجهزة المالية المرافقة للمخطط:

خُصص للمخطط اعتمادات مالية أولية قُدرت بـ 55.9 مليار دج، خصصت منها 46.8 مليار دج بهدف¹:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي؛
- تأهيل النظام الإنتاجي؛
- الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي ومكافحة الكوارث الفلاحية؛
- المشاريع الثلاثة للتنمية في إطار مكافحة الفقر والإقصاء الخاصة بولايات سوق أهراس، أم البواقي، تيسمسيلت؛

بينما خصص المبلغ المتبقي (9.1 مليار دج) لتنفيذ برامج الأعمال الكبرى وتهيئة المناطق.

كما تم اعتماد مجموعة من الأجهزة المالية بغرض تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منها ما تم استحداثه مع بداية البرنامج، ومنها ما كان موجودا قبل ذلك، مع تعديل في بعض وظائفه، وهذا لضمان تمويل ملائم للبرنامج، وتتمثل أهم هذه الأجهزة في:

1. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA: أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع الفلاحية، وحماية مداخيل الفلاحين، وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الإنتاج، وهو يمنح قروضا بأشكال مختلفة، منها قصيرة الأجل (قروض الموسم الفلاحي)، والمتوسطة الأجل (قروض تجهيزية لاقتناء عتاد تهيئة الأرض وآلات السقي مدتها من 2 إلى 5 سنوات)، وقروض طويلة الأجل (تصل إلى 25 سنة، وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة).

2. الصندوق الوطني للتعاقد الفلاحي وصناديقه الجهوية CNMA: ويقوم هذا الصندوق بدعم وتمويل نشاطات التنمية وتحديث قطاع الفلاحة في إطار تنفيذ البرامج، وتوجيه مساهمات الدولة،

¹ : دراسة إلكترونية متوفرة على الرابط: <http://islamfin.go-forum.net/t884-topic>، تاريخ الإطلاع 2015/02/10.

والاستثمارات الإنتاجية، الفوائد الممنوحة للقرض الفلاحي إلى نشاطات توسيع المساحات الزراعية المستغلة وكذا تكثيف المنتجات الزراعية وتثمينها.

3. صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1998، لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة، وقد بلغ عدد المستثمرات الفلاحية التي استفادت من الدعم عن طريق هذا الصندوق 27968 مستثمرة، وهذا إلى غاية 2006.

4. بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: ويتولى على الخصوص ضمان تمويل الأنشطة التالية:

- هياكل الإنتاج الفلاحي وأنشطته؛
- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق الإنتاج الفلاحي وما يلحقه؛
- الهياكل والأنشطة الصناعية المرتبطة مباشرة بالقطاع الفلاحي؛
- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي؛

ثانيا: التأطير التقني المرافق لتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

بالإضافة إلى التأطير المالي، تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال ومتلائم مع طبيعة الأنشطة التقنية المحددة، وخصوصية كل برنامج فرعي، كما اعتبر المخطط المستثمرة الفلاحية وحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الزراعي، وعلى هذا يجب على المؤطرين والإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب من هذه الوحدات القاعدية ومسيريها، مما يعطي لها دورا أساسيا وهاما في العملية الإنتاجية، وقد اشتمل التأطير التقني على ما يلي¹:

- **التكوين:** لتدعيم برنامج تطوير الفروع وإعادة تحويل الأنظمة الزراعية تقام دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة لكل إطارات مديريات المصالح الفلاحية، والمقاطعات والمندوبيات البلدية والفلاحين.
- **الإرشاد والدعم التقني:** تتم هذه العملية عبر المعاهد التقنية المختصة، والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية، وهذا وفق رزنامة تُحدد من طرف مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات بالتعاون مع الهيئات المعنية السابقة، وذلك من أجل تنفيذ برامج الإرشاد والدعم التقني الفلاحي.

¹ : هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، الفترة 2000-2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة تلمسان، 2007، ص114-115.

- مجال الإعلام والاتصال: يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية عبر مختلف وسائل الإعلام حول التنمية الفلاحية، كما يجب على مجمل الفاعلين المعنيين بمختلف البرامج المساهمة في هذه الحملات الإعلامية كل في مستوى مهامه.

الفرع الرابع: متابعة وتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

إن مشاريع التنمية الفلاحية المختارة محليا ستكون لها أنظمة خاصة بالمتابعة والتقييم والمراقبة من طرف المصالح اللامركزية ممثلة في المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات أساسا، كما أن المشاريع ستكون محل تقييم دائم لمستوى تقدم الإنجاز المادي والمالي (استهلاك الموارد المالية، والقروض الممنوحة) من جهة، والجانب الاقتصادي (مستوى التشغيل، الاستثمار المنجز، القيمة المضافة الناتجة عن ذلك) من جهة ثانية، وفي حالة عدم بلوغ الأهداف المسطرة ستكون دراسة خاصة تتبع باقتراحات تقويمية وتوصيات لتحقيق البرنامج لاحقا، كما أن تقييم المشاريع المنفذة يتم وفق مؤشرات النجاح الاقتصادية المرتبطة أساسا بالمحافظة على الموارد الطبيعية، التشغيل، زيادة الإنتاج، نمو الاستثمارات الفلاحية والمداخيل.

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR:

ويعتبر هذا البرنامج استكمالاً لجهود تطوير القطاع الفلاحي التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000، ولكن المميز الذي حمله هذا البرنامج هو إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط السابق، والعمل على بعث وتطوير الحياة في الفضاءات الريفية والمناطق المعزولة، وبذلك فهذا المخطط يعتبر امتدادا لسابقه، وهو بذلك يمثل إطارا شاملا ومنسجما لمواجهة التحديات والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسسية التي كانت سببا في إضعاف الأمن الغذائي وتراجع أداء القطاع الزراعي، وحتى تفهقر قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية.

الفرع الأول: أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يأتي هذا المخطط من أجل ضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق في السياسات والأهداف بين مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي من أجل حماية أكبر لخصائص النظم البيئية

والفضاءات الريفية، وقد شرع في تطبيق هذا المخطط في إطار برامج متنوعة تتمحور أهدافها أساسا حول¹:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعي؛
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة؛
- توفير بدائل لتنمية اقتصاد المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها والتشجير المفيد والاقتصادي وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية؛
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية، خاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي مازالت تحتاج إلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.
- مراقبة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة.

الفرع الثاني: أسس ومحاوير إستراتيجية التنمية الريفية:

انطلاقا من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال هذا المخطط خاصة ما تعلق منها تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف وتطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وكذا الرفع من جاذبية وتنافسية الأقاليم الريفية وضمان صيانة وحماية الموارد الطبيعية، فقد برزت المحاور الأساسية لإستراتيجية التنمية الفلاحية والريفية فيما يلي:

أولا: إقامة شراكة وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية:

وتعني هذه الشراكة إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين في مختلف الأنشطة والعمليات ذات الصلة بالحياة الريفية، ومن بينهم الإدارات العمومية والمسؤولون المنتخبون ومنظمات المجتمع المدني والأشخاص المعنيون في مشاريعهم الخاصة، والهدف من هذه الشراكة بشكل أساسي هو تنشيط الحركة الإقليمية للريف بما يتجاوب مع مسعى التنمية الريفية، وفي هذا الصدد تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع

¹ : دهبنة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص164.

مشتركة وتهدف إلى التزام مشترك ومتبادل بين هؤلاء الشركاء على تحقيق النتائج المرجوة، كما أن الشراكة تعتبر عملية مستمرة ومتطورة بتطور المناطق الريفية وحسب التجارب التي يتم تطويرها أثناء تنفيذ الإستراتيجية.

ثانيا: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة:

تتميز المناطق الريفية بتنوع كبير للموارد، إلا أنها تعاني من اختلال في استغلال تلك الموارد، وفي قدرة سكانها على الوصول إليها، والرهانات التي يتعين خوضها في ظل إستراتيجية التنمية الريفية تتعلق بإمكانية تغيير اتجاه التدهور وتقليص تدفقات الهجرة الريفية وبعث الحياة في المناطق الريفية وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها تشتمل على مزايا ينبغي تثمينها وفق مجموعة من الأشغال التي تتدرج ضمن رؤية إعلان التوازن للموارد والحصول عليها، وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها وتفاذي وضعيات التبدد للتراث المحلي وهذا باستغلال عقلائي لمجموع المكونات التراثية (الموارد الطبيعية، البشرية والثقافية) التي تساهم في بعث الاهتمام من جديد وخلق جاذبية للأقاليم الريفية دون كبها، ومن أجل زيادة الحظوظ التي توفرها الموارد غير المستغلة بشكل كاف وزيادة الاحترام الذي ينبغي أن تستثيره عند استغلالها، يجب أن تركز الإستراتيجية أعمالها على الوعي بقيمة هذه التراثيات، وذلك على كل المستويات، وبالنسبة لكل السكان بما فيهم من هم خارج المناطق الريفية، فتحميل المسؤولية لهؤلاء وأولئك، والتأهيل المرتبط بالقدرات التقنية والتنظيمية والتسيير الموجه للفاعلين المعنيين، كلها تتطلب إجراءات تسهيل ضرورية لاسيما وأن الطرح القائم للمشاريع يخرج عن عادات المتعاملين في المناطق الريفية ويتضمن درجات من المخاطر¹.

ثالثا: تكاثف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية:

يكون هذا التكاثف عبر الأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في معالجة المشكلات الناشئة، وفي الحلول المقترحة من قبل الفاعلين المحليين ضمن الإقليم نفسه، فالدور الرئيسي للجانب الاقتصادي في بعث حيوية الإقليم لا ينبغي أن يدفع بالمسائل الاجتماعية إلى الصف الثاني من الاهتمام ولا أن يقلل من الاهتمام بخلق التلاحم والتآزر بينها وبين المسائل الاقتصادية، بل إن هذا التآزر يمس المناط الريفية نفسها لتتكاثف فيما بينها لرد الاعتبار المتبادل

¹ : نفس المرجع، ص167.

للمناطق الريفية ودورها في التنمية بشكل متكامل، فالتنسيق يمثل فرصة حقيقية لتقديم إطار متكامل للقائمين على رسم السياسات المحلية لخلق الانسجام في إعداد وتنفيذ هذه السياسات وإشراك جميع الفاعلين والشركاء في ذلك¹.

المطلب الثالث: قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008:

صدر هذا القانون بتاريخ 03 أوت 2008 تحت رقم 08-16، وجاء في ظرف مهم ومميز سواء من ناحية الأوضاع الدولية التي شهدها القطاع الفلاحي بارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، أو من حيث تراجع أداء الموسم الفلاحي في ظل التغيرات المناخية التي شهدتها الجزائر، كما يندرج أيضا في إطار توجه الدولة نحو تطوير القطاع الفلاحي وجعله المحرك الرئيسي للنمو وتحقيق الأمن الغذائي.

الفرع الأول: الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي 2008:

سطرت الحكومة جملة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال قانون التوجيه الفلاحي، تتمثل فيما يلي²:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا، ومستداما بيئيا، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة؛

¹ : نفس المرجع ص168.

² : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، الصادر بتاريخ 10 أوت 2008، ص ص 05-06.

الفرع الثاني: أدوات تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي: يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال خمس آليات حددها قانون التوجيه الفلاحي كالتالي:

أولاً: أدوات التوجيه الفلاحي: وتشتمل على مخططات التوجيه الفلاحي التي تحدد التوجهات الأساسية للقطاع على المديين المتوسط والطويل، تهيئة الفضاءات الفلاحية واستغلالها بطريقة تضمن تحقيق تنمية فلاحية مندمجة ومستدامة، على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وكذا أدوات التأطير العقاري، حيث تشمل بشكل أساسي الأراضي الفلاحية ذات الوجهة الفلاحية سواء كانت تابعة لأملاك الدولة أو تابعة للخواص¹، لذلك ومن أجل معرفة العقار الفلاحي والتحكم فيه تطلب الأمر وضع فهرس للعقار الفلاحي وخريطة تحده وتوضح مجموع الأراضي المعروفة بالفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي، حيث يكرس حماية الطابع الفلاحي للأراضي ويمنع استعمالها في غير الفلاحة.

ثانياً: أحكام متعلقة بالعقار الفلاحي: وقد اشتملت الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي على جملة من الأمور تتمثل فيما يلي:

- تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية؛
- تحديد الشروط المطبقة على التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي؛
- ضبط المقاييس المطبقة على عمليات التجميع؛
- تحديد الأحكام المطبقة على أراضي الرعي.

ثالثاً: تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي: تقوم هذه التدابير على تثمين الإنتاج الفلاحي، حيث تخضع المنتجات الفلاحية أو ذات الأصل الفلاحي الموجهة للأسواق الفلاحية أو للتحويل لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتثمين وترقية المنتجات الفلاحية، ينشأ نظام نوعية يشمل على علامات الجودة الفلاحية، تسمية المنشأ والأسماء الجغرافية، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها واثبات شروط خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الفلاحة البيولوجية، تحديد آليات المسار التي تثبت وتضمن أصلها ومكان مصدرها، كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلاك البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية².

¹ : نفس المرجع، ص7.

² : دهيئة مجدولين، مرجع سبق ذكره، ص170.

رابعا: **تأطير النشاطات الفلاحية والمهنة**: يتضمن هذا التأطير المستثمرة الفلاحية والمستثمر وكذا التنظيم المهني للفلاح، والذي يمكن أن يتخذ عدة أشكال كالتعاونيات الفلاحية، الغرف الفلاحية، التعااضديات الفلاحية ... ويعد هذا التنظيم وسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بانشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق الربح، ويمكن أن تكون هذه الأجهزة متواجدة على مستوى الولايات أو على المستوى الوطني، كالغرف الفلاحية الولائية والغرفة الفلاحية الوطنية، ونفس الأمر بالنسبة لصناديق التعااضديات الفلاحية التي تم إنشاؤها على مستوى الولايات، وكذا الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، وتعتبر هذه الأجهزة بمثابة شركات مدنية ذات طابع تعاوني ولا تسعى لتحقيق الربح¹.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية يستفيد المستثمرون الفلاحون وذوو الحقوق من حماية اجتماعية تضمن لهم على وجه الخصوص تغطية أخطار حوادث العمل التي تؤمنها القوانين والتنظيمات المعمول بها والمتعلقة بالتأمين الاجتماعي للعمال غير الأجراء.

خامسا: التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد والتمويل: تهدف تدابير هذا التأطير إلى رفع مستوى تأهيل الفلاح مهنيا، وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع الفلاحي من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما تهدف إلى تطوير إعلام عصري وفعال بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي يضيف طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة الإعلام الموجودة بما فيها الإنذار المبكر في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية، وذلك بوضع خلايا تقنية وتزويدها بالوسائل البشرية المؤهلة وبالتجهيزات المناسبة².

أما فيما يخص التمويل الفلاحي فإن القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الفلاحة عند التمويل في إطار التنمية الوطنية، ويتشكل التمويل الفلاحي من ثلاث مصادر رئيسية تتمثل في الدعم المالي للدولة، التمويل التعااضي، والقروض البنكية، وتتسأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته طبقا للتشريع المعمول به³.

¹ : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

² : نفس المرجع، ص 13.

³ : دهيئة مجدولين، مرجع سبق ذكره، ص 171.

المطلب الرابع: برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

يمثل التجديد الفلاحي والريفي خيارا استراتيجيا أطلق رسميا في شهر أوت 2009، وترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر أوت 2008، تحت رقم 16/08 الذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير الطاقات والمبادرات، عصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر في المجال الفلاحي، وقد خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 مبلغ 1000 مليار دينار جزائري لتنفيذ هذه السياسة، أين خصص لبرنامج التجديد الفلاحي وحده مبلغ 600 مليار دينار جزائري.

الفرع الأول: أسس وأهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

أولا: أسس سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تتمثل أهم الإستراتيجيات المتبعة لتنفيذ هذه السياسة فيما يلي :

- زيادة الإنتاج الوطني من السلع ذات الاستهلاك الواسع (القمح . الحليب) لتغطية 75% من الاحتياجات الغذائية؛
- تحديث و تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في الميدان الفلاحي (أنظمة الري، تخصيب التربة، المكننة، استخدام البذور و الجينات المحسنة)؛
- تحديث و تنظيم شبكات جمع و توزيع المنتج الوطني، وشبكات مدخلات القطاع الفلاحي من السلع و الخدمات؛
- تعزيز و توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- تعميم و توسيع أنظمة الري الزراعي لتشمل مساحة 1,6 مليون هكتار في أفق 2014، مقارنة بـ: 900 ألف هكتار الحالية؛
- تنمية القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال تغطية الاحتياجات من البذور، الأصناف النباتية والحيوانات؛
- ترقية الفضاءات الريفية لجعلها متوازنة وأكثر استدامة.

ثانيا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي: تسعى الدولة من خلال هذه السياسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- رفع معدل النمو المتوسط للإنتاج الفلاحي من 6% (بين 2000 _ 2008) إلى 8,33% (بين 2010 _ 2014)؛
- زيادة الإنتاج الفلاحي الوطني و تحسين طرق جمعه: من خلال ضمان استقرار إنتاج الحبوب في حدود 5,4 مليون طن، و إنتاج الحليب عند 3 مليار لتر، منها 1 مليار لتر من الحليب المجمع، وهذا للتقليل من حجم الواردات من هذه المواد؛
- تعزيز التنمية المستدامة و التوازن الجهوي و تحسين شروط الحياة لسكان الريف وهذا من خلال: مشروع جوارى للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) موزعة على 2174 تجمع ريفي، مما يسمح بتحسين شروط الحياة لـ 727000 عائلة ريفية نظم حوالي 4,47 مليون مواطن؛
- إعادة البعث المستدام للصناعات التحويلية الغذائية، وتحقيق التكامل بين الصناعة و الزراعة؛
- خلق مناصب شغل من خلال استحداث حوالي 1,2 مليون منصب شغل دائم.

الفرع الثاني: محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

أولاً: التجديد الفلاحي: يهدف برنامج التجديد الفلاحي بدرجة أساسية إلى تعزيز قدرات الإنتاج الفلاحي وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية ذات الصلة المباشرة بتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الغذائي، وكذا تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويعتمد في ذلك على ثلاث برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية¹:

- وحدات الاستبيان الحقلية؛

- مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية)؛

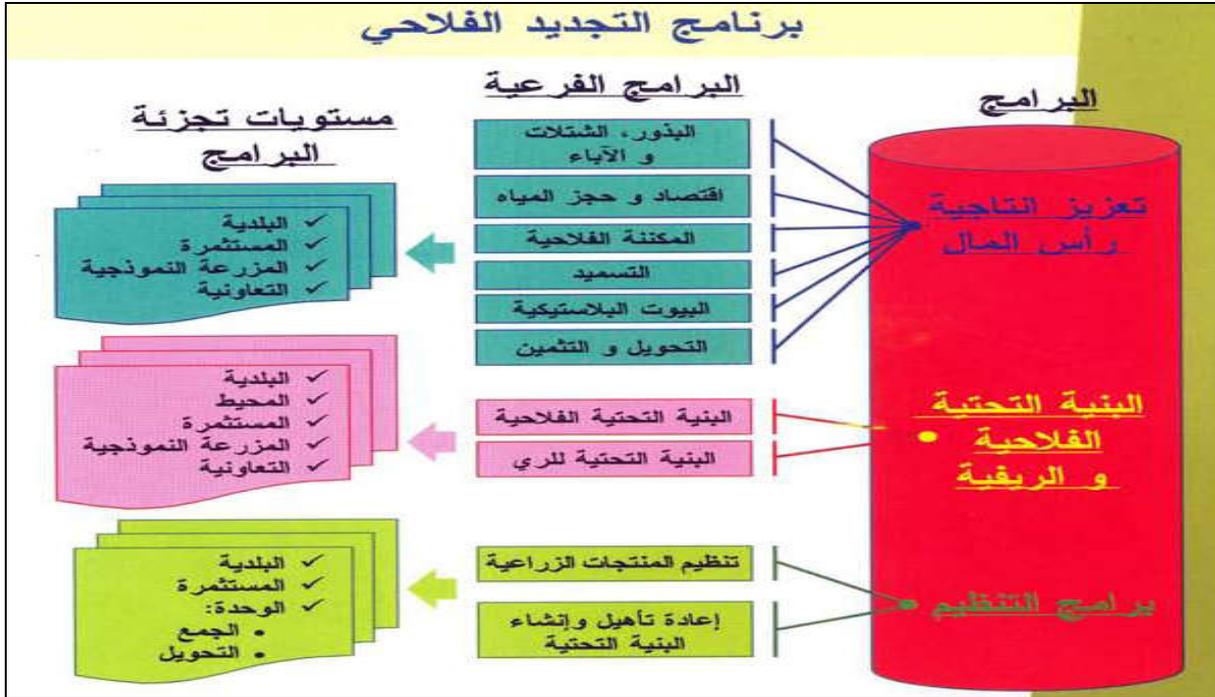
- المهارات والبنى التحتية؛

- التكوين.

¹ : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، على الرابط: <http://www.aoad.org/Algeria-lnv.pdf>، تاريخ الإطلاع 2018/05/10، ص1.

ويندرج ضمن هذا البرنامج عموما ثلاث برامج أساسية للتجديد الفلاحي تنفرع لتشمل العديد من البرامج الثانوية، وذلك كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم: 2-3: برنامج التجديد الفلاحي



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، على الرابط:

<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>، تاريخ الإطلاع 2018/05/10، ص1.

ثانيا: التجديد الريفي: ويهدف هذا البرنامج إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية،

الموارد النباتية والبيئية والمائية عن طريق خمس برامج فرعية تستند على الأدوات التالية¹:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار

عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج و المشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم

قدرات المجتمعات الريفية و المؤسسات المعنية بالمشاريع، و تحديد نسبة نجاحها (SI-PSRR)؛

- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص و البرمجة

لتنمية مختلف المناطق، كما يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات هذه المناطق، توجيه و برمجة

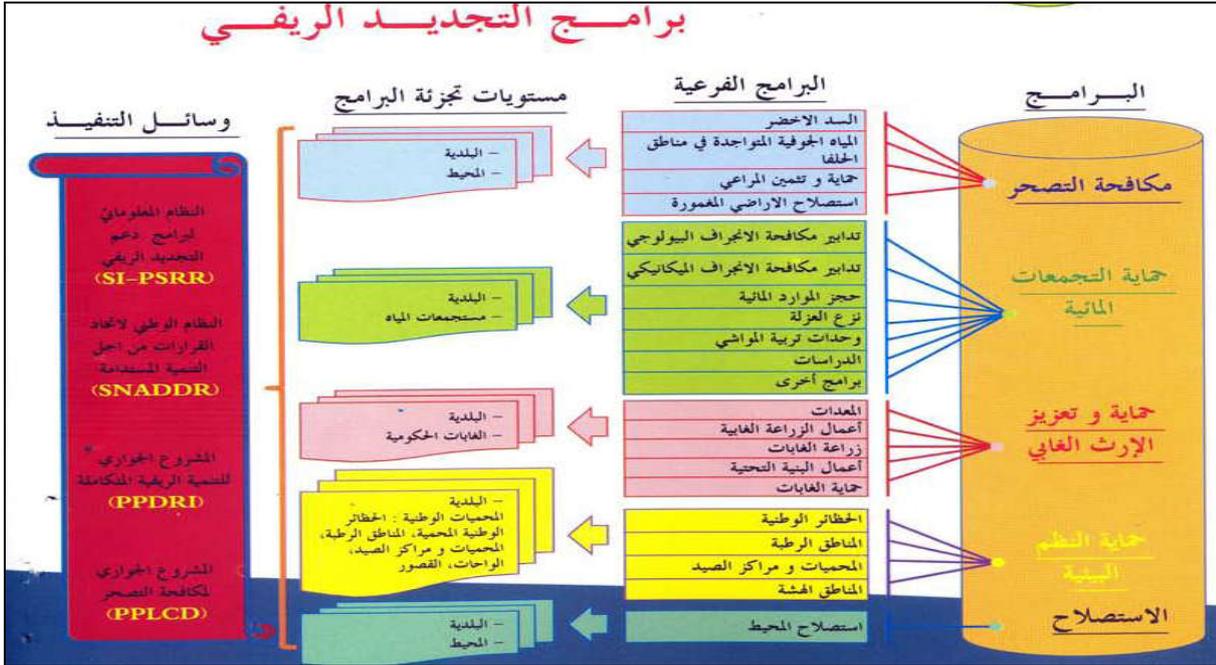
التدخلات وتقييم المشاريع المختلفة للتنمية (SNADDR)؛

¹ : نفس المرجع، ص2.

- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)، والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر (PPLCD) من أجل حماية الموارد الطبيعية و المحافظة عليها من جهة، واستغلال وتنميين الأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.

والشكل الموالي يوضح أهم المحاور الرئيسية للبرنامج، وكذا أهم البرامج الثانوية:

الشكل رقم 3-3: برامج التجديد الريفي



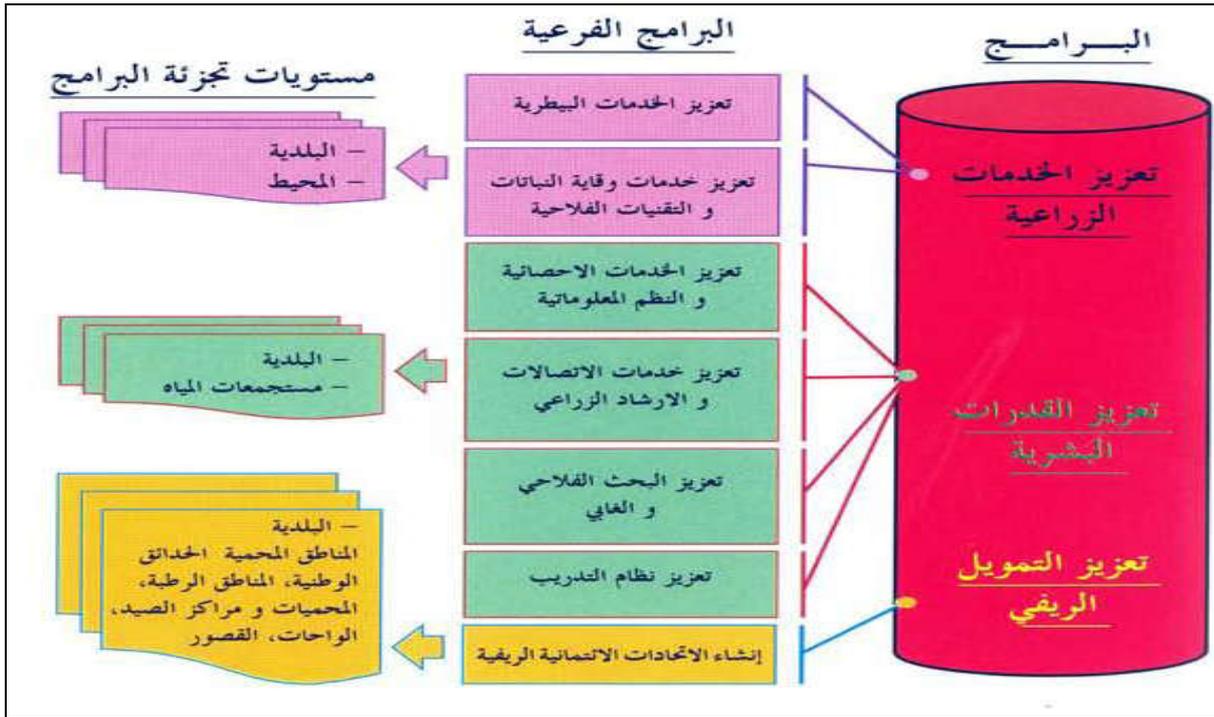
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، على الرابط:

<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>، تاريخ الإطلاع 2018/05/10، ص2.

ثالثا: برنامج تعزيز القدرات البشرية و الدعم التقني (PRCHAT):

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، كما يركز على جهاز تنظيمي للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع من أجل حماية مداخل الفلاحين وتنظيم أنشطتهم، وكذا استقرار السوق مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك؛ أين وضعت سلسلة من التدابير المرافقة لهذه السياسة وتتعلق على وجه الخصوص بإنشاء قرضي " الرفيق " و "التحدي"، يستفيد من خلالهما المزارعون والمربون من قروض مالية تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية والشكل الموالي يوضح هذا البرنامج بشكل مفصل:

الشكل رقم 3-4: برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية:



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، على الرابط:

<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>، تاريخ الإطلاع 2018/05/10، ص3.

وتأتي هذه الركيزة كرد فعل تجاه الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها من طرف مختلف الهيئات والفاعلين، وكذا من أجل الفصل بين مختلف أشكال التنظيم؛ وعموما فإن هذه البرامج تسعى لتحقيق الأهداف التالية¹:

- عصرنة منهاج الإدارة الفلاحية؛
- استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

¹: دهيئة مجدولين، مرجع سبق ذكره، ص176.

وتكملة للركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي سابقة الذكر، يشمل الإطار التحفيزي لهذه السياسة على جملة من الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، وتتمثل هذه الأدوات في¹:

1- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكيفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب متطلبات واحتياجات القطاع؛

2- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي؛

3- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي؛

4- مختلف الميكانيزمات لضمان الحماية والرقابة باسم كل المواطنين؛

5- تنشيط الفضاءات المختلفة (خاصة وعمومية) لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع، وهذا للوصول إلى الأهداف المرغوبة على الصعيد الوطني في إطار السياسات الفلاحية.

ومما ميز هذه السياسات المختلفة هو التوزيع الجغرافي لها لتشمل كل أقاليم البلاد من جهة، وكذا إشراك كل الفاعلين في الميدان الفلاحي في تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، من المصالح المختصة سواء وطنيا أو إقليميا أو محليا، وكذا مختلف الغدارات ذات الصلة بما في ذلك البلديات.

¹ : نفس المرجع، ص ص 176-177.

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن استخلاصه في هذا الفصل من الدراسة هو أن قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر تتميز بالتنوع، خاصة ما تعلق بالموارد الأساسية للنشاط الزراعي والمتمثلة أساس في الأراضي الزراعية الخصبة، وتوزيعها عبر كامل جهات الوطن، فحتى الصحراء التي كانت تمثل في الوقت القريب منطقة قاحلة وغير صالحة للنشاط الزراعي، أصبحت اليوم تمثل قطبا زراعيا بامتياز، ونفس الشيء بالنسبة للموارد المائية، فهي متنوعة المصادر بين جوفية و سطحية، وتتوزع على مختلف المناطق والجهات ولو بنوع من التفاوت بين الشرق والغرب والشمال والجنوب.

إن هذه الوفرة والتنوع في الموارد الزراعية دفع الجزائر ومنذ بداية الألفية الجديدة، وخاصة في ظل ارتفاع إيرادات النفط نتيجة ارتفاع أسعاره، إلى إعداد وإطلاق جملة من السياسات والبرامج التنموية في القطاع الفلاحي، بغية تطويره وتحديثه وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية، منها ما جاء مستقلا وخصوصا بهذا القطاع كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، أو البرامج المتعلقة بالتجديد الزراعي والريفي، ومنها ما جاء في شكل مخصصات مالية إضافية للقطاع الفلاحي وهذا في إطار برامج الاستثمارات العامة بداية من سنة 2001.

الفصل الرابع
دراسة تحليلية لتأثير سياسات استغلال
الموارد الزراعية على أداء وتنافسية
الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الثاني من الدراسة للإطار النظري للتنافسية الاقتصادية، عبر عرض مختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بها، وكذا جملة المؤشرات والأدوات التي من خلالها يتم قياس درجة تنافسية الاقتصاد الوطني ومستوى أدائه عبر مختلف الفترات الزمنية، وبعد أن عرضنا في الفصل الثالث قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر وأهم الخصائص التي تميزها، ثم أهم السياسات الاستخدامية لهذه الموارد الزراعية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2017، عبر جملة من البرامج المتبعة في هذا الإطار، فإننا سنقوم في هذا الفصل بدراسة تحليلية تطبيقية نحاول من خلالها تقييم وتحليل أثر مختلف تلك السياسات والبرامج المعتمدة لتطوير القطاع الفلاحي، وقياس أثرها على تطور الإنتاج الفلاحي، والأداء العام للاقتصاد الوطني، وكذا دورها وأثرها في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة، وهذا من خلال جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا الإطار.

وعليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالي:

- المبحث الأول: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000_2017
- المبحث الثاني: تطور دور وأثر القطاع الفلاحي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2017

المبحث الأول: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2017_2000

يرتبط تطور أداء الاقتصاد الوطني وتحسن مؤشراتته بصفة عامة بتطور وأداء مختلف فروع النشاط الأساسي داخل الاقتصاد الوطني، وباعتبار أن القطاع الفلاحي يمثل أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، سواء تعلق الأمر بمساهمته في تحقيق الأمن الغذائي أو في التنمية الاقتصادية ، فإنه أي تطور يشهده هذا القطاع ينعكس بصورة مباشرة على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، وهذا ما نحاول التطرق إليه في المبحث الموالي.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

لقد عرف الإنتاج النباتي في الجزائر تطورات مهمة خلال السنوات الأخيرة، ورغم أنه في بعض الشعب مازال متقلبا بفعل اعتمادها على الري بالأمطار كشعبة الحبوب مثلا، إلا أن باقي الشعب لأخرى قد كان للجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة لتطويرها أثرا ملحوظا في تحسين إنتاجها وارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي فيها، وبالتالي انخفاض الواردات منها ويظهر ذلك بشكل جلي في تطور إنتاج الخضر والفواكه بشكل أساسي ، وسنتناول في هذا المطلب أهم الأرقام المتعلقة بتطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2017:

أولا: تحليل تطور إجمالي الإنتاج:

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر، وتمثل الركيزة الأساسية للأمن الغذائي، حيث تحتل المكانة الأساسية بين مختلف مكونات الوجبة الغذائية للفرد الجزائري، وبالتالي لابد من الاهتمام بهذه الشعبة من الإنتاج الفلاحي بالشكل الكافي، والشكل الموالي يوضح تطور الإنتاج الإجمالي للحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2016:

شكل رقم 1-4: تطور إجمالي إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2016



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 1-4

من خلال الشكل البياني السابق يتبين لنا أن إنتاج الحبوب شهد تذبذبا مستمرا زيادة ونقصانا، ويعود هذا بشكل أساسي لتأثير العوامل المناخية المتقلبة، وقد بلغ هذا الإنتاج خلال سنة 2000 حوالي 93.4 مليون قنطار، ليرتفع سنة 2003 إلى حوالي 42.66 مليون قنطار، وبعد عدة سنوات من الاستقرار النسبي فقد سجلت سنة 2008 تراجعا كبيرا لهذا الإنتاج، حيث بلغ حوالي 15.35 مليون قنطار، ليعود للارتفاع مجددا في السنة الموالية أي 2009، مسجلا أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، حيث قدر بـ 52.53 مليون قنطار، ليعود بعد ذلك للانخفاض خلال السنتين الموالتين مسجلا قيمة قدرها 37.26 مليون قنطار سنة 2011، ثم عاد للارتفاع وبلغ حوالي 51.37 مليون قنطار سنة 2012، بينما سجلت سنة 2016 إنتاجا قدره 34.32 مليون قنطار.

ثانيا: تحليل تطور إنتاج مختلف أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2016:

تنقسم الحبوب إلى مجموعتين رئيسيتين تتمثل في الحبوب الشتوية وأهم محاصيلها القمح بنوعيه الصلب واللين، والشعير والخرطال، بينما تتمثل المجموعة الثانية في الحبوب الصيفية وتشمل بشكل أساسي الذرة بنوعيه الصفراء والبيضاء، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج أهم هذه الأنواع من الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2016.

جدول رقم 4-1: تطور إنتاج مختلف أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2016 (الوحدة: قنطار)

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	الذرة الصفراء	الذرة البيضاء	مجموع الحبوب
2000	4 863 340	2 740 270	1 632 870	81 700	15 560	8 340	9342190
2001	12 388 650	8 003 480	5 746 540	436 610	10 870	5 550	26591760
2002	9 509 670	5 508 360	4 161 120	334 950	8 370	6 780	19529250
2003	18 022 930	11 625 590	12 219 760	775 460	9 810	6 070	42 659 620
2004	20 017 000	7 290 000	12 116 000	890 000	6 790	8 490	40 328 280
2005	15 687 090	8 460 185	10 328 190	775 000	11 480	12 390	35 274 335
2006	17 728 000	9 151 300	12 358 800	890 000	24 560	24 790	40 117 450
2007	15 289 985	7 899 640	11 866 580	922 375	16 440	24 050	36 019 070
2008	8 138 115	2 972 210	3 959 215	266 600	10 145	10 380	15 356 665
2009	20 010 378	9 520 791	22 033 586	957 115	5 747	3 885	52 531 502
2010	18 089 739	7 962 041	13 080 348	884 342	3 590	1 060	40 021 120
2011	19 274 740	6 274 520	11 042 080	673 400	5 751	9 404	37 264 740
2012	24 071 000	10 251 000	15 917 000	1 097 000	17 500	17 500	51 371 000
2013	23 324 000	9 667 000	14 986 000	1 133 000	12 400	600	49 123 000
2014	18 443 000	5 919 000	9 394 000	566000	25 700	4 300	34 352 000
2015	20 199 000	6 368 000	10 306 000	682000	27 900	27 100	37 610 000
2016	19 376 000	5 025 000	9 199 000	721 000	/	/	34 449 000
2017	24888761	6511200	13194500	864700	/	/	45 178 000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

* الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962-2012 . على الرابط التالي:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf ، تاريخ الإطلاع (2018/06/21)

* الديوان الوطني للإحصاء الجزائر بالأرقام ، ، نشرة 2016 ، رقم 46 ، ص 37 ، نشرة 2017 ، رقم 47 ، ص 38 . على

الرابط التالي: http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_-_2015_-_Arabe_.pdf ، تاريخ الإطلاع (2018/06/21)

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 36 ، 2016

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 33 ، 2013

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا ملحوظا خلال مختلف سنوات فترة الدراسة، سواء تعلق الأمر بالأنواع المكونة للمحاصيل الشتوية، أو تلك المكونة للمحاصيل الصيفية، ويعود السبب الرئيسي لهذه التقلبات إلى العوامل المناخية باعتبارها أحد أهم محددات إنتاج هذا النوع من المحاصيل الزراعية في الجزائر، وهذا نظرا لشساعة المساحات الزراعية التي تعتمد على مياه الأمطار للري، مقارنة مع المساحات الضئيلة التي تعتمد على السقي، هذا إضافة إلى المحدودية النسبية لأثر مختلف التدابير والإجراءات المرافقة لمثل هذه الأنشطة، وهذا رغم تعددها وتنوعها.

ويعتبر القمح بنوعية اللين والصلب أهم مكونات مجموعة الحبوب وذلك نظرا للمكانة الأساسية التي يحتلها كمصدر أساسي للغذاء لدى الأفراد، وقد عرف إنتاجه تذبذبا مستمرا ارتفاعا وانخفاضا بين مختلف سنوات فترة الدراسة، وقد سُجلت أدنى قيمة لإنتاج القمح اللين سنتي 2000 و2008، حيث بلغت 2.74 مليون قنطار و2.97 مليون قنطار على التوالي، بينما سجلت سنة

2003 أعلى قيمة لإنتاج هذا المحصول بـ 11.62 مليون قنطار، هذا وقد بلغ إنتاجه سنة 2016 حوالي 5.02 مليون قنطار. في حين أن أدنى قيمة لإنتاج القمح الصلب قد شهدتها سنة 2000 حيث بلغت 4.86 مليون قنطار، بينما أعلى قيمة كانت سنة 2012 حيث بلغت 24.07 مليون قنطار، مع تسجيل كمية إنتاج من هذا المحصول قدرها 19.37 مليون قنطار سنة 2016.

ونفس الملاحظة يمكن تسجيلها بالنسبة لإنتاج باقي الحبوب سواء تعلق الأمر بمحصول الشعير أو الخرتال، وحتى أيضا بالنسبة لمحصول الذرة بنوعيه الصفراء والبيضاء، وكما ذكرنا سابقا فن السبب الرئيسي وراء هذا التذبذب هو العوامل المناخية والمتمثلة أساسا في تقلبات تساقط الأمطار بين مختلف السنوات، ومحدودية المساحات المروية مقارنة بتلك الشاسعة التي تعتمد على الأمطار.

وعموما يمكن القول أن إنتاج الحبوب يسير في وتيرة نحو النمو والتطور، ويعود هذا أساسا إلى مختلف الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السنوات الأخيرة من أجل زيادة وتطوير إنتاج هذه الشعبة من الإنتاج الفلاحي، وهذا نظرا لأهميتها الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي، وهذا على غرار تطير نظم الإنتاج المتبعة، توفير مستلزمات الإنتاج، والبذور المحسنة، والأسمدة ومبيدات الأعشاب الضارة، كما تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد طرحت باشرت العديد من المشاريع لمتعلق بالسقي التكميلي للأراضي الزراعية خاصة المنتجة للحبوب وهذا عبر ما يعرف بمشروع التحويلات المائية الكبرى، بالإضافة إلى إنجاز العديد من السدود الجديدة خلال فترة الدراسة بين 2000 و2017، وهو ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية وزيادة حجم الإنتاج، وتجدر الإشارة في هذا الإطار أن برنامج تأمين إنتاج الحبوب عن طريق الري والذي انطلق في موسم 2008_2009 على مستوى 13 ولاية قد تم تعميمه على مستوى 43 ولاية، وهذا من أجل تحقيق الهدف المسطر من طرف الحكومة وهو بلوغ مساحة 600 ألف هكتار مسقية في شعبة الحبوب مع نهاية 2019 وإنتاج يصل إلى حوالي 69.8 مليون قنطار¹.

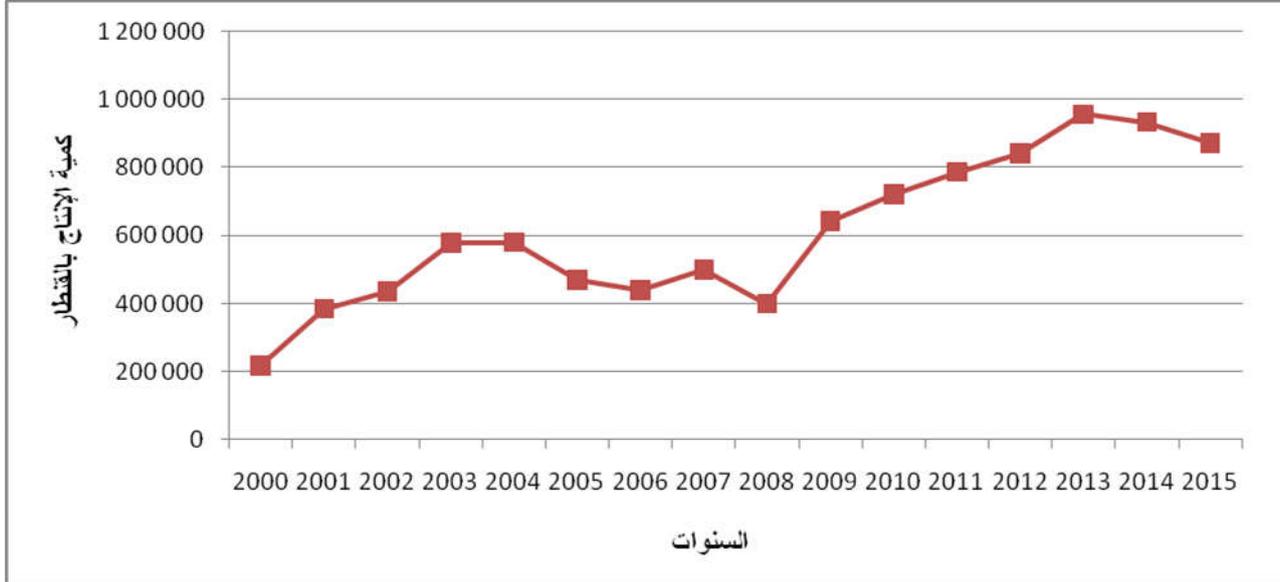
الفرع الثاني: تحليل تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000_2016

تحتل البقول الجافة المرتبة الثانية من حيث الأهمية في مجموعة الإنتاج النباتي، وهي أيضا مكون أساسي من مكونات الوجبة الغذائية للفرد الجزائري، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للحصول على البروتين الذي يحتاج إليه الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تعتبر من أهم الواردات الزراعية للجزائر، وهذا في ظل عدم كفاية الإنتاج المحلي على تلبية كافة الاحتياجات من منها،

¹: باشوش حميد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد2، 2003، ص 9-10.

والشكل الموالي يوضح تطور الإنتاج الإجمالي للبقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000_2016.

شكل رقم 4-2: تطور إجمالي إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000_2016



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 4-2

من خلال الشكل البياني أعلاه يمكن تسجيل ملاحظة أساسية تتمثل في التحسن المستمر لإجمالي إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال طول فترة الدراسة، وإن كانت هناك سنوات شهدت بعض التراجع في كمية الإنتاج، وقد بلغ هذا الناتج سنة 2000 حوالي 217.6 ألف قنطارا ليشهد بعد ذلك ارتفاعا في السنوات الأربع الموالية حتى بلغ حوالي 579.8 ألف قنطارا سنة 2004، ليعرف بعد ذلك تقلبا بين الارتفاع والانخفاض بداية من سنة 2005، حيث قدر بـ 470.4 ألف قنطارا، وصولا إلى 399.7 ألف قنطار، وهو أدنى مستوى يسجله بعد ذلك الذي كان في سنة 2000 وهذا خلال طول فترة الدراسة، ليعود إلى الارتفاع مجددا، وقد بلغ أعلى مستوى له في سنة 2013 حيث بلغ فيها الإنتاج حوالي 956.3 ألف قنطار، في حين بلغ سنة 2015 زهاء 871.3 ألف قنطار، وما ينبغي الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن سبب هذا التذبذب والتطور الضعيف في حجم إنتاج هذه المحاصيل هو اعتمادها في الكثير من المناطق على مياه الأمطار، فيؤدي الجفاف وانخفاض معدلات التساقط إلى تأثير مباشر على حجم الإنتاج الإجمالي.

وتتشكل مجموعة البقول الجافة من عدة محاصيل يتمثل أهمها في الفول، الجلبان الجاف، العدس، الحمص، الفاصولياء اليابسة، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج كل محصول من هذه المحاصيل خلال الفترة 2000-2015.

جدول رقم 4-2: تطور إنتاج مختلف أنواع البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000_2016

(الوحدة:قنطار)

السنوات	الفول	الجلبان الجاف	العدس	الحمص	الفاصوليا اليابسة	إجمالي إنتاج البقول الجافة
2000	128 950	15 930	1 940	66 610	4 190	217 620
2001	212 300	36 740	4 580	123 120	7 340	384 080
2002	229 330	43 040	4 350	149 710	8 640	435 070
2003	307 000	63 420	4 900	191 020	10 960	577 300
2004	320 530	73 710	6 130	163 670	15 810	579 850
2005	268 860	53 390	4 230	137 270	6 660	470 410
2006	242 986	53 810	6 584	127 058	9 145	439 583
2007	279 735	62 430	5 605	142 940	9 170	499 880
2008	235 210	36 175	10 809	112 110	5 441	399 745
2009	364 949	59 692	26 932	178 404	11 588	641 565
2010	366 252	66 134	45 902	234 737	8 449	721 474
2011	379 818	74 353	82 152	240 512	9 525	786 360
2012	405 100	91 800	57 400	276 800	10200	841 300
2013	423800	105900	63200	349800	13600	956 300
2014	413 900	101 200	53 400	351 200	13400	933 100
2015	448 100	110 500	49 500	249 000	14200	871 300
2016	/	/	/	/	/	930 000
2017	/	/	/	/	/	929 000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

* الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962 - 2012 . على الرابط التالي:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf ، تاريخ الإطلاع(2018/06/21)

* الديوان الوطني للإحصاء الجزائر بالأرقام ، ، نشرة 2016 ، رقم 46 ، ص 37 ، نشرة 2017 ، رقم 47 ، ص 38 . على

الرابط التالي: http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_-_2015_-_Arabe_.pdf ، تاريخ الإطلاع(2018/06/21)

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 36 ، 2016

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 33 ، 2013

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي حول تطور إنتاج أهم البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000_2017:

• **الفول الجاف:** يحتل هذا المحصول المرتبة الأولى ضمن مجموعة البقول الجافة، وقد عرف إنتاجه تطورا ملحوظا بين بداية الفترة ونهايتها، حيث بلغ إنتاجه سنة 2000 حوالي 129 ألف قنطار، ليسجل بعدها نموا مضطربا، حتى بلغ حوالي 320 ألف قنطار سنة 2004، ثم سجل انخفاضا ملحوظا بعد ذلك ، حيث وصل إلى 235 ألف قنطار وهذا سنة 2008، ثم عاد إلى الارتفاع في السنوات الموالية ليسجل أعلى مستوى في سنة 2015، حيث بلغ حوالي 448 ألف قنطار، ويعود هذا لتحسن إلى زيادة المساحات الزراعية المخصصة لهذا المحصول وكذا توسيع

المساحات المروية منه، واستخدام طرق وأساليب إنتاج عصرية، خاصة ما تعلق بالمكننة والأسمدة.

• **الحمص:** يحتل محصول الحمص المرتبة الثانية بعد الفول، ويتميز إنتاجه هو الآخر بالتذبذب بين سنة وأخرى، وقد سجلت سنة 2000 أدنى مستوى لإنتاج هذا المحصول حيث بلغ 66.6 ألف قنطار، ليرتفع بعد ذلك إلى حوالي 191 ألف قنطار سنة 2003، ليعود بعدها إلى التراجع ، فوصل إلى حدود 112 ألف قنطار سنة 2008، لكن عاد إلى الارتفاع والتحسن من جديد ليصل إلى حوالي 351 ألف قنطار سنة 2014، وهو أعلى مستوى وصل إليه خلال فترة الدراسة.

• **الجلبان الجاف:** وتأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من الفول والحمص، وهو أيضا شهد تذبذبا في إنتاجه من سنة إلى أخرى ارتفاعا وانخفاضا، فكانت سنة 2000 الأدنى إنتاجا منه حيث بلغ حوالي 16 ألف قنطار، وارتفع بعدها إلى حوالي 73 ألف قنطار سنة 2004، ليعود للانخفاض مجددا، فوصل إلى حوالي 36 ألف قنطار سنة 2008، غير أنه عاد إلى النمو والتحسن في السنوات اللاحقة وقد سجلت سنة 2014 أعلى كمية إنتاج منه بحوالي 106 ألف قنطار .

إن الملاحظ من خلال التحليل السابق وكذا الجدول الإحصائي أن مستويات الإنتاج قد كانت منخفضة بالنسبة لكل المحاصيل البقولية خلال نفس السنوات، أي سنة 2000، سنة 2008، وهذا يعود بشكل أساسي إلى تراجع معدلات التساقط بشكل واضح خلال هذه السنوات، والملاحظ أيضا أن هناك وتيرة نمو سريعة بالنسبة لإنتاج مختلف البقوليات بداية من سنة 2009 ولا بد أن ذلك يرتبط أساسا بتحسن الظروف المناخية من جهة وكذا تطوير طرق وأساليب زراعة هذه المحاصيل، وكذا تحسن إجراءات المرافقة من طرف الجهات ذات الصلة.

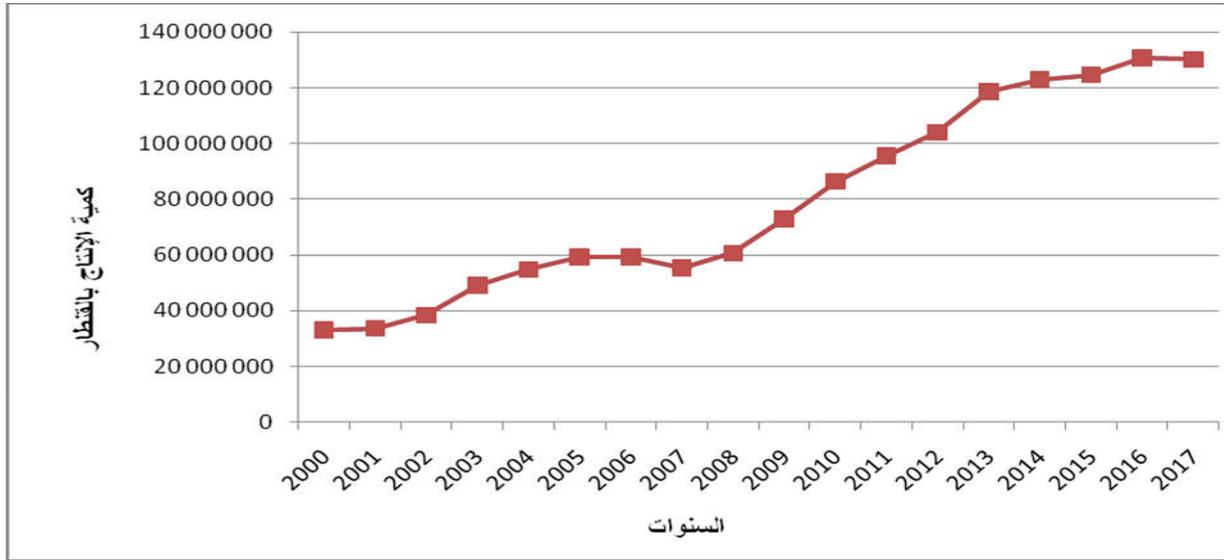
الفرع الثالث: تحليل تطور إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

تمثل محاصيل الخضر والفواكه أحد أهم المحاصيل الغذائية للأفراد ضمن النمط الاستهلاكي العام وفي جميع دول العالم وليس الجزائر فقط، وهي من المحاصيل التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية مع تزايد عدد السكان، وارتفاع مستويات دخول الأفراد، وتحسن مستواهم المعيشي.

أولاً: تحليل تطور إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

تشتمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية أهمها: البطاطا، الطماطم، البصل، وغيرها من المحاصيل المهمة، ويتمركز إنتاجها بشكل أساسي في السهول خاصة الغربية منها، وهذا بسبب ارتفاع مستوى خصوبة التربة هناك، وكذا ارتفاع معدل التساقط في هذه المناطق، إلا أنه في السنوات الأخيرة قد تم تسجيل إنتاج متزايد منها في المناطق الصحراوية خاصة في بسكرة، واد سوف، غرداية، وأدرار، والجدول التالي يبين تطور إجمالي إنتاج الخضر خلال الفترة 2000_2017:

شكل رقم 3-4: تطور إجمالي إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000_2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 3-4

نلاحظ من خلال الشكل 3-4 أن هناك تطورا مستمرا في إنتاج الخضر طيلة سنوات فترة الدراسة، فبعد أن الإنتاج يقدر بحوالي 33 مليون قنطار سنة 2000، فقد وصل سنة 2010 إلى حوالي 86.5 مليون قنطار، ليبلغ سنة 2017 حوالي 130 مليون قنطار، هذا التطور الملحوظ في حجم إنتاج الخضر من سنة إلى أخرى يعود أساسا إلى جملة من الأسباب تتمثل في:

- التطور الملحوظ لعدد السكان خلال فترة الدراسة؛
- زيادة مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لزراعة الخضر ولو كانت على حساب منتوجات زراعية أخرى كالبقول مثلا؛
- زيادة الطلب على الإنتاج الفلاحي في السوق الوطنية؛
- زيادة اعتماد هذا النوع من المحاصيل على طرق الري الحديثة، وأهمها الرش المحوري والتقطير؛

- ارتفاع مردودية الهكتار الواحد من هذه المحاصيل، بسبب تطوير طرق زراعتها، كإدخال الوسائل الحديثة وتوسيع استخدام الأسمدة؛

- تحرير تسويق هذه المنتجات في الأسواق المحلية وما نتج عنه من رواج كبير لها؛

- سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية، وبناء البيوت البلاستيكية.

وتتمثل أهم منتجات شعبة الخضر في البطاطا، والتي تعتبر من المنتجات واسعة الاستهلاك في الجزائر إلى جانب الحبوب، ثم الطماطم والبصل، وكذا البطيخ بنوعيه، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج هذه المحاصيل خلال الفترة 2000_2018

جدول رقم 4-3: تطور إنتاج مختلف أنواع الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 (الوحدة: قنطار)

السنوات	إجمالي إنتاج الخضر	البطاطا	الطماطم	البصل	البطيخ بنوعيه
2000	33 081 560	12 076 900	3 414 470	3 157 410	3 986 910
2001	33 622 030	9 672 320	3 735 340	4 284 910	4 638 920
2002	38 374 160	13 334 650	4 013 640	4 478 460	297 500
2003	49 088 610	18 799 180	4 569 330	5 551 100	6 298 470
2004	54 800 000	18 962 700	5 121 950	6 582 150	7 213 760
2005	59 265 500	21 565 499	5 137 795	6 855 000	8 579 415
2006	59 291 430	21 809 610	5 849 336	7 038 732	7 852 236
2007	55 242 790	15 068 590	5 673 134	8 265 915	8 156 652
2008	60 681 320	21 710 580	5 592 491	7 591 658	8 446 307
2009	72 912 950	26 360 570	6 410 343	9 801 602	10 347 220
2010	86 404 430	33 003 115	7 182 353	10 013 036	12 237 666
2011	95 692 325	38 621 936	7 716 055	11 441 710	12 851 336
2012	104 023 000	42 195 000	7 970 000	11 833 000	14 951 000
2013	118 683 000	48 865 000	9 751 000	13 595 000	15 006 000
2014	122 977 000	46 735 000	10 656 000	13 409 000	16 143 000
2015	124 693 000	45 396 000	11 638 000	14 363 000	18 144 000
2016	130 811 000	47 581 000	12 806 000	15 260 000	18 777 000
2017	130 203 000	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962-2012 . على الرابط التالي:

تاريخ الإطلاع (2018/03/20) - http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf

الديوان الوطني للإحصاء الجزائر بالأرقام، نشرة 2016، رقم 46، ص 37، نشرة 2017، رقم 47، ص 38. على

الرابط التالي: http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_-_2015_-_Arabe_.pdf

تاريخ الإطلاع (2018/03/20)

من خلال الجدول 4_3 نلاحظ أن هناك تطورا مستمرا في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية من شعبة الخضراوات، فمنتوج البطاطا مثلا شهد تحسنا مستمرا خلال طول فترة الدراسة ماعدا سنة 2007 التي سجل فيها بعض التراجع، وقد بلغ إجمالي الإنتاج منها سنة 2000 حوالي 12 مليون قنطار، ليرتفع سنة 2008 إلى حوالي 22 مليون قنطار، ثم وصل في سنة 2016 إلى حوالي 47.5 مليون قنطار.

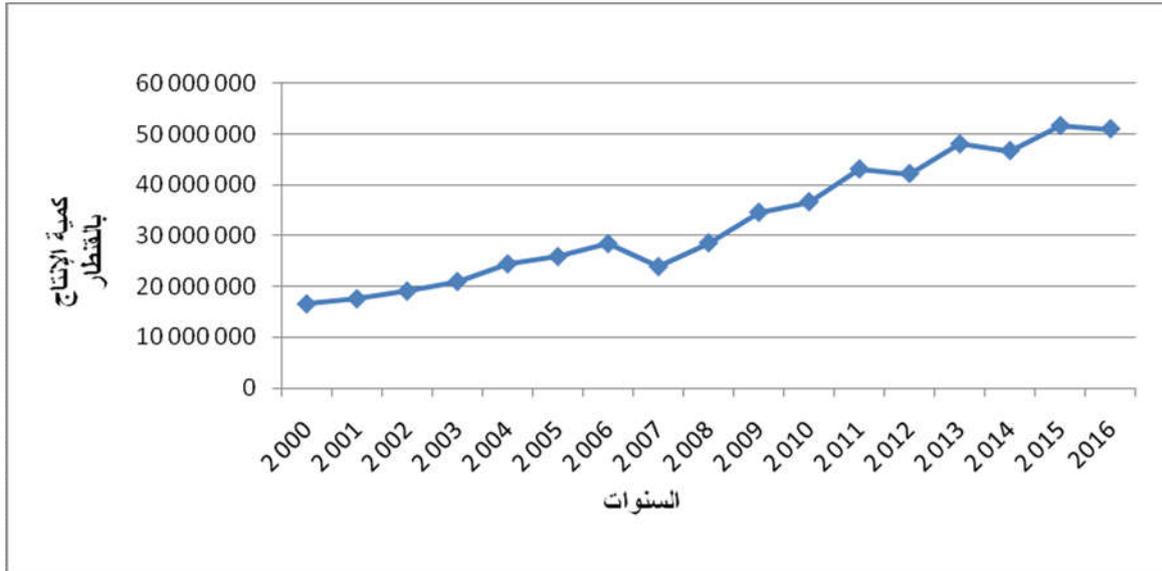
أما فيما يتعلق بمحصول الطماطم، وبالنظر إلى حجم الطلب المتزايد عليها سنويا، سواء لأغراض الاستهلاك النهائي، أو كوسيط في بعض الصناعات الغذائية، فقد عرف هو الآخر نموا معتبرا في الإنتاج بين بداية فترة الدراسة ونهايتها، حيث بلغ في سنة 2000 حوالي 3.4 مليون قنطار، ليقفز سنة 2016 إلى حوالي 12.8 مليون قنطار، وما يميز محصول الطماطم في السنوات الأخيرة أنه أصبح يُنتج على مدار السنة، وهذا بفضل تطور الزراعة المحمية من جهة، وكذا توسيع زراعته في المناطق الجنوبية من جهة أخرى.

أما محصول البصل فهو الآخر يعتبر من محاصيل الخضراوات ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، حيث يعتبر جزءا مهما من مكونات الغذاء اليومي للمستهلك، ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج هذا المحصول قد عرف هو الآخر تطورا ملحوظا بين سنوات الدراسة، فقد بلغ سنة 2000 حوالي 3.15 مليون قنطار، ليرتفع سنة 2008 ما يقارب 8.4 مليون قنطار، ثم يواصل ارتفاعه في السنوات الموالية، وقد سجلت سنة 2016 أعلى كمية إنتاج منه، حيث قُدّرت بـ 15.26 مليون قنطار.

ثانيا: تحليل تطور إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2000_2016

تضم شعبة الفواكه العديد من المحاصيل وهي متنوعة بين الحمضيات والكروم والزيتون والتمور، والفواكه ذات نواة وحب وهي الأكثر انتشارا في الجزائر، ويمثل الرسم البياني الموالي تطور إنتاج إجمالي هذه الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2000_2016.

شكل رقم 4-4: تطور إجمالي إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2000_2016



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 4-4

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل أعلاه نلاحظ أن إجمالي إنتاج الفواكه قد عرف نموا مستمرا خلال فترة الدراسة ومن سنة إلى أخرى، ماعدا سنة 2007 والتي سجلت تراجعا طفيفا في حجم الإنتاج قبل أن يعود إلى الارتفاع من جديد، وكان الإنتاج قد بلغ سنة 2000 حوالي 16.5 مليون قنطار، ثم بدأ في النمو في السنوات الموالية حتى بلغ حوالي 28.4 مليون قنطار وذلك سنة 2006، ليعود إلى الانخفاض سنة 2007، حيث قُدر بـ 23.9 مليون قنطار، ثم عاد إلى الارتفاع في السنوات الموالية إلى نهاية فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2015 أعلى كمية إنتاج بحوالي 51.5 مليون قنطار، هذا التطور الكبير في حجم إنتاج الفواكه يعود بالأساس إلى جملة من العوامل يتمثل أهمها في التوجه الكبير للحكومة نحو توسيع زراعة هذه المحاصيل واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لذلك، ولعل أهمها تسهيل عملية منح الأراضي في إطار عقود الامتياز للشباب من أجل استصلاحها وزراعتها بأشجار الفاكهة المختلفة، وكذا تطوير وتنويع عمليات التمويل الموجهة لتطوير هذه الشعبة، وأيضا انتقاء أفضل أنواع الشتلات من أشجار هذه الفواكه.

وقد جاء تطور إنتاج مختلف محاصيل الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2000_2016

حسب كل محصول وفق ما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم 4-4: تطور إنتاج مختلف أنواع الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 (قنطار)

السنوات	إجمالي إنتاج الفواكه	الحمضيات	الكروم	الزيتون	التمور	التين	فواكه أخرى (ذات نواة وحب)
2000	16 541 940	4 326 350	1 864 940	2 171 120	3 656 160	543 260	3 980 110
2001	17 552 320	4 699 600	1 791 530	2 003 390	4 373 320	408 640	4 275 840
2002	19 063 410	5 194 590	2 126 860	1 919 260	4 184 270	606 940	5 031 490
2003	20 935 220	5 599 300	2 398 230	1 676 270	4 922 170	632 660	5 706 590
2004	24 403 890	6 091 110	2 358 780	4 688 000	4 426 000	649 400	6 190 600
2005	25 865 204	6 274 060	2 832 890	3 164 890	5 162 934	697 990	7 732 440
2006	28 392 380	6 803 450	3 290 640	2 647 330	4 921 880	919 270	9 809 810
2007	23 888 605	6 894 670	2 088 955	2 089 520	5 269 210	638 830	6 907 420
2008	28 546 395	6 973 665	3 490 550	2 540 670	5 527 650	787 350	9 226 510
2009	34 531 577	8 444 950	4 335 947	4 751 820	6 006 960	838 006	10 153 894
2010	36 613 270	7 881 110	5 604 000	3 112 520	6 447 410	1 237 630	12 330 600
2011	43 037 585	11 067 500	3 589 890	6 107 755	7 248 940	1 201 870	13 821 630
2012	42 166 000	10 878 000	5 432 000	3 938 000	7 894 000	1 101 000	12 923 000
2013	47 963 000	12 049 000	5 708 000	5 787 000	8 482 000	1 171 000	14 766 000
2014	46 666 000	12 710 000	5 180 000	4 829 000	9 344 000	1 286 000	13 317 000
2015	51 557 000	13 420 000	5 681 000	6 537 000	9 904 000	1 391 000	14 624 000
2016	50 948 000	12 032 000	5 714 000	6 964 000	10 296 000	1 204 000	14 738 000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962-2012 . على الرابط التالي:

تاريخ الإطلاع (2018/07/23) http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf

الديوان الوطني للإحصاء الجزائر بالأرقام، نشرة 2016، رقم 46، ص 37 ، نشرة 2017، رقم 47، ص 38. على

الرابط التالي: http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_-_2015_-_Arabe_.pdf

تاريخ الإطلاع (2018/03/20)

تعكس الإحصائيات المبينة في الجدول جهودا كبيرة مبذولة لتطوير زراعة وإنتاج مختلف محاصيل شعبة الفواكه، وتترجم ذلك في النمو المتزايد للكميات المنتجة من مختلف هذه الفواكه، فبالنسبة للحمضيات فإن إنتاجها قد تضاعف مرتين في نهاية الفترة 2000-2016 مقارنة ببدايتها، حيث بلغ في سنة 2000 حوالي 4.3 مليون قنطار، بينما وصل سنة 2016 إلى 12 مليون قنطار.

أما بالنسبة للفواكه ذات النواة والحب، فهي تعتبر الأكثر إنتاجا في السنوات الأخيرة مقارنة ببقية أصناف الفواكه، فإنتاجها الذي بلغ في سنة 2000 حوالي 3.98 مليون قنطار، قد تجاوز سنة 2009 عتبة 10 مليون قنطار، وقد سجلت سنة 2013 أعلى كمية إنتاج منها وذلك عند 14.76 مليون قنطار، بينما بلغ الإنتاج سنة 2016 حوالي 14.73 مليون قنطار.

فيما يتعلق بإنتاج الزيتون، فهو الآخر سجل تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن بلغ إنتاجه حوالي 2.17 مليون قنطار سنة 2000، ارتفع إلى حوالي 7 مليون قنطار سنة 2016، وهذا رغم التقلبات التي عرفها إنتاجه بين مختلف السنوات ارتفاعا وانخفاضا.

وفيما يتعلق بمحصول التمور، فإن إنتاج هذا الأخير قد عرف نمو مستمرا خلال طول فترة الدراسة، فقد بلغ إنتاجه سنة 2000 حوالي 3.65 مليون قنطار، وفي سنة 2010 بلغ حوالي 6.44 مليون قنطار، ليبلغ أعلى كمية في سنة 2016 عند مستوى 10.29 مليون قنطار، ورغم هذا التطور إلا أنه يمكن لهذا الإنتاج أن يواصل نموه بشكل أفضل، وهذا بالنظر إلى ملاءمة مناطق شاسعة من الصحراء الجزائرية لزراعة النخيل، وهو ما يجعل منه موردا مهما للعملة الصعبة في حال تطوير إنتاجه وتجديد غابات النخيل التي تعاني الكثير منها من الشيخوخة، وهو ما يؤثر على مردوديتها، وبالتالي زيادة صادرات هذا المحصول نحو الخارج.

وعموما يمن القول أن الجزائر تملك مقومات طبيعية مهمة فيما يتعلق بتنوع محاصيل شعبة الفواكه، وهذا ما يؤهلها لأن تصبح دولة منتجة ومصدرة لها بامتياز، فقط يتوقف ذلك على تنظيم الجهود المبذولة في هذا الإطار وتوفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية الكافية والمتطورة والكفيلة بإحداث هذه القفزة المأمولة.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

يعتبر الإنتاج الحيواني من أهم فروع الإنتاج الفلاحي، ومن أهم مجالات النشاط الفلاحي، وذلك بالنظر إلى مساهمته الكبيرة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، خاصة فيما تعلق بتوفيره لعنصر البروتينات الحيوانية، وهي عنصر مهم في التغذية ونمو الإنسان، كما أن تطوير هذا الفرع من الإنتاج الفلاحي سيمكن من تنمية العديد من القطاعات ذات الصلة به، خاصة قطاع الصناعات الغذائية وصناعة الجلود والحليب ومشتقاتها وأهم أنواع الإنتاج الحيواني تتمثل في اللحوم بمختلف أنواعها حمراء وبيضاء، البيض، الحليب، السمك، الجلود والصوف...

وفي هذا المطلب من الدراسة سنحاول تقديم تحليل حول وضعية وتطوير الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الفرع الأول: تحليل تطور إنتاج اللحوم في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

يعرف نشاط إنتاج اللحوم بأنواعها المختلفة في الجزائر اهتماما ملحوظا في السنوات الأخيرة، وهذا بالنظر إلى زيادة الطلب الكبير المسجل عليها من طرف السوق المحلية، خاصة مع الزيادة السكانية التي تعرفها الجزائر وكذا تحسن المستوى المعيشي للأفراد نوعا ما، وبما أن إنتاج اللحوم يتوقف بشكل أساسي على تطور الثروة الحيوانية، فلا بد من تقديم عرض حول تطور هذه الثروة خلال السنوات الأخيرة.

أولا: تحليل تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر وكذا تشجيع تربية الماشية بصفة عامة، إلا أن الجزائر تبقى تسجل عجزا في قدرة الثروة الحيوانية على تلبية الاحتياجات المحلية من الإنتاج الحيواني خاصة اللحوم، وذلك نتيجة لعدة عوامل يعتبر المناخ الصعب الذي يسود الجنوب الجزائري ومنطقة السهوب وما يميزه من هبوب الرياح الرملية العاصفة والتي تؤدي إلى هلاك عدد كبير من الماشية سنويا، بالإضافة إلى عدم تأهيل المساحات الرعوية بالشكل الكافي، وكذا تخلي العديد من الفلاحين عن تربية المواشي خاصة الأبقار والأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقصها، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر، كما يعتبر نظام الرعي المتنقل البدوي وشبه البدوي الأكثر انتشارا في الجزائر، حيث يصعب معه حصر وتقييم الثروة الحيوانية وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لها، مما يعرضها للكثير من الأمراض، هذه الوضعية انعكست سلبا على إنتاج اللحوم واستهلاكها من طرف الفرد الجزائري. والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

جدول رقم 4-5: تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 (ألف رأس)

السنوات	البقر	الضأن	المعز	الخبيل	الإبل
2000	1 595	17 616	3 027	44	234
2001	1 613	17 299	3 129	43	245
2002	1 511	17 057	3 281	46	250
2003	1 561	17 503	3 325	48	253
2004	1 614	18 293	3 451	45	273
2005	1 586	18 909	3 590	43	269
2006	1 608	19 616	3 755	44	287
2007	1 634	20 155	3 838	47	291
2008	1 641	19 946	3 751	45	295
2009	1 682	21 405	3 962	45	301
2010	1 748	22 869	4 287	44	314
2011	1 790	23 989	4 411	44	319
2012	1843,94	25194	4595	46	340
2013	1909,46	26572,98	4910,7	45,04	344,02
2014	2049,65	27807,73	5129,84	42,01	354,47
2015	2149,55	28111,77	5013,95	42,37	362,27

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على :

الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962-2012 . على الرابط التالي:

تاريخ الإطلاع (2018/07/23) http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 36، 2016

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 33، 2013

من خلال الجدول 4-5 نلاحظ ما يلي عن تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

- بالنسبة للأبقار نلاحظ أن عدد الرؤوس منها وإن كان لا يعتبر كبيرا إلا أنه قد عرف نموا مستمرا خلال مختلف سنوات فترة الدراسة، فبعد أن كان يقدر بـ 1595000 رأس سنة 2000 فقد قفز إلى حوالي 2149550 رأسا سنة 2015، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التطور إلى جهود اقتناء السلالة الجيدة وتوفير الظروف الملائمة لها، وكذا منح الكثير من الشباب فرص الاستثمار في مجال تربية الأبقار في إطار تمويل مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومراقبة عمليات ذبح الأبقار الولود، توفير الرقابة الصحية والقيام بالتلقيحات الضرورية.

- بالنسبة للضأن (الأغنام)، فمن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن عدد الرؤوس منه قد عرفت هي الأخرى نموا مستمرا من سنة إلى أخرى خلال طول فترة الدراسة ما عدا سنة 2008 التي عرفت تراجعا طفيفا في عدد الرؤوس قُدر بحوالي 210 ألف رأس، ليعود إلى النمو من جديد

ويبلغ أعلى مستوى له سنة 2015، حيث بلغ حوالي 28111770 رأساً، وهذا التطور المستمر يعكس الجهود المبذولة وزيادة الاهتمام بتربية هذا النوع من الماشية، خاصة أنه يمثل المصدر الأول للحوم الحمراء في الجزائر، وبالتالي التقليل من واردات هذا النوع من اللحوم، ويتمثل الاهتمام في زيادة الاعتمادات المالية الموجهة لتربية الماشية خلال الفترة الأخيرة، سواء في شكل دعم على الأعلاف المخصصة لها، أو حتى قروض في إطار تسهيل إجراءات تمويل مشاريع تربية هذا النوع من الماشية، خاصة في مناطق السهوب التي تعتبر الإقليم الأنسب لتربيتها.

- أما فيما يخص تربية الماعز، فإن الأرقام المبيّنة في الجدول توضح أن هذا الصنف من أصناف الماشية قد شهد هو الآخر نموا مستمرا في عدد الرؤوس خلال مختلف سنوات فترة الدراسة، حيث كان عددها في سنة 2000 يقدر بحوالي 3027000 رأساً، ليصل سنة 2015 إلى حوالي 5013950 رأساً.

- بالنسبة للإبل، ورغم أن الجزائر تملك مساحات شاسعة من الصحراء تقدر بحوالي 2 مليون كيلو متر مربع، إلا أن عدد رؤوس الإبل يبقى محدودا جدا مقارنة بالإمكانات المتاحة لتربية هذا النوع من الماشية، وهذا رغم أنه سجل نموا هو الآخر خلال فترة الدراسة، وقد قفز عدد الرؤوس الإبل من 234000 رأس سنة 2000 إلى 362270 رأساً سنة 2016، وتحتاج هذه الشعبة من الماشية إلى رعاية أكثر من أجل زيادة عدد الرؤوس منها، وهذا من أجل تعظيم الاستفادة منها أكثر خاصة أن حليب الإبل يعتبر أجود أنواع الحليب وهذا بسبب قيمته الغذائية العالية جدا.

ثانيا: تحليل تطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

عرف إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء اهتماما كبيرا من طرف الوزارة الوصية نظرا للأهمية الكبيرة لهذه المادة الغذائية في تركيبة الغذاء اليومي للأفراد، باعتباره مصدرا رئيسيا للحصول على البروتينات الحيوانية المهمة جدا لنمو جسم الإنسان وسلامته، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى تحليل تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج هذه اللحوم.

جدول رقم 4-6: تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 (طن)

السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
2000	308950	258000
2001	282350	267912
2002	269790	270360
2003	281160	261332
2004	310100	267912
2005	311280	270360
2006	320890	261332
2007	324200	265780
2008	314520	267360
2009	319040	271590
2010	360333	296400
2011	409241	330330
2012	428377	365400
2013	452671	418450
2014	464742	463180
2015	458991	512200
2016	530000	510000
2017	543480	526927

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962-2012 ، على الرابط التالي:

تاريخ الإطلاع (2018/07/23) http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf

زهير عماري، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 36، 2016

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 33، 2013

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 31، 2011

<http://faostat.fao.org>

تُظهر الأرقام الواردة في الجدول أعلاه التفاصيل التالية المتعلقة بإنتاج اللحوم الحمراء

والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وذلك كالتالي:

- بالنسبة للحوم الحمراء: والتي تتضمن لحوم البقر والغنم والإبل والماعز، فيمكن القول أن حجم الإنتاج الوطني منها قد شهد ارتفاعا مستمرا طول الفترة الممتدة من سنة 2002 حيث قُدر الإنتاج فيها بـ 269790 طنا، إلى غاية 2017، والتي وصل فيها الإنتاج إلى 543480 طنا، ورغم هذا التطور الملحوظ في الإنتاج إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب، حيث لم يلب سوى 55% من إجمالي الطلب المحلي على اللحوم الحمراء سنة 2017، وهذا ما يجعل من الضروري

جدا تكثيف وتطوير عملية تربية مختلف فصائل الحيوانات التي تمثل مصدر هذه اللحوم، وعلى رأسها الماشية والأبقار.

- بالنسبة للحوم البيضاء: فإن الإنتاج منها قد عرف نوعا من الاستقرار خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، وتراوح بين 260000 طن و270000 طن وهذا بين سنتي 2000 و2009، ليبدأ بعدها في تحقيق نمو ملحوظا بداية من سنة 2010 حيث بلغ الإنتاج فيها 296400 طن، ليستمر في الارتفاع في السنوات الموالية، حتى بلغ أعلى مستوى له عند 526927 طنا، وقد كان ذلك سنة 2017. وما يميز هذه الشعبة من اللحوم أن الجزائر تحق فيها الاكتفاء الذاتي منذ عدة سنوات، وتوجه الفائض منها إلى التصدير، لكن ما تشهده أسعار هذه المادة من ارتفاع ليس مرده للندرة، بل عود أساسا إلى ارتفاع تكاليف شراء الأعلاف الموجهة لها، خاصة إذا علمنا أنها مستوردة من الخارج تقريبا بشكل كلي.

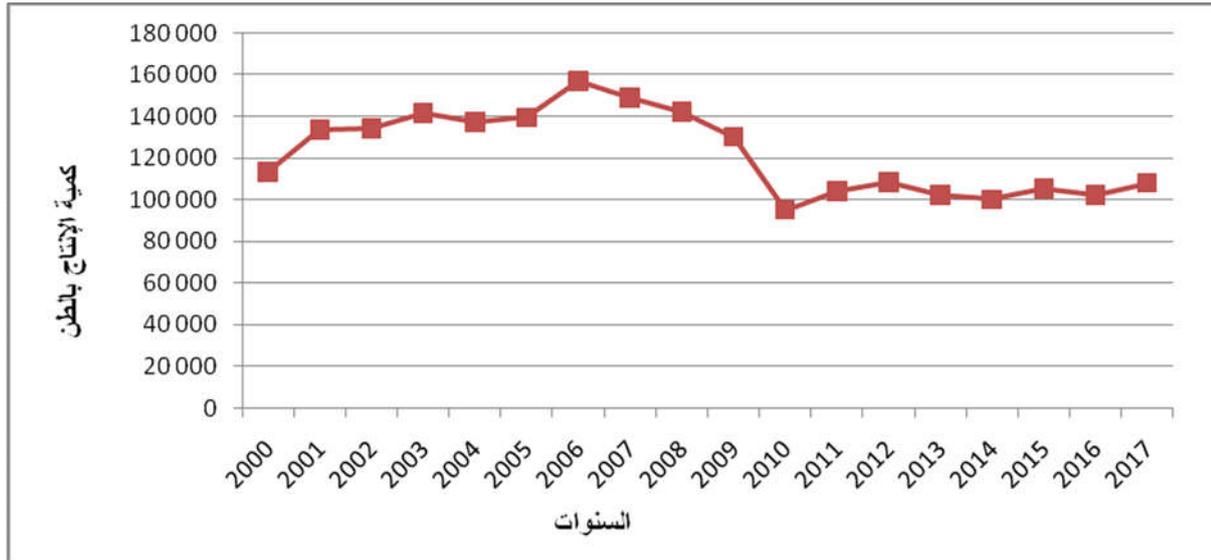
الفرع الثاني: تحليل تطور إنتاج الأسماك والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

يتناول هذا الفرع من الدراسة تحليل تطور إنتاج كل من الأسماك، البيض والحليب في الجزائر، وهذا خلال الفترة 2000-2017، وهذا من خلال النقاط التالية:

أولا: تحليل تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

يعتبر قطاع الصيد البحري في الجزائر من القطاعات المهمة وذات الآفاق الكبيرة مستقبلا، بالنظر لما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية في هذا الإطار، خاصة ما تعلق بطول الشريط الساحلي من جهة وتنوع الأحياء البحرية فيه من جهة أخرى، وهذا لأن الثروة السمكية تُعد مصدرا أساسيا للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما وتعتبر الأسماك الغذاء الوحيد الذي يحافظ على طبيعته بصورة كاملة، أي دون أي إضافات أو أغذية كيميائية أو صناعية مكملة كتلك الموجودة في المحاصيل الفلاحية أو الثروة الحيوانية، ولكن ما يميز أداء هذا القطاع أنه يبقى دون المستوى المطلوب رغم الجهود والبرامج المعلن عنها من طرف الحكومات المتعاقبة في الجزائر من أجل تحديث وعصرنة هذا القطاع، وزيادة مردوبيته، إلا أنه بقي متميزا بطبيعة التقليدي الذي يقوم أساسا على الاستغلال البدائي للمورد البحري، والشكل التالي يبين تطور الإنتاج السمكي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

شكل رقم 4-5: تطور إجمالي إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 (الوحدة: طن)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 4-7

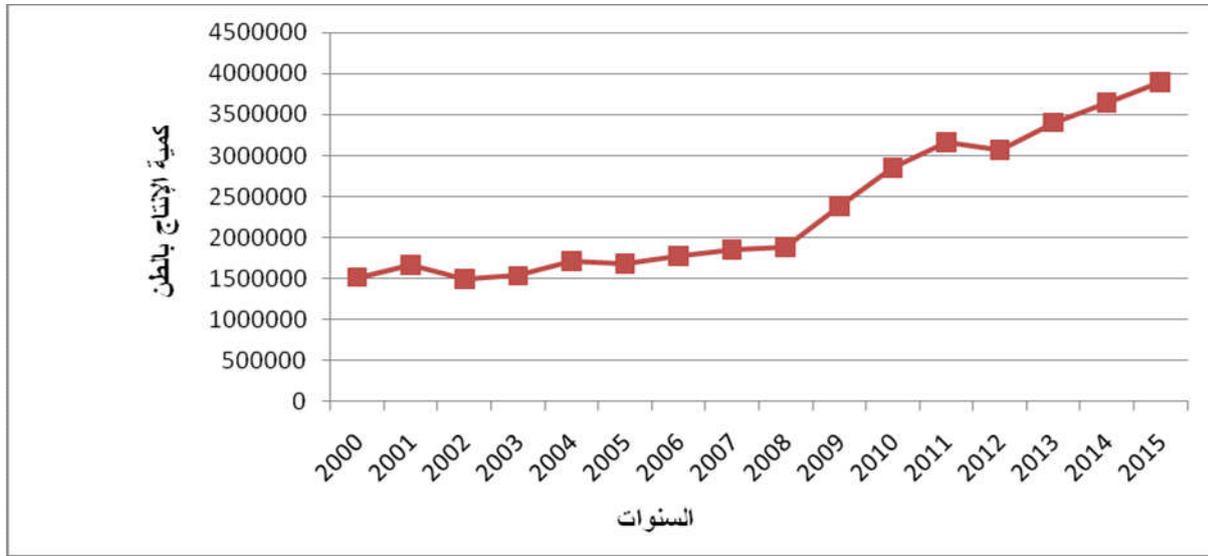
من خلال الشكل 4_7 يمكن القول أن إنتاج السمك في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 قد مر بأربعة مراحل، المرحلة الأولى عرف فيها نموا ملحوظا وتمتد من سنة 2000 إلى سنة 2003، حيث ارتفع فيها الإنتاج من 113157 طن إلى 141528 طن، ليعرف بعدها الإنتاج تراجعاً خلال سنة 2004 ليبلغ حوالي 137108 طناً، ثم عاد الإنتاج بعد ذلك إلى الارتفاع في السنوات الموالية، ليبلغ أعلى مستوى له في سنة 2006 عند 157021 طناً، ليعرف الإنتاج بعد ذلك تراجعاً ملحوظاً ووصل إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة وكان ذلك سنة 2010 حيث قدر بـ 95168 طناً، ليعرف الإنتاج بداية من سنة 2011 تحسناً نوعاً ما، وبلغ 104008 طناً، وبقي عند متوسط بين 100 ألف و105 ألف طناً خلال باقي سنوات فترة الدراسة.

ويبقى إنتاج السمك في الجزائر ضئيلاً جداً، إذا ما قورن ببلد جار كالمغرب الذي يقدر إنتاجه بحوالي 1 مليون طن سنوياً، ولعل السبب الرئيسي لهذا الانخفاض يعود إلى استعمال طرق تقليدية منذ أكثر من نصف قرن، وبأسلوب ذاته وفي نفس الفضاء البحري، مما يؤدي إلى هجرة الأسماك من هذه الفضاءات، وقد انعكس هذا التدني الكبير في حجم الإنتاج السمكي على الأسعار التي باتت مرتفعة جداً خلال فترات طويلة من السنة، وهو ما جعل من تناول السمك بصفة معتادة أمراً به مستحيل لدى فئات عريضة من المجتمع الجزائري.

ثانيا: تحليل تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

تعتبر مادة الحليب من المواد الاستهلاكية الأساسية في الجزائر، وبالتالي فهي تمثل جزءا مهما في الغذاء اليومي للأشخاص، كما أنها تكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال الدعم الذي تقدمه على سعر الحليب، وهو ما جعل الوزارة الوصية تجعل من زيادة وتطوير إنتاج الحليب جزءا مهما من اهتماماتها خلال السنوات الأخيرة، وهذا عبر مرافقة ودعم المستثمرين في هذا المجال، بداية من استيراد الأبقار الحلوب، وصولا إلى عملية إنتاج الحليب، والشكل الموالي يوضح تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2000_2015.

شكل رقم 4-6: تطور إجمالي إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2000_2015 (الوحدة: طن)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 4-7

انطلاقا من الرسم البياني ومن الشكل البياني ومن الأرقام المبينة في الجدول 4_7، فإننا نلاحظ أن إنتاج الحليب وخلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2001 قد عرف نموا ملحوظا، وهذا رغم أن هذا الإنتاج لا يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب، إلا أنه يسمح بتراجع فاتورة صادراته، وقد بلغ الإنتاج من هذه المادة سنة 2000 حوالي 1513000 طن، ليرتفع سنة 2008 إلى حوالي 1878520 طنا، ويواصل ارتفاعه في السنوات اللاحقة حتى وصل سنة 2015 عتبة 3895000 طن، وتجدر الإشارة إلى أن شعبة الحليب تحظى باهتمام مميز من طرف الوزارة الوصية، سواء كان ذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على الدعم المخصص لتربية المواشي، أو حتى ذلك الموجه لدعم عملية جمع الحليب.

هذا ويتضمن الجدول الموالي مختلف الأرقام المتعلقة بتطور إنتاج كل من الأسماك والحليب

خلال الفترة من سنة 2000 إلى سنة 2017

جدول رقم 4-7: تطور إنتاج الأسماك، والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 (الوحدة: طن)

السنوات	الحليب	الأسماك
2000	1513000	113 157
2001	1660500	133 623
2002	1490658	134 320
2003	1533000	141 528
2004	1709100	137 108
2005	1682110	139 459
2006	1773540	157 021
2007	1851180	148 843
2008	1878520	142 035
2009	2377640	130 120
2010	2854070	95 168
2011	3165660	104 008
2012	3063840	108 207
2013	3400670	102 220
2014	3648550	100 150
2015	3895000	105 200
2016	/	102 140
2017	/	108 000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

الحوصلة الإحصائية للديوان الوطني للإحصائيات 1962-2012 ، على الرابط التالي:

تاريخ الإطلاع (2018/07/23) http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH7-AGRICULTURE_Arabe.pdf

زهير عماري، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 36، 2016

العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 33، 2013

المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 31، 2011

<http://faostat.fao.org>

لقد أوضحت الأرقام المبيّنة في الجدول والمتعلقة بإنتاج كل من الأسماك والحليب خلال الفترة بين 2000 و 2017، تدني مستوى الإنتاج مقارنة بحجم الإمكانيات المتوفرة خاصة الطبيعية منها لزيادة إنتاج هذه السلع الغذائية، كما بينت أيضا أن مستوى الإنتاج وإن كان يشهد نموا متزايدا في السنوات الأخيرة في كلتا السلعتين، إلا أنه يبقى عاجزا دون تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتخفيف من حدة استيراد هذه السلع. وهو ما يزيد من الضغوطات على ميزان المدفوعات، خاصة في ظل تراجع أسعار وإيرادات النفط في الثلاث سنوات الأخيرة، وبالتالي لابد من السعي الحثيث من أجل تطوير شعبة إنتاج الحليب، وشعبة الأسماك.

المطلب الثالث: تحليل تطور أثر القطاع الفلاحي على أداء الاقتصاد الكلي:

لقد كان لتطور أداء القطاع الفلاحي كما تم التطرق إليه في المطلبين السابقين من خلال النمو المسجل في مختلف شعب الإنتاج الفلاحي آثارا مباشرة على مكانة وأثر القطاع الفلاحي على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالاقتصاد الوطني، وهو ما سنحاول الوقوف عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تحليل تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2017_2000

يعتبر مؤشر تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تقيس مدى نجاح أي إستراتيجية وطنية لتطوير القطاع الفلاحي ورفع تنافسيته وتحقيق الأهداف المسطرة من السياسة الزراعية المتبعة، وبالتالي قياس أثره على تحسين أداء الاقتصاد الوطني، والجدول الموالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2017_2000.

جدول رقم 4_8: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي 2000_2017

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	معدل النمو السنوي لـ PIB	الناتج المحلي للقطاع الفلاحي (مليار دج)	معدل النمو السنوي لقطاع الفلاحة	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في PIB
2000	4123.5	2.2	346.2	-5.0	8.4
2001	4260.8	2.1	412.1	13.2	9.7
2002	4541.9	4.7	417.2	-1.3	9.2
2003	5266.8	6.9	515.3	19.7	9.8
2004	6127.5	5.2	578.9	3.1	9.4
2005	7498.6	5.1	579.7	1.9	7.7
2006	8391.0	2.0	642.0	4.9	7.7
2007	9352.9	3.0	708.1	5.0	7.6
2008	11043.7	2.4	727.4	2.7	6.6
2009	9968.0	1.6	931.3	21.1	9.3
2010	11991.6	3.6	1015.3	4.9	8.5
2011	14519.8	2.8	1183.2	11.6	8.1
2012	15843.0	3.3	1421.7	20.2	8.8
2013	16643.8	2.6	1640.0	15.4	9.9
2014	17205.1	3.3	1771.5	8.1	10.3
2015	16799.2	2.4-	1935.1	9.2	11.6
2016	17406.8	4.2	2140.3	10.6	12.3
*2017	19783.1	2.0	2282	6.62	11.5

المصدر: البنك المركزي الجزائري: النشرة الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2007، ص 23 + النشرة الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2013، ص 26 + النشرة الإحصائية الثلاثية ديسمبر 2015 + النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2016، ص 26 .

<http://www.bank-of-algeria.dz>

(*) أطلس بيانات العالم، <http://ar.knoema.com/atlas>، تاريخ الإطلاع 2018/06/05

تشير أرقام الجدول أعلاه أن الناتج المحلي المسجل في قطاع الفلاحة قد عرف ارتفاعا مستمرا خلال مختلف سنوات الدراسة، حيث بلغ سنة 2000 حوالي 346.2 مليار دج، ليرتفع سنة 2006 إلى 642 مليار دج، ليواصل ارتفاعه وصولا إلى قيمة قدرها 1421.7 مليار دج سنة

2012، ثم 1640.0 مليار دينار سنة 2013، وصولاً إلى حوالي 2014 مليار دينار سنة 2015، وهذا يؤثر على تحسن ملحوظ في أداء القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، بينما على مستوى تطور نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ أن هذه النسبة شهدت تذبذباً مستمراً خلال الفترة المعنية، حيث بلغت حوالي 9.8% سنة 2003، لتتخفّف إلى 6.6% سنة 2008، ثم ارتفعت من جديد مسجلة 8.8% سنة 2012، ثم 10.3% سنة 2014، فـ 11.6% سنة 2015، ويعود هذا التذبذب من جهة إلى التذبذب في معدلات تساقط الأمطار، وإلى التقلبات المستمرة التي شهدتها الناتج المحلي الإجمالي بفعل تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وكذا تذبذب الكميات المنتجة والمصدرة من النفط في نفس الفترة من جهة ثانية، ثم عادت من جديد هذه النسبة إلى الارتفاع في سنة 2016 لتبلغ 12.3%، واستقرت في سنة 2017 عند حدود 11.5%.

الفرع الثاني: تحليل تطور مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2017_2000

إن السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر منذ سنة 2000، كان هدفها الأساسي تعزيز البنية القاعدية للقطاع الفلاحي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع، وبالتالي المساهمة في تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتوفير الظروف المناسبة لبناء اقتصاد وطني قوي ومتربط ومتنوع، تشارك مختلف قطاعاته وفروعه في توفير واستحداث مناصب الشغل، والحد من البطالة، والآمال كانت كبيرة في قطاع الفلاحة بالنظر لحجم الاستثمارات والاعتمادات المالية الكبيرة التي تم توجيهها إليه منذ سنة 2000، والتي تجسدت إما في المخطط الوطني للفلاحة، أو الاعتمادات المخصصة للقطاع في مختلف برامج الاستثمارات العامة منذ سنة 2001، والجدول الموالي يبين تطور عدد اليد العاملة في القطاع الفلاحي إلى إجمالي العمالة النشطة في الجزائر خلال الفترة 2017_2000.

جدول رقم 4_9: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في استقطاب اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة

(الوحدة: ألف عامل) 2017_2000

السنوات	العدد الإجمالي للعمال النشطة	عدد العمال في قطاع الفلاحة	نسبة العمالة الفلاحية إلى إجمالي العمالة النشطة
2000	8850	1185	13.40
2001	9074	1328	14.63
2002	9303	1438	15.45
2003	9540	1565	16.40
2004	9780	1617	16.53
2005	10027	1683	16.78
2006	10267	1780	17.33
2007	10514	1842	17.52
2008	10801	1841	17.04
2009	10544	1242	11.78
2010	10812	1136	10.50
2011	10661	1034	9.70
2012	11423	912	7.98
2013	11964	1141	9.53
2014	11453	899	7.85
2015	11932	917	7.68
2016	12117	865	7.14
2017	12307	1146	10.4

المصدر: البنك المركزي الجزائري، مجموعة من التقارير السنوية <http://www.bank-of-algeria.dz>

الديوان الوطني للإحصائيات، نشرية حول التشغيل والبطالة، أبريل 2018، <http://www.ons.dz>

تبين أرقام الجدول أعلاه أن نسبة اليد العاملة في القطاع الفلاحي إلى إجمالي اليد العاملة قد عرفت خلال الفترة بين سنة 2000 وسنة 2017 تذبذبا مستمرا ارتفاعا وانخفاضا، حيث شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2007، فبلغت أعلاها خلال هذه السنة الأخيرة وكانت عند حوالي 17.52%، ويرتبط هذا الارتفاع بشكل أساسي بمختلف إجراءات الدعم

الممنوحة لهذا القطاع، خاصة ما تعلق بالتمويل، وكذا عملية استصلاح الأراضي وتوزيعها على الشباب الراغب في العمل في القطاع مجال الفلاحة، وكذا الاعتمادات المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي، والتي تجسدت في شكل استثمارات في القطاع الزراعي، ومختلف النشاطات المكونة له.

إلا أن الملفت للانتباه هو التراجع الكبير لنسبة اليد العاملة في قطاع الفلاحة ابتداء من سنة 2009 حتى سنة 2016، حيث بلغت النسبة خلال هذه السنة الأخيرة 7.14% فقط من إجمالي اليد العاملة، مع تسجيل نسبة 9.53% سنة 2013، ونعتقد أن هذا التراجع يعود أساسا إلى عزوف الشباب عن ممارسة الفلاحة وانسحابهم من هذا القطاع، وهذا بسبب غياب المرافقة الحقيقية للدولة في هذا القطاع، وكذا عدم متابعة جل المشاريع التي تم استحداثها أو دعمها سواء ماليا أو تقنيا، ورغم أن هذه النسبة قد شهدت ارتفاعا طفيفا في سنة 2017 إلا أنه يمكن القول عموما أن أداء القطاع الفلاحي في استحداث مناصب الشغل واستقطاب اليد العاملة قد كان ضعيفا، وهذا بالنظر إلى المجهودات التي سخرتها الحكومة في هذا الإطار.

الفرع الثالث: تحليل دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2001_2015

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي يمثل هدفا أساسيا للنشاط الاقتصادي في كل دول العالم، لذلك تحاول كل دولة جاهدة بناء سياسات زراعية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة ونوعية الموارد الزراعية المتوفرة لديها من جهة، وكيفية استغلال هذه الموارد من جهة أخرى لتحقيق أهداف السياسة الزراعية من جهة أخرى، كما يعتبر انعدام الأمن الغذائي من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها العديد من دول العالم خاصة النامية منها، فالأمن الغذائي دائما يرتبط بنجاح السياسات الزراعية لمختلف البلدان، وهذا ما يقود حتما إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وانطلاق عملية التنمية؛ وقد سعت الجزائر وعبر مختلف البرامج والسياسات والاستراتيجيات الزراعية التي اتبعتها منذ الاستقلال وإلى غاية برامج التنمية الفلاحية الأخيرة التي انطلقت منذ سنة 2000 لتحقيق اكتفائها من المنتجات الزراعية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع، والجدول المالي يوضح تطور كل من نسبة الاكتفاء الذاتي وكذا نسبة الفجوة الغذائية إلى إجمالي الإنتاج الفلاحي المحلي خلال الفترة بين سنتي 2001 و2015.

جدول رقم 4_10: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في الجزائر من المجموعات الغذائية الرئيسية بين 2001 و 2015

السنوات	المجموعات الغذائية	الإنتاج الفلاحي المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاكتفاء الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
متوسط الفترة 2006_2001	الحبوب	10794.09	30.46	69.54
	اللحوم الحمراء والبيضاء	471.65	89.38	10.62
	الخضراوات	3645.64	99.60	0.4
2007	الحبوب	10646.25	33.83	66.17
	اللحوم الحمراء والبيضاء	437.11	85.14	14.86
	الخضراوات	5536.93	99.77	0.23
2008- 2012	الحبوب	13218.94	30.83	69.17
	اللحوم الحمراء والبيضاء	580.76	89.68	10.32
	الخضراوات	8420.82	99.68	0.32
2013	الحبوب	12413.41	39.57	60.42
	اللحوم الحمراء والبيضاء	709.93	93.05	7.47
	الخضراوات	11897.60	99.74	0.26
2014	الحبوب	15865.74	21.65	78.34
	اللحوم الحمراء والبيضاء	794.21	90.13	9.87
	الخضراوات	12322.15	99.80	0.2
2015	الحبوب	17582.07	21.39	78.61
	اللحوم الحمراء والبيضاء	836.20	91.96	8.04
	الخضراوات	12496.53	99.78	0.22

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات رقم 28، 29، 30، 31، 33، 34، 35، 36.

يتبين من خلال الجدول 4_10 أن مجموعة الحبوب تتصدر قائمة المنتجات الغذائية من حيث حجم الفجوة الغذائية، وبالتالي فهي تمثل تحديا اقتصاديا وغذائيا كبيرا، فهي تمثل المصدر الأساسي للغذاء اليومي للأفراد وجزءا رئيسيا من سلة الاستهلاك الغذائي اليومي، ومعدل الاكتفاء الذاتي فيها هو الأقل مقارنة ببقية المجموعات الغذائية الأخرى، حيث أن هذا المعدل بلغ حوالي 30.46 بالمائة سنة 2001، ليرتفع سنة 2013 إلى 39.57%، ثم انخفض في سنة 2014 و2015 إلى أقل من 22% وهو أدنى مستوى له، وهذه المستويات المتدنية من الاكتفاء الذاتي

يقابلها حجم استيراد كبير لهذه السلعة من أجل تغطية الفجوة الغذائية الكبيرة، كما أن السبب الرئيسي لتوسع هذه الفجوة بين فترات متباعدة وأحيانا لسنوات متتالية يعود أساسا لطبيعة الظروف والشروط التي يتم فيها ممارسة نشاط زراعة الحبوب، والتي تعتمد في غالبيتها على التساقط أو الأمطار في عملية الري، ويتقلب معدلات التساقط يحدث التراجع في حجم الإنتاج ومنه اتساع الفجوة الغذائية وانخفاض معدل الاكتفاء الذاتي.

أما فيما يخص المنتجات الغذائية الأخرى، فتبين لنا أرقام الجدول أن هناك تحسنا كبيرا جدا في درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الخضر، حيث أن نسبة الاكتفاء الذاتي منها قد تجاوزت نسبة 99% في أغلب السنوات، وهذا مؤشر إيجابي جدا، بالنظر إلى أن الخضر تمثل أيضا بالنسبة للمستهلك الجزائري جزءا أساسيا من الوجبة الغذائية اليومية، خاصة ما تعلق بالخضر ذات الاستهلاك الكبير كالبطاطا والبصل.

وفيما يتعلق باللحوم فهي الأخرى أيضا تعتبر نسبة الاكتفاء منها عالية جدا، حيث بلغت حوالي 89.38% كمعدل متوسط للفترة بين 2001 و 2006، لترتفع سنة 2013 إلى 93.05% وهي نسبة عالية جدا، لكن مما لا بد أن نشير إليه بدقة أن ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم لا يعني وفرة المنتج بشكل كبير، بقدر ما هي بسبب ارتفاع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي عليها.

المبحث الثاني: تطور دور وأثر القطاع الفلاحي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2017_2000

بعد أن تطرقنا في المبحث السابق من هذا الفصل إلى مختلف الجوانب المتعلقة بتطور الإنتاج الفلاحي في مختلف شعب الإنتاج، ثم بعد ذلك تناولنا أثر مختلف جهود تطوير القطاع الفلاحي خلال الفترة 2017_2000 على أداء الاقتصاد الجزائري، سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل دور القطاع الفلاحي في تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وهذا من خلال جملة من المؤشرات المعتمدة لهذا الغرض.

المطلب الأول: تحليل تنافسية القطاع الزراعي الجزائري على أساس مؤشرات التجارة الخارجية:

يعتبر تطور الميزان التجاري الزراعي سواء من حيث قيمة المبادلات فيه أو من حيث نوعية وطبيعة السلع الزراعية المشكلة له أحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لمتابعة مدى قدرة الإنتاج الزراعي المحلي على النفاذ إلى الأسواق الدولية ومنافسة المنتجات الأجنبية، وبالتالي تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني من جهة، وتقليل درجة وحدة تبعيته للاقتصاديات الخارجية من جهة أخرى، وهذا بالنظر إلى التغيرات التي تطرأ على قائمة وقيم السلع الزراعية المستوردة.

الفرع الأول: تطور الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2017_2000

يشكل تنوع وتطور هيكل الصادرات الزراعية هو الآخر مؤشرا مهما لقياس مدى قدرة المنتجات الزراعية المحلية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى الخصوصيات المرتبطة بهيكل الصادرات الجزائرية، فإن الصادرات الغذائية تعتبر أحد أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهذا رغم تدني قيمتها بشكل كبير، والجدول الموالي يوضح تطور هيكل وقيمة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2017_2000.

جدول رقم 4_11: تطور الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2001 و2017

(الوحدة: مليون \$)

السنوات	القيمة الإجمالية للصادرات	قيمة الصادرات الفلاحية والغذائية	نسبة الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات
2000	21651	30	0.14
2001	19091	30	0.16
2002	18700	35	0.19
2003	24465	47	0.19
2004	32208	66	0.20
2005	46482	67	0.14
2006	54755	66	0.12
2007	60590	88	0.14
2008	78590	119	0.15
2009	45186	113	0.25
2010	57091	315	0.55
2011	72889	355	0.48
2012	71736	315	0.44
2013	65487	402	0.61
2014	61172	323	0.53
2015	35138	239	0.68
2016	29698	327	1.10
*2017	25163	277	1.10

المصدر: البنك المركزي الجزائري، عدة تقارير السنوية +النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2016، ص 28

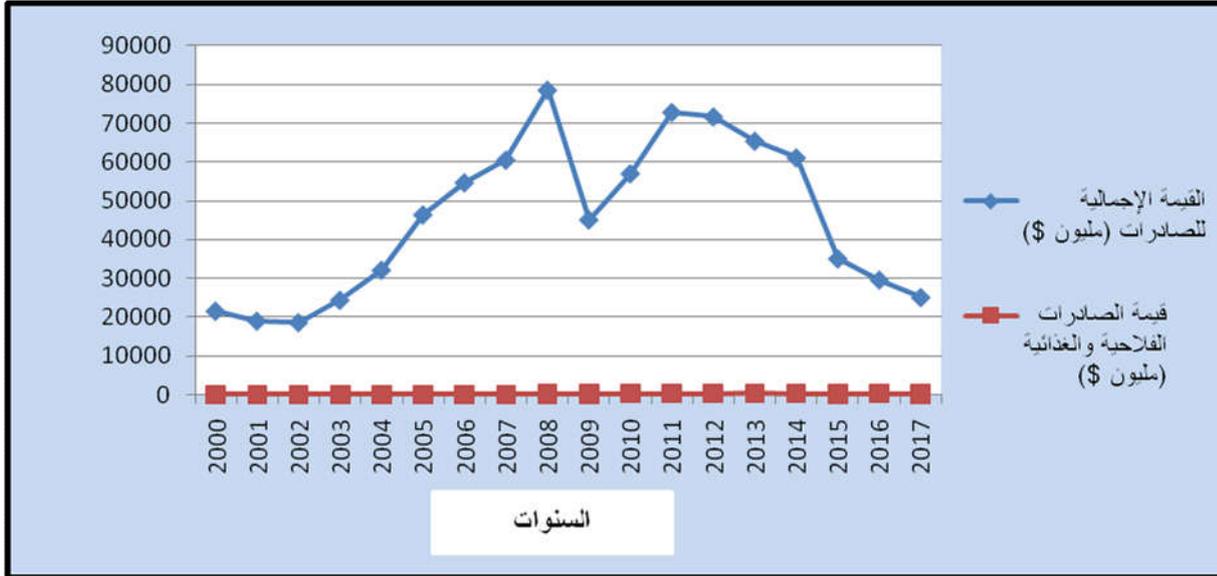
<http://www.bank-of-algeria.dz>

(*) أرقام تخص التسعة أشهر الأولى فقط من سنة 2017

ومن أجل توضيح هذا التطور في حجم الصادرات الغذائية مقارنة بحجم إجمالي الصادرات

خلال الفترة 2000_2017 فنستعين بالشكل البياني التالي:

شكل رقم 4-7: تطور قيمة الصادرات الغذائية مقارنة بتطور إجمالي الصادرات 2000-2017



المصدر: : من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 4-11

من خلال الأرقام الواردة في الجدول 4_11 ومن خلال الرسم البياني 4_6 فيمكننا أن نلاحظ ما يلي حول الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات، حيث أنها شهدت تطورا مستمرا خلال مختلف السنوات، حيث ارتفعت من 30 مليون دولار سنة 2000 إلى 402 مليون دولار سنة 2013 وهي أعلى قيمة بلغت خلال طول فترة الدراسة، ثم عادت قيمتها للتراجع في السنوات اللاحقة حيث وصلت إلى 239 مليون دولار سنة 2015، لكن ورغم التحسن المسجل إلا أنه يبقى ضعيفا ودون مستوى ما تم رصدته وإنفاقه من أجل تطوير هذا القطاع وتنمية صادراته، خاصة وأنه يعول عليه كمصدر بديل للنفط في الحصول على العملة الصعبة، وهذا ما يظهر جليا من خلال نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات، حيث أنها لم تتعدى في أسن الأحوال نسبة 1.10% وكان ذلك سنة 2016، إلا أنها تبقى نسبة مُظللة بالنظر إلى التراجع الكبير لإجمالي الصادرات خلال هذه السنة بسبب تراجع صادرات النفط جراء الانخفاض الكبير لأسعار البترول خلال هذه السنة وليس لارتفاع قيمة الصادرات الغذائية.

الفرع الثاني: تطور الواردات الفلاحية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2000_2017

يُعتبر تراجع وتقلص تركيبة وقيمة الواردات بشكل عام لأي بلد مؤشرا آخر على قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته عبر الإنتاج المحلي، وفي حالة الواردات الغذائية فإن ذلك يُعبر على تحسن الاستقلال الغذائي عن الخارج، وبالنظر لحالة الجزائر فإن الأرقام والإحصائيات

تتحدث عن أثر شبه عكسي لمختلف برامج وخطط تطوير القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000_2018 على تراجع الواردات الغذائية والفلاحية، فبدلاً من انخفاضها فقد سجلت ارتفاعاً مستمراً بين مختلف السنوات، والجدول التالي يبين لنا تطور قيمة ونسبة الواردات الغذائية إلى إجمالي الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

جدول رقم 4_12: تطور قيمة الواردات الغذائية والفلاحية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة

(الوحدة: مليون \$)

2017_2000

السنوات	القيمة الإجمالية للواردات	قيمة الواردات الفلاحية والغذائية	نسبة الواردات الفلاحية إلى إجمالي الواردات
2000	9345	2356	25.21
2001	9482	2346	24.74
2002	12010	2572	21.41
2003	13322	2516	18.89
2004	17954	3385	18.85
2005	19567	3357	17.15
2006	20681	3572	17.27
2007	26348	4656	17.67
2008	37993	7397	19.47
2009	37402	5512	14.77
2010	38885	5696	14.65
2011	46927	9261	19.73
2012	51569	9023	17.91
2013	54903	9572	17.43
2014	58330	11005	18.87
2015	51646	9329	18.06
2016	46727	8224	17.60
*2017	33926	6505	19.17

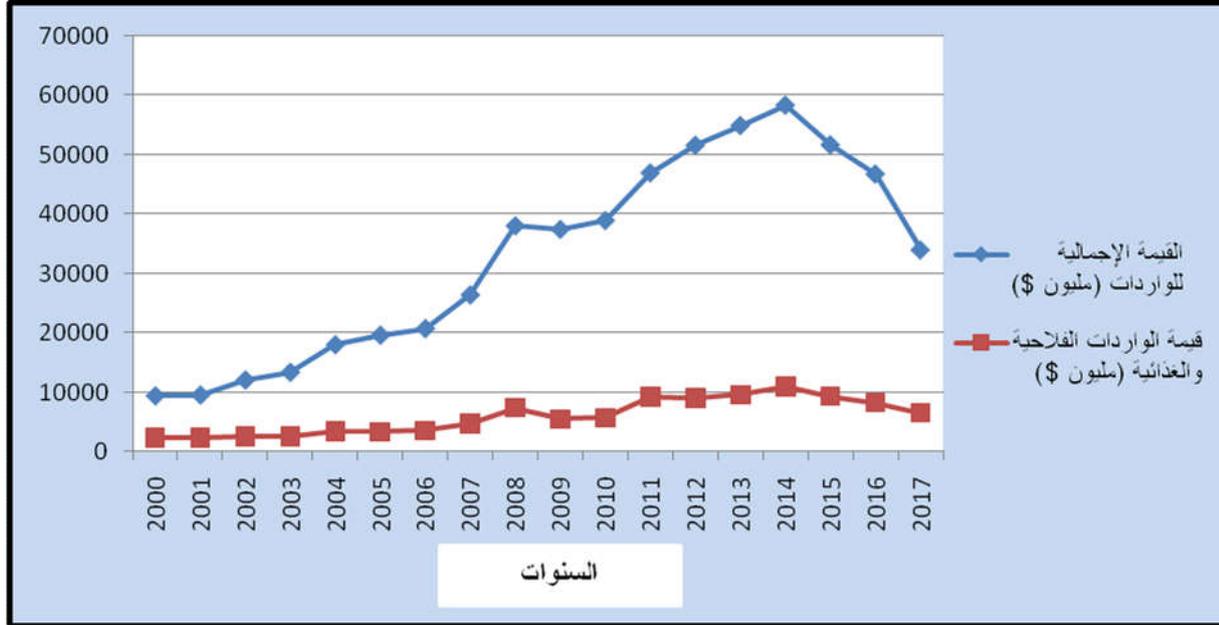
المصدر: البنك المركزي الجزائري، عدة تقارير السنوية+النشرة الإحصائية الثلاثية مارس 2016، ص28

<http://www.bank-of-algeria.dz>

(* إحصائيات خاصة بالتسعة أشهر الأولى من 2017

ويمكن تمثيل أرقام الجدول السابق في الشكل البياني التالي من أجل تسهيل فهم وتحليل الأرقام الواردة فيه:

الشكل رقم 4_8: تطور قيمة الواردات الفلاحية والغذائية مقارنة إلى إجمالي الصادرات 2017_2000



المصدر: : من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 4-12

توضح كل من الأرقام الواردة في الجدول 4-12 وكذا الشكل البياني 4-7 أن الواردات الفلاحية قد عرفت نموا مستمرا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2014، حيث ارتفعت قيمتها من 2365 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى ما قيمته 9261 مليار دولار سنة 2014، ورغم تسجيلها لتراجع نسبي سنة 2015 إلى حوالي 9329 مليون دولار، ثم 8224 مليون دولار سنة 2016، إلا أن هذه القيم تبقى مؤشرا خطيرا على تقاوم أزمة التبعية الغذائية للخارج، وما تشكله من تهديد للأمن والاستقرار الوطني، إذا لم يتم تدارك الأمر بالشكل المطلوب، خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وتراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2017_2000

يمثل رصيد الميزان التجاري الزراعي الفرق بين إجمالي الصادرات الزراعية وإجمالي الواردات الزراعية، وقد شهد هذا رصيد هذا الميزان في الجزائر تطورات ملحوظة خلال الفترة 2017_2000، يمكن رصدها في الجدول الموالي:

جدول رقم 4_13: الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 (الوحدة: مليون \$)

*2017	2016	2014	2012	2010	2008	2006	2004	2002	2000	
277	327	323	315	315	119	66	66	35	30	الصادرات الزراعية
6505	8224	11005	9023	5696	7397	3572	3385	2572	2365	الواردات الزراعية
6228-	7897-	10682-	8708-	5381-	7278-	3506-	3319-	2537-	2335-	الرصيد

المصدر: إحصائيات الجدول 4_11 والجدول 4_12

(*) إحصائيات خاصة بالأشهر التسعة الأولى من سنة 2017

من خلال الأرقام الواردة في الجدول 4_13 أعلاه يمكن تمثيل تطور رصيد الميزان التجاري

الزراعي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4_9: تطور رصيد الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000_2017



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول 4-13

تظهر أرقام الجدول 4_13 وكذا الرسم البياني 4_8 أعلاه أن الميزان التجاري الزراعي

للجزائر يعاني عجزا كبيرا ومتفاقما من سنة إلى أخرى على امتداد طول فترة الدراسة تقريبا، ماعدا

سنة 2016 التي سجل فيها هذا العجز وتيرة متراجعة، فبعد أن سجل رصيد الميزان عجزا قدره

2335 مليون دولار أمريكي سنة 2000 تفاقم هذا العجز بصورة كبيرة في السنوات اللاحقة، وكان

أكبر رصيد عجز سجله الميزان سنة 2014 عندما بلغ 10682 مليون دولار أمريكي، وتمثل هذه

الأرقام مؤشرا خطيرا عن مدى ارتهان الأمن الغذائي الوطني للأسواق الخارجية، وكذا ضعف

تنافسية المنتوجات الزراعية المحلية في الأسواق الدولية، وهذا رغم ما يتمتع به المنتج الفلاحي

المحلي من جودة عالية وفي العديد من فروع الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا ما يستدعي إعادة النظر في السياسة الزراعية المتبعة بشكل جدي للخروج من الوضع الراهن، خاصة في ظل تراجع إيرادات واحتياجات الصرف الأجنبي والتي تُعد المصدر الأساسي لتمويل عمليات استيراد السلع الغذائية من الخارج.

المطلب الثاني: تحليل التنافسية على أساس التنوع والتركز السلعي الصادرات:

يقيس كل من مؤشر التركيز والتنوع السلعي للصادرات مدى اعتماد الدولة في صادراتها على عدد كبير أو عدد محدود من السلع، كما يمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي من مقاييس التبعية، حيث أن زيادة التركيز السلعي للدولة يزيد من تبعيتها للاقتصاديات المتقدمة والعكس¹، كما أنه إذا ارتفعت قيمة هذا المؤشر عن 0.5 فإن اقتصاد تلك الدولة يكون شديد الحساسية للتقلبات الحاصلة على مستوى الأسواق الخارجية، خاصة عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يتميز بعدم الاستقرار في أسعارها، كما هو الحال بالنسبة لأسعار النفط، بينما يمكن اعتبار من جهة أخرى أن مؤشر التنوع من مقاييس الحرية الاقتصادية، حيث أنه كلما انخفضت قيمة هذا المؤشر عن 0.5 كلما كان ذلك ذا دلالة أكبر على تنوع هيكل الصادرات للدولة المعنية، وبالتالي فإن اقتصادها يكون قادرا على مواجهة التقلبات التي تحدث في الأسواق الخارجية في أسعار مختلف المنتجات التي تصدرها، ويتم حساب المؤشرين وفق الطريقة التالية:

أولاً: مؤشر التنوع (مؤشر الأونكتاد UNCTAD): وتتمثل الصيغة

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

الرياضية له كما يلي:

حيث:

h_{ij} : تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j .

h_i : حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات.

¹ : مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص177.

ثانياً: مؤشر هيرشمان (HIRSHMAN): ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، ويأتي هذا المؤشر على الشكل الرياضي التالي:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

xi : صادرات السلعة i
x : إجمالي الصادرات

n : إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها

ويعمل هذا المؤشر كما يلي:

H=0: تنوع كبير: أي كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر كلما دل ذلك على وجود تنوع كبير في صادرات البلد من السلع.

H=1: تركيز كبير: حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما دل ذلك على تركز صادرات البلد في عدد محدود من السلع أو سلعة واحدة فقط، والعكس صحيح.

ونستعرض في الجدول التالي تطورات كل من مؤشر التركيز والتنوع المتعلقة بصادرات الجزائر، وهي البيانات التي تصدر بشكل دوري عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

جدول رقم 4_14: تطور مؤشرات تنوع وتركز الصادرات في الجزائر 2000-2015 (الوحدة %)

السنوات	2000	2003	2006	2008	2010	2012	2014	2015
مؤشر التنوع	0.835	0.690	0.797	0.785	0.788	0.724	0.743	0.783
مؤشر التركيز	0.515	0.598	0.606	0.599	0.523	0.540	0.490	0.485
عدد المنتجات	101	101	108	147	108	98	99	91

Source: 1: Unctad, Handbook of Statistics, 2001 (P214,220), 2005 (P405.406), 2008 (P194,200), 2009 (P200,206), 2013 (P214,220), 2015 (P190), 2016 (P90).

من خلال الأرقام الوارد في الجدول 4-14 نلاحظ ما يلي:

- بالنسبة لمؤشر التنوع : نلاحظ أن هذا المؤشر يقترب من القيمة واحد عبر كل سنوات فترة الدراسة، ولم يشهد أي تطور ملحوظ يوحي باستمرار ضعف تنوع الصادرات الجزائرية ، وقد بلغت قيمة هذا المؤشر 0.835 سنة 2000، وفي أحسن قيمة له بلغ 0.690، وكان ذلك سنة 2002، ليعود مجددا للارتفاع، وقد بلغ سنة 2015 قيمة 0.783.

- بالنسبة لمؤشر التركيز: تدل القيم التي أخذها هذا المؤشر عبر مختلف سنوات فترة الدراسة على استمرار ارتفاع درجة تركيز الصادرات الجزائرية في عدد محدود من السلع، حيث قُدرت قيمته سنة 2006 بـ 0.606، ورغم أن هذا المؤشر حقق بعض التحسن في سنتي 2014 و 2015 وبلغ فيها قيمة 0.490 و 0.485 على التوالي، إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب.

- يعكس العدد المحدود للسلع المصدرة ما تؤكدته النسب السابقة الذكر لمؤشري التنوع والتركيز للصادرات، حيث بلغ في سنة 2015 عدد السلع المصدرة 91 سلعة فقط.

- توحي هذه القيم من جهة أخرى إلى استمرار تركيز الصادرات الجزائرية خلال مختلف سنوات الدراسة في سلعة رئيسية وهي المحروقات.

وبالعودة إلى الصادرات الزراعية الجزائرية فحسب التقارير والبيانات الواردة من المديرية العامة للجمارك، فإن قيمة هذه الأخيرة لم تتجاوز في سنة 2017 مبلغ 301 مليون دولار أمريكي، وقد شكلت ما نسبته 1.05% من إجمالي الصادرات الجزائرية خلال نفس السنة¹، كما أن هذه الصادرات الزراعية تتميز بالتركز في عدد محدود من السلع تتمثل أساسا في كميات محدودة من الخضر والفواكه، التمور، الزيتون وزيت الزيتون، وقصب السكر.

كما يبين مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية على المستوى العالمي²، احتلال الجزائر لمراتب متأخرة بين باقي دول العالم، حيث احتلت المرتبة 153 سنة 2011، والمرتبة 151 سنة 2012، ثم المرتبة 145 سنة 2013، لتحل المرتبة 148 سنة 2014³، علما أن هذا الترتيب هو بالنسبة لقائمة إجمالية من الدول تضم 180 دولة. وتتميز الجزائر عموما بأنها تعتمد على

¹ : Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, (Période: Les dix premiers mois 2017), document internet disponible sur le site : <http://www.douane.gov.dz>

² : وهو مؤشر يقيس كفاءة المنتجات الزراعية في اختراق الأسواق العالمية، وهو مؤشر عالمي تصنف فيه 180 دولة، والدولة التي تحتل المرتبة الأولى هي دولة منتجاتها الزراعية ذات كفاءة تجارية عالية.

³ : صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، عدد 2013 ص 418، عدد 2014 ص 430، عدد 2015 ص 480، عدد 2016 ص 503، <https://www.amf.org.ae/ar>

الأسواق الأوروبية بشكل أساسي لتصدير منتجاتها الزراعية وهذا رغم محدودية كميتها، وقد لعبت العلاقات السياسية والاقتصادية والموقع الجغرافي دورا أساسيا في اختيار هذا السوق دون غيره.

المطلب الثالث: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري:

سنحاول في هذا المطلب من الدراسة دراسة وتحليل وضعية تنافسية الاقتصاد الجزائري على أساس مجموعة من المؤشرات ذات الصلة، والتي تصدر عن المؤسسات الهيئات الإقليمية والدولية التي تُعنى بتحليل التطورات الاقتصادية لمختلف اقتصاديات العالم، وكذا تحليل تطور تنافسياتها.

الفرع الأول: تحليل تنافسية الاقتصاد الوطني على أساس مؤشري التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة:

ويصدر المعهد العربي للتخطيط كل ثلاث سنوات ابتداء من سنة 2003 إلى سنة 2012 تقريرا سنوا عن تنافسية الاقتصاديات العربية ، وهو التقرير الذي يركز فيه المعهد على إجراء دراسات مقارنة بين تنافسية الدول العربية وتنافسية بعض الدول الناشئة كماليزيا وتركيا وكوريا الجنوبية، ويعتمد هذا التقرير نوعين من مؤشرات التنافسية هما مؤشر التنافسية الجارية الذي يركز على الأداء الاقتصادي في الأجل القصير، وأهم العوامل المؤثرة فيه والتي تتمثل أساسا في ديناميكية الأسواق والمنتجات، الإنتاجية والتكلفة، ومناخ الأعمال، والذي بدوره يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية وهي الحاكمة وفعالية المؤسسات، والبنية التحتية لتوزيع المنتجات والسلع، إضافة إلى مؤشر جاذبية الاستثمار، وتدخل الحكومة في الاقتصاد؛ أما المؤشر الثاني فهو مؤشر التنافسية الكامنة، والذي يركز على العوامل المؤثرة على تنافسية اقتصاديات الدول، واستدامة قدراتها التنافسية في المدى الطويل، حيث يتكون هذا المؤشر من مؤشرات فرعية هي الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، رأس المال البشري، ونوعية البنية التحتية التكنولوجية¹.

وتتراوح قيم المؤشرات بين القيمة صفر والقيمة واحد، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد كلما كان ذلك دليلا على امتلاك الدولة لقدرات تنافسية كبيرة والعكس صحيح.

أولا: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية الجارية

يمثل الجدول الموالي تطور مؤشر التنافسية الجارية في الجزائر خلال الفترة 2003-2012،

والذي جاءت قيمه كما يلي:

¹ : مخضار سليم، مرجع سبق ذكره، ص155.

جدول رقم 4_15: تطور مؤشر التنافسية الجارية في الجزائر 2000-2012

المتوسط	2012	2009	2006	2003	السنوات الدولة
032	039	0.21	0.28	0.43	قيمة المؤشر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2003ن 2006ن 2009ن 2012، المعهد العربي للتخطيط، <http://www.arab-api.org>

بالنظر إلى الأرقام الواردة فإن مؤشر التنافسية الجارية سجل معدلات دون المستوى خلال مختلف السنوات، وقد تميز عموما بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل سنة 2003 قيمة 0.43، لينخفض سنتي 2006 و 2009 إلى 0.28 و 0.21 على التوالي، ثم ارتفع سنة 2012 إلى 0.39، لكن بالنظر إلى المعدل المتوسط في السنوات الأربع فقط سجل 0.32 فقط، وهي نسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بالقيمة المعيارية واحد، ويعود سبب تدني هذا المؤشر أساسا إلى ضعف البنية التحتية المساندة للممارسة الأعمال، وأيضا بسبب ضعف مناخ الاستثمار وانخفاض مستوى جاذبيته، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى تكاليف إنجاز المشروعات ودرجة التعقيد الكبيرة التي تواجهها.

ثانيا: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري وفق مؤشر التنافسية الكامنة

يعتبر مؤشر التنافسية الكامنة المحدد الرئيسي للقدرات التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والدول واستدامتها في المدى الطويل، ويتشكل هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا، رأس المال البشري، والبنية التحتية التقنية، ومن خلال هذه المؤشرات الفرعية يمكن تقدير التنافسية الكامنة للاقتصاد الوطني، كما أن تطوير وتحسين هذه المؤشرات الفرعية وكذا المؤشر الأساسي للتنافسية الكامنة يحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل، والجدول الموالي يرصد لنا تطور مؤشر التنافسية الكامنة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2003_2012.

جدول رقم 4_16: تطور مؤشر التنافسية الكامنة في الجزائر 2000-2012

المتوسط	2012	2009	2006	2003	السنوات الدولة
0.30	0.33	0.36	0.22	0.30	قيمة المؤشر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير التنافسية العربية 2003ن 2006ن 2009ن 2012، المعهد العربي

للتخطيط، <http://www.arab-api.org>

من خلال أرقام الجدول 4_16 فإن تنافسية الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر التنافسية الكامنة قد سجلت مستويات متدنية، وهذا يعني ضعف القدرات التنافسية واستدامتها على المدى الطويل، كما تعكس أيضا حجم الجهود الكبيرة المطلوب بذلها من طرف الجزائر من أجل تطوير بنيتها التحتية التكنولوجية، وتنمية قدرات ومهارات رأس المال البشري، وهذا النوع من الجهود يتطلب استثمارات كبيرة من جهة، وطويلة الأجل من جهة أخرى.

ورغم ما حققته الجزائر من تقدم فيما يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية خلال الفترة 2003_2012، من خلال انفتاحها على نظم المعلومات والاتصالات الحديثة، والقيام بالعديد من الاستثمارات في هذا المجال، وتوسيع استخدام شبكة الانترنت والهاتف النقال، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا ما يبرزه التحسن الكبير في هذا المؤشر الفرعي حيث سجل سنة 2003 قيمة 0.03 ليرتفع في سنة 2012 إلى 0.36، ورغم ذلك يبقى دون المستوى المطلوب.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الثاني للتنافسية الكامنة والمتمثل في مؤشر رأس المال البشري، وباعتباره أهم عامل ومن العوامل المحددة للقدرات التنافسية للقطاعات الاقتصادية، فقد حققت فيه الجزائر قيمة قدرها 0.48 عام 2012، وهي تعتبر قيمة دون المستوى المأمول دائما، وكان هذا المؤشر قد سجل قيمة قدرها 0.49 عام 2003.

وفيما يخص مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية فقد بلغ سنة 2003 قيمة 0.39، بينما سجل سنة 2012 قيمة 0.16 وهو تراجع كبير، خاصة وان هذا المجال يشهد تطورات كبيرة من سنة إلى أخرى، ولعل هذا التراجع في قيمة المؤشر يعكس بشكل كبير عدم قدرة الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

الفرع الثاني: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري على أساس مؤشر التنافسية العالمي GCI

يصدر مؤشر التنافسية العالمي GCI عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" في تقرير التنافسية العالمية سنويا، والذي يركز أساسا على تحليل وتقييم أداء الاقتصاد الجزائري، وبالتالي تحديد نقاط قوته وضعفه، وكذا جملة العوامل المساعدة على الإنتاجية والرخاء والنمو الاقتصادي، وتحديد المركز التنافسي للاقتصاد الوطني بين مختلف اقتصاديات دول العالم، ويوضح الجدول الموالي ترتيب الجزائر وفق هذا المؤشر خلال الفترة 2000_2017.

جدول رقم 4_17: تصنيف الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي لمنتدى دافوس 2000-2017

السنوات الدولة	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2017
الجزائر	125/76	134/99	139/86	144/110	144/79	138/87	137/86
النقاط 1-7	3.9	3.7	4.0	3.7	4.1	4.0	4.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"

<https://www.weforum.org>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر قد احتلت المرتبة 86 من بين 137 في مجال تنافسية الاقتصاد الوطني، ورغم أنها مرتبة متأخرة نوعا ما إلا أنها تعتبر أفضل من الترتيب المسجل سنة 2012 مثلا، عندما احتلت المرتبة 110 من أصل 144 بلدا أو اقتصادا، وتمثل الخانة المتعلقة بالتنقيط متوسط النقطة التي حصل عليها الاقتصاد الجزائري في العديد من المؤشرات الفرعية التي يتكون منها مؤشر التنافسية العالمي، وهي تعتبر مستويات تنقيط ضعيفا، وهذا رغم تحسنها الطفيف في السنوات الأخيرة مقارنة بسنوات 2008 و2012، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر وفق مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي الفترة 2006_2017.

جدول رقم 4_18: تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي للفترة 2006-2017

2017	2016	2014	2012	2010	2008	2006	
المرتبة : 137-1	المرتبة : 138-1	المرتبة : 144-1	المرتبة : 144-1	المرتبة : 139-1	المرتبة : 134-1	المرتبة : 125-1	مؤشر التنافسية العالمي GCI
86	87	79	110	86	99	76	مؤشر التنافسية العالمي الإجمالي
82	88	65	89	80	61	43	المتطلبات الأساسية
88	99	101	141	98	102	58	1. المؤسسات
93	100	106	100	87	84	78	2. البنية التحتية
71	63	11	23	57	5	1	3. بيئة الاقتصاد الكلي
71	73	81	93	77	76	45	4. الصحة والتعليم الابتدائي
102	110	125	136	107	113	92	عوامل تعزيز الفعالية
92	96	98	108	98	102	84	5. التعليم العالي والتدريب
129	133	136	143	126	124	96	6. فعالية سوق السلع
133	132	139	144	123	132	/	7. كفاءة سوق العمل
125	132	137	142	135	132	/	8. تطور السوق المالي
98	108	129	133	106	114	100	9. الاستعداد التكنولوجي
36	36	47	49	50	51	/	10. حجم السوق
118	119	133	144	108	126	90	الابتكار وعوامل تعزيز التطور
122	121	131	144	108	132	103	11. مدى تطور الأعمال
104	112	128	141	107	113	76	12. الابتكار

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجموعة من تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"

<https://www.weforum.org>

يظهر من خلال الأرقام الوارد في الجدول رقم 4-18 أن أداء الاقتصاد الوطني يختلف حسب كل من مؤشر التنافسية العالمي والمؤشرات الفرعية من سنة لأخرى خلال الفترة 2006_2017، وذلك كما يلي:

- بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي الإجمالي، فقد عرف هذا المؤشر عدة تقلبات تحسناً وتراجعا بين مختلف السنوات، حيث احتلت الجزائر المرتبة 76 من بين 125 بلدا سنة 2006، لتتراجع إلى المرتبة 110 سنة 2012 من بين 144 بلدان وهو أسوأ ترتيب تحتله خلال الفترة 2006_2017، وقد احتلت المرتبة 86 من بين 137 بلدا سنة 2017.

فأما فيما يخص المؤشرات الفرعية الأساسية الثلاث فقد كان تطورها كما يلي:

- بالنسبة لمؤشر المتطلبات الأساسية فقد عرف هذا المؤشر تطورات مهمة، لعل أهمها التراجع الملحوظ المسجل بين سنتي 2006 و2012، حيث احتلت الجزائر المرتبة 43 سنة 2006 من أصل 1125 بلدا، لتتراجع إلى المرتبة 89 من بين 144 بلدا سنة 2012، ثم شهد ترتيبها تحسنا ملحوظا سنة 2014، حيث احتلت المرتبة 65 من بين 144 بلدا، ثم عادت للتراجع مجددا خلال سنتي 2016 و2017، وقد احتلت خلال هذه السنة الأخيرة المرتبة 82 من بين 137 بلدا.

- وفيما يتعلق بمؤشر عوامل تعزيز الفعالية فقد احتلت الجزائر المرتبة 92 من بين 125 بلدا، وهو أحسن ترتيب لها خلال الفترة 2006_2017، لتشهد تراجعا كبيرا خلال السنوات اللاحقة، خاصة خلال سنة 2012 التي احتلت فيها المرتبة 136 من بين 144 بلدا، في حين احتلت المرتبة 102 من بين 137 بلدا سنة 2017.

- أما بالنسبة لمؤشر الابتكار وعوامل تعزيز التطور، فإن أفضل ترتيب سجلته الجزائر كان خلال سنة 2006 عندما احتلت المرتبة 90 من بين 125 بلدا، كما كان أسوأ ترتيب لها خلال سنة 2012، حيث احتلت المرتبة الأخيرة من بين 144 بلدا، في حين شهدت السنوات اللاحقة تحسنا ملحوظا، حيث احتلت المرتبة 118 من بين 137 دولة وكان هذا سنة 2017.

ولتحليل ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية ومكوناتها، لا بد أن يتم ذلك من خلال معرفة ودراسة كل من نقاط القوة التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري من جهة، ونقاط الضعف التي يعاني منها من جهة أخرى، والتي تقف عائقا أمام بناء وتطوير قدراته التنافسية:

أولا: نقاط القوة: بالنظر إلى الأرقام الواردة في الجدول السابق، وعلى الرغم من تراجع ترتيب الجزائر ضمن مجموعة الدول التنافسية على المستوى العالمي عبر مختلف السنوات، إلا أن ذلك لا يمنع من أنها تحظى بمجموعة من المزايا التنافسية حسب الهيكل التفصيلي لمؤشر التنافسية العالمي، هذه المزايا تنحصر بشكل أساسي في أربع مؤشرات ثانوية ضمن المؤشرات الفرعية، وتتمثل في:

1. **مؤشر حجم السوق:** وقد احتلت فيه الجزائر سنة 2017 المرتبة 36 من بين 137 بلدا، ويتضمن هذا المؤشر أربع مؤشرات ثانوية تتمثل في حجم السوق المحلي، حجم السوق الخارجي، الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تعادل القوى الشرائية (ppp)، وحجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتميز الاقتصاد الجزائري بتطور ملحوظ ومهم في حجم السوق خاصة فيما يتعلق بحجم السوق المحلي والناتج المحلي الإجمالي بسعر تعادل القوى الشرائية (ppp)، إذ بلغ هذا الأخير 612.5 مليار دولار سنة 2017، واحتلت فيه الجزائر المرتبة 34، بعد أن كان يقدر بحوالي 578.7 مليار دولار سنة 2016، وقد احتلت فيه الجزائر المرتبة 33.¹

2. **مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي:** وهو الآخر يضم مجموعة من المؤشرات الثانوية تتمثل في رصيد الميزانية العمومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي المدخرات الحكومية إلى م ن م، معدل التضخم السنوي، الدين الحكومي نسبة إلى م ن م، وتصنيف ائتمان الدولة، وعلى الرغم من التراجع الكبير لترتيب الاقتصاد الجزائري في هذا المؤشر بين سنة 2006 أين كانت تحتل فيه المرتبة الأولى من بين 125 دولة، إلى المرتبة 71 من بين 137 دولة سنة 2017، إلا أن ترتيب الجزائر في بعض مؤشرات الثانوية تعتبر جيدة، فقد احتلت المرتبة الرابعة في مؤشر الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2016، وذلك بنسبة 8.7 بالمائة²، لترتفع إلى المرتبة العاشرة خلال سنة 2017، بما نسبته 20.4 بالمائة، أما بالنسبة لمؤشر الادخار الوطني إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد احتلت فيه المرتبة 18 وهو ما يمثل نسبة 32.6%.

3. **مؤشر الصحة والتعليم الأساسي:** ويتشكل هذا المؤشر من عشر مؤشرات ثانوية، أهمها الإصابة بداء الملاريا، مؤشر الإصابة بداء نقص المناعة البشرية، العمر المتوقع للأفراد، المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي، فمن حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية فقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى سنتي 2016 و2017، والمرتبة الحادية عشر في الإصابة بداء الملاريا سنة 2016 والمرتبة 15 سنة 2017، أما فيما يتعلق بالتسجيل الابتدائي فقد احتلت المرتبة الأربعين سنة 2016، والمرتبة 51 سنة 2017، وقد جاء ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الفرعي

¹ : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2017–2018, p45.
www.weforum.org/gcr

² : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016–2017, p97.
www.weforum.org/gcr

بشكل عام في المرتبة 71 سنة 2017 من بين 137 بلدا، بعد أن كانت تحتل المرتبة 45 من بين 125 بلدا سنة 2006.

4. مؤشر التعليم العالي والتدريب: احتلت الجزائر في هذا المؤشر الفرعي سنة 2017 المرتبة 92 من بين 137 بلدا، بعد أن كانت تحتل المرتبة 96 من بين 138 بلدا سنة 2016، أحسن ترتيب احتلته كان في سنة 2006 باحتلالها للمرتبة 84 من بين 125 بلدا، وهذا المؤشر هو الآخر يضم مجموعة من المؤشرات الثانوية، أهمها المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي، المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي، وجودة نظام التعليم، من حيث التسجيل الثانوي فلقد جاء ترتيب الجزائر في المرتبة السادسة والأربعين سنة 2016 من بين 138 بلدا، ثم المرتبة 47 من بين 137 بلدا سنة 2017، أما فيما يخص مؤشر المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي فقد احتلت فيه الجزائر المرتبة 78 سنة 2016، والمرتبة 74 سنة 2017.

ثانيا: نقاط الضعف: إن ما يمكن ملاحظته هو تسجيل الجزائر مراتب جد متأخرة في العديد من المؤشرات الفرعية، ومن خلالها المؤشرات الثانوية المكونة لها، وهذه المؤشرات مجتمعة تمثل أهم نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤثر على قدراته التنافسية.

1. مؤشر المؤسسات: لقد شهد هذا المؤشر الفرعي تراجعا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث أن الجزائر قد احتلت فيه الرتبة 58 من بين 125 بلدا سنة 2006، لتتراجع إلى مستويات متأخرة، بلغت أقصاها سنة 2012 عندما احتلت المرتبة 141 من بين 144 دولة، وقد احتلت المرتبة 88 من بين 137 بلدا سنة 2017، وعموما يُظهر المؤشر ضعف أداء المؤسسات العامة خاصة في مجال احترام قوانين الملكية الفكرية أين احتلت الجزائر المرتبة الثامنة بعد المائة سنة 2016، والمرتبة 92 سنة 2017، ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية، بينما احتلت المرتبة الواحدة بعد المائة في المدفوعات غير القانونية والرشاوى سنة 2016، والمرتبة 92 سنة 2017، و فيما يتعلق بمؤشر استقلالية القضاء فقد احتلت الجزائر المرتبة الرابعة والتسعين سنة 2016، والمرتبة 91 سنة 2017، بينما احتلت المرتبة 121 في مؤشر شفافية السياسات الحكومية سنة 2017، والمرتبة الخامسة والسبعين في مؤشر التبذير في الإنفاق الحكومي سنتي 2016 و 2017، والمرتبة 55 في مؤشر كفاءة الإطار القانوني في تسوية

النزاعات سنة 2017، بعد أن كانت في المرتبة 67 سنة 2016 في هذا المؤشر الثانوي، أما فيما يتعلق بأداء المؤسسات الخاصة: هذا المؤشر يعكس ضعف أداء القطاع الخاص وقدرته على تحريك عجلة الاقتصاد، مع التأكيد على ضرورة تحسين مناخ ممارسة إدارة الشركات لاسيما أداء مجالس الإدارة، حيث صنفت الجزائر في المرتبة السادسة والثلاثين بعد المائة سنة 2016، والمرتبة 135 خلال سنة 2017، وهي مرتبة جد متأخرة، وفي المرتبة الخامسة والثلاثين بعد المائة من حيث مؤشر قوة معايير التدقيق وإعداد التقارير سنة 2016، والمرتبة التاسعة والعشرين بعد المائة سنة 2017، في حين جاءت في المرتبة الثالثة والثلاثين بعد المائة من حيث قوة حماية المستثمرين سنة 2016، وفي المرتبة 131 سنة 2017.

2. مؤشر البنية التحتية: على الرغم من الجهود الضخمة التي رصدت لتهيئتها، إلا أن الضعف مازال يلزمها بشكل كبير، وهو ما جعل منها حاجزا أو حجر عثرة أمام أي تطور تجاري أو صناعي، ورغم التحسن الطفيف في ترتيب الجزائر على هذا المؤشر الفرعي حيث انتقلت من المرتبة 100 سنة 2016 إلى المرتبة 93 سنة 2017، إلا أن هذا يبقى بعيدا عما هو مأمول، أو على الأقل لا يعكس حجم الجهود المبذولة لتطوير هذا المجال، فحسب المؤشر تذيلت الجزائر مؤشر جودة البنى التحتية إجمالا باحتلالها المرتبة الواحدة بعد المائة، ويشمل هذا المؤشر عدة مؤشرات ثانوية مهمة منها جودة البنية التحتية الشاملة، جودة الطرق، جودة السكك الحديدية، جودة الموانئ، جودة البنية التحتية للنقل الجوي...، قد واحتلت الجزائر في هذه المؤشرات المراتب 101، 96، 57، 105، 117 على التوالي في الترتيب العالمي للتنافسية لسنة 2016، والمرتبات 97، 89، 49، 96، 107 على التوالي في سنة 2017.

3. وبالعودة إلى مؤشري التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب: وعند التطرق إلى المؤشرات الثانوية التي تتناول الجوانب النوعية المتعلقة بالتعليم الأساسي والتعليم الثانوي، فقد تميزا أيضا بالضعف، أين احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد المائة في جودة التعليم الابتدائي سنة 2016، والمرتبة 95 سنة 2017، أما عن التعليم العالي والتدريب والذي يمكن من خلاله التمييز بين الجانب الكمي للتعليم وجانبه النوعي، فبينما سجلت الجزائر نتائج متوسطة في الجوانب الكمية للتعليم كما رأيناها سابقا، إلا أن الحال يختلف عند التركيز على الجانب النوعي للتعليم حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة والثمانين فيما يتعلق بجودة نظام التعليم العالي، والمرتبة السابعة

والعشرين بعد المائة في جودة إدارة المدارس، والمرتبة الحادية والثلاثين بعد المائة في مؤشر مدى تدريب الموظفين والمرتبة العشرين بعد المائة في مؤشر التوفر المحلي لخدمات التدريب المتخصص، وهذا خلال سنة 2016، في حين احتلت المراتب 97، 112، 129، 119، بالنسبة للمؤشرات سابقة الذكر على الترتيب وهذا خلال سنة 2017.

4. مؤشر فعالية سوق السلع: ويتشكل هذا المؤشر الفرعي أيضا من عدة مؤشرات ثانوية من بينها كفاءة المنافسة المحلية، فعالية سياسة مكافحة الاحتكار، عدد الإجراءات لبدأ الأعمال، تكاليف السياسات الزراعية، عبء الإجراءات الجمركية، انتشار الملكية الأجنبية، ويعتبر من بين المؤشرات التي تعاني فيها الجزائر تخلفا كبيرا، ومن بين المعوقات الأساسية لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني، وينعكس ذلك من خلال المراتب المتأخرة التي احتلتها فيه خلال مختلف سنوات الدراسة، حيث احتلت المراتب 143، 136، 133، 129 خلال السنوات 2012، 2014، 2016، 2017 على التوالي، ومن خلال متغيرات المنافسة الأجنبية يتضح أن الجزائر لازلت تتبنى سياسات حمائية باحتلالها المرتبة الخامسة والعشرين بعد المائة في انتشار الحواجز غير الجمركية سنة 2016، والمرتبة 103 سنة 2017، كما احتلت المرتبة السابعة والعشرين بعد المائة في التعريفات الجمركية سنتي 2016 و 2017، في حين احتلت المرتبة الرابعة عشر بعد المائة والمرتبة العاشرة بعد المائة فيما يتعلق بأعباء الإجراءات الجمركية لسنتي 2016 و 2017 على التوالي، أما عن انتشار الملكية الأجنبية فقد احتلت المرتبة الثانية والثلاثين بعد المائة سنة 2016، والمرتبة الخامسة والعشرين بعد المائة سنة 2017، وهذا ما يعكس وجود قيود كبيرة أمام التملك الأجنبي وهو أحد أهم العوائق التي تقف حائلا أمام جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلد، كما احتلت أيضا المرتبة السادسة والعشرين بعد المائة سنة 2016، والمرتبة 125 سنة 2017 فيما يخص مؤشر عدد الإجراءات اللازمة للبدء في المشروع.

5. مؤشر سوق العمل: ويعاني هذا المؤشر أيضا من ضعف الكفاءة في الأداء عبر مختلف السنوات، فقد احتلت فيه الجزائر المراتب 144، 139، 132، 133 خلال السنوات 2012، 2014، 2016، 2017 على التوالي، ومن أهم المؤشرات الثانوية المكونة له نجد المرونة في تحديد الأجور، ممارسات التوظيف والفصل، تأثير فرض الضرائب على حوافز العمل، الأجر والإنتاجية، قدرة البلد على الاحتفاظ المواهب، قدرة البلد على اجتذاب المواهب، نسبة مشاركة

الإناث في القوى العاملة إلى الرجال، ويرتبط الضعف في هذا المؤشر بجانبين مهمين: أولهما مرتبط بالمرونة وثانيهما مرتبط بكفاءة استعمال المواهب، فحسب معيار المرونة احتلت الجزائر سنة 2016: المرتبة 113 من حيث مرونة تحديد الأجور و المرتبة 111 في مؤشر ممارسات التوظيف والفصل، في حين احتلت في سنة 2017 المراتب 94، 104، بالنسبة للمؤشرين السابقين على التوالي. أما فيما يتعلق بمؤشر كفاءة استعمال المواهب فيبدو الضعف جليا، حيث تُعد هجرة الإطارات من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر، حيث احتلت المرتبة 116 سنة 2016، والمرتبة 123 سنة 2017 من حيث قدرة البلد على الاحتفاظ بالمواهب، ويكمن السبب في ذلك إلى عدم توفر المناخ الملائم والمشجع لهذه الفئة للبحث والإبداع وهو ما يضطرها للهجرة نحو الدول التي توفر لها الظروف اللازمة المادية والمعنوية، وتعتبر الدول المتقدمة الوجهة الأساسية لها، حيث تعمل هذه الأخيرة على استقطاب الكفاءات المؤهلة من الدول النامية لتستفيد منها وتساهم في رفع إنتاجيتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث والتطوير والإنتاج وبالتالي التنافسية.

6. أما فيما يتعلق بمؤشر تطور السوق المالية: وهو أيضا يتكون من مجموعة من المؤشرات الثانوية منها: توافر الخدمات المالية، القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، سهولة الحصول على القروض، توافر رأس المال المخاطر...، وقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة جدا في هذا المؤشر خلال مختلف سنوات فترة الدراسة، فقد احتلت المراتب 144/142، 144/137، 138/132، 137/125 خلال السنوات 2012، 2014، 2016، 2017 على التوالي، ومن حيث كفاءة السوق المالي من حيث مساهمتها في توفير التمويل فهي شبه غائبة، ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 124 في مؤشر التمويل عن طريق سوق الأسهم المحلية سنة 2016، والمرتبة 113 سنة 2017، كما احتل سنة 2016 المرتبة 122 وسنة 2017 المرتبة 111 من حيث سهولة الحصول على القروض، في حين احتلت المرتبة 85 من حيث توفر رأس المال المخاطر سنة 2016، والمرتبة 78 بالنسبة لنفس المؤشر سنة 2017، أما من حيث الجدارة والثقة في الجهاز المصرفي فالجزائر تتميز بضعف هذا الأخير، وهو ما جعل الجزائر في المرتبة 123 سنة 2016، والمرتبة 115 سنة 2017، وفي المرتبة 129 سنة 2016 والمرتبة 120 سنة 2017 في تنظيم مبادلات الأوراق المالية.

7. إن سياق الحديث لا يختلف بالنسبة لمؤشر الاستعداد التكنولوجي: والذي يتشكل هو الآخر من مجموعة من المؤشرات الثانوية منها: توفر التقنيات الحديثة، إدراج التكنولوجيا على مستوى الشركة، الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، مستخدمو الإنترنت...، وقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة في هذا المؤشر عموماً، ففي سنتي 2016 و 2017 احتلت المرتبة 108 و 98 على التوالي، أما على مستوى المؤشرات الثانوية، فكانت فقد كان ترتيب الجزائر في المرتبة 128 و 114 في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، كما احتلت المرتبة 125 و 119 في مؤشر توافر أحدث التكنولوجيا، خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، والمرتبة 128 و 121 من حيث مؤشر استيعاب الشركات للتكنولوجيا خلال سنتي 2016 و 2017 على التوالي، أما عن مستخدمي الإنترنت فقد احتلت الجزائر المرتبة 95 سنة 2016، والمرتبة 90 سنة 2017.

8. أما مؤشر تطور الأعمال: فقد وضع الجزائر في المرتبة 121 سنة 2016، والمرتبة 122 سنة 2017، ما انعكس على أداءها في المؤشرات الثانوية المكونة لهذا المؤشر الفرعي، ولعل من أهمها مؤشر نوعية الموردين المحليين، جودة الموردين المحليين، طبيعة الميزة التنافسية، اكتمال سلسلة القيمة، تطور عملية الإنتاج، نطاق التسويق، وقد جاءت الجزائر في المرتبة 130 و 124 في مؤشر نوعية الموردين المحليين خلال سنتي 2016 و 2017، كما احتلت المرتبة 93 سنة 2016، والمرتبة 105 سنة 2017 في طبيعة الميزة التنافسية، والمرتبة 109 سنة 2016، و 85 سنة 2017 في مؤشر اكتمال سلسلة القيمة.

9. ويستمر الأمر في نفس السياق بالنسبة لمؤشر الابتكار الذي يمثل أحد أهم المحددات التي تعكس القدرة التنافسية لأي اقتصاد، وقد جاءت الجزائر في هذا المؤشر في المرتبة 104 سنة 2017، بعد أن كانت في المرتبة 112 سنة 2016، ويضم هذا المؤشر الفرعي مؤشرات ثانوية منها القدرة على الابتكار، جودة مؤسسات البحث العلمي، توافر العلماء والمهندسين...، وقد احتلت الجزائر المرتبة 112 سنة 2016 والمرتبة 111 سنة 2017 فيما يخص مؤشر القدرة على الابتكار، والمرتبة 120 سنة 2016 والمرتبة 125 سنة 2017 في مؤشر التعاون في مجال البحث والتطوير بين الصناعة-الجامعة، والمرتبة 99 خلال سنتي 2016 و 2017 في نوعية مؤسسات البحث العلمي، كما احتلت المرتبة 113 في إنفاق الشركات على نشاط البحث والتطوير

سنة 2016، والمرتبة 104 سنة 2017 لنفس المؤشر، والمرتبة 81 سنة 2016 و 83 سنة 2017 في توفر العلماء والمهندسين، والمرتبة 94 سنة 2016، والمرتبة 95 سنة 2017 بالنسبة لمؤشر تسجيل براءات الاختراع، وبالتالي فإن الأمر الذي يفضي إلى أن الاقتصاد الجزائري بعيد على أن يوصف بالاقتصاد التنافسي، وهذا لأن تخلفه يعود بشكل أساسي إلى نقص العناية بالبحث والإبداع والابتكار.

والملاحظ أن القطاعات والعوامل الرئيسية التي يُفترض أن تحدد وتدعم مستوى القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني تعاني هي الأخرى من عدة عراقيل وصعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي والتجاري للجزائر، وجعلتها ضمن قائمة الدول الأضعف تنافسية على المستوى العالمي. ويعود التدهور الكبير في الترتيب التنافسي للاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة إلى تأثير الأزمة الاقتصادية التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري والناجئة عن التدهور الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية خاصة خلال سنتي 2015 و 2016، والاعتماد الكبير على المحروقات كأساس لبناء الاقتصاد من جهة، وإلى ضعف تنويع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، وهو ما يتطلب إعادة الاعتبار للقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، عبر تركيز الجهود في المرحلة الحالية والمقبلة في رسم إستراتيجية وطنية وشاملة لتطوير هذين القطاعين، بما يكفل زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي، وتحسين جودتهما وبالتالي اكتساب الإنتاج الزراعي والصناعي قدرات تنافسية جديدة، وهو ما يؤدي إلى تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني بشكل عام.

المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة إطار مناسب لصيانة الموارد الزراعية الطبيعية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر

إن حماية الموارد الزراعية الطبيعية من أراضي (تربة) ومياه، وغطاء نباتي، وثروة حيوانية من التدهور المستمر والاستنزاف، يتطلب تخطيطا سليما وإدارة مستدامة لاستغلال هذه الموارد، وفي هذا الإطار يصبح من الضروري توفير وتحقيق تكامل بين مختلف الجهات والمنظومات التشريعية والإجرائية ذات الصلة من جهة، وأجهزة وجهات الاستغلال من جهة ثانية، لكي تؤدي كلها خدمة موحدة تضمن الاستغلال الأمثل والرشيد لهذه الموارد، وبما يسمح بتحقيق أهداف التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وتطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول التنمية الزراعية المستدامة

لقد أصبحت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنة تفرض علينا إعادة النظر بشكل جذري في مختلف السياسات والبرامج الزراعية التقليدية، والتي كانت تركز أساسا على توجيه كل الجهود في المجال الزراعي نحو توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية للأفراد دون مراعاة أي أثر لهذه السياسات على الصحة البشرية وعلى قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية واستنزافها، وهذا ما أدى إلى ظهور المفاهيم والبرامج الحديثة في مجال السياسات الزراعية التي أصبحت تهتم بشكل أساسي بكيفية إقامة وتنفيذ زراعة مستدامة تتماشى والتغير الذي حصل في مفاهيم وأبجديات التنمية بظهور مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم الزراعة المستدامة

ينسحب مفهوم التنمية المستدامة تقريبا بشكل متطابق على مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، على اعتبار أن الأولى تحمل نفس المدلول العلمي نفسه حيثما استعملت، ويكون تخصيص المفهوم في هذه الحالة فقط فيما يتصل بالمجال الزراعي، أي أن الاستدامة هنا تصبح متعلقة بالجانب الزراعي على وجه التحديد، وعليه فإن التنمية الزراعية المستدامة ينبغي عليها هي أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال المستقبلية عند إعطائها أي تعريف أو مفهوم، سواء كان ذلك من حيث نوعية الإنتاج، أو كفايته لتلبية الاحتياجات الغذائية، مع ضرورة المحافظة على البيئة الطبيعية والصحية، دون أي تهديد لقدرتها على تأدية هذا الدور في المستقبل، وعليه يمكن تعريف التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "مجموعة السياسات والإجراءات التي تُقدم لتغيير

بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل الجيل نفسه¹.

وهناك بعض التباين في تفسير مفهوم التنمية الزراعية المستدامة، حيث يراها المعنيون بالبيئة على أنها تنمية حتمية توفر الغذاء الصحي والكساء وتصون الموارد الطبيعية، ولا تُحْمَل النظم البيئية المنتجة ما لا تطبق وتراعي قدرتها على العطاء، بينما يرى الاقتصاديون أنها تعبر عن فاعلية الأداء، لأنها تستغل الموارد الطبيعية في إطار متطلبات الحاضر ولا تغفل حقوق الأجيال القادمة، في حين ينظر إليها الاجتماعيون على أنها انعكاس للقيم والأعراف التي تسود المجتمع ويعتبرونها مسارا اجتماعيا يوائم المجتمعات التقليدية، وقد عرفت وزارة الزراعة الأمريكية على أنها: "التنمية التي تغل محصولا وفيرا قادرا على التنافس وتحقيق الربح، وتصون الموارد الطبيعية وتحمي البيئة وترعى الصحة العامة من خلال منتج غذائي آمن يتسم بنوعية جيدة"².

وتتسم عملية التنمية الزراعية المستدامة بالديناميكية، حيث أنها تتم في اتجاهين: اتجاه رأسي واتجاه أفقي، فالإتجاه الرأسي يهدف إلى زيادة إنتاج الوحدة الواحدة من المساحة الزراعية، واتجاه أفقي يهدف إلى زيادة مساحة رقعة الإنتاج الزراعي، وإذا كان على التنمية الزراعية أن تكون مستدامة وتلبي متطلبات المجتمع فإن هذا يتطلب السعي الدؤوب لبناء منظومة متكاملة سياسية واقتصادية واجتماعية، تقوم على إدماج مختلف أبعاد التنمية المستدامة أثناء عملية اتخاذ القرار وتنفيذه ومتابعته وتقييمه، وتقويمه في حالة عدم تحقيق غاياته بشكل صحيح وفعال، ولا يتأتى هذا بشكل جيد إلا إذا تضمن المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرار، فيقود ذلك إلى بناء منظومة اقتصادية قادرة على إحداث الفوائض وتطوير المعارف الفنية، ومنظومة اجتماعية تعالج التوترات الاجتماعية الناتجة عن التنمية المعاكسة للبيئة، ومنظومة إنتاجية تحافظ على قاعدة الموارد الطبيعية، ومنظومة تقانية تواصل البحث عن الحلول المناسبة لمشكلات لاستدامة التنمية.

¹ فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص60.
² محمد صابر، نظم الزراعة الأكثر نظافة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجلد الثاني_ البعد البيئي_ الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2006، ص469.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

مع تزايد الضغوط السكانية على الموارد الزراعية الطبيعية، وتعاضم المطالب إزاء تحسين مستويات المعيشة، بات محتما بذل المزيد من الجهد لإعادة التناغم بين البيئة والتنمية الزراعية إلى مستوى مقبول على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، ويتفق الجميع على أن البيئة السليمة مطلب رئيسي للتنمية الزراعية المستدامة، بل إن صون البيئة يعتبر من الروافد الرئيسية التي لا تتجزأ عن عملية التنمية، وحتى تتحقق استدامة التنمية الزراعية يجب توفير كل مدخلات الإنتاج الزراعي من موارد وعمالة ورأس مال وتقانة موائمة للبيئة المحلية، مع مراعاة غاية الحيطة والحذر في المفاضلة بين البدائل المطروحة بما يكفل بلوغ منظومة متناغمة تحقق الأهداف المرجوة¹.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن اعتبار أن التنمية الزراعية المستدامة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- إنتاج غذاء صحي وآمن وتحقيق الأمن الغذائي؛
- خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة عبر زيادة الإنتاج الزراعي وتنمية الصادرات الزراعية، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ضمان الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الزراعية الطبيعية، خاصة المياه والتربة، والمحافظة عليها بما يضمن استدامة إنتاجها لاسيما التربة والمياه؛
- تجنب كل مصادر التلوث البيئي وهدر الموارد في جميع مراحل الإنتاج الزراعي؛

ولكي تتحقق هذه الغايات أو الأهداف للتنمية الزراعية المستدامة، لابد من توفر مجموعة من الشروط الضرورية، ومنها توفر المساحات الزراعية الكافية، توفر الموارد المائية الضرورية، وكذا توفر التكنولوجيات المتطورة، ورأس المال اللازم لاقتناء التكنولوجيا وتمويل استغلال الموارد الأرضية والمائية، بالإضافة إلى توفر الأصناف النباتية والحيوانية، وفنون وطرق إدارية متطورة، وجميع هذا يكون في إطار اجتماعي وسياسي مناسب، ووفق خطة زراعية شاملة و متكاملة.

¹ : نفس المرجع، ص470.

الفرع الثالث: سياسات التنمية الزراعية المستدامة

إن إستراتيجية التنمية الزراعية والمستدامة وفي سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية، يجب أن تحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والاعتداء، وذلك باتباع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: سياسات استغلال الأراضي الزراعية: يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المداخل الإدارة والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية، كما يمكن تحديد أهم المتطلبات والإجراءات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية وضمان الاستغلال المستدام لها فيما يلي:

1. تحسين وحماية ملكية الأراضي الزراعية: حيث يعتبر ضمان حقوق الملكية للأراضي الزراعية سببا رئيسيا لوقف أي شكل من أشكال التعدي على هذه الأراضي، كما يعتبر دافعا رئيسيا للملاك من أجل المحافظة على نوعية التربة وخصوبتها، كما أن تسوية المشاكل المتعلقة بتوثيق ملكية هذه الأراضي سيسمح للفلاحين بالحصول على التمويل والدعم المالي من المؤسسات الرسمية ذات الصلة بالقطاع الفلاحي، وهذا ما يدفعهم نحو تكثيف النشاط الزراعي واستخدام التكنولوجيات والطرق الحديثة وتطوير أنظمة الإنتاج المتبعة.

2. حماية الأراضي المحروثة: يعتبر كل من الحرث العميق والكثيف سببان رئيسيان لفقدان خصوبة الأرض وهذا ما يتطلب عدم تعميق الحرثة لتجنب ذلك، بالإضافة إلى العمل على إحلال التسميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية محل كل من التسميد بالأسمدة الكيماوية والمبيدات الكيماوية، نظرا لما لهذه الأساليب الأخيرة من آثار سلبية على خصوبة التربة وتلويث المياه، وبالتالي الإنسان، كما تشمل حماية الأراضي المحروثة أيضا حماية الأراضي الزراعية من زحف الكثبان الرملية والتصحر، وهذا من خلال تكثيف زراعة الأحزمة الخضراء حول هذه الأراضي.

ثانياً: سياسات استغلال المياه: تؤدي الموارد المائية دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وبالتالي الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء، ويعتبر الاختلال بين حجم الموارد المائية المتاحة وتلك المطلوبة أحد التحديات الكبرى التي تواجهها أقطار عديدة عبر العالم بما فيها الجزائر، وهو ما يحتم عليها إعادة النظر أو الأخذ بعين الاعتبار حجم ما هو متوفر بشكل فعلي

من هذا المورد عند تخطيط أي سياسة زراعية من أجل ضمان الاستخدام الأمثل لهذا المورد، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وجود إدارة متكاملة لهذا المورد، ومن مصادره المختلفة سواء الجوفية أو مياه الأمطار أو إعادة التصفية، بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة خاصة في طرق الري الاقتصادي، كما لا بد من نشر الوعي لدى الأفراد بأهمية هذا المورد وأهم الأخطار التي تتهدده، وهذا من أجل الحد من التبذير والاستغلال اللاعقلاني لهذا المورد.

ثالثا: تطوير الاستثمار الزراعي: يعتبر عزوف الاستثمارات عن القطاع الزراعي أحد أهم السمات المميزة له، فهو يعتبر أقل فروع النشاط الاقتصادي جذبا للاستثمار الخاص، وهذا رغم ضخامة الاستثمارات العمومية فيه، ولعل السبب الرئيسي لهذا الإحجام من القطاع الخاص يعود بشكل رئيسي إلى انخفاض العائد المتوقع من النشاط الزراعي، من جهة، ومحدودية الدراسات والبيانات أمام الراغبين في الاستثمار فيه من أجل إعداد الدراسات الأولية حول العائد المتوقع للمشاريع الاستثمارية التي يقومون بها.

كما أن الاستثمار الزراعي يتميز بشكل أساسي بتنوع مجالاته وفروعه، وهو ما يجعل حظوظ النجاح وتحقيق عائد مرتفع على الاستثمار أمرا واردا جدا، ومن بين هذه الفروع مثلا، الاستثمار في التصنيع الزراعي، وإنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعي، كالبذور وتهجين الأصناف النباتية والحيوانية المختلفة، أو الاستثمار في إنتاج المبيدات والمواد الكيماوية المختلفة المستخدمة في الزراعة.

وعليه يمكن القول أن الاستثمار الزراعي يعتبر أداة فعالة ومحركة للتنمية الزراعية المستدامة، وعليه يعتبر تشجيع الاستثمار الزراعي أداة مهمة لزيادة إنتاجية القطاع الفلاحي ورفع كفاءته، وهو ما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

رابعا: تطوير البحث العلمي الزراعي والإرشاد الفلاحي: " إن مستقبل الزراعة يجب أن يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وإن أي إستراتيجية تستهدف تحسين الزراعة لا بد أن تعطى أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية، وفي مجال المعلوماتية والهندسة الوراثية، وبيوتكنولوجيا النبات، وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية"¹، وفي هذا الإطار فقد أولت الجزائر ومازالت أهمية كبيرة للبحث العلمي في المجال الزراعي، من خلال إنشاء العديد

¹: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص328، نقلا عن غانم غانم، دور الزراعة في تنمية الأقطار، دراسات عربية، العدد6، أبريل 2989، ص76.

من المراكز البحثية ذات الصلة وفي مختلف فروع وشعب الإنتاج الحيواني والنباتي، بالإضافة إلى تعزيز الإرشاد الفلاحي بالوسائل الضرورية والتقنيات الحديثة، لضمان تعميم الحصول على المعرفة واستخدامها، وفي هذا الإطار يعتبر كل من معهد البحث الزراعي ومعهد البحث الغابي من الأجهزة التي تعنى بشؤون البحث الزراعي وكيفية تطوير دوره في هذا المجال.

المطلب الثاني: آليات تفعيل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق أهدافها في الجزائر
سوف نحاول في هذا المطلب من الدراسة تقديم بعض المقترحات التي نرى أنها من الممكن أن تساعد في تفعيل تطبيق مبادئ وسياسات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، وهذا بهدف تطوير القطاع الزراعي بالشكل الذي يسمح له بتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وبالتالي الحد من الصادرات الغذائية التي تستنزف جزءا معتبرا من موارد الدولة من النقد الأجنبي، وكذا تعزيز تنافسية الإنتاج الفلاحي المحلي في الأسواق الدولية وهذا خدمة لتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام، بالإضافة إلى ضمان أو تعزيز الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الزراعية الطبيعية خاصة الموارد المائية والمساحات الزراعية (خصوبة التربة).

الفرع الأول: دروس من تجارب الماضي

هناك جملة من الدروس المتعلقة بمسيرة وتطور القطاع الفلاحي في الجزائر لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند صياغة أي إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية المستدامة التي تهدف لتطوير القطاع وتعزيز تنافسيته وبالتالي تنافسية الاقتصاد الوطني:

أولاً: إن نجاح سياسات إصلاح وتطوير القطاع الزراعي لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار بعدين مهمين، يرتبط الأول بالمنظومة السعرية للمنتجات الزراعية والتي ينبغي أن تضمن تغطية تكاليف الإنتاج المختلفة بالإضافة إلى الحصول على هامش ربح معين يسمح بتحسين مستوى معيشة الفلاحين من جهة وضمان تطوير وتنمية الاستثمار الزراعي الخاص، أما الثاني فيرتبط بالجانب المؤسسي، فضمان تطوير القطاع الفلاحي يتطلب تطوير أداء المؤسسات والهيئات ذات الصلة خاصة العمومية منها، وتهيئة المناخ المناسب لتعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنمية القطاع؛

ثانياً: على الرغم من توفر مجموعة إجرائية وتشريعية كبيرة لضمان حماية الأراضي الزراعية أمام التعدي والتوسع العمراني عليها، إلا أنها مازالت تتعرض لهذه الاعتداءات والاقطاعات، وهو ما

يتطلب ضرورة وضع توليفة متكاملة من السياسات والبرامج التنموية القادرة على إحداث التوازن بين الأهداف الوطنية لحماية الأراضي الزراعية من جهة، وتوفير الاحتياجات المشروعة للإسكان والتنمية الصناعية؛

ثالثا: على الرغم من الجهود المبذولة في مجال ترشيد وتوسيع استخدام المياه في مجال الري الزراعي، إلا أنها تبقى أيضا دون ما هو مطلوب، خاصة إذا تعلق الأمر باستغلال المياه الجوفية والتي تتعرض لاستنزاف كبير أوصلها إلى حد الندرة في العديد من المناطق، بالإضافة إلى محدودية تعميم أنظمة الري الحديثة على جميع المساحات المرورية؛

رابعا: وجود ندرة في العمالة الماهرة في القطاع الفلاحي، وهذا نتيجة عدم التوازن فيما بين سياسات تنمية الموارد البشرية، وسياسات الاستثمار والتنمية الزراعية، هذا في الوقت الذي تُعلق الحكومة آمالا كبيرة على القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية وتخفيف تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات؛

خامسا: رغم تعدد الجهات والهيئات البحثية في المجال الزراعي ووجود عدة مراكز ومعاهد متخصصة، إلا أن مساهمتها بشكل فعال في تطوير القطاع الفلاحي بالشكل المناسب يبقى محدودا نوعا ما رغم ما تحقق؛

سادسا: على الرغم من النجاحات التي تحققت في مجال استصلاح الأراضي الزراعي وتوسيع المساحات الزراعية، إلا أنه لازمها بعض القصور في العديد من الجوانب وفي مناطق كثيرة من الوطن، خاصة ما تعلق بعملية توزيع هذه الأراضي بغرض الاستصلاح فلم يرافقها اهتمام كاف بإقامة مجتمعات متكاملة الخدمات وقادرة على الاستقرار.

الفرع الثاني: بعض الاعتبارات التي يجب أخذها عند صياغة الإستراتيجية

عند صياغة الرؤية الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر فلا بد أن يتم أخذ الاعتبارات التالية في الحسبان:

أولا: النتائج المحققة في السنوات السابقة أو من خلال التجارب السابقة لتطوير وتأهيل القطاع الزراعي، والتي تمثل تجارب ودروس بجانبها السلبي والإيجابي؛

ثانيا: إعطاء الزراعة الأولوية التي تستحقها ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك في مجال الاستثمارات الحكومية وكذا أشكال الدعم الحقيقي والفعال، لتطوير هذا القطاع، خاصة أنه

قطاع إنتاج حقيقي يلبي الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية ويساهم في تطوير الصادرات، وفي تكوين الدخل الوطني وخلق فرص العمل؛

ثالثا: لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية للتنمية الزراعية، فلا يمكن التضحية بهذه الجوانب تحت طائلة تعظيم العوائد الاقتصادية لهذه التنمية، وذلك باعتبار أن الفلاحة تستقطب جزءا معتبرا من اليد العاملة المباشرة أو غير المباشرة، بالإضافة إلى ما هو مأمول منها مستقبلا في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2016_2030، كما أن الاستثمار في الأنشطة الزراعية تزداد فيه معدلات المخاطرة واللايقين أيضا؛

رابعا: أن المدخل الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة وتطوير تنافسية القطاع الفلاحي يتمثل في الارتقاء بكفاءة ما تملكه الجزائر من موارد في هذا القطاع خاصة الموارد الطبيعية والموارد البشرية.

الفرع الثالث: أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

إن أي إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية المستدامة لا بد أن تسعى لتحقيق جملة متعددة من الأهداف، سواء تلك المتعلقة بالقطاع الفلاحي في حد ذاته، أو الفاعلين فيه، أو الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومن أهمها ما يلي:

أولاً: تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين والحد من الفقر الريفي وتخفيض معدلاته؛

ثانياً: ضمان الاستخدام العقلاني والرشيد للموارد الزراعية الطبيعية وعلى رأسها المياه والأراضي الزراعية، وضمان زيادة إنتاجية الوحدة الواحدة من هذه الموارد واستدامتها؛

ثالثاً: تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف التبعية الغذائية، خاصة في شعب المحاصيل الإستراتيجية، وضمان إنتاج محاصيل غذائية صحية وآمنة؛

رابعا: تدعيم وتعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الوطنية، والإقليمية والعالمية، خاصة إذا تمكنت الجزائر من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛

خامسا: تطوير مناخ الاستثمار الزراعي بشكل يسمح له باستقطاب الاستثمارات الزراعية.

الفرع الرابع: آليات تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة

ويقصد بها مجموعة الأدوات والإجراءات المقترحة، والتي يقوم بها مختلف الفاعلون في القطاع الفلاحي كل حسب موقعه في تنفيذ هذه الإستراتيجية، وتشتمل على ما يلي:

أولاً: إصلاح بنية ودور المؤسسات الفاعلة في القطاع الفلاحي: والتي تعتبر الحكومة ومختلف أجهزتها ذات الصلة أحد أهم هذه المؤسسات، والتي تتطلب إعادة النظر في دورها وكيفية تفعيله بالشكل المطلوب، خاصة ما تعلق بالتوزيع الجغرافي للهياكل التنظيمية المختلفة التابعة لها في هذا الإطار، والتي ينبغي أن تكون أكثر قرباً وتوصلاً من الفلاحين، هذا بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني ذات الصلة كالاتحاد العام للفلاحين الجزائريين، ومنظمات حماية المستهلك، ولما لا استحداث وتشجيع منظمات أخرى في هذا الإطار، خاصة التي تعنى بمتابعة مشاكل الفلاحين المختلفة كتقلبات الأسعار والكوارث الطبيعية المختلفة وغيرها؛

ثانياً: إصلاح وتطوير السياسات ذات الصلة بالاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية، وذلك من خلال ترشيد استخدام الموارد المائية، وحماية الأراضي الزراعية وصيانتها، وتطوير الإنتاجية الزراعية لوحدي الأرض والمياه من خلال تشجيع البحث العلمي في هذا الإطار واستخدام التكنولوجيات الزراعية الحديثة، وتطوير الإرشاد الفلاحي ودوره؛

ثالثاً: تطوير أنظمة التسويق الزراعي من أجل توسيع وصول المنتوجات الزراعية نحو مختلف الأسواق الوطنية لتفادي مشكلة المضاربة بالأسعار، والتي عادت ما تتسم في مواسم وفرة الإنتاج الفلاحي بانخفاضها في أسواق الجملة، بينما تكون مرتفعة في أسواق التجزئة، فيستفيد منها الوسطاء في سلسلة التوزيع دون الفلاح أو المستهلك النهائي، بالإضافة إلى تطوير وتحديث وتسهيل إجراءات تسويق المنتج الفلاحي المحلي نحو الأسواق الخارجية الإقليمية والعالمية، من خلال تسهيل إجراءات التصدير المختلفة؛

رابعاً: تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة من خلال تطوير مناخ الاستثمار الزراعي بشكل يسمح له باستقطاب الاستثمارات الزراعية محلية كانت أو أجنبية، وهذا من خلال إعادة النظر في مختلف التشريعات والإجراءات التي تحكم مناخ الأعمال، مع ضرورة مرافقة هذه الاستثمارات من طرف الجهات المعنية بغرض تحقيق الأهداف المرجون منها.

خلاصة الفصل:

كخلاصة لهذا الفصل وبعد تحليل أثر مختلف السياسات الاستخدامية للموارد الزراعية على أداء القطاع الفلاحي وتنافسيته، وأيضا أثر هذه السياسات على تنافسية الاقتصاد الوطني، وهذا عبر مجموعة مهمة من المؤشرات، فإنه يمكن أن نقول عموما أن أداء القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة قد كان دون المتوسط، وهذا بالنظر إلى أثر السياسات الزراعية المتبعة على تحقيق الأمن الغذائي ومعدلات الاكتفاء الذاتي بشكل أساسي، والتي مازالت دون المستوى المطلوب، خاصة فيما يتعلق بالمجموعات السلعية الرئيسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر وعلى رأسها الحبوب والحليب.

كما أن مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى أيضا محدودة، سواء تعلق ذلك بمساهمته في تركيبة الناتج المحلي أو توفير مناصب الشغل، أو بنية وتركيبه هيكل التجارة الخارجية، وهي نفس النتيجة التي تنعكس على تنافسية القطاع الفلاحي بشكل عام. أما بالنسبة لتنافسية الاقتصاد الوطني فقد أظهرت مختلف المؤشرات المستخدمة لقياسها محدودية القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، وأنه يبقى بعيد عن الطموحات المأمولة وهذا مقارنة بالجهود المبذولة في هذا الإطار خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017، خاصة ما تعلق بالموارد المالية التي تم ضخها في الاقتصاد الوطني من أجل تنميته وتحسين مستوى أدائه، وكذا التخفيف من حدة تركيزه على قطاع اقتصادي واحد من حيث التصدير وتمويل النفقات العامة، ألا وهو قطاع النفط.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد دفعت الأحداث الاقتصادية المعاصرة والمتسارعة دول العالم للبحث عن مختلف المصادر التي تمكنها من تنويع وتطوير اقتصاديات بعيدا عن هيمنة قطاع اقتصادي واحد، أو بعيدا عن سيطرة المصادر والموارد والهبات الطبيعية كالنفط والمعادن على الاقتصاد الوطني، كما أصبح الاهتمام بتنافسية الاقتصاد الوطني وكيفية تعزيزها وتطويرها يمثل نموذجا بديلا لهذه الاقتصاديات إذا أرادت تنويع مصادر إيراداتها من النقد الأجنبي، مما يعني الاهتمام بجميع السياسات والاستراتيجيات التي تسمح للدولة بضمان استغلال كل إمكانياتها المحلية من جهة، وما تتيحه السوق الدولية من فرص من جهة أخرى، وهذا بغرض التميز عن منافسيها في هذه السوق، وهذا عبر تقديم منتجات جديدة ومتطورة وتستجيب لرغبات المستهلكين وبأسعار تنافسية مقبولة.

وعليه فقد أصبحت التنافسية أمرا حتميا لا مفر منه بالنسبة للحكومات ورسمي السياسات الاقتصادية، ولا بد من أخذها بعين الاعتبار عند رسم أي سياسة اقتصادية للبلد، خاصة مع زيادة الاهتمام الدولي بها، مع بروز هيئات وتنظيمات دولية تعنى بها، وتتابع تطورها على المستوى القطري والإقليمي والدولي، وأصبحت مختلف التقارير التي تصدرها هذه الهيئات عبر مجموعة من المؤشرات ذات تأثير كبير على مختلف السياسات الاقتصادية التي تضعها الدول، وعلى قرارات الاستثمار المحلي والدولي، وهو ما دفع الدول للعمل على تحسين مكانتها ضمن هذه المؤشرات.

وباعتبار الجزائر دولة ذات مؤهلات اقتصادية كبيرة، سواء تعلق الأمر بالمؤهلات الطبيعية أو البشرية، فقد كان لزاما عليها الانخراط في هذا النسق العالمي من أجل تحسين وتطوير مكانة الاقتصاد الوطني ورفع قدراته التنافسية. ولعل الموارد الزراعية الطبيعية التي تمتلكها تمثل أحد هذه المقومات إذا ما تم استغلالها بشكل ناجع ورشيد، وفي إطار من العقلانية بما يكفل استدامة استغلالها من جهة، واستدامة مساهمتها في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، فإن أهم ما يميز قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية المتوفرة لدى الجزائر هو طابع التنوع والوفرة إلى حد ما، سواء تعلق الأمر بوفرة المساحات الزراعية وتوزيعها على مختلف المناطق والأقاليم، أو ما تعلق بوفرة الموارد المائية وتنوعها بين سطحية وجوفية، وتنوع توزيعها

الجغرافي أيضا عبر مختلف مناطق الوطن، إلا أن الأمر الذي يبقى محل تساؤل يتمحور حول سياسات واستراتيجيات استغلال هذه الموارد، خاصة وأنها تواجه في كثير من الأحيان مخاطر الاستنزاف وعدم القدرة على التجدد، نتيجة الأخطاء المرتكبة في عملية الاستغلال، إما عبر الاستخدام المكثف وغير العقلاني لها، وهذا في حالة التربة والمياه الجوفية، وإما عبر تحويلها إلى وجهات غير ذات صلة بالنشاط الفلاحي، كإقطاع المساحات الزراعية لصالح التوسع العمراني والصناعي.

ومن أجل تطوير وضمان الاستخدام المستدام للموارد الزراعية الطبيعية والتقليل من خطر استنزافها من جهة، وأيضا تعزيز مساهمتها في تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتطوير قدراته التنافسية في الخارج من جهة ثانية، فقد عمدت الدولة الجزائرية خلال الفترة 2000_2017 إلى إطلاق مجموعة من السياسات والبرامج في المجال الفلاحي، التي تهدف من ورائها بشكل أساسي لتطوير هذا القطاع، وتحسين قدراته على تحقيق الأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من مختلف المنتجات الزراعية، خاصة في شعب المحاصيل الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب والحليب والخضر، وتعزيز مساهمة هذا القطاع في تحقيق الترابط الاقتصادي بين مختلف القطاعات كالصناعة الميكانيكية والزراعة والصناعة الغذائية وغيرها من القطاعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى العديد من التشريعات والقوانين التي تم إقرارها من أجل حماية الموارد الزراعية الطبيعية من كل أشكال الاستغلال غير المناسبة، والمحافظة عليها وعلى إنتاجيتها.

ومن أجل الوقوف على نجاح مختلف هذه البرامج والسياسات المتبعة في المجال الزراعي خلال الفترة 2000_2017 وتقييم آثارها على أداء الاقتصاد الوطني وتنافسيته، فقد تطلب ذلك استخدام مختلف المعايير والمؤشرات ذات الصلة، سواء ما تعلق منها بمؤشرات قياس تطور القطاع الفلاحي، أو مؤشرات قياس مساهمته في تحسين أداء الاقتصاد الوطني، أو مؤشرات قياس أثر هذه السياسات على تنافسية الاقتصاد الوطني.

وبعد تناولنا لمختلف الجوانب المعروضة في البحث والإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار الفرضيات المطروحة، فإن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة يمكن عرضها فيما يلي:

1_ نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- بالنظر إلى النتائج المتعددة المحققة في القطاع الفلاحي نتيجة مختلف السياسات المطبقة في القطاع من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017، سواء تعلق الأمر بأداء القطاع الفلاحي، أو بأثر تلك السياسات على أداء الاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته التنافسية، فقد ظهر أن تلك النتائج لم تكن في مستوى الطموحات المعلنة، أو على الأقل لم تكن في مستوى ما تم بذله من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، وعليه يمكن القول أن الفرضية الأساسية للبحث غير محققة إلى أبعد الحدود؛
- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: رغم أن قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر، متنوعة خاصة ما تعلق بالأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، إلا أن النتائج المحققة في القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة على مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي تبين أن نسبة هذا الاكتفاء مازالت منخفضة، خاصة في شعب الإنتاج الإستراتيجية كالحبوب والحليب، بينما تعتبر نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات مهمة من المحاصيل الأخرى كالخضر والفواكه واللحوم مرتفعة جدا وتقترب من نسبة 100% في بعضها، وعليه فالفرضية الفرعية الأولى تعتبر محققة في جانب معين وغير محققة في آخر؛
- بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية: فلقد اعتمدت الجزائر خلال الفترة 2000_2017 جملة من البرامج والسياسات في المجال الفلاحي كانت تهدف أساسا لتطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، بداية من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، ثم برامج وسياسات التجديد الفلاحي والريفي، بالإضافة إلى المخصصات المالية التي تم رصدتها في برامج الاستثمارات العامة الثلاثة للقطاع الفلاحي 2001-2014، وقد أخذت بعين الاعتبار مختلف الأخطار والتهديدات التي تواجه القطاع الفلاحي سواء تعلق الأمر بأخطار التقلبات المناخية، وهذا من خلال توسيع شبكة السدود وتدعيم وتطوير طرق الري الحديثة، أو من خلال سن مختلف التشريعات التي تمنع تحويل الأراضي الفلاحية عن نشاطها الرئيسي، بالإضافة إلى توجيه النشاط الفلاحي نحو الجنوب حيث المساحات الشاسعة ووفرة المياه الجوفية، وتقديم مختلف أشكال الدعم والتسهيلات اللازمة لإقامة زراعة متطورة وناجحة، وهذا ما يجعلنا نقول أن الفرضية الفرعية الثانية محققة؛

- بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة: بينت مختلف النتائج المتحصل عليها في الفصل الأخير من الدراسة أن أثار وانعكاسات السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000_2017، قد كان أثرها محدودا جدا فيما يتعلق بتعزيز وتطوير القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وهذا ما يجعل من هذه الفرضية غير محققة.

2_ نتائج عامة حول الدراسة:

- تتميز الموارد الاقتصادية بالوفرة والتنوع، بين طبيعية ومالية وبشرية، إلا أن الطبيعية منها تواجه في كثير من الأحيان إشكالية عدم تجدها أو صعوبة التجدد بشكل مستمر، خاصة ما تعلق بالموارد الناضبة، وهذا ما يفرض على الحكومات إعادة النظر في سياسات استغلال هذه الموارد؛
- تمثل وفرة الموارد الزراعية الطبيعية وتنوعها، ركيزة أساسية لتنمية القطاع الزراعي في أي دولة من دول العالم، إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل المتعلقة باستنزافها، وبالتالي تعريضها لخطر فقدان قدرتها على التجدد، وهذا ما ينطبق بشكل أساسي على الموارد المائية الجوفية، والمساحات الزراعية (أو خصوبة التربة)؛
- تعتبر التنافسية من المفاهيم الحديثة في الاقتصاد الدولي، وقد زاد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة، كإطار يدفع الحكومات إلى اختيار وتبني أفضل السياسات الاقتصادية التي تكفل الاستخدام الأمثل لمواردها المحلية، وبما يرفع من قدراتها التنافسية أمام اقتصاديات باقي دول العالم، خاصة مع حرية التجارة الدولية وتطور المبادلات التجارية الدولية؛
- يتطلب بناء القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتعزيزها، توفر البيئة الإجرائية والتشريعية المناسبة، والتي تعتمد أساسا على دور حكومي فاعل في وضع البرامج والسياسات الاقتصادية، والتي تقوم على تامين الموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، وفي كل المجالات؛
- يحتاج قياس مستوى تنافسية الأنشطة الاقتصادية وفروعها، وكذا الاقتصاد الوطني بشكل عام إلى مجموعة من المؤشرات والأدوات ذات الصلة، والتي يتم إعدادها من طرف العديد من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتصدرها في شكل تقارير دورية، حيث تقيس فيها تطور تنافسية هذه الأنشطة والاقتصاديات بين مختلف الفترات الزمنية المتلاحقة؛

- رغم أن الجزائر مؤهلة لأن تكون دولة زراعية بامتياز من خلال وفرة وتنوع الموارد التي تحوزها في هذا المجال، خاصة الموارد الطبيعية والبشرية، إذا ما رسمت سياسات سليمة ومتكاملة من أجل النهوض بهذا القطاع، إلا أن أداء هذا القطاع يبقى دون المأمول منه، ما يتطلب عملية مراجعة شاملة ودقيقة للسياسات المطبقة في هذا المجال؛
- لقد تميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2000_2017 وفي مختلف شعب الإنتاج النباتي والحيواني بتطور ملحوظ، ولعل هذا يعود بشكل أساسي إلى مختلف الجهود التي بذلتها الدولة خلال نفس الفترة وعبر العديد من السياسات والبرامج التي استهدفت تطوير القطاع الفلاحي وزيادة إنتاجية موارده المختلفة؛
- من خلال التقييم العام الذي قمنا به لمعرفة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري اعتمادا على المؤشرات الخاصة بهذا الأمر، فإننا خلصنا إلى نتيجة مفادها تدني وانخفاض مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني في كل المؤشرات تقريبا، ما عدا مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي؛
- تتمثل أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضعف وتراجع مساهمة قطاعات الإنتاج الحقيقي وعلى رأسها الزراعة في النشاط الإنتاجي، وهو ما انعكس سلبا على حجم وقيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3- المقترحات:

- تحتاج قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر إلى صيانة مستمرة ودائمة، وهذا للحد من ظاهرة استنزافها، ولا يكون هذا إلا من خلال تطوير طرق وأساليب الإنتاج الزراعي الحديث من جهة، وكذا سن مختلف التشريعات والقوانين التي تضمن حمايتها، خاصة ما تعلق بحماية الأراضي الزراعية من تحويل وجهات استغلالها في غير الزراعة؛
- تحتاج عملية تحسين أداء القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي إلى توسيع الجهود المبذولة في هذا الإطار، خاصة ما تعلق بالمرافقة والإرشاد الفلاحي، وتطوير أساليب التمويل الفلاحي، وبناء إستراتيجية وطنية لجمع وتوزيع الإنتاج الفلاحي وحمايته؛
- باعتبار الجزائر بلدا مستهلكا للحبوب والحليب بشكل كبير، فإن تطوير شعب إنتاج هذه المحاصيل لا بد أن يأخذ حيزا كبيرا داخل السياسات والبرامج الفلاحية المعتمدة، ولعل إعادة

- توطين هذه الشعب في بعض مناطق البلاد كالجنوب مثلا، يعتبر حلا مناسباً لزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعاً، وهذا إذا ما توفرت الإرادة والشروط المناسبين لذلك؛
- تنشيط قطاع تصدير المنتجات الفلاحية يعتبر هو الآخر مدخلاً مهماً لتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، خاصة إذا علمنا أن المنتج الفلاحي الجزائري يعتبر من أجود الأنواع، كما لا بد من تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية والإجرائية المناسبة لذلك.

4_ آفاق الدراسة: بعد إكمال هذه الدراسة ومعالجتها للموضوع المقترح في إطار الإشكالية المطروحة، فإننا نقترح الآفاق التالية التي يمكن أن تمثل دراسات مستقبلية ذات صلة بالموضوع:

- انعكاسات سياسات وبرامج تطوير القطاع الفلاحي على تنويع الاقتصاد الوطني؛
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الفلاحي؛
- الشركة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتطوير القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. القران الكريم.
2. أحمد عبد الرحمن يسري، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
3. إيمان عطية ناصف، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
4. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد (الطبيعية والبشرية والغذائية والبيئية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
5. سيد صادق الشرخات، الموارد الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، منتدى المعارف، بيروت.
6. عبد المطلب عبد الحميد ومحمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.
7. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
8. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.
9. محسن أحمد الخضيرى، صناعة المزايا التنافسية، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.
10. محمد الصالح الماطوسي، اقتصاد الموارد الطبيعية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم - ناشرون -، لبنان، 2007.
11. محمد صابر، نظم الزراعة الأكثر نظافة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، المجلد الثاني_ البعد البيئي_ الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2006، ص 469.
12. نظام موسى السويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار حامد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

الأطروحات والمذكرات:

13. الطيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر، الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015

14. براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر _دراسة مستقبلية_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باتنة، 2013-2014.
15. بوحيزر رقية، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2011-2012.
16. حران عبد القادر، التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية -حالة مؤسسة سوناطراك-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2011-2012.
17. دهينة مجدولين، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016-2017.
18. زهير عماري، تحليل اقتصادي لأهم العوامل المؤثرة على الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009) ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
19. سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية _دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية_، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة سطيف، 2010-2011.
20. سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء- الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008.
21. سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة سطيف، 2011.
22. سملاي يحضيه، أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
23. عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البلدة، 2008.
24. عبد المجيد يوسف أحمد، استخدام وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي _ دراسة ولاية جنوب دارفور (محلية نيالا 1980-2009)، رسالة ماجستير في الجغرافيا، جامعة الخرطوم، 2009.

25. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011.
26. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
27. لزهرة العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012-2013.
28. مخضار سليم، دراسة تحليلية للتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018.
29. هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر، الفترة 2000-2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة تلمسان، 2007.

المجلات و الجرائد:

30. التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة "نحو مجتمع المعرفة"، العدد 11، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض.
31. باشوش حميد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، عدد2، 2003.
32. بن رمضان أنيسة، بن مقدم مصطفى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، العدد الخامس عشر، 2014.
33. رياض بن جليلي، سياسات تطوير القدرة التنافسية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد83، ماي 2009.
34. محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، ديسمبر 2003.
35. مغري خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)، مجلة السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية (POIDEX)، جامعة مستغانم، عدد6، سبتمبر 2016.

36. نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية -حالة مصر-، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، على الرابط:

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/234/234_wps0302.pdf

37. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد46، الصادر في 10 أوت 2008.

الملتقيات والتقارير:

38. أحمد بلالي، تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة، مداخلة الى الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسة، المعركة الركييزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والاقتصاديات بسكرة، نوفمبر 2005.

39. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012.

40. طرطار أحمد وبراجي صباح، المياه وإشكالية الاستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاديات المياه، جامعة بسكرة، 11/30-2011/12/01، الجزائر.

41. فريجة محمد هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة المسيلة، 14-2016/12/15.

42. فريديريك لانسون سيراد، تقييم التنافسية للزراعة السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2011.

43. وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نضام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، منشور وزاري مشترك رقم 332 بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية، 18 جويلية 2000.

44. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر www.minagri.dz

45. وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نضام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، منشور وزاري مشترك رقم 332 بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية، 18 جويلية 2000.

46. منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، تقرير عن حالة الموارد من الأراضي والمياه في العالم للأغذية والزراعة، إدارة النظم المعرضة للخطر، روما، 2011.

<http://www.fao.org/docrep/015/i1688a/i1688a00.pdf>

المحاضرات:

47. هيثم عبد الكريم شعبان، مقدمة في اقتصاديات الموارد، الفصل الأول، سلسلة محاضرات في مقياس اقتصاديات الموارد، جامعة المجمعة، الرياض:
<http://faculty.mu.edu.sa/hshaaban/Resource%20Economics%20and%20the%20Environment>

الانترنت:

48. التنافسية وتجربة الأردن:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/226/226_wps0004.pdf
49. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر
<http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>
50. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية، الخرطوم، 2007: www.aoad.org
51. المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء:
<http://loopsresearch.org/media/images/photopdae7x5f4l.pdf>
52. دراسة إلكترونية على موقع المعهد العربي للتخطيط:
<http://www.arab-api.org/ar/default.aspx>
53. عبد الحليم البشير الفاروق، الموارد الاقتصادية:
https://drive.uqu.edu.sa/_/msnahy/files/R-ECO-course.pdf
54. علي طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري:
<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=57293>
55. صالح العصفور، الموارد الطبيعية واقتصاديات نفاذها:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/112/112_develop_bridge5.pdf
56. لبنى علي آل خليفة، التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها دراسة حالة مملكة البحرين:
<http://platform.almanhal.com/Files/2/84881>
57. مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=23626>
58. نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية - حالة مصر -، المعهد العربي للتخطيط، الكويت:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/234/234_wps0302.pdf .2002
59. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج العمل الوطني حول مكافحة التصحر: www.minagri.dz
60. <http://islamfin.go-forum.net/t884-topic>

المواقع الإلكترونية الرسمية:

61. أطلس بيانات العالم، <http://ar.knoema.com/atlas>
62. البنك الدولي www.worldbank.org
63. الديوان الوطني للإحصاء، مجموعة من النشرات الإحصائية، <http://www.ons.dz>

64. المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz
65. المعهد العربي للتخطيط، <http://www.arab-api.org>
66. المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" مجموعة من تقارير التنافسية العالمية
<https://www.weforum.org>
67. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجموعة من الأعداد: www.aoad.org
68. الوكالة الوطنية للتسيير المدمج للموارد المائية (AGIRE) www.agire.dz
69. بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz، مجموعة من التقارير والنشرات الإحصائية من 2000 إلى 2018.
70. صندوق النقد الدولي www.imf.org
71. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: www.unctad.org، عدة تقارير من 2000 إلى 2016.
- المراجع باللغة الأجنبية:**

Livres et thèses:

72. Tugrul Atamer Et Roland Calori, Diagnostic Et Decisions Strategiques, Dunod, Paris, 1998.
73. SEDDI Ali, Compétitivité économique: quel potentiel pour l'Algérie, Thèse Doctorat en sciences commerciales non publiée, Université d'Oran, 2011-2012.
74. DJENANE ABDELMADJID, Réformes Economiques et Agriculture en Algérie, Thèse pour le doctorat d'Etat en sciences économiques, Université de Sétif 1997.
75. CHEHAT FOUAD, Contribution à l'Etude de la Question Agraire en Algérie, Cas de la céréaliculture, Thèse pour le doctorat d'Etat en sciences économiques, Université de Sétif 1998-1999.

Etudes:

76. BENNACER Nasreddine et AIT ATMANE Foudil, L'allocation optimale des ressources naturelles ; Qu'en est-il des ressources halieutiques en Algérie ? document internet disponible sur le lien :
<http://manifest.univouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/Comportement%20des%20entreprises%20economiques%20face>

%20aux%20enjeux%20du%20developpement%20durable%20et%20de%20lequit
e%20sociale/BENNACER%20Nasreddine.pdf

- 77.** JULIE GINGRAS, LE RÔLE DE L'ABONDANCE DES RESSOURCES NATURELLES DANS LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE, document internet disponible sur le site:
<http://www.collectionscanada.gc.ca/obj/s4/f2/dsk2/ftp04/mq26213.pdf>
- 78.** Julien Morel, Les ressources en eau sur Terre, Origine, utilisation et perspectives dans le contexte du changement climatique, Un tour d'horizon de la littérature, LABORATOIRE D'ÉCONOMIE DE LA PRODUCTION ET DE L'INTEGRATION INTERNATIONALE, UMR 5252 CNRS – UPMF, France, Mars 2007, Document internet disponible sur le site: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00134979/document?>
- 79.** LACHAAL, L., La compétitivité : Concepts, définitions et applications, document internet sur le site :
<http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c57/01600240.pdf>
- 80.** La terre et les sols dans le contexte d'une économie verte pour le développement durable, la sécurité alimentaire et l'éradication de la pauvreté, Présentation du secrétaire de la CLD dans le cadre du processus préparatoire de Rio+20, document internet disponible sur le site :
<http://www.unccd.int/Lists/SiteDocumentLibrary/Publications/Rio%206%20pages%20single%20FRE.pdf>
- 81.** Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, Etude de la compétitivité du monde arabe 2010, World Economic Forum, 2010, Document internet:
http://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_ArabWorldReview_2010_FR.pdf, consulté le 11/04/2017.
- 82.** MARNIESSE S. & FILIPIAK E, Compétitivité et mise à niveau des entreprises : Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles, agence française de développement, 2003, document internet sur le site :
<https://www.afd.fr/sites/afd/files/imported-files/01-notes-documents.pdf>
- 83.** Slaimi Ahmed, Contraintes et gestion rationnelle de l'eau en Algérie, communication présenté dans le séminaire international sur l'environnement en Algérie organisé par Département des Sciences Economique/ FSEG Sidi Achour, Annaba, 2009.
- 84.** TERNISIEN, M. & DIGUET, A F., 2001. Indicateurs et facteurs de compétitivité des services rendus à l'industrie. Paris: Les Éditions de l'Industrie. Collection Études. P. 30, document internet :
<https://archives.entreprises.gouv.fr/2012/www.industrie.gouv.fr/biblioth/docu/dossiers/sect/pdf/competitivite.pdf>

Rapports et revues:

- 85.** Direction Générale des Douanes, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, (Période: Les dix premiers mois 2017), document internet disponible sur le site: <http://www.douane.gov.dz>
- 86.** Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement, 2005, Alger, 5 Juin 2006
- 87.** Klaus Schwab, The Global Competitiveness Report 2011–2012, World Economic Forum, Geneva, Switzerland 2011,. Document internet: www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf
- 88.** Mokhtar Bzioui, Rapport sous régional sur le développement des ressources en eau en Afrique du Nord, UN water-Africa, 2005, Document internet sur le site : http://www.abhatoo.net.ma/content/download/16474/290770/version/1/file/sub_regionalreportnordafrique.pdf
- 89.** OCDE, Ressources naturelles et croissance pro-pauvres ENJEUX ECONOMIQUES ET POLITIQUES, Lignes directrices et ouvrages de référence du CAD.
- 90.** Organisation Des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture, Les sols sont une ressource non renouvelable, Leur préservation est essentielle pour garantir la sécurité alimentaire et un avenir durable, Rome, 2015, document internet disponible sur le site : www.fao.org/3/a-i4373f.pdf

Sites Internet:

- 91.** OCDE, 2005. Mesurer la mondialisation, Manuel de l'OCDE sur les indicateurs de la mondialisation économique. P. 16. Document internet disponible sur le site: http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/Manuel_OCDE_sur_indicateurs_mond_eco.pdf
- 92.** ONS, L'Algérie en Quelques Chiffres, Plusieurs éditions, 2003-2016 http://www.ons.dz/-l-algerie-en-quelques-chiffres-.html#pagination_articles

الفهارس

أولاً: فهرس الجداول والأشكال

1_ قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	تطور المساحات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	109
2.3	تطور المساحات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016	110
3.3	المعدلات السنوية لتساقط الأمطار في الجزائر	113
4.3	توزيع الموارد الجوفية في شمال الجزائر	115
5.3	المعطيات الخاصة بالأحواض الهيدروغرافية الرئيسية في الجزائر	117
6.3	تطور حجم المياه العذبة المستخدمة في الجزائر 2009-2011	118
7.3	تطور المساحات الزراعية المروية في الجزائر 2000-2016	120
8.3	تطور مساحة الأراضي الغابية خلال الفترة 2000-2016	121
9.3	المناطق المتصحرة والمهددة بالتصحّر في الجزائر	124
1.4	تطور إنتاج مختلف أنواع الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2016	151
2.4	تطور إنتاج مختلف أنواع البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000_2016	154
3.4	تطور إنتاج مختلف أنواع الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000_2017	157
4.4	تطور إنتاج مختلف أنواع الخضر في الجزائر خلال الفترة 2000_2017	160
5.4	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2000_2017	163
6.4	تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في الجزائر خلال الفترة 2000_2017	165
7.4	تطور إنتاج الأسماك، والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000_2017	169
8.4	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي 2000_2017	171
9.4	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في استقطاب اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة	173
10.4	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية في الجزائر من المجموعات الغذائية الرئيسية بين 2001 و2015	175
11.4	تطور الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2001 و2017	178
12.4	تطور قيمة الواردات الغذائية والفلاحية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2000_2017	180
13.4	الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	182

184	تطور مؤشرات تنوع وتركز الصادرات في الجزائر 2000-2015	14.4
187	تطور مؤشر التنافسية الجارية في الجزائر 2000-2012	15.4
188	تطور مؤشر التنافسية الكامنة في الجزائر 2000-2012	16.4
189	تصنيف الجزائر وفق مؤشر التنافسية العالمي لمنندى دافوس 2000-2017	17.4
190	تطور القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي 2016-2017	18.4

2_ قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	الموارد المنتجة(الحضارية) وكيفية تقسيمها	1.1
38	توزيع الموارد المائية في العالم	2.1
63	مصادر الميزة التنافسية	1.2
66	أهداف الميزة التنافسية	2.2
69	ماسة بورتر	3.2
84	محددات التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي	4.2
92	العلاقة بين التنافسية الاقتصادية والتنمية	5.2
96	عوامل تعزيز القدرات التنافسية	6.2
98	عوامل التنافسية حسب منهج البنك الدولي	7.2
99	تركيبية مؤشر تنافسية النمو	8.2
117	توزيع المياه السطحية على الأحواض الهيدروغرافية في الجزائر	1.3
142	برنامج التجديد الفلاحي	2.3
143	برامج التجديد الريفي	3.3
144	برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية	4.3
150	تطور إجمالي إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2016	1.4
153	تطور إجمالي إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2000_2016	2.4

156	تطور إجمالي إنتاج الخضر في الجزائر خلال الفترة 2017_2000	3.4
159	تطور إجمالي إنتاج الفواكه في الجزائر خلال الفترة 2016_2000	4.4
167	تطور إجمالي إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2017_2000	5.4
168	تطور إجمالي إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2015_2000	6.4
179	تطور قيمة الصادرات الغذائية مقارنة بتطور إجمالي الصادرات 2017-2000	7.4
181	تطور قيمة الواردات الفلاحية والغذائية مقارنة إلى إجمالي الصادرات 2017_2000	8.4
182	تطور رصيد الميزان التجاري الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2017_2000	9.4

ثانيا: فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	العنوان
أ - ي	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: الأسس النظرية لاقتصاديات الموارد والموارد الزراعية غير المتجددة واستنزافها
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للموارد الاقتصادية
03	المطلب الأول: ما المقصود بالموارد الاقتصادية؟
03	الفرع الأول: تعريف المورد الاقتصادي
07	الفرع الثاني: شروط المفهوم الاقتصادي للمورد
08	المطلب الثاني: تصنيف الموارد الاقتصادية
08	الفرع الأول: من حيث مناطق تواجدها
08	الفرع الثاني: من حيث عمرها وديمومتها (تجددها وعدم تجددها)
09	الفرع الثالث: من حيث مظهرها
09	الفرع الرابع: من حيث أصلها (مصدرها)
10	المطلب الثالث: خصائص الموارد الاقتصادية وأسباب الاهتمام بدراستها
11	الفرع الأول: خصائص الموارد الطبيعية

12	الفرع الثاني: خصائص الموارد الاقتصادية
13	الفرع الثالث: أسباب الاهتمام بدراسة الموارد الاقتصادية
15	المبحث الثاني: الموارد الاقتصادية بين التجدد والاستنزاف
15	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الموارد الاقتصادية
15	الفرع الأول: العوامل ذات التأثير السلبي على الموارد
15	الفرع الثاني: العوامل ذات التأثير الإيجابي على الموارد الاقتصادية
16	الفرع الثالث: العوامل ذات التأثير المزدوج
17	المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية غير المتجددة
17	الفرع الأول: تصنيف الموارد الطبيعية غير المتجددة
18	الفرع الثاني: تطور النظرة إلى الموارد الطبيعية غير المتجددة
19	الفرع الثالث: تحديد نطاق النظام الأمثل لاستغلال الموارد الطبيعية
20	المطلب الثالث: أسباب استنزاف الموارد الطبيعية ووسائل مواجهتها
21	الفرع الأول: أسباب استنزاف الموارد الطبيعية
22	الفرع الثاني: وسائل مواجهة استنزاف الموارد الطبيعية
23	المبحث الثالث: وفرة الموارد وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية
23	المطلب الأول: أهمية الموارد في الحياة الاقتصادية
23	الفرع الأول: الموارد الاقتصادية أساس الحياة واستمرارها
24	الفرع الثاني: الموارد الاقتصادية أساس العملية الإنتاجية
24	الفرع الثالث: الموارد الاقتصادية أساس التنمية الاقتصادية
25	المطلب الثاني: علاقة الموارد بالنمو والتنمية الاقتصادية
25	الفرع الأول: علاقة الموارد الطبيعية بالنمو الاقتصادي
27	الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية
29	الفرع الثالث: الموارد ومتطلبات النمو والتنمية
30	المطلب الثالث: الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة
31	الفرع الأول: دور البيئة في التنمية
32	الفرع الثاني: علاقة الموارد الطبيعية بالتنمية المستدامة
34	المبحث الرابع: الموارد الزراعية الطبيعية وإشكالية استنزافها
34	المطلب الأول: الموارد الزراعية الطبيعية:

34	الفرع الأول: الأرض الزراعية
36	الفرع الثاني: الموارد المائية (المياه)
39	الفرع الثالث: الموارد الحيوانية
39	المطلب الثاني: إشكالية استنزاف الموارد الزراعية الطبيعية
41	الفرع الأول: تدهور الأراضي الزراعية
44	الفرع الثاني: اختلال التنوع الحيوي
45	الفرع الثالث: استنزاف الموارد المائية العذبة
48	خلاصة الفصل الأول
49	الفصل الثاني: التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني
50	تمهيد
51	المبحث الأول: الإطار النظري للمنافسة والتنافسية الاقتصادية
51	المطلب الأول: ماهية المنافسة وتطورها التاريخي
51	الفرع الأول: مفهوم المنافسة والمنافسة الدولية
53	الفرع الثاني: المنافسة في الفكر والمناهج الاقتصادية
54	الفرع الثالث: هيكل المنافسة
56	الفرع الرابع: تطور دور الدولة وازدهار المنافسة المحلية والدولية
58	المطلب الثاني: ماهية الميزة التنافسية
59	الفرع الأول: مفهوم الميزة التنافسية ومصادرها
63	الفرع الثاني: الركائز الأساسية للميزة التنافسية وأهدافها
66	الفرع الثالث: مقارنة الميزة التنافسية لبورتر
70	المبحث الثاني: التطور المفاهيمي من التنافسية إلى القدرة التنافسية
70	المطلب الأول: التنافسية الاقتصادية، مفهومها وأهميتها
70	الفرع الأول: التنافسية: نشأتها وتطورها
72	الفرع الثاني: تعريف المنافسة الاقتصادية
73	الفرع الثالث: أهمية التنافسية
74	المطلب الثاني: من التنافسية إلى القدرة التنافسية
74	الفرع الأول: مفهوم القدرة التنافسية
80	الفرع الثاني: أنواع القدرة التنافسية، ومحدداتها وأبعادها

86	الفرع الثالث: أهمية القدرة التنافسية
87	المبحث الثالث: مداخل التنافسية الدولية وأسس تعزيزها
87	المطلب الأول: العولمة، الانفتاح الاقتصادي والتخصص، مداخل مهمة إلى التنافسية الدولية
87	الفرع الأول: العولمة والحرية الاقتصادية
89	الفرع الثاني: الانفتاح الاقتصادي والمنافسة
91	الفرع الثالث: البنية الوطنية والمنافسة الدولية
91	الفرع الرابع: العلاقة بين التنافسية الاقتصادية والتنمية
92	المطلب الثاني: عوامل تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد
92	الفرع الأول: عوامل المتطلبات الأساسية للاقتصاد
93	الفرع الثاني: عوامل معززات الكفاءة
94	الفرع الثالث: عوامل مرتبطة باقتصاد المعرفة
97	المبحث الرابع: مؤشرات قياس التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني
97	المطلب الأول: مؤشرات قياس التنافسية الدولية حسب تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة
97	الفرع الأول: منهج المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD)
98	الفرع الثاني: منهج المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)
100	الفرع الثالث: منهج البنك الدولي (WB)
100	الفرع الرابع: منهج صندوق النقد الدولي (FMI)
101	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية الدولية المرتبطة بأداء الاقتصاد الوطني
101	الفرع الأول: مؤشر نمو الدخل الحقيقي للأفراد
101	الفرع الثاني: مؤشرات متعلقة بالمبادلات التجارية
103	الفرع الثالث: المؤشرات المتعلقة بتكاليف الإنتاج
105	خلاصة الفصل الثاني
106	الفصل الثالث: الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر وسياسات استغلالها
108	المبحث الأول: قاعدة الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر والأخطار التي تهددها
108	المطلب الأول: تطور الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر
108	الفرع الأول: تطور الأراضي الزراعية واستخداماتها

112	الفرع الثاني: الموارد المائية الطبيعية في الجزائر
121	الفرع الثالث: الأراضي الغابية
122	المطلب الثاني: الأخطار والتهديدات التي تواجهها الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر
122	الفرع الأول: المشاكل والتهديدات التي تواجهها الموارد الأرضية في الجزائر
125	الفرع الثاني: المشاكل والتهديدات التي تواجهها الموارد المائية في الجزائر
128	المبحث الثاني: السياسات الزراعية في الجزائر بعد سنة 2000
128	المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لسنة 2000
128	الفرع الأول: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
129	الفرع الثاني: المحاور الكبرى للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية
132	الفرع الثالث: آليات وأجهزة تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية
134	الفرع الرابع: متابعة وتقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
134	المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR
134	الفرع الأول: أهمية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
135	الفرع الثاني: أسس ومحاور إستراتيجية التنمية الريفية
137	المطلب الثالث: قانون التوجيه الفلاحي لسنة 2008
137	الفرع الأول: الأهداف الأساسية لقانون التوجيه الفلاحي 2008
138	الفرع الثاني: أدوات تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي
140	المطلب الرابع: برنامج التجديد الفلاحي والريفي
140	الفرع الأول: أسس وأهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي
141	الفرع الثاني: محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي
146	خلاصة الفصل
147	الفصل الرابع: دراسة تحليلية لتأثير سياسات استغلال الموارد الزراعية على أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017
149	المبحث الأول: تحليل مساهمة القطاع الفلاحي في تحسين أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000_2017
149	المطلب الأول: تحليل تطور الإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017
149	الفرع الأول: تحليل تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000_2017

152	الفرع الثاني: تحليل تطور إنتاج البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة 2016_2000
155	الفرع الثالث: تحليل تطور إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر خلال الفترة 2017_2000
161	المطلب الثاني: تحليل تطور الإنتاج الفلاحي الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2017_2000
162	الفرع الأول: تحليل تطور إنتاج اللحوم في الجزائر خلال الفترة 2017_2000
166	الفرع الثاني: تحليل تطور إنتاج الأسماك والحليب في الجزائر خلال الفترة 2017_2000
170	المطلب الثالث: تحليل تطور أثر القطاع الفلاحي على أداء الاقتصاد الكلي
170	الفرع الأول: تحليل تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2017_2000
172	الفرع الثاني: تحليل تطور مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة 2017_2000
174	الفرع الثالث: تحليل دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2015_2001
177	المبحث الثاني: تطور دور وأثر القطاع الفلاحي في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2017_2000
177	المطلب الأول: تحليل تنافسية القطاع الزراعي الجزائري على أساس مؤشرات التجارة الخارجية
177	الفرع الأول: تطور الصادرات الفلاحية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2017_2000
179	الفرع الثاني: تطور الواردات الفلاحية إلى إجمالي الواردات خلال الفترة 2017_2000
181	الفرع الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة 2017_2000
183	المطلب الثاني: تحليل التنافسية على أساس التنوع والتركز السلعي الصادرات
186	المطلب الثالث: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2017_2000
186	الفرع الأول: تحليل تنافسية الاقتصاد الوطني على أساس مؤشري التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة
189	الفرع الثاني: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري على أساس مؤشر التنافسية العالمي GCI

199	المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة إطار مناسب لصيانة الموارد الزراعية الطبيعية وتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر
199	المطلب الأول: مفاهيم نظرية حول التنمية الزراعية المستدامة
199	الفرع الأول: مفهوم الزراعة المستدامة
201	الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية المستدامة
202	الفرع الثالث: سياسات التنمية الزراعية المستدامة
204	المطلب الثاني: آليات تفعيل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق أهدافها في الجزائر
204	الفرع الأول: دروس من تجارب الماضي
205	الفرع الثاني: بعض الاعتبارات التي يجب أخذها عند صياغة الإستراتيجية
206	الفرع الثالث: أهداف إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة
207	الفرع الرابع: آليات تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة
208	خلاصة الفصل
209	الخاتمة العامة
216	قائمة المراجع
225	الفهارس
226	فهرس الجداول
227	فهرس الأشكال
228	فهرس المحتويات

ملخص الدراسة

تكتسي الموارد الزراعية الطبيعية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بدورها في توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد، أو بدورها في توريد المدخلات الزراعية الرئيسية للاقتصاد الوطني بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز قدراته التنافسية، إلا أن الزيادة الكبيرة لعدد السكان عبر العالم، وبفعل ما نتج عنها من ضغوط كبيرة على قاعدة هذه الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي الزراعية والموارد المائية الجوفية تحديدا، وقدرة هذه الموارد على التجدد بالشكل الذي يجنبنا الوقوع في أزمة ندرتها، قد أدى إلى ظهور الإشكاليات الحديثة المرتبطة بسياسات استغلال هذه الموارد، ومدى قدرة هذه السياسات على ضمان الاستغلال المستدام لها، وتأثير ذلك على التنمية الزراعية وإنتاج الغذاء من جهة، وعلى التنمية الاقتصادية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار وباعتبار الجزائر دولة غنية بالموارد الزراعية الطبيعية كالأراضي والمياه، إلا أن واقع وسياسات استغلال هذه الموارد وسرعة تدهورها أحيانا، خاصة الأراضي الخصبة والمياه الجوفية، أصبح أمرا يهدد قدرتها على التجدد بشكل طبيعي، ومدى تأثير ذلك على أداء الاقتصاد الوطني وقدرته على توفير الاحتياجات الغذائية اللازمة من جهة، وعلى ضمان استغلال هذه الموارد لتعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري أمام بقية الاقتصاديات من جهة أخرى، خاصة وأن القطاع الزراعي يعتبر البديل الأمثل المعول عليه لقطاع النفط.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الاقتصادية، الأداء الاقتصادي، الموارد الزراعية الطبيعية وغير المتجددة، الاقتصاد الجزائري، السياسات الزراعية.

Abstract

Natural agricultural resources have a great importance in the national economy, whether in providing food needs to individuals or in supplying major agricultural inputs to the national economy to serve economic development and enhance its competitiveness. However, the large increase in population worldwide, and its influence on the basis of these resources, especially agricultural lands and groundwater resources, and the ability of these resources to regenerate in a way that avoids the crisis of scarcity, Has led to the emergence of modern problems associated with the policies of exploitation of these resources, and to the extent to which these policies are able to ensure their sustainable exploitation, and their impact on agricultural development and food production on the one hand, and on economic development and the competitiveness of the national economy on the other hand.

In this framework, and considering that Algeria is a rich country in natural agricultural resources such as land and water. However, the reality and policies of the exploitation and the rapid deterioration of these resources, especially fertile lands and groundwater, threaten their ability to regenerate naturally, and have an impact on the performance of the national economy and its ability to provide food needs, as well as to ensure that these resources are used to enhance the competitiveness of the Algerian economy comparing to the other economies, especially as the agricultural sector is the most reliable alternative for the oil sector.

Keywords: economic competitiveness, economic performance, natural and non-renewable agricultural resources, Algerian economy, agricultural policies.

